

العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا

الإنجازات.. التحديات.. الآفاق

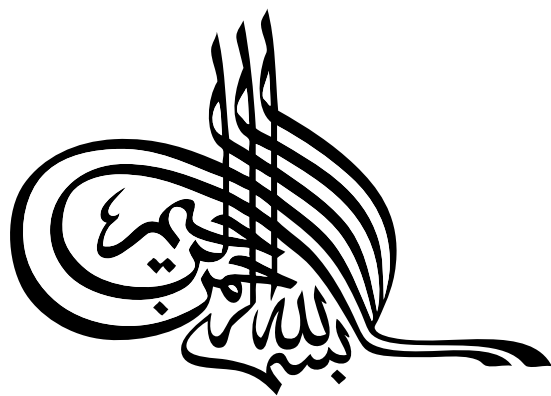
مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا نموذجاً

ماهر حجازي

ماجد الزير



**العمل الشعبي الفلسطيني
في أوروبا**



العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا

الإنجازات.. التحديات.. الآفاق

مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا نموذجاً

ماهر حجازي

ماجد الزير

أيلول / سبتمبر 2024

PALESTINIAN POPULAR ACTIVISM IN EUROPE

**Achievements, Challenges, and Prospects:
Palestinian Return Centre and
Europe Palestinians Conference as Model**

Majed Al-Zeer

Mahir Hijazie

September 2024

الطبعة الأولى

لندن، أيلول (سبتمبر) 2024

ISBN: 978-1-901924-97-8

تأليف: ماجد الزير وماهر حجازي
تقديم: د. حسن خريشة وأ. صباح المختار
مراجعة وتدقيق: ياسر علي

مركز العودة الفلسطيني / لندن



مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

إخراج:

ca sarl – Beirut

صورة الغلاف: مؤتمر فلسطيني أوروبا الثامن (برلين 2010)

الإهداء

إلى فلسطين ودُرَّتْهَا القُدس وعنوان كفاحها غَزَّة
إلى الشعب الفلسطينيِّ المعطاء حيثما كان
إلى شهدائها الميامين وأسراها الأبطال
إلى اللاجئيين القابضين على حقِّ العودة
إلى كلِّ حرِّيساند الشعب الفلسطينيِّ
إلى عائلاتنا ومَن له فضل علينا

ماجد الزيرو وماهر حجازي

الفهرس

6	الإهداء
12	تقديم الدكتور حسن خريشة
15	تقديم صباح المختار
17	تقديم ماجد الزير
20	تقديم ماهر حجازي
23	الفصل الأول: مركز العودة الفلسطيني في لندن
30	العلاقة مع الدكتور سلمان أبو ستة
32	فعاليات المركز واختراقاته
34	لجنة الأمم المتحدة للحقوق غير القابلة للتصرف
37	نص العريضة المقدمة حول انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة
	نص قرار الأمم المتحدة باعتماد مركز العودة بصفة مستشار في المجلس
40	الاقتصادي والاجتماعي
41	المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة
43	كيف ستستفيد القضية الفلسطينية من عضوية المركز؟
44	مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة
45	قضايا قانونية كسبها مركز العودة الفلسطيني
55	الجهود الإعلامية لمركز العودة الفلسطيني
58	مركز العودة وتأسيس مؤتمر فلسطيني أوروبا
59	وثيقة جنيف
60	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"
64	القضايا الوطنية

- 65..... المخيمات الفلسطينية
- 67..... الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية
- 68..... فلسطينيو ال 48
- 69..... الفصل الثاني: مؤتمر فلسطينيي أوروبا
- 74..... البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، لندن تموز / يوليو 2003
- 75 المؤتمر الثاني في برلين
- 77..... قوافل العودة
- 81..... مؤتمرات فلسطينيي أوروبا 2003 – 2023
- 88..... التحضير لعقد المؤتمر واللجان المشكّلة
- 93..... لجنة الحشد
- 95..... لجنة اللوجستيات
- 96..... لجنة البرنامج
- 100..... اللجنة الإعلامية
- 102..... لجنة صياغة البيان الختامي
- 104..... لجنة الضيوف
- 106..... لجنة العلاقات العامة
- 109..... لجنة الطفل
- 110..... لجنة الأمن والنظام
- 112..... لجنة السكرتاريا وأمانة السر والأرشيف
- 113..... لجنة المعارض
- 114..... لجنة الأسواق
- 115..... لجنة الطعام ولجنة المواصلات المحلية

- 116..... لجنة الخدمات ولجنة الفنادق.
- 117..... التطور في لجان المؤتمر
- 121..... محددات وآليات اختيار شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا
- 124..... نشيد "فلسطين تجمعنا والعودة موعدا" للشاعر خليل عابد
- 127..... الفصل الثالث: إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا
- 130..... إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا: البعد الوطني
- 134..... الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية - انتماء
- 135..... مجلة العودة
- 136..... التشبيك والتعاون في القارة
- 139..... المؤسسات الشعبية الفلسطينية في أوروبا وخدمة قضايا الوطن
- 141..... نظرة في الإنجازات
- 145..... إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا: البعد العربي والإسلامي ..
- 146..... الإنجازات في البعد العربي الشعبي
- 153..... الإنجازات في البعد العربي الرسمي (الدبلوماسي)
- 158..... الإنجازات في البعد الإسلامي الشعبي
- 162..... الأزمات في الدول الإسلامية
- 163..... الإنجازات في البعد الإسلامي الرسمي (الدبلوماسي)
- 165..... الإنجازات في البعد الدولي
- 174..... الإنجازات في بعد مجابهة الاحتلال الإسرائيلي
- 182..... أولاً: قضية مؤتمر فلسطيني أوروبا في برلين - ألمانيا 2015
- 185..... ثانياً: قضية رويترز world check - بريطانيا 2019-2020
- 187..... تعريب مقال: لماذا قضية ماجد الزير تفرق؟

- 191..... ثالثاً: قضية جيرمي كوربن - الانتخابات البريطانية 2020
- 194..... رابعاً: قضايا ضد وسائل إعلامية (صحف ووكالات)
- 195..... الفصل الرابع: تحديات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا
- 197..... التحديات في البعد الوطني
- 205..... مؤتمر مايو 2023
- 207..... التحديات في البعد العربي
- 213..... التحديات في البعد الإسلامي
- 215..... التحديات في البعد الدولي
- 221..... التحديات في بعد مجابهة الاحتلال الإسرائيلي
- 226..... تحديات طارئة وُفرص
- 227..... تجارب وشهادات
- 237..... الفصل الخامس: الآفاق والدور المأمول
- 239..... الآفاق في البعد الوطني
- 247..... توصيات في البعد المؤسساتي الفلسطيني في أوروبا
- 251.. الآفاق والدور المأمول في البعدين العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي)
- توصيات الآفاق والدور المأمول في البعدين العربي والإسلامي (الرسمي
والشعبي) 252.....
- 259..... الآفاق والدور المأمول في البعد الدولي
- 264..... الآفاق والدور المأمول في بعد مجابهة دولة الاحتلال في أوروبا
- 265..... توصيات الآفاق والدور المأمول في بُعد مجابهة دولة الاحتلال في أوروبا
- 270..... ختاماً

- 272 تعريف بالكاتب ماجد الزير
- 273 تعريف بالكاتب ماهر حجازي

تقديم

بقلم: الدكتور حسن خريشة
نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

بدايةً، يسعدني أن أشكر كلاً من الأخوين، الأستاذ ماجد الزير والأستاذ ماهر حجازي، على دعوتهما لي إلى تقديم كتاب العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا الإنجازات والتحديات والآفاق، الذي يستند إلى تجربتي مركز العودة الفلسطيني في لندن، ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

وبكل تأكيد، فإنّ للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا دوراً مهماً وبارزاً في دعم القضية الفلسطينية في المحافل الأوروبية، من بوابة السياسة والدبلوماسية والإعلام، وتفعيل وزيادة حجم التضامن والتفاعل الأوروبي الرسمي والشعبي مع القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية، الذي ينعكس على حجم التفاعل الدولي والعربي والإسلامي مع قضية فلسطين.

إن للكتاب حول العمل الشعبي الفلسطيني أهميةً وطنيةً وحاجةً لتصويب مسار العمل الشعبي لأجل القضية الفلسطينية، ليس في أوروبا فقط، بل في العالم أجمع، وفي هذا الجانب جاء الكتاب ليدرس ويقمّم ويضع النقاط على الحروف من خلال تناول العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا من خلال فصول متعددة، أولها كان في الإنجازات التي حقّقها العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا لمصلحة قضيتنا الفلسطينية، ومن ثمّ دراسة التحديات التي تواجه العمل لأجل فلسطين في أوروبا، وصولاً إلى الآفاق التي هي بمثابة خطة عمل وطنية فلسطينية يمكن البناء عليها لتحقيق نجاح لمصلحة القضية الوطنية الفلسطينية في الدول الأوروبية، وحتى دول العالم المختلفة.

كذلك إن تناول فصول الإنجازات والتحديات والآفاق ودراستها وتقييمها من خلال الأبعاد الأربعة، وهي البعد الوطني والبعد العربي والإسلامي والبعد الدولي ومن ضمنه البعد الأوروبي والبعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، تشكل منهجية مكتملة في تناول ملف العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا لتحقيق حضور واسع ومتقدم ومتطور للقضية الفلسطينية في القارة الأوروبية.

تجربة مؤتمر فلسطيني أوروبا الممتدة في القارة الأوروبية، والتي يتناولها الكتاب،

كان لي شرف المشاركة فيها. هذا المؤتمر هو أحد أهم منجزات مركز العودة الفلسطيني الذي جاء تأسيسه رداً على نكبة أوصلو من قامات وطنية كبيرة أخذت على عاتقها التصدي لمحاولات شطب حق العودة والتمسك بالثوابت الفلسطينية والحلم الفلسطيني بالتحريير والعودة.

قد تكمن أهمية فلسطينيي الشتات، أو تبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى. لقد استهدف الشتات الفلسطيني منذ نكبة 1948 ليتحوّل إلى وطن لكل الشعب العربي الفلسطيني، بل كلما كان موقع الشتات أبعد عن فلسطين، كان ذلك أفضل لأعداء هذا الشعب، وما أكثرهم!

لذا، لم يكن غريباً أن تتسلّم كندا دوراً أو ملف اللاجئين الفلسطينيين، وهي البعيدة، والأقرب استيطانياً ورأسالياً وتحالفياً مع الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي الأكثر تقدماً لـ"تسهيلات" اللجوء الفلسطيني إليها.

فالعلاقات بين كندا والاحتلال علاقات استراتيجية لم يحلّ دونها البُعد الجغرافي. وها هي، وهي حاملة ملف اللاجئين، تشارك في شطب الأونروا UNRWA!

ولكن، لماذا أهمية نشاط الشتات الفلسطيني اليوم؟ فقد اتضح منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الدور المضاد لمجرد الوجود البشري للشعب العربي الفلسطيني، الذي تجلّى في مشروع إبادة الفلسطينيين في قطاع غزة وتهجير ما بقي منهم، واتسعت الإبادة إلى الضفة الغربية المحتلة أيضاً في تأكيد لمشروع الإبادة.

لذلك، فإن العمل الشعبي الفلسطيني في الشتات، والفلسطينيين في الخارج، مطالبون بأربع مهمّات، هي الصمود وحمل الراية نصرةً للصامدين في الوطن، والحيولة دون تحويل الشتات إلى وطن بديل، والعمل الموحّد باسم فلسطين الواحدة، والعمل مع الجاليات العربية والإسلامية للتخلّص من التفكك والمناكفة التي قامت الأنظمة بنقلها إلى تلك الجاليات.

إن صمود الشتات لا يقلُّ أهميةً عن الصمود في الوطن، لذا لا بد أن نرى شتاتاً مختلفاً عمّا سبق إذا كان أهلنا في الشتات قد أخذوا العبرة من الانقسام ومن أهمية طوفان الأقصى رداً على الانقسام.

في مشاركاتي بمؤتمرات فلسطينيي أوروبا، تعرّفتُ إلى الجيل الثاني والثالث من شبابنا في الشتات، شباب مثقف، ومتعلم، ومبدع، ويجيد لغات عدة ويعشق فلسطين ويحب وطنه ويتمسك بالثوابت، وعلى رأسها حق العودة.

يؤكد شبابنا أنّ منظمة التحرير الفلسطينية بميثاقها وقوافل الشهداء هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويطالب بحقه في المشاركة وأخذ دوره باعتباره أحد مكونات النسيج الوطني، ويطالب بإجراء انتخابات للمجلس الوطني يشارك فيها الشتات والمحتل عام ٤٨ و٦٧ لاستعادة منظمة التحرير من خاطفيها واستعادة دورها في الجوهر، باعتبارها للتحرير، وينتخب المجلس المنتخب أحد أعضائه رئيساً، يكون لكل أبناء الشعب، وبهذا ننهي الانقسام ونعيد الاعتبار للدور والمضمون والهدف للمنظمة.

في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا يُسدّ الفراغ الذي أحدثته قيادة المنظمة، وعجز سفراء السلطة عن القيام بواجباتهم، وقد استغربت عدم حضور سفرائنا إلى هذه المؤتمرات التي تضمّ آلاف الفلسطينيين في أوروبا، وتحت العلم الفلسطيني، فلا أحد يريد بديلاً للمنظمة أو يسعى لذلك، فهي الممثل والهوية والعنوان.

كلّ التحية للمؤسّسين والمشاركين في توحيد فلسطينيي أوروبا على طريق التمسك بالثوابت، والتغيير في الرأي العام بالقارة، وهذا الجهد أصبح جلياً وواضحاً في فعاليات نصره غزة ورفض العدوان.

تقديم

بقلم: الأستاذ صباح المختار

رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا

حينما ولدتني أمي في مستشفى الكرخ في بغداد، ساعدتها على الولادة القابلة "راشيل"، التي استمرت بزيارتنا في الأعياد، وكنا نكرمها في أعياد اليهود، ثم غادرت إلى فلسطين. في عام 1948 تطوَّع والدي، النقيب في سلاح الهندسة، بالذهاب إلى فلسطين، فطلبت والدتي من أبي أن يبحث عن راشيل، ويبلغها السلام، فنهروا! في ذلك العام بدأت أبيع السجائر بالمفرد في شارع الرشيد، لدعم "المجاهدين" في فلسطين.

في السنوات الخمس الماضية ذهبتُ إلى غزة العزة ثلاث مرات، دعماً لأهلنا هناك، ومُنحتُ جواز سفر فلسطينياً اعتبره وساماً. وبعد اتفاقيات أوسلو بدأ الأخوة الفلسطينيون الحديث عن موضوع "العودة"، فتكونت كالعادة ثلاث مجموعات: اثنتان في بريطانيا، والثالثة للمفكرين الفلسطينيين خارج بريطانيا. ولما لم ترضَ إحدى المجموعات عن الأولى لأنها (إسلامية)، بدأت مجموعتها الثانية. وقد تشرفتُ بالعمل مع الاثنتين في بريطانيا. لكن من استمر هو مركز العودة، الذي قاده الأخ ماجد الزير. وطريقة عمل ماجد وسلوكه يذكرانني بقول أحد أصدقائي: "نحن لا نبني منابر للغير"، لأنَّ ماجد عمل عكس ذلك تماماً. لأنَّ المنبر الذي بناه كان للقضية وليس لأحد. وقد شرفني المركز بتكليفي المساعدة في تسجيل مركز العودة في الأمم المتحدة حينما ذهبت إلى نيويورك خصيصاً لهذا الغرض، وتلك قصة أخرى. أذكر ذلك لأشير إلى أنَّ قضية فلسطين، إضافة إلى كل شيء آخر، أمر شخصي بالنسبة إليّ.

وبخصوص هذا الكتاب، واضح فيه الجهد لمؤلِّفيه، الأخوين ماجد الزير وماهر حجازي. فهو يتضمن كمّاً كبيراً من المعلومات التي بُوِّيت بنظام موَّحد وبأسلوب سهل للقارئ. الكتاب يصلح دليلاً (MANUAL) للعمل الطوعي، ودليلاً للعمل العام، ودليلاً للمغتربين ممَّن يريدون أن يحافظوا على انتمائهم. قدّم الكتاب نماذج واقعية للصعوبات التي تعترض عملاً كهذا. قدّم خطط عمل للتعامل مع الصعوبات التي يعانيتها المغترب، وخططاً للتغلب على العقبات الاجتماعية والتربوية والمالية والقانونية.

قدّم تجربته الناجحة في كيفية التعامل مع التناقض السلبي والمُضرّ بين أبناء الجالية الفلسطينية. أتمنى أن يستفيد من ذلك أبناء العراق وسورية ومصر وتونس وغيرهم. كان العرض أميناً في بيان الأثر السلبي للخلاف الوطني الداخلي والخلافات العربية العربية والخلافات العربية الإسلامية، وكذلك الطائفية بين المسلمين، وكأنه لا يكفينا الاحتلال الإسرائيلي والعداء الأمريكي والأوروبي. ورغم وطنية الانتفاضة التونسية والسورية والمصرية، إلا أنّ النتائج السلبية بعد إجهاضها من الغير، إضافة إلى أخطائها، مع الأسف، كانت كارثية للقضية الفلسطينية، إذ لم تعد تحظى بالأهمية التي لها، حتى جاء الفيضان، رغم ثمنه الباهظ. إذ انصرف الإعلام في حينه عن فلسطين، وانصرف العرب عن فلسطين، بل بانث الوجوه الغبراء للأنظمة الحاكمة وتدجينها لأبناء الأمة.

قدّم الكتاب نماذج عن العمل السياسي والإعلامي والتنظيمي، وكيفية بناء الشراكة مع المواطن الجديد الذي يعيش فيه كأفراد وكمؤسسات عابرة الألوان والأطياف السياسية للدول التي نحن مواطنوها. أوضح الكتاب أهمية الجيل الجديد من أبنائنا وأحفادنا، وضرورة المحافظة على الهوية اندماجاً وليس ذوباناً. المرأة العربية وأهميتها ودورها ليست فقط في تنشئة الجيل، بل في توعيته بالقضية الفلسطينية، وقد أبرز الكتاب العديد من أمثلتها. كذلك رسم الكتاب "خريطة طريق" لمن أراد السير، واقترح بناء مؤسسات متعددة ومتخصصة، وتضمّن نماذج عن العديد من الأمثلة الواقعية التي قام بها مركز العودة والأستاذ ماجد الزير.

تقديم

بقلم: ماجد الزير

خَطَّ الشعب الفلسطيني لنفسه خلال 76 عاماً من عمر نكبته في طريقه إلى استعادة أرضه وحقوقه، تاريخاً نضالياً زاخراً منوعاً وغنياً، حيث كان في الجغرافيا التي يعيش عليها في داخل فلسطين وخارجها على حد سواء.

وخاض على البُعد الرسمي أو الفصائلي أو الشعبي الأهلي تجارب مفصلية ما زالت آثار أحداثها وتفصيلها حاضرة في واقعه الجمعي وممتدة عبر الزمن، بل والحدود. ونرى أنّ هذا ينطبق أيضاً على التجارب والمؤسّسات العاملة للقضية الفلسطينية بالعموم، وليس حصراً الفلسطينيين أنفسهم.

ونعتقد أنّ هناك حاجة استراتيجية للتوقف عند تلك الأحداث والتجارب وتقييمها بموضوعية للاستفادة منها، إنّ في تعظيم إيجابياتها وإنجازاتها وتطويرها، أو في الوقوف عند السلبيات وتجنّبها في مستقبل القضية، وكذلك في دراسة معمّقة للتحديات والصعوبات خلال تلك التجارب، لأخذها بالاعتبار في مشاريع محتملة لمؤسّسات وهيئات مشابهة.

وتزداد القيمة الاستراتيجية لهذا التقييم إذا أسهم فيه من خاضوه، وكانوا من ضمن الفريق الذي عاش التفاصيل.

ونرى أنه ينقص المسيرة الكفاحية الجمعية الفلسطينية الممتدة بالقدر الكافي شيوع ثقافة التقييم، وخصوصاً في التجارب ذات الطابع المفصلي التي أثّرت بمسار القضية بالعموم، وإن كان هناك تفهم لصعوبة التطرق إلى بعضها أحياناً لانعكاس ذلك سلباً في واقع شرائح عديدة من قطاعات الشعب الفلسطيني في الجغرافيات المختلفة حيث يعيش في العالم.

ومع انتشار أبناء الشعب الفلسطيني في أكثر من 100 دولة في العالم، والانفتاح العالمي عبر وسائل التكنولوجيا والإعلام الجديد ومنصات التواصل الاجتماعي، أضحت تناقل التجارب المختلفة في التفاعل مع القضية ملجأً لغرض الاستفادة القصوى، وهذا ممكن أن يكون في مجالات العمل كافة، سواء السياسي والشعبي والإعلامي والقانوني والإنساني، وأية مجالات محتملة أخرى.

وبرزت أهمية ذلك بنحوٍ حادٍّ خلال الاعتداء على قطاع غزة وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي خلال 2023-2024.

ويأتي في ذات السياق، وعلى القدر نفسه من الأهمية مع التقييم، جانب التوثيق المجرد للتجارب الوطنية، حيث كانت في أي زمان من حيث الهيكليات وأساليب عملها، وهذا أيضاً لغرض توفير المال والجهد والوقت في حال استساخها وتطبيق نماذجها الناجحة وتجنّب الأخرى، وخاصة في ساحات العمل التي تتشابه وتشارك في ذات الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

ونعتقد أنّ القضية الفلسطينية تحتاج إلى مؤسّسات عابرة للحدود، يكون من ضمن أدوارها أن تكون ناظمة ومنسقة بين قطاعات العمل لفلسطين، لتحقيق الاستفادة القصوى والتعظيم من شأن القضية بذلك.

تأسيساً على هذه القنوات، جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يتناول عنوان العمل الشعبي لفلسطين في أوروبا لمدة ثلاثة عقود من تجربتي مركز العودة الفلسطيني، ومؤتمر فلسطيني أوروبا، مع الإضاءة على مناحي الإنجازات والتحديات والآفاق، وهي مهمة في هذا الكتاب، وذلك لجغرافيا القارة الأوروبية التي قامت عليها أنشطة المؤسّستين بالعموم، وللدور التاريخي الأوروبي الذي ما زال حاضراً في فصول القضية.

ومن زاوية أخرى، إنّ كاتب هذه السطور (بوصفه مشاركاً في تأليف هذا الكتاب) هو من مؤسّسي مركز العودة الفلسطيني، ومؤتمر فلسطيني أوروبا، وكان له دور باعتباره رئيساً للمركز (1996 - 2021) والمؤتمر (2003 - 2020) في إقامة مجمل الأنشطة في المؤسّستين.

ولعلّ شراكة الكاتب والباحث والناشط، الأستاذ الزميل ماهر حجازي، بتجربته المتنوعة في مؤسّسات عديدة في سورية، وحضوره إلى هولندا لاحقاً في 2018، ومشاركته في الأنشطة الفلسطينية في القارة الأوروبية، ومنها أعمال مركز العودة الفلسطيني، ومؤتمر فلسطيني أوروبا، وأعمال أخرى، وكذلك حيويته في الجانب الصحافي والإعلامي والبحثي، كل ذلك أعطى قيمة مضافة ونوعية للشراكة في تأليف الكتاب.

واتفق المؤلفان باجتماعهما في مشروع الكتاب على تبويبه بما يُبرز القيمة الاستراتيجية لتجربتي المركز والمؤتمر في خدمة عنوان العمل الشعبي في القارة الأوروبية، سواء من ناحية الإنجازات والاختراقات، أو التحديات والمعوقات والصعوبات، أو الآفاق والتوصيات، وهذا كان على مستويات أربعة: الوطني والعربي والإسلامي والدولي والبُعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي.

هنا يجد كاتب السطور نفسه معتذراً إلى كل مَنْ أسهموا في مسيرة مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، ولم يجدوا لهم اسماً أو ذكراً في سطور الكتاب، فالقائمة خلال ٣٠ سنة من العمل، قد تصل إلى المئات، إن لم يكن أكثر، ممّن كان لهم عطاء مميز في تاريخ ومسار يعتزّ المرء به.

أخيراً، نتمنى أن نكون قد وُفّقنا في أن يكون الكتاب شاملاً ووافياً لكل ما يهمّ في تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

ونأمل أن يشكل هذا العمل إضافة في مسيرة الشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه.

تقديم

بقلم: ماهر حجازي

لم أتردد لحظة في قبول طلب الأستاذ ماجد الزير بشأن فكرة تأليف كتاب مشترك عن العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، لأنني وجدت أهمية سياسية ووطنية في توثيق حقبة مهمة من تاريخ العمل الفلسطيني في القارة الأوروبية، ممتدة لأكثر من ثلاثة عقود، ووجدت من جهة أخرى فرصة للاطلاع من قرب على تجربتي مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا. حقيقةً، سعدت بطريقة العمل في تأليف هذا الكتاب الذي بدأنا به في تموز/ يوليو 2021، من خلال لقاءات أسبوعية عبر منصة سكايب بصحبة الأستاذ ماجد الزير.

بالنسبة إليّ، كانت هذه اللقاءات تجربة جديدة، حيث كنت أستمع إلى شهادة على العصر في ما يتعلق بالعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، وكنت أحرص باستمرار على الإعداد الجيد قبل اللقاء من خلال تحديد المحاور وترتيب الأسئلة. أكثر من ثلاثين لقاءً سجلتها عبر جهاز الحاسوب الخاص بي، كنت الوحيد الذي شاركت فيها من مكتبي في المنزل، بينما تتوعت الأماكن التي أطل منها الأستاذ ماجد الزير، من برلين ولندن وبروكسل وإسطنبول والدوحة، ومدن أوروبية مختلفة، وأحياناً من سيارته، لشدة حرصه على حضور اللقاء واغتنام الوقت. كثيرة هي المواقف الطريفة التي حدثت معنا خلال اللقاءات، وكلما رجعت إليها، تعود إليّ الابتسامة من جديد. فعلاً، كانت ساعات مليئة بالعمل والأفكار والإلهام، كما واكبت لقاءاتنا فصول السنة كاملة صيفاً وشتاءً وربيعاً وخريفاً.

هذا الكتاب هو الثاني لي في الشأن الفلسطيني، وأعتقد أن كتاب «العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، الإنجازات والتحديات والآفاق، تجربتي مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا نموذجاً»، يُشكّل بوابة وقاعدة مهمة للعمل الشعبي الفلسطيني برمته، وخصوصاً في أوروبا.

هذا الكتاب يوثق مرحلة مهمة ممتدة لأكثر من ثلاثة عقود، يوثق الإنجازات التي حققها العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، ويسلط الضوء على التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني، وي طرح توصيات وآفاقاً بطريقة ممنهجة

لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

يتناول الكتاب كلاً من الإنجازات والتحديات والآفاق للعمل الشعبي الفلسطيني من أبعاد مختلفة، هي البعد الوطني والعربي والإسلامي والدولي والبعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي. لذلك، إنّ الكتاب من وجهة نظري عبارة عن رؤية استراتيجية وطنية لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية وضمان استمراريته في ظل تحدٍّ وجودي له متمثل باللوبي الإسرائيلي.

الفصل الأول:
مركز العودة الفلسطيني في لندن

شكل توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي سنة 1993، مرحلة فارقة وخطيرة في تاريخ الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

ورأت أغلبية واضحة من الشعب الفلسطيني أنّ هذه الاتفاقية تمثل تهديداً حقيقياً لحقوق الشعب الفلسطيني كافة، وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها قسراً سنة 1948. حيث وجد ملايين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات ومختلف الدول التي وصل إليها قطار اللجوء الفلسطيني بعد احتلال الأرض وتشريد الشعب من قبل آلة الإجرام الإسرائيلية، وجدوا أنفسهم مهمّشين ضمن هذه الاتفاقية.

ومع انتقال القيادة الفلسطينية وكوادرها إلى الداخل الفلسطيني، وما تبعه من نقل مركز الثقل إلى أجهزة السلطة الفلسطينية، نتج من ذلك إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية بما تمثل، ما انعكس على الفلسطينيين في الشتات، وعلى حقهم في العودة.

فإن اتفاق أوسلو في إطاره النظري المبدئي وتطبيقاته التنفيذية، كانت نتيجته القفز عن الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة، وأحدث الاتفاق حالة من الارتباك لدى الفلسطينيين في الشتات، وكذلك لدى المتضامنين والغربيين في العالم. وبذلك شعر الفلسطينيون في الخارج بأنهم بلا راع، حيث كانوا جزءاً مهماً وأساسياً في الثورة الفلسطينية ووقود النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقدّم الفلسطينيون في الشتات آلاف الشهداء والأسرى والجرحى ضمن مسيرة نضالية لا تزال متواصلة، وهم يشكلون داعماً رئيساً للشعب الفلسطيني في الداخل، الذي يقارع الاحتلال الإسرائيلي وجهاً لوجه.

وتحولت حالة الارتباك إلى حالة تنبُّه في ساحات وجود الشعب الفلسطيني إلى ضرورة أن يخرج الشعب في حراك للحفاظ على حقوقه والتصدي للقفز عنها، فكانت عدة انطلاقات في ساحات اللجوء بالدول العربية والأميركتين وأوروبا.

وضمن هذا، فإن الفلسطينيين في أوروبا ليسوا استثناءً في هذا الحراك، حيث استشعروا الخطر الداهم الذي جلبته أوسلو على القضية الفلسطينية، وخصوصاً في ما يتعلق بحق العودة وقتل الحلم الفلسطيني لكل لاجئ بالعودة إلى منزله الذي هُجر منه بفعل الإجرام الإسرائيلي.

وجد الفلسطينيون في بريطانيا أنفسهم أمام حدث خطير يهدف إلى شطب حق العودة الفلسطيني للاجئين، وأمام مساع دولية تآمرية لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وخصوصاً العودة التي كفلتها القوانين الدولية، ولا سيما القانون رقم 194 الصادر عن الأمم المتحدة، الذي شدد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومدنهم المحتلة عام 1948.

عنوان الدفاع عن حق العودة، وتثبيت مفهوم العودة لدى الفلسطينيين في بريطانيا، شكلاً دافعاً مهماً لدى مجموعة من السياسيين والنشطاء الفلسطينيين العاملين في المملكة المتحدة لسنوات طويلة، وذلك بدعم من شخصيات عربية وإسلامية وبريطانية، إلى التفكير جدياً بتشكيل جسم فلسطيني مؤسّساتي يحمل عنوان العودة وفكرها.

شخصيات فلسطينية وعربية عدة اجتمعت حول فكرة إنشاء مركز ثقافي فلسطيني في العاصمة البريطانية لندن، وسرعان ما تحولت الفكرة إلى مشروع يتبنى مسؤولية الدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

اختيار العاصمة البريطانية لندن منطلقاً لأعمال هذا المشروع لم يكن مصادفة، بل شكل تصريح بلفور سنة 1917، الذي أيّد بموجبه الحكومة البريطانية إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، نقطة مهمة بأن تكون لندن حاضنة لعمل فلسطيني يدافع عن حق العودة، ويحمل بريطانيا المسؤولية الكاملة عن تهجير الشعب الفلسطيني وما لحق به من كوارث بسبب هذا التصريح المشؤوم.

وشكّل البُعد السياسي لحضور بريطانيا في القضية الفلسطينية، وهي التي صنعت دولة الاحتلال، ووجود الجالية الفلسطينية وعراقتها وانخراطها في الحياة البريطانية، وطبيعة الانفتاح المحلي على العمل العام، كل ذلك شكّل عوامل مجتمعة لأن تكون المبادرة سريعة في تشكيل جسم فلسطيني يدافع عن حق العودة.

كذلك شكّل وجود شخصيات ونخب فلسطينية ناشطة سياسياً ووطنياً في بريطانيا سبباً آخر لأن تتطوّر فكرة هذا العمل المدافع عن حق العودة، في ظل وجود مهم للجاليات العربية والإسلامية في المملكة المتحدة.

اجتمعت هذه الشخصيات حول فكرة العمل الفلسطيني الموحد، والاستفادة من الجوّ العام في بريطانيا والقوانين التي تُعتبر داعمة لتشكيل ما تُعرّف بمؤسّسات المجتمع المدني، وهذه القوانين كانت سبباً في تسهيل ولادة المركز.

تم تأسيس مركز العودة الفلسطيني في لندن سنة 1996، كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية، مسجلة في بريطانيا ضمن قانون الشركات البريطانية بتاريخ 2/7/1996.

وشكل تأسيس مركز العودة نقلة نوعية في العمل الفلسطيني والعربي والإسلامي الشعبي والسياسي في المملكة المتحدة، الذي يمتد إلى عقود خلت، وحمل عنواناً مهماً في العمل لأجل فلسطين في الغرب والتأصيل لفكر العودة وغرسه لدى الشعب الفلسطيني في بريطانيا والقارة الأوروبية، وامتد أثره إلى حيث وجود الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

وشكلت المملكة المتحدة، وعاصمتها لندن، قيمة مضافة من حيث كونها مكان إقامة الشخصيات المؤسسة لمركز العودة الفلسطيني وتاريخ الدولة مع القضية الفلسطينية، وهي أساس نكبة الشعب الفلسطيني من خلال تصريح بلفور 1917، وممارساتها للانتداب في فلسطين على مدار 30 سنة قبل نكبة فلسطين، وما يُجمع عليه الشعب الفلسطيني بالجريمة الكبرى المسؤولة عن مأساته.

فكانت هذه المفارقة، بين العمل لأجل قضية اللاجئين ومسؤولية بريطانيا عن تشريد الشعب الفلسطيني، نقطة مهمة واستراتيجية في إيجاد مؤسسة فلسطينية تتبنى قضية العودة في ذات المكان وبؤرة الحدث.

وجاءت ولادة مركز العودة الفلسطيني ضمن مرحلة صعبة عاشتها القضية الفلسطينية بعد توقيع أوسلو، ومحاولات القفز عن حق الفلسطينيين في العودة وإماتته على المستوى الدولي.

وكان ذلك التأسيس إحدى رسائل الشعب الفلسطيني الواضحة في رفض الاتفاق، وأن الموقعين على هذا الاتفاق ليس من حقهم اتخاذ قرار بهذا الشكل نيابة عن الشعب الفلسطيني بأكمله.

وهو أيضاً خطوة فلسطينية للدفاع عن حق عودة اللاجئين، والسعي لإيجاد خطاب فلسطيني جامع في الداخل والشتات، للتأصيل لفكر العودة والحراك الميداني لرفع لواء التمسك بالحقوق، وهذا يمثل خطوات ميدانية متقدمة تعلن رفض الشعب الفلسطيني لاتفاق أوسلو ونتائجه.

كذلك لتوعية الشعوب الغربية الداعمة لفلسطين على حقيقة أن القضية الفلسطينية لم تنته، وأن اتفاق أوسلو ظلم الشعب الفلسطيني وقفز عن حقوقه،

وفي مقدمتها حق عودته إلى دياره ومدنه التي هُجّر منها عام 1948، بالإضافة إلى أنّ مركز العودة جاء للتصدي للتعوّل الإسرائيلي في العالم الغربي على القضية الفلسطينية، وخصوصاً قضية حق العودة الذي نجح في أن يصنع رأياً عاماً غربياً باستحالة عودتهم، وأن من شأن ذلك انهيار دولة الاحتلال.

وشكّل توقيع اتفاق أوسلو في تلك المرحلة حالة من التخبّط لدى الشعوب الغربية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، إذ أن مجرد الحديث عن حق العودة يعني انهيار دولة "إسرائيل".

وكان هذا الارتباك والغموض لدى الغربيين عاملاً إضافياً في أهمية تأسيس "مركز العودة الفلسطيني"، لمواجهة النتائج الكارثية التي خلفتها اتفاقية أوسلو على القضية الفلسطينية، والتأكيد لدى الشعوب الغربية أنّ القضية الفلسطينية لم تنتهِ وأنّ حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم حق طبيعي مكفول.

وكان الإشهار لمركز العودة في جامعة لندن بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 1996، حدثاً مهماً جمع شخصيات كانت تتحرك بنحو مواز في أنحاء العالم لإعلاء صوت فلسطينيي الخارج في رفضهم للتنازل عن حقوقهم وتمسكهم بحق العودة، وفي مقدمتهم المفكر الفلسطيني الراحل الدكتور هشام شرابي الذي كان المتحدث الرئيسي في مؤتمر الإشهار.

ويضم المركز مجلس أمناء وهيئة استشارية مكوّنة من شخصيات سياسية وأكاديمية فلسطينية وعربية ومن دول متعددة. ولمركز العودة مجلس أمناء من بريطانيا ومدن أوروبية مختلفة، يضع خطته ويشرف على تنفيذها وتقييمها، ما يحقق نجاح العمل وتطوره.

أيضاً شكل وجود وسائل إعلام عربية مهاجرة في بريطانيا داعماً مهماً لمركز العودة الفلسطيني في لندن في بداية انطلاقته، كصحيفة الحياة والقدس العربي والشرق الأوسط، ولاحقاً الإعلام المرئي المتلفز والقنوات الفضائية. وهذه الوسائل أولت اهتماماً بالمركز وفعالياته الشعبية والسياسية المتعلقة بحق العودة، وأسهمت في نشر فكر المركز بين أوساط الفلسطينيين والجاليات العربية والإسلامية وداعمي القضية الفلسطينية في بريطانيا.

كذلك قدمت التجربة العربية المؤسّساتية والخبرات والتجارب للجاليات العربية في بريطانيا، دفعة قوية في تأسيس مركز العودة الفلسطيني، ومن بين النخب

العربية التي كان لها إسهام في انطلاقة المركز، وفي مقدمتهم الشخصيتان العروبيتان من العراق، ضياء الفلكي وصباح المختار، ومجموعة أخرى كانوا أعضاء في الهيئة الاستشارية لمركز العودة.

وهذه الشخصيات ذات خبرة كبيرة في العمل العام في المملكة المتحدة، وقدمت بسخاء تجربتها للاستفادة منها في أعمال مركز العودة، وصقل التجربة، خصوصاً في ما يتعلق بأهمية العلاقات العامة مع كل الأطر والمؤسسات العاملة في بريطانيا.

وكانت أول تجربة عمل مشتركة بين مركز العودة الفلسطيني والشخصيات العربية في بريطانيا، في الأشهر الأولى من تأسيس المركز، ندوة بعنوان "حق العودة الفلسطيني رؤى عربية" بمشاركة شخصيات مهمة، منها معن بشور والراحل اللواء طلعت مسلم والمفكر المغربي عبد الإله بلقزيز.

ومن الشخصيات العربية التي كان لها دور مهم في فكر مركز العودة وتأسيسه، المرحوم الدكتور عبد الوهاب المسيري، الذي كان عضواً في الهيئة الاستشارية للمركز حتى وفاته رحمه الله.

وكان الدكتور المسيري أول من طرح فكرة "قانون العودة الإسرائيلي"، من خلال ندوة مهمة عقدها مركز العودة سنة 1996، وحملت عنوان "عقلية الترانسفير في الفكر الصهيوني"، وهذا الموضوع شكّل إطاراً مهماً لبرنامج عمل المركز وأولويات تركيزه، والتأصيل لمسار طرح قضية العودة واللاجئين في العالم الغربي.

وقدّم الدكتور المسيري إلى مركز العودة الفلسطيني فكرة طرح ملف اللاجئين الفلسطينيين في الغرب، من ناحية سياسية دون التنازل عن حق العودة، مع الإشارة إلى خطورة قانون العودة الإسرائيلي، وأهمية مواجهته وإفشاله، ما شكّل خطأ سياسياً تبناه مركز العودة الفلسطيني.

ثمرة التعاون بين مركز العودة الفلسطيني والدكتور عبد الوهاب المسيري كانت بعقد مؤتمر بعنوان "قانون العودة لليهودي وأثره على الصراع في فلسطين"، برعاية رسمية من الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق عمرو موسى، وحضور شخصي من الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين، السفير الراحل سعيد كمال.

وقانون العودة اليهودي عبارة عن قانون عنصري وُضع في عام 1952 لجمع كل يهود العالم في فلسطين، وينصّ على أنه يحق لكل يهودي في العالم بالإقامة والاستقرار في فلسطين، وبأن يُعتَبَر مواطناً من مواطنيها، فيما يمنع على اللاجئين الفلسطينيين، أي أصحاب الأرض الشرعيين، العودة إلى ديارهم وقراهم. وعُقد المؤتمر في جامعة لندن يومي 6 و7 نيسان/ أبريل 2002، حيث ناقش المؤتمر أبعاد القانون الإسرائيلي وتداعياته الخطيرة على حق عودة اللاجئين، كذلك صدر كتاب "طريق العودة" الذي تضمّن مخرجات المؤتمر وأوراق العمل المهمة التي طُرحت خلاله.

شهد هذا المؤتمر حضوراً رسمياً عربياً عريضاً بمشاركة الراحل سعيد كمال، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين، ممثلاً الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، وكان للسفير علي محسن حميد، رئيس مكتب جامعة الدول العربية في بريطانيا، دور مهم في عقد المؤتمر وبناء علاقات جيدة بين جامعة الدول العربية ومركز العودة.

وفي أول زيارة للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى للندن، كُرّم من قبل مركز العودة الفلسطيني سنة 2003، تقديراً لموقف موسى من المؤتمر وتبنيّه له.

ومن الشخصيات العربية القومية التي كانت لها علاقات مميزة مع مركز العودة الفلسطيني في بدايات تأسيسه، الراحل الدكتور أحمد صدقي الدجاني، الذي كان من ضمن الذين أصّلوا لفكرة العودة والهوية والانتماء الفلسطيني، واعتماد المفتاح رمزاً لحق العودة الفلسطيني باكراً في أواخر التسعينيات.

ويُعَدّ الدجاني من أوائل الذين رسموا الهوية الفلسطينية، كذلك حاضر في العديد من الفعاليات التي عقدها مركز العودة خلال أسبوع كامل في عدة مدن بريطانية، وقدمه مركز العودة إلى وسائل الإعلام للحديث في ما يتعلق بحق العودة.

العلاقة مع الدكتور سلمان أبو ستة

أولى مركز العودة الفلسطيني في لندن اهتماماً كبيراً ببناء علاقات استراتيجية ووطنية مع النُخب والشخصيات الفلسطينية في المملكة المتحدة وأوروبا وأماكن وجود الشعب الفلسطيني، وذلك على قاعدة العمل الوطني الموحد في خدمة القضية الفلسطينية، وخصوصاً قضية اللاجئين وحق العودة.

ورأى مركز العودة ضرورة ملحة في دعم الشخصيات والنُخب الفلسطينية، من خلال أن يكون المركز محطة تهتمّ بالأفكار والتطلعات لهذه النُخب، ومنبراً لطرح هذه الأفكار والتجارب، والاستفادة منها في دعم حق العودة، وإقامة مشاريع معهم. من أبرز الشخصيات الوطنية الفلسطينية التي كان لها دور مهم وأساسي وحيوي واستراتيجي في بناء عمل مركز العودة الفلسطيني وتأصيله ضمن مفهوم حق العودة واللاجئين الدكتور سلمان أبو ستة، رئيس هيئة أرض فلسطين.

المبادرة جاءت من مركز العودة الفلسطيني بعد شهر واحد من تأسيسه، في حزيران/ يونيو 1996، حيث جرى التواصل مع الدكتور أبو ستة، بعد نشره مقالاً في جريدة الحياة ودعوته إلى محاضرة في لندن، كانت أول محاضرة لمركز العودة الفلسطيني باللغة الإنكليزية، وذلك في شهر أيلول/ سبتمبر 1996.

وكان من ثمار هذه المحاضرة طباعة مركز العودة الفلسطيني لكتيب الدكتور سلمان أبو ستة بعنوان "حق العودة مقدس قانوني وممكن أيضاً"، باللغتين العربية والإنكليزية، وهذا ينطلق من رؤية المركز في دعم مشاريع حق العودة في مختلف المجالات السياسية والشعبية والقانونية.

في سنة 1998، وتحديدًا في خمسينية النكبة الفلسطينية، تواصل الدكتور سلمان أبو ستة مع مركز العودة الفلسطيني، وكان قد انتهى من مشروع خريطة فلسطين والقرى المدمرة، التي طبعت باللغتين العربية والإنكليزية. وكان مركز العودة الفلسطيني هو الموزع الرئيسي لهذه الخريطة غير المسبوقة بمئات آلاف النسخ منذ سنة 1998 في أنحاء العالم.

وكانت هناك شراكة حقيقية مع الدكتور أبو ستة الذي حلّ ضيفاً على مؤتمرات المركز محلياً ودولياً، وجرى بناء علاقات مشتركة معه، سياسية وإعلامية بالبعد الوطني، ما أثمر مشاريع استراتيجية عديدة، منها مؤتمر حق العودة في العاصمة لندن شتاء 2003 بمشاركة 80 شخصية فلسطينية وطنية.

وكذلك أسهم مركز العودة في توزيع "أطلس فلسطين التاريخي"، من إعداد الدكتور أبو ستة، وعقد المركز بتاريخ 16 أيار/ مايو 2016 حفل إشهار كتاب مذكرات أبو ستة الذي كان بعنوان "مسار عودتي".

التسيق والتشبيك بين مركز العودة الفلسطيني وهيئة أرض فلسطين ينسجمان مع أهداف المركز في العمل المشترك الذي يصب في مصلحة القضية الفلسطينية بالعموم، وحق العودة وقضية اللاجئين بالخصوص، وهذه الشراكات نعتبرها نموذجاً لأهم إنجازات شعبنا في العقود الماضية للتمسك بحق العودة.

فعاليات المركز واختراقاته

في إطار بلورة فكر العودة والتأصيل لهذا المفهوم وبناء شراكات مؤسّساتية وعلاقات مع مختلف شرائح المجتمع البريطاني والأوروبي، وخصوصاً مع فلسطينيي أوروبا والجاليات العربية والإسلامية والداعمين للقضية الفلسطينية، وجد مركز العودة الفلسطيني في الفعاليات والتحرّكات الشعبية والسياسية والقانونية، على مستويات عدة وصُعد منوعة طريقاً لدعم أهدافه القائمة على تثبيت حق عودة اللاجئين والدفاع عن هذا المفهوم الوطني والحق المقدس.

في منحى آخر، كان لمركز العودة منذ تأسيسه حتى اليوم فعاليات متواصلة تحت عنوان العودة واللاجئين، حقّق من خلالها اختراقات كبيرة، شكلت نقلة نوعية على مدار سنوات في عمل المركز.

من أبرز المحطات التي أحدثت تقدماً وتطوراً في عمل مركز العودة الفلسطيني، وانتقلت به إلى مرحلة مهمة جداً على الساحة الدولية، الانضمام إلى عضوية لجنة الأمم المتحدة للحقوق غير القابلة للتصرف سنة 2003.

جاء ذلك بعد سبعة أعوام من العمل الدؤوب والمتواصل لمركز العودة في خدمة القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين، حيث منحت لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة المركز عضوية كاملة ضمن المنظمات غير الحكومية التابعة لها، ما وفّر له مساحة عمل جديدة ومؤثرة.

وهي لجنة مهمة تُعنى بحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، مثل حق العودة وتقرير المصير والحقوق الأخرى. ومنذ انضمام مركز العودة إلى هذه اللجنة، شارك في العشرات من الأنشطة المهمة التي ناقشت قضايا تخصّ الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة.

كذلك عقد مركز العودة العديد من الجلسات على هامش اجتماعات اللجنة في مقر الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، تناولت عناوين مختلفة، مثل الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وملف فلسطينيي سورية، وحقوق الإنسان في فلسطين. وكذلك شارك في العديد من المؤتمرات التي عُقدت حول قضية اللاجئين في سويسرا والأردن والولايات المتحدة وهنغاريا ومصر وجنوب إفريقيا وإسبانيا وغيرهم..

وعقد مركز العودة الفلسطيني مؤتمراً حمل عنوان "بريطانيا والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني"، وكان المؤتمر تمهيداً لمؤتمر ثانٍ في الإطار نفسه عقده مركز العودة في 2013 وكان فيه الإطلاق الأولي لحملة مئوبة تصريح بلفور، والغاية من هذا المؤتمر تحميل بريطانيا المسؤولية عن تهجير الشعب الفلسطيني وتصريح بلفور ومواجهة اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا.

انضمام مركز العودة الفلسطيني إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سنة 2003، شكل نهضة على صعيد العمل لأجل فلسطين على المستوى الدولي، حيث يشارك المركز دورياً في اجتماعات هذه اللجنة السنوية بصفة عضو مراقب وفي مختلف الفعاليات التي تقوم بها في دول متعددة حول العالم.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

The UN Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People

تأسست اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (CEIRPP) في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، بموجب القرار رقم 3376 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل صياغة برنامج لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

في السنوات الأخيرة، طلبت الجمعية العامة من اللجنة رصد الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام. وتواصلت اللجنة الدعوة إلى أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتعزيز تسوية عادلة وسلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتوفير المساعدة للفلسطينيين.

تعقد اللجنة المكونة من 26 دولة عضواً و24 دولة مراقبة، اجتماعات ومؤتمرات دولية في مناطق مختلفة من العالم، تجمع بين ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات منظومة الأمم المتحدة والأكاديميين ووسائل الإعلام وغيرهم.

مع توسع تفويض اللجنة، أنشأت الأمم المتحدة شعبة حقوق الفلسطينيين لتكون سكرتارية لها، ويتألف المكتب من رئيس اللجنة وخمسة نواب للرئيس والمقرر.

بالاشتراك مع شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تنظم اللجنة أنشطة تذكارية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام.

يُحيي العالمُ اليومَ الدوليَ بذكرى اعتماد قرار الجمعية العامة رقم 181 في عام 1947، الذي يُعرّف بقرار تقسيم فلسطين، والذي دعا إلى إقامة دولتين، واحدة للعرب، والأخرى لليهود، وإلى بقاء مدينة القدس المحتلة تحت الوصاية الدولية.

انضمام مركز العودة الفلسطيني إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، فتح المجال أمام المركز للدخول إلى مؤسسات ولجان أخرى ضمن أطر الأمم المتحدة، وتوسيع رقعة عمل مركز العودة الفلسطيني في الجانب الدولي، وإقامة علاقات سياسية وقانونية مختلفة تخدم رؤية المركز في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخصوصاً اللاجئين والعودة، وهذا يندرج ضمن استراتيجية مركز العودة على الصعيد الدولي بالتشبيك مع المؤسسات الدولية والنفوذ إلى صناع القرار على المستوى العالمي.

وتبَّه المركز إلى أهمية تقديمه لطلب عضوية باعتباره منظمة غير حكومية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وبدأ بسلسلة إجراءات فنية لتلبية جميع مستلزمات الانضمام، وامتدَّ هذا لسنوات، وواجهته عقبات حقيقية، وتكلَّلت الجهود بحصوله على العضوية الكاملة، وكان ذلك في 21 تموز/ يوليو 2015.

إنَّ هذا الانضمام شكَّل محطة فارقة في عمل المركز على المستوى الدولي، وفي إنجاز غير مسبوق لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة لحق العودة، في أن يصبح هذا العنوان بالعربية والإنكليزية ضمن مؤسسات الأمم المتحدة بنحو دائم، وأصبحت فلسطين والعودة لازمة لكل حراك المركز المنوع والمكثف داخل الأمم المتحدة، ما يُعتبر إنجازاً غير مسبوق لشعبنا منذ النكبة.

وتعدَّى طرح موضوع العودة إلى فتح مساحات أخرى للتحدث بعناوين فلسطينية أخرى، مثل حصار قطاع غزة والأسرى والمستوطنات وقضية القدس.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لعضوية الأمم المتحدة، نجد لزاماً الاسترسال في الجهود التي بُذلت وطبيعة العقبات، وذلك للتوثيق ولفائدة القضية الفلسطينية.

فقد بذل مركز العودة الفلسطيني جهوداً كبيرة للتمهيد لنيله العضوية الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، حيث بدأت هذه الجهود من عام 2011، وذلك من خلال تحركاته السياسية في البُعد الوطني والعربي والدولي.

بدأت المتابعة باكراً لاستيفاء كل الشروط الفنية لاستكمال الطلب، وهذا استغرق سنوات، حتى وصلنا إلى أن يُدرج اسم المركز ضمن المنظمات التي ستناقش في جلسات لجنة المنظمات غير الحكومية المكونة من 19 دولة والتابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وانتُدب عضو الهيئة الاستشارية،

الأستاذ صباح المختار، لتمثيل المركز في نيويورك بمقر الأمم المتحدة، وقد واجهته صعوبات عديدة لعرقلة وجوده في أروقة الأمم المتحدة. بعده انتدب مسؤول وحدة الإعلام في المركز، لإكمال تمثيل المركز، وهذا كشف حقيقة الحضور الإسرائيلي والمنظمات الداعمة له في أروقة الأمم المتحدة ونفاذيتها في منع وجود أي صوت فلسطيني، ما تطلب حملة علاقات نوعية مع ممثلي الدول العربية، ومنهم فلسطين والدول الإسلامية والصديقة.

خلافًا لرغبة دولة الاحتلال وماكينتها الدبلوماسية والسياسية والإعلامية والمجالات الأخرى في عرقلة وضع مركز العودة للتصويت في الاجتماع الأول للجنة المنظمات الحكومية، باءت مساعيها بالفشل.

وبقيت مرحلة واحدة، هي الاعتماد الرسمي في جلسة 54 دولة، في تموز/ يوليو 2015، هذه الفترة المهمة التي تستحق التوثيق بأدق تفاصيلها، لأنها شهدت صراعاً على مستوى دولي، لعدم الاعتماد النهائي للمركز، ما يستحق توثيقاً دقيقاً لهذا الجهد، وهذا نعتبره مثلاً على التحديات التي يواجهها العمل لأجل فلسطين في العالم، وبخاصة في الأمم المتحدة.

كذلك عقد المركز لقاءً مع السفير الفلسطيني في بريطانيا، مانويل حسيان، لتوحيد الجهود الفلسطينية وترتيب العلاقة مع الخارجية البريطانية، في ما يخدم التصويت لمصلحة المركز.

وأقام مركز العودة الفلسطيني، في إطار حشد الجهود لنيل العضوية، حفل استقبال لممثلي الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي خطوة مهمة في مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تحارب سعي مركز العودة لنيل العضوية.

كذلك، تواصل مركز العودة مع العديد من النواب البريطانيين المؤيدين للقضية الفلسطينية، وطلب منهم دعم طلب المركز للحصول على العضوية، إضافة إلى الضغط على وزارة الخارجية البريطانية لحث بعثتها الدبلوماسية في نيويورك على دعم طلب المركز، بالإضافة إلى التعاون مع مجلس العلاقات الفلسطينية الأوروبي في بروكسل، من أجل القيام بحملة دعم للمركز في البرلمان الأوروبي، والتوقيع على عريضة تدعم مركز العودة ونشاطه وطلبه العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث وقع على هذه العريضة 107 نواب أوروبيين يدعمون انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة.

نصّ العريضة:

إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نسخة للكتلة الأوروبية في المجلس

نعرب نحن الموقعين أدناه عن دعمنا المطلق لمنح مركز العودة الفلسطيني الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة.

في أوائل شهر حزيران/ يونيو 2015 قررت لجنة المؤسّسات غير الحكومية تزكية مركز العودة الفلسطيني للحصول على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، حيث صوّت على طلب المركز وبأغلبية 12 صوتاً ومعارضة 3 وامتناع 3 وغياب 1.

إنّ مركز العودة الفلسطيني هو إحدى تلك المؤسّسات القليلة التي تعمل في الأراضي المحتلة والشّتات في مجال قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي مؤسّسة مكرّسة لحلّ مشكلة اللاجئين وفق القانون الدولي والإنساني، وقرارات الأمم المتحدة المختلفة، وخصوصاً القرار 194.

وينشط مركز العودة في أوروبا منذ عام 1996، باعتباره مؤسّسة استشارية مستقلة تركز على الزاوية التاريخية والسياسية والجوانب القانونية للاجئين الفلسطينيين. وتتخصص في مجال الأبحاث والدراسات التحليلية ومراقبة التطورات التي تلمّ باللاجئين المشتتين وحقهم المعترف به دولياً في العودة إلى ديارهم، وللمركز تاريخ طويل في العمل مع البرلمانيين في أوروبا، من خلال تنظيم رحلات تفقدية لمخيمات اللجوء الفلسطينية.

إننا نطالب دول المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعهم المنعقد في تموز/ يوليو 2015 بأن توافق على توصية لجنة المؤسّسات غير الحكومية القاضية بمنح المركز العضوية الاستشارية، وذلك في جلستهم المنعقدة في أيار/ مايو 2015.

إنّ حصول المركز على هذه العضوية سيمكنه من تقوية أنشطته التي تخدم حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون بشكل يومي من الاضطهاد والتمييز. (انتهى نصّ العريضة)

وعقب حصول مركز العودة على العضوية، أقام حفل استقبال في نيويورك ابتهاجاً بهذا الإنجاز، حضره ممثلون عن 15 بعثة دبلوماسية، منها الصين وجنوب إفريقيا والأرجنتين والسودان، وفي ذلك إشارة إلى وضوح الصورة لديهم في دعمهم للمركز.

وقد جاء هذا الإنجاز بعد معركة دبلوماسية وإعلامية وسياسية قادها المركز في مواجهة لوبي شرس من دولة الاحتلال وداعميها، الذين لم يدّخروا جهداً قانونياً أو غير قانوني، واتبعوا جميع الأساليب اللاأخلاقية في ابتزاز الدول، وكانت أوضح خطوة من خلال تقديم بعثة دولة الاحتلال لقرار خاص بالمركز لناحية حجب العضوية عنه، وكان مشروع هذا القرار تحت الرقم E/2015/L.25 بتاريخ 14 تموز/ يوليو 2015.

وكانت الجلسة الدورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وعضويته 54 دولة، في 21 تموز/ يوليو 2015، جلسة مشهودة بامتياز، حيث قدّم مشروع القرار سالف الذكر، وبالرغم من مطالعات مندوب دولة الاحتلال المطوّلة تعريضاً بالمركز وتشويهاً له وتحذيراً للمصوتين، ودعم مندوبية الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مندوبية ألمانيا، إلا أن مشروع القرار لم يحظ بالأغلبية المطلوبة كي يحجب العضوية عن المركز، وكانت نتائج التصويت على النحو الآتي: صوتت 16 دولة ضد القرار، منها جنوب إفريقيا وإيران والدول العربية الأربع، إضافة إلى الصين وروسيا وأغلب دول الكتلة الأمريكية اللاتينية، فيما صوتت 13 دولة لمشروع القرار، منها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، وامتنعت 18 دولة عن التصويت.

وفي قراءة تحليلية للنتائج، نرى أنّ عدد الدول الممتنعة هو الأغلب في التصويت، وفي هذا إشارة إلى فشل الضغوط الأمريكية. ونرى أن الأسباب عديدة لهذا التصويت، منها القناعة المباشرة بالتضامن مع فلسطين، ورغبة بعض الدول في إحداث توازن في الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والرغبة في عدم استفراد أحد، ودول أخرى حساباتها سياسية في الوقوف في تضارب المصالح مع الولايات المتحدة، والرغبة في عدم إنفاذ إرادتها، وهذا يعطي درساً في أهمية دوام التحرك حتى بالمجهود المقل، وهذا من شأنه أن يعظم في النتائج لمصلحة القضية الفلسطينية أو أية قضية أخرى في العموم.

وبهذه النتيجة، يكون المجلس قد اعتمد نهائياً وضعياً مركز العودة الفلسطيني كمنظمة غير حكومية تتمتع بالصفة الاستشارية في الأمم المتحدة.

وتتيح عضوية مركز العودة الفلسطيني الاستشارية في المنظمات غير الحكومية، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، قراءة خطابات في اللقاءات الدورية للمجلس وعقد الندوات على هامش الجلسات، وأن يكون له مكتب رسمي في المجلس، والمشاركة في ثلاث دورات سنوية للمجلس تعرض خلالها قضايا حقوق الإنسان في العالم، وأية مؤتمرات تابعة للأمم المتحدة ذات الصلة تقام في أي دولة في العالم.

أيضاً يحقّ للمركز الحضور في مقرات الأمم المتحدة الثلاثة في نيويورك وجنيف وفيينا بمشاركة ممثلين بحدّ 21 عضواً بشكل دائم وسنوي، وهي فرصة مهمة لتحقيق الشراكات وتطوير العلاقات مع صنّاع القرار الدولي وتحقيق التأثير الذي يخدم القضية الفلسطينية وحق العودة.

وقد ترجم مركز العودة وجوده بمشاركات فاعلة في كل جلسات مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف التي انعقدت حتى اللحظة دون انقطاع، وألقى ممثلوه كلمات في مواضيع تحت بنود مختلفة، منها جلسات البند السابع المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وشارك مركز العودة في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة، ومنها القمة الإنسانية العالمية في إسطنبول، وعقد جلسة حول اللاجئين الفلسطينيين على هامش المؤتمر في أيار/ مايو 2016.

وشارك مركز العودة أيضاً في المؤتمر الدولي الذي عقدته لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بالشراكة مع منظمة التعاون الإسلامي في إندونيسيا بكانون الأول/ ديسمبر 2015.

نصّ قرار الأمم المتحدة باعتماد مركز العودة الفلسطيني بصفة مستشار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

فرع المنظمات غير الحكومية
مكتب المساندة والتنسيق التابع للمجلس الاجتماعي والاقتصادي

25th Floor Secretariat Building, United Nations, New York, N.Y. 10017

Telephone: (212) 963-8652; Fax: (212) 963-9248

Website: www.un.org/ecosoc/ngo

Contact: www.un.org/ecosoc/ngo/contact

23 يوليو 2015

عزيزي ممثل المؤسسة

الموضوع: متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
إنه لمن دواعي سروري أن أعملكم أنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (إيكوسوك)
وضمن لقائه التنسيق والإداري المنعقد في يوليو 2015 قد اعتمد تركية لجنة
المؤسسات غير الحكومية القاضية بمنحكم العضوية الاستشارية الخاصة لمركز
العودة الفلسطيني. بالنيابة عن كل موظفي فرع المؤسسات غير الحكومية ومكتب
التنسيق والدعم الخاص بالمجلس وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع
للأمم المتحدة اقبلوا تهانينا القلبية.

الصفة الاستشارية تمكن المؤسسة من أن تتخبط بشكل نشط مع المجلس
الاقتصادي والاجتماعي وأجسامه المختلفة، بالإضافة إلى برامج الأمانة العامة
للأمم المتحدة وبرامج التمويل والوكالات بعدة طرق.

لكي تحصلوا على فهم أوضح حول هذه العلاقة، نغتم هذه الفرصة لإعطائكم
هذه المعلومات المهمة جدا حول مزايا الوضعية الاستشارية مع المجلس الاقتصادي
والاجتماعي لمؤسستكم. وتشمل هذه المعلومات الواجبات الملقاة على عاتقكم،
والتي هي ملزمة لكم بحكم هذه العلاقة.

لذا نحثكم على أن تقرأوا هذه المعلومات بروية وعناية.

Alberto Padova

ألبرتو بادوفا
Alberto Padova

القائم بأعمال فرع المؤسسات غير الحكومية
ومكتب التنسيق والدعم الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

United Nations Economic and Social Council

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أحد مجالس الأمم المتحدة، وقد أنشأه ميثاق الأمم المتحدة كجهاز رئيسي لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

يتألف المجلس كجهاز رئيسي للأمم المتحدة من 54 عضواً من أعضاء الأمم المتحدة، ينتخب 18 عضواً منهم كل عام من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، وليس لأية دولة عضوية دائمة في المجلس، ويضم بعض الأجهزة الفرعية، وهي خمس لجان اقتصادية، وتسع لجان وظيفية، وأربع لجان دائمة للتنسيق والبرامج، ولجنة المنظمات غير الحكومية، وهي التي انضم إليها مركز العودة الفلسطيني.

يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوظائف الرئيسية للمجلس تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى للمعيشة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحل المشاكل الدولية الاجتماعية والاقتصادية والصحية، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمجتمع، وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وللمجلس وظائف أخرى حول إعداد دراسات وإصدار تقارير وعمل توصيات عن المسائل الدولية في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وما يتصل بها.

بالإضافة إلى الدعوة إلى مؤتمرات دولية، وإعداد مشروعات اتفاقيات لطرحها على الجمعية العامة بشأن المسائل التي تقع في اختصاصه، والتفاوض بشأن اتفاقيات مع الوكالات المتخصصة تحدد علاقتها بالأمم المتحدة.

الصفة الاستشارية للمؤسسات غير الحكومية، سواء الخاصة أو العامة، تمثل علاقة مصلحة متبادلة بين الأمم المتحدة والمؤسسة الحاصلة على العضوية، حيث تستفيد الأمم المتحدة من خبرات المؤسسة ونصائحها في مجال عملها، وتستفيد المؤسسة الحاصلة على العضوية من خلال الانفتاح على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمشاركة في غالبية أنشطة الأمم المتحدة ومؤتمراتها في أغلب القطاعات، سواء السياسية أو الإغاثية أو التنموية أو الصحية أو المناخية.

الفرق بين الصفة الاستشارية الخاصة والعامّة بسيط جداً، وهو أنّ الصفة العامّة تمنح المؤسسة الحق في كل الاجتماعات الخاصة بالمجلس الاقتصادي. أما الصفة الخاصة، فتسمح بالمشاركة بعدد أقلّ، وذلك حسب طبيعة عمل المؤسسة. الفرق الثاني أنّ المؤسسة العامّة تقدّم مداخلات تصل إلى 2000 كلمة، بينما الخاصة تصل إلى 1500 كلمة، وفي كل الأحوال يحقّ لكلتا الفئتين المشاركة في جميع لجان المجلس، وذلك يعتمد على حجم المؤسسة وطبيعة عملها.

كيف ستستفيد القضية الفلسطينية من عضوية المركز؟

على الرغم من أن المركز يُعنى بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، إلا أنه يستطيع أن يشارك في جميع الجلسات والمواضيع ويستثمرها في الدفاع عن القضية الفلسطينية، منها حقوق الطفل والمرأة والاعتقالات والشعوب الأصلية والحق في المياه ومكافحة الفقر والبيئة وغيرها، ويستثمرها في طرح القضية الفلسطينية والدفاع عنها.

لذلك، فإنّ المركز باستطاعته مجابهة الاحتلال الإسرائيلي في كل لجنة من لجان الأمم المتحدة. مثلاً، لجنة التنمية المستدامة يمكن الاستفادة منها بموضوع حصار غزة وعجلة الإعمار. وكذلك لجنة العدالة الجنائية، يمكن طرح موضوع جرائم الحرب الإسرائيلية. بالإضافة إلى لجنة الغابات، يمكن طرح موضوع تجريف الأراضي الزراعية ورعاية حكومة الاحتلال لجرائم المستوطنين في الضفة بهذا الخصوص.

باختصار، الفرص المتاحة لمركز العودة في الأمم المتحدة أكبر من أن يحدها بحجم إمكاناته وطاقته البشرية، فهي تحتاج إلى إنشاء مكاتب دائمة وطاقم موظفين متفرغين بكل من جنيف ونيويورك وفيينا، للوقوف على الفرص المتاحة واستثمارها المباشر وتشبيك العلاقات ومحاولة الحدّ ما أمكن من أية أخطار تتعرّض لها القضية وشعبنا الفلسطيني في الأمم المتحدة، وهذا من شأنه أن يتيح ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي في كل فرصة سانحة وعلى صعيد أي لقاء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العضوية تسمح للمركز باستضافة خبراء في القضايا المطروحة لكي يمثلوا المركز، وتشرفّ المركز بأن يكون أحدهم، الدكتور سلمان أبو ستة، في جلسة 25 أيلول/ سبتمبر 2017.

مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة

(United Nation Human Rights Council UNHRC)

مجلس حقوق الإنسان هيئة حكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويتألف من 47 دولة مسؤولة عن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في أنحاء العالم كافة.

ويمتلك المجلس صلاحية مناقشة كل المواضيع والحالات لحقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه على مدار العام. ويعقد اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويشارك مركز العودة الفلسطيني في هذه الاجتماعات ويتحصل على مداخلات تتعلق بالشأن الفلسطيني وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجلس في 15 آذار/ مارس 2006 بموجب القرار 60/251، وعُقدت دورته الأولى في الفترة من 19 إلى 30 حزيران/ يونيو 2006، وبعد عام اعتمد المجلس حزمة بناء المؤسسات الخاصة به لتوجيه عمله وإنشاء إجراءاته وآلياته.

وتستطيع المنظمات غير الحكومية التي لها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحدها أن تحظى بالاعتماد والمشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان بصفة مراقب.

ويجوز للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة الاستشارية تقديم بيانات مكتوبة إلى مجلس حقوق الإنسان. كذلك ينبغي للمنظمات غير الحكومية المعتمدة التي ترغب في الإدلاء ببيان شفوي أن تُقدّم طلباً عبر ملء استمارة إلكترونية، ويجب تقديم الطلبات اعتباراً من 8 صباحاً بتوقيت جنيف بسويسرا، في اليوم الأول من الدورة.

وهنا يسجّل لفريق مركز العودة الفلسطيني مهارة عالية ونشاط كبير في التقديم باكراً للإدلاء بتصريح خلال جلسة مركز حقوق الإنسان، وفي غالبية الدورات تكون المشاركة الأولى والثانية لفلسطين ودولة الاحتلال.

ويسمح المجلس للدول والمنظمات الدولية أن تنظّم معارض عامة وأحداثاً خاصة في مباني الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا، ومنها ما يكون على هامش أعمال مجلس حقوق الإنسان. وبالفعل، يعقد مركز العودة الفلسطيني بنحو متواصل ندوات حول الأوضاع في فلسطين، ما يُعدّ نافذة مهمة لفلسطين على المجتمع الدولي.

قضايا قانونية كسبها مركز العودة الفلسطيني

ومن المجالات المهمة التي سلكها المركز منذ نشأته، المسلك القانوني المعمول به في المملكة المتحدة، وذلك لمواجهة كل التعريض اللاقانوني من قبل الأدوات الصهيونية، وبشكل دائم.

وتذهب دولة الاحتلال إلى كيل الاتهامات المتعددة والمنوعة والخطيرة أحياناً، ومنها وسم المركز وشخصياته بالإرهاب.

وحقق مركز العودة الفلسطيني في لندن خلال سنة 2020 انتصاراً قانونياً على صحيفة الصنداي ميل البريطانية Sunday Mail، على خلفية نشرها كلاماً تشهيرياً ملفقاً وعارياً من الصحة بحق المركز في عام 2019. فقد كسب دعوى قضائية رفعها في إحدى المحاكم المختصة عبر طاقم قانوني في المملكة المتحدة، وذلك عقب نشر الصحيفة مزاعم بأن المركز قد أنحى باللائمة على اليهود في التسبب بالهولوكوست.

وقد نقلت الصحيفة وموقعها الإلكتروني ميل أون لاين Mail Online هذا الكلام، من دون التثبت من حقيقته، عن المؤلف البريطاني توم باور Tom Bower، في كتاب نشرته دار النشر المعروفة هاربر كولينز Harper Collins لأول مرة يوم 16 شباط/ فبراير 2019، حيث يتناول السيرة الذاتية لزعيم حزب العمال البريطاني (في حينه) جيرمي كوربن Jeremy Corbyn.

وعقب نجاح مركز العودة في كسب الدعوى القضائية، نشرت الصحيفة وموقعها اعتذاراً للمركز ودفعت تعويضات مادية وتكاليف التقاضي للمركز ورئيسه عن التشهير والأضرار التي لحقت بهما.

وقد أقرت "الصنداي ميل" والكاتب "باور" بأنه لم يكن هناك صحة لتلك الاتهامات بشكل قاطع، التي نشأت عن سوء الإبلاغ عن تعليقات أدلى بها المتحدث في فعالية استضافها مركز العودة في مجلس اللوردات البريطاني في عام 2016، والتي أدانها في حينه المركز بشدة.

وكان من اللافت للنظر أن كلاً من الجهات الثلاث التي نشرت الكلام المغلوط (الكاتب باور، الصنداي ميل، هاربر كولينز)، لم تتثبت من تلك المعلومات المغلوطة بحق المركز قبل قيامهم بالنشر.

وبالإضافة إلى نشر اعتذارات كاملة في صحيفة الصنداي ميل وموقع ميل أون لاين، فقد دفعت دار أسوشييتد نيوز AP News، الناشرة للصحيفة والموقع الإلكتروني، أيضاً تعويضات مادية وتكاليف التقاضي لمركز العودة ورئيسه.

وبشكل منفصل، صدر بيان مشترك عن دار النشر والكاتب يعربان فيه عن أسفهما، ويؤكدان انسحابهما غير المشروط من الادعاء، وقد أقرّا بأنّ مركز العودة لم يُلقِ باللوم على اليهود إطلاقاً في التسبب بالمحرقّة.

وقد أزيلت هذه الاتهامات الباطلة بحق مركز العودة من المواقع كافة التي وردت فيها، سواء الإلكترونية أو المطبوعة.

وفي قضية قانونية أخرى، رفع رئيس المركز في حينة دعوى قضائية ضد شركة رويترز Reuters التي تمتلك قائمة تحت اسم "وورلد تشيك" World Check صنّفته على قائمة الإرهاب، وضمن سلسلة إجراءات في المحاكم، وقد تراجعت الوورلد تشيك عن اتهامها، وعدلت وأزالت التصنيف المتعلق بالإرهاب عن الرئيس.

وقد كشف هذا الإنجاز الذي حققه المركز عبر رئيسه في 21 كانون الثاني/يناير 2019، عن حقيقة قائمة الوورد تشيك، وانتهاك حقوق مئات آلاف الشخصيات في العالم، بتصنيفها بالإرهاب، وهذا ما وثّقته قناة الجزيرة من خلال تحقيق استقصائي لبرنامج "ما خفي أعظم" الذي حمل عنوان "القائمة السوداء" مع الإعلامي تامر المسحال، والذي تُرجم إلى اللغة الإنكليزية وبُثّ، ويحمل عنوان "داتا بيس" Data Base.

وأظهر البرنامج بنحو جليّ وعمليّ ودقيق حجم الانتهاكات التي تحصل من جراء تلك القائمة، ما كان له الأثر في ملاحقة عشرات الشخصيات لهذه القائمة ومن يملكها، ودفعه في أروقة المحاكم للتراجع عن هذه التصنيفات اللاحقونية، ودفعه إلى تحمّل تبعات ذلك.

ووثّق البرنامج خطوات نجاح رئيس المركز آنذاك في انتزاع تسوية مع "وورلد تشيك"، بعد جهودٍ قادها لإجبار الشركة على شطب اسمه من "قائمة الإرهاب"، ودفع مبلغ مستحقّ تعويضاً عن الأضرار الناجمة عن إصاق اتهامات باطلة برئيس المركز.

وأبرز التحقيق الذي عُرض في خريف 2019، كيف أن قواعد بيانات "وورلد تشيك" التي تستخدمها البنوك لمساعدتها على الامتثال للوائح المالية الحكومية، كانت مدفوعة بأجندة سياسية ومنحازة ومن دون الاستناد إلى دليل موضوعي، وقد تضرّر منها مركز العودة بشدة.

وتتخصص "وورلد تشيك" بوضع قائمة دولية سوداء بالعملاء المحتملين للشركات والمؤسسات التجارية، وحتى الوكالات الحكومية، مثل الشرطة ومؤسسات الهجرة والمؤسسات الخيرية، المتهمين بالإرهاب والجرائم المالية.

وكشفت تحقيق "ما خفي أعظم" كيف استتدت "وورلد تشيك" إلى قاعدة بيانات تضمّ مئات الآلاف من الشخصيات -ودون تحقّق- على قوائم الإرهاب، التي أصدرتها دول، منها دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي مشاركة رئيس المركز في حينه في تحقيق "ما خفي أعظم"، أشار إلى أنه اكتشف أنّ اسمه كان على رأس قائمة الإرهاب، وعندها فقط أدرك أن هذا التصنيف هو السبب وراء الإغلاق المتكرر والصعوبات التي واجهها أعضاء المركز في حياتهم اليومية والإغلاق غير المبرر للحسابات المصرفية.

ورداً على سؤال عمّا إذا كان إغلاق الحسابات المصرفية هو الضرر الوحيد، قال: "بالتأكيد لا، كما تمّ تقييد حركتنا الدولية، وكنا لا نعرف من يقف وراء أي صعوبة واجهتنا كأفراد وكمؤسسة".

وأضاف أنّ قاعدة البيانات أدّت إلى صعوبات مالية خطيرة للمركز، مبيّناً أنه عند إغلاق الحساب المصرفي للمركز، ما عاد يمكنه تلقي التبرعات، وسبّب ذلك خللاً وظيفياً كبيراً، وكان بمثابة محاولة لإنهاء عمل المركز لم تنجح وباءت بالفشل.

وسلط التحقيق الضوء على القضية التي رفعها رئيس المركز في كانون الثاني/يناير 2019، أمام محكمة العدل العليا في بريطانيا، باسمه وباسم المركز ضد وكالة ثومسون رويترز التي تُعدّ وورلد تشيك ذراعها التجارية، على خلفية التصنيف الباطل الذي قامت به الشركة، وأدى ذلك إلى إغلاق حساباته وحسابات المركز المصرفية، وصُنّف المركز تحت بند "الإرهاب".

وعلى إثر ذلك، اضطرتّ "وورلد تشيك" إلى عرض تسوية قبل بها مركز العودة، تتضمن إزالة اسم رئيسه من قائمة "الإرهاب"، وأخبرت مشتركها بالخطأ الذي وقع.

كذلك دفعت للرئيس تعويضات عن الضرر الذي لحق به، وأُجبرت على دفع تكاليف التقاضي كاملةً لفريق كامل من المحامين والمساعدين القانونيين.

ومن ضمن مكتسبات القضية، أنّ "وورلد تشيك" قد أضافت في سجلاتها أنّ المصدر الذي اعتمد عليه في تصنيفها للمركز ورئيسه هو ما ورد في وسائل إسرائيلية، سواء رسمية أو شعبية.

وفي مجال آخر، يؤمن مركز العودة الفلسطيني بأهمية العمل الشعبي والميداني والاستفادة من آليات الجاليات العربية والإسلامية وخبراتها وتجاربها في هذا الإطار، ومن هنا تنبّه مركز العودة باكراً لأهمية التوقف عند ذكرى مئوية تصريح بلفور، حيث عقد مؤتمراً في 2013، وبدأ بإجراءات حملة وطنية لدفع بريطانيا إلى الاعتذار عن تصريح بلفور.

إنّ الضغط الشعبي والسياسي الذي مارسه مركز العودة في إطلاق هذه الحملة لجمع التواقيع من أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجودهم، كان محطة أخرى مهمة في عمل المركز في الحفاظ على قضية اللاجئين وحقوق العودة وتثبيته لدى أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات والداخل، وهذا يأتي في إطار الاختراقات لمركز العودة في البعد الوطني، الذي سنتناوله في فصول لاحقاً.

ورأت الحملة أنّ اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يتعرضون لمختلف أنواع الانتهاكات على يد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتعرضون للاعتقالات التعسفية والإدارية، ويخضعون للعديد من الممارسات التي توصف بالتمييز العنصري، ويقعون تحت الحصار الجائر في غزة، فضلاً عن حرمانهم كثيراً من الحقوق الأساسية، وعلى رأسها حق تقرير المصير المعترف به عالمياً.

ولتحقيق هذا المسعى، تبنت الحملة العديد من الوسائل التي تمكنها من ممارسة الضغط السياسي على الحكومة البريطانية، وذلك من خلال التشبيك وبناء العلاقات مع النواب والسياسيين البريطانيين والأوروبيين، وعملت على حشد الدعم والتأييد لمطالب الحملة من خلالهم، ونقل مطالب الحملة عبر القنوات الرسمية إلى الحكومة البريطانية بهدف دفعها إلى الاعتذار.

كذلك، اهتمت الحملة بفتح خطوط التعاون مع مختلف المؤسسات واللجان والتجمعات الشعبية والطلابية والمنظمات غير الحكومية التي تلتقي على

أهداف مشتركة، وذلك بهدف رفع الوعي الشعبي في المجتمع البريطاني بقضية تصريح بلفور والتبعات الكارثية له على مستوى فلسطين والعالم.

وكان المركز قد أطلق حملة المطالبة بالاعتذار منذ نهاية 2012، وسعى لتشكيل تحالف عالمي بهذا الخصوص، وأشهرت الحملة رسمياً في أسبوع ذكرى الضحايا الفلسطينيين الذي عقده المركز في لندن مطلع 2013.

وقد أعاد المركز إطلاق حملته في الذكرى المئوية لتصريح بلفور الذي صادف في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وذلك من داخل مجلس اللوردات البريطاني، في ندوة استضافتها البارونة البريطانية جيني تونغ Baroness Jenny Tonge تحت عنوان "لا للاحتفال، لا للإحياء، نعم للاعتذار"، تحدث فيها عدد من الأكاديميين، وأدارها اللورد البريطاني نورمان وارنر Lord Norman Warner.

وأنتج المركز والحملة فيلماً قصيراً درامياً بعنوان "طريق بلفور"، يحاكي ما عاناه الفلسطينيون جراء تصريح بلفور، ويجسده في قصة عائلة بريطانية معاصرة، حيث أطلق رسمياً في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

وقد سبق الإطلاق النهائي للفيلم عرضه في نحو 25 مدينة في أنحاء العالم ضمن فعاليات وعروض خاصة نظمتها مؤسسات وجهات متنوعة، رسمية ونخبوية وشعبية، أكاديمية وثقافية وفنية، داعمة للحق الفلسطيني، حيث انطلق العرض الأول من داخل قاعة الملكة إليزابيث Queen Elizabeth Hall الشهيرة في وسط لندن.

وأعلن المركز تصعيد آليات الحملة، وإطلاق منصة إلكترونية لإرسال رسائل احتجاج عبر البريد الإلكتروني وعبر منصة تويتر Twitter، وفتح باب المشاركة عالمياً لممارسة مزيد من الضغوط على الحكومة البريطانية وعلى قاعة ألبيرت هول الملكية Royal Albert Hall التي تستضيف احتفالاً ضخماً بمناسبة الذكرى المئوية.

ولاقَت هذه الحملة التي قادها مركز العودة الفلسطيني على موقعه الرسمي، صدىً واسعاً عالمياً ومحلياً؛ حيث وصل إلى بريد القاعة أكثر من 11 ألف رسالة خلال ثلاثة أيام.

وكان المركز، في مطلع 2017، قد رعى عريضة توقيعات إلكترونية، أطلقها على الموقع الرسمي للبرلمان البريطاني، وذلك بهدف جمع آلاف التوقيعات ودفع الحكومة إلى الرد على مطلب الاعتذار، وإلزام البرلمان بمناقشة القضية.

ونجح المركز في غضون أسابيع بجمع نحو 14 ألف توقيع من مواطنين بريطانيين، هو الحد الذي يلزم الحكومة بإصدار ردّ رسمي على مطلب العريضة، غير أنّ الرد الذي تأخر عشرة أيام عن مواعده حمل رفضاً رسمياً للاعتذار، وتجاهلاً لمعاناة الفلسطينيين بشكل كامل.

عقب استيفاء الشرط المطلوب للحصول على ردّ من الحكومة، وهو تخطي حاجز العشرة آلاف توقيع، ما يُعدّ إنجازاً غير مسبوق في هذا الشأن لمصلحة القضية الفلسطينية، جاء في ردّ الحكومة أنّ "منح وطن قومي لليهود هو فعل أخلاقي وصائب"، بينما أغفل تماماً الفظائع التي وقعت في فلسطين على يد العصابات الصهيونية التي سهّلت دخولها خلال فترة الانتداب وارتكبت مجازر ممنهجة نتج منها تهجير أكثر من 570 قرية فلسطينية من سكانها عام 1948.

واعترفت الحكومة في ردّها، ولأول مرة في تاريخها، بوقوع تقصير في حماية حقوق الفلسطينيين، وخلل في الضمانات والتعهدات التي قطعتها في نصّ الإعلان، قائلة: "نحن ندرك أن وعد بلفور كان ينبغي أن يدعو إلى حماية الحقوق السياسية للطوائف غير اليهودية في فلسطين، ولا سيما حقهم في تقرير المصير"، وتابعت: "غير أنّ الشيء المهم الآن هو التطلع إلى الأمام وتحقيق الأمن والعدالة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال سلام دائم"، بينما حمل الردّ تراجعاً واضحاً في التزام لندن بمبادئ عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال إقرارها بمبدأ تبادل الأراضي في الضفة الغربية والقدس.

وقال مركز العودة الفلسطيني في حينه إنّ ردّ الحكومة البريطانية يؤكد دعم المملكة المتحدة للجرائم الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني، ويبرر إقامة الكيان الإسرائيلي من منطلق ديني، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والحكومة عبّرت عن اعتراضها بقيام دولة "إسرائيل" من دون الاعتراف بمعاناة الشعب الفلسطيني.

بالإضافة إلى ذلك، تضمّن الردّ الرسمي من قبل الحكومة البريطانية أيضاً موقفاً خطيراً في ما يتعلق بقضية المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، عند تضمين "تبادل الأراضي" كأحد العناصر التي يجب تضمينها في أيّ مفاوضات مستقبلية مقترحة للدولتين، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي.

وعندما يتعلق الأمر بحق العودة لملايين الفلسطينيين الذين طردتهم "إسرائيل" قسراً من منازلهم وأراضيهم نتيجة الفظائع الإسرائيلية التي كان تصريح بلفور

مظلتها لتبرير أعمال الإسرائيليين المروعة تجاه الفلسطينيين، اقترحت الحكومة البريطانية، كجزء من المفاوضات، أن يكون هناك حلٌّ بديل للفلسطينيين غير حقهم في العودة إلى ديارهم، وهو حلٌّ غير مقبول وظالم، ويتبنى ببساطة موقف الحكومة الإسرائيلية بشأن الحقوق المشروعة للعديد من الفلسطينيين.

كذلك فإنّ البيان المليء بالعيوب يضلُّ الرأي العام بأنّ بريطانيا تعمل من أجل تقرير مصير الشعب الفلسطيني. على مدى عقود، فشلت حكومة المملكة المتحدة المتعاقبة في إلزام "إسرائيل" بتحقيق التزامها عملية السلام، وعززت الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً في الصناعة العسكرية.

إنّ الضغط الذي بذله مركز العودة الفلسطيني في حملة الاعتذار، كان من ثماره أنّ الحكومة البريطانية في الذكرى المئوية لنكبة الشعب الفلسطيني قالت في بيان لها إنّ الشعب الفلسطيني ظلّم، لكنها لم تعترف بجريمتها كمسؤولة عن نكبة الفلسطينيين.

غير أنّ العريضة التي كانت تمضي سريعاً نحو تحقيق هدفها الثاني، وهو جمع الأصوات الكافية لدفع البرلمان إلى مناقشة القضية، وهي مئة ألف توقيع، تلقت ضربة مفاجئة أقدمت عليها اللجنة البرلمانية المكلفة متابعة العرائض الشعبية، حيث قامت بقطع تعسفي للمهلة الزمنية الممنوحة لها، وهي ستة أشهر وتخفيضها إلى شهرين ونصف فقط، وذلك تحت ذريعة انتهاء الدورة الحالية للبرلمان بعد الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة في البلاد.

هذا وقد تعرضت الحملة خلال سنوات فعاليتها لهجمات شرسة من قبل اللوبي الإسرائيلي الذي سعى لتعطيلها مرات عديدة، وتوعدت هذه الهجمات، فطاول بعضها البارونة جيني تونغ التي ترأس الحملة، حتى دفعتها إلى الاستقالة من منصبها في الحزب على خلفية اتهامات مضلّلة تقدمت بها السفارة الإسرائيلية وبعض وسائل الإعلام، إلا أنّ لجنة التحقيق البرلمانية التي تابعت القضية برأتها من التهم كافة، وأثبتت براءتها من أيّ خرق للقواعد السلوكية في مجلس العموم.

كذلك ردّ الفعل الإسرائيلي على حملة الاعتذار كان واضحاً جداً، من خلال تصريحات القيادة السياسية للاحتلال، والهجوم على الحملة ومركز العودة القائم عليها، من خلال إدراك حكومة الاحتلال الإسرائيلية لمثل هذه الخطوات في المجتمعات الغربية، وتأثير حملات توقيع العرائض الإلكترونية.

دوري غولد Dore Gold، المستشار السابق لرئيس الوزراء بنيامين نتياهو لشؤون السياسة الخارجية، والمدير العام السابق لوزارة الخارجية، شنَّ هجوماً حاداً على مركز العودة الفلسطيني وحملته للمطالبة بالاعتذار عن تصريح بلفور، وذلك خلال كلمته الافتتاحية في مؤتمر حول تصريح بلفور أقيم في القدس المحتلة.

وخصص غولد جلّ كلمته للحديث عن حملة الاعتذار، معتبراً أنها تشكل خطراً رئيسياً على المشروع الإسرائيلي يستحيل تجاهله، لكونها تتحدى الوثيقة الأولى التي مهّدت لإقامة دولة "إسرائيل"، وجاء ذلك خلال مؤتمر خصّص للحديث عن الذكرى المئوية لبلفور عُقد في عام 2017، وحصل مركز العودة على نسخة من التسجيل، هذا رابطته: <https://youtu.be/c6ShMBtGspA>

إلى ذلك، حقق المركز انتصارات قانونية أخرى، عندما أجبر بعض كبريات الصحف البريطانية على نشر اعتذارات عن تقارير مضللة بحق المركز وحملة الاعتذار، كانت قد نُشرت على صفحاتها، ومنها صحيفتا الديلي إكسبرس Daily Express والديلي ميل Daily Mail البريطانيتين، بعد تحقيقات من قبل منظمة معايير الصحافة المستقلة في المملكة المتحدة.

في سياق آخر، عقد المركز في الفترة من 2012 وحتى 2018، عشرات الجلسات النقاشية واللقاءات في البرلمان البريطاني والأوروبي ومجلس حقوق الإنسان، في عواصم أوروبية متعددة، وفي مقدمتها لندن، وذلك ضمن حراكه الدولي للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً بعد تقلّده الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC منذ تموز/ يوليو 2015.

كذلك، وجّه المركز والحملة العشرات من الخطابات والرسائل الرسمية حول مئوية تصريح بلفور إلى النواب البريطانيين والوزراء والأحزاب، وكذلك إلى رؤساء الحكومة المتعاقبين، إضافة إلى البعثات الدولية والدبلوماسية العاملة في المملكة المتحدة.

وبادر المركز إلى حشد الدعم السياسي والتأييد في البرلمان الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان في جنيف عبر مخاطبة العشرات من أعضائهما في قضية بلفور ومستجدات الوضع الفلسطيني عموماً، وكذلك من خلال الفعاليات التي أقامها في قصر الأمم المتحدة على هامش دورات المجلس.

في ذات الإطار، أطلق مركز العودة الفلسطيني حملة شعبية بعنوان (العودة حقي وقراري) سنة 2020، وذلك لتثبيت مفهوم حق العودة بأنه حق فردي وجماعي ولا يملك أي فلسطيني حق التنازل عنه.

وعملت الحملة على جمع تواقيع الفلسطينيين حول العالم، التي تؤكد تمسكهم بحق العودة، ضمن خطوة أولية لتقديم هذه التوقيعات إلى الأمم المتحدة ضمن حراك قانوني لتثبيت حق عودة اللاجئين، وقد نجحت الحملة في جمع أكثر من مليون توقيع.

هذه الحملات تعبر عن استراتيجية عمل مركز العودة في الإطار الوطني وحشد الشعب الفلسطيني لتثبيت مفهوم العودة لديهم بتعاقب الأجيال الفلسطينية، وتشكيل جبهة وطنية موحدة للدفاع عن هذا الحق الجمعي للفلسطينيين. وهي استراتيجية تقوم على التنسيق والتشبيك مع الفلسطينيين والمؤسسات العاملة في المخيمات الفلسطينية في الشتات، لتنفيذ مثل هذه الحملات الوطنية والشراكة في حماية حق العودة الفلسطيني. وسيكون في هذا الكتاب لاحقاً تفصيل لعمل مركز العودة في البعد الوطني.

وفي مجال آخر، اهتمت سياسة مركز العودة الفلسطيني في تسليط الضوء على مختلف الأحداث والمراحل التي مرّ بها الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل والشتات، ضمن رؤية المركز في أهمية نقل حقيقة ما يتعرض له الفلسطينيون من آلة الحرب الإسرائيلية، وحقيقة الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال.

وفي الإطار القانوني، عقد مركز العودة الفلسطيني في شهر أيلول/ سبتمبر 2004 ندوة قانونية حول ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة المسؤولين عن مذبحه مخيم جنين، في خطوة هي الأولى من نوعها وتوقيتها في العمل الفلسطيني في القارة الأوروبية، وتحديداً المملكة المتحدة، وقد قوبلت بتغطية إعلامية لافتة من وسائل إعلام عربية ومن صحف وقنوات تلفزيونية كان لها دور استراتيجي في دعم فعاليات مركز العودة الفلسطيني إعلامياً.

واستضافت هذه الندوة أحد المحامين ضد رئيس وزراء الاحتلال الأسبق، أرييل شارون، وشاهدة عيان على مذبحه صبرا وشاتيلا، ونائباً اسكتلندياً زار مخيم جنين، وترأس الندوة جون أوستن John Austin، وهو نائب في البرلمان البريطاني متضامن مع فلسطين، وكان لصباح المختار دور مهم في عقد الندوة القانونية.

وقدّم المحامي البريطاني مطالعة قانونية غير مسبوقة شرح فيها الإمكانية العملية لملاحقة المتهمين بجرائم حرب من المسؤولين الرسميين، وهم في سدة مسؤولياتهم.

اعتمدت الندوة فكرة المقارنة السياسية والقانونية ما بين مذبحه صبرا وشاتيلا ومحاكمة شارون في بلجيكا، وإمكانية عقد المحاكمة نفسها في بريطانيا حول مجزرة مخيم جنين.

شكّل عقد هذه الندوة سابقة قانونية في تاريخ القضية الفلسطينية لمركز العودة الفلسطيني في لندن، واكتشاف معلومة قانونية مهمة، أنّ محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة ممكنة وهم على رأس عملهم.

التقط نشطاء في بريطانيا هذا التعيد الاستراتيجي، ولاحقوا مسؤولين إسرائيليين في أثناء زيارتهم للندن، ما تسبب بأزمة قانونية للمسؤولين الإسرائيليين في توجيههم إلى بريطانيا، واستمر ذلك لسنوات، حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ سلسلة إجراءات لتعديل نص القانون للخروج من هذا المأزق.

الجهود الإعلامية لمركز العودة الفلسطيني

أولى مركز العودة الفلسطيني للجانب الإعلامي أهمية كبيرة، فعمل عليه من ضمن سياسة مركز العودة الفلسطيني واستراتيجيته في توثيق الحالة الفلسطينية، ووسيلة حيوية للتقديم للرواية والسردية الفلسطينية، وأيضاً عامل محفز لأبناء فلسطين في المملكة المتحدة وفي مختلف أماكن وجود الفلسطينيين في الشتات والداخل، لكي ينشطوا في الدفاع عن الحق الفلسطيني والتتبع في الأدوات المستخدمة في تثبيت مفهوم حق العودة فلسطينياً وعربياً ودولياً.

فقد أصدر مركز العودة الفلسطيني، بالتعاون مع شركة طيف للإنتاج الإعلامي في ذكرى خمسينية النكبة الفلسطينية عام 1998، فيلم "عودة"، باللغتين العربية والإنكليزية، وهو أول فيلم يوثق للمخيمات الفلسطينية في الأردن وسورية ولبنان، وقد نال العديد من الجوائز، وهو من إخراج الإعلامي إياد الداود، وبمشاركة الفنان الفلسطيني الراحل إبراهيم صالح المعروف بكنية "أبو عرب" رحمه الله، وكان ذلك أول تعاون بين مركز العودة وشاعر الثورة الفلسطينية أبو عرب.

وفاز فيلم "عودة" بجائزتين، الأولى جائزة الجمهور في مهرجان إيطاليا للفنون، والثانية الجائزة الفضية في مهرجان الإذاعة والتلفزيون السابع للأفلام الوثائقية في القاهرة.

كذلك عُرض الفيلم بنسخته الإنكليزية في جامعة لندن، وذلك بالتسويق مع المجلس الإسلامي في بريطانيا، وبحضور السفير الفلسطيني آنذاك السيد عفيف صافية، وجمهور عربي وبريطاني كبير.

وفي النهج نفسه للتوثيق الإعلامي، وبعد مذبحه مخيم جنين في نيسان/ أبريل 2002، كان العمل الثاني لمركز العودة بالشراكة مع شركة طيف، من خلال إنتاج فيلم وثائقي بعنوان "جنين" حول المخيم وأحداثه، بالإضافة إلى العديد من الأفلام الوثائقية، منها "شتات الشتات" الذي طرح مأساة فلسطينيي العراق وتشردهم في أصقاع الأرض بعد الغزو الأمريكي للعراق، كما أنتج المركز فيلم "رحلتي في المخيم" مع قناة الجزيرة، الذي عرض الواقع المأساوي لفلسطينيي لبنان. وأنتج مركز العودة الفلسطيني أيضاً фильماً وثائقياً بعنوان "رحلتي خلف الجدار" في عام 2009، الذي وثق من خلال رحلة الأب عطا الله حنا، للأثار التخريبية التي خلفها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في حياة الشعب الفلسطيني وأراضيه في الضفة الغربية المحتلة.

وتطرقّ الفيلم إلى مصادرة الأراضي من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتفكيك المدن الفلسطينية، وفصل القرى بعضها عن بعض، إذ أظهر الفيلم وحشية الاحتلال الإسرائيلي من خلال بناء جدار الفصل العنصري.

وأنتج مركز العودة فيلماً نوعياً بعنوان "دير ياسين.. الوجد"، حيث وثق لشهادة شاهدة عيان عاشت المذبحة بكل تفاصيلها، وجرى التصوير الميداني للفيلم في قرية دير ياسين نفسها، في الداخل المحتل عام 1948.

واهتمّ مركز العودة الفلسطيني بتطوير علاقاته وشراكاته مع العديد من الجهات والمؤسسات الوطنية والعربية والدولية، وكذلك العلاقات مع البرلمانيين البريطانيين الداعمين للقضية الفلسطينية، والاستفادة من مواقفهم السياسية في دعم وإسناد الحملات التي أطلقها مركز العودة، وكذلك في مرحلة الاستعداد لدخول الأمم المتحدة.

شراكات عدة عقدها مركز العودة مع مؤسسات مختلفة، منها مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني كابو CAABU، ومكتب جامعة الدول العربية والعديد من السفارات العربية، وعلاقة خاصة بسفارة فلسطين في بريطانيا، والمؤسسات الفلسطينية العاملة في أوروبا وبريطانيا بالتحديد، وكذلك مع المؤسسات العاملة لفلسطين في الداخل والخارج، وكذلك شراكة مع المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام المختلفة، ومن أهمها مركز الجزيرة للتدريب والتطوير، ومركز الجزيرة للدراسات.

ووطد مركز العودة علاقاته بالإعلاميين الفلسطينيين والعرب والبرلمانيين الموجودين في بريطانيا، سواء باللغة العربية أو الإنكليزية، الذين قدّموا خدماتهم الإعلامية إلى المركز من خلال وسائل الإعلام التي يعملون فيها بدافع وطني وعروبي وإنساني داعم للقضية الفلسطينية، أو احتراف صحافي مهتم بنقل الحقيقة من مصادر مختلفة، ووجد في المركز صانعا للحدث الفلسطيني الشعبي انطلاقاً من لندن.

وأدار مركز العودة الفلسطيني شراكاته لخدمة القضية الفلسطينية وتعزيز حضور فلسطين على المستوى الدولي رسمياً وشعبياً، وحشد الدعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومواجهة الرواية الإسرائيلية واللوبي الإسرائيلي في بريطانيا والقارة الأوروبية، وحول العالم ما أمكن.

بالإضافة إلى الشراكات المؤسساتية والبرلمانية، طوّر مركز العودة الفلسطيني

مجمل علاقاته بالشخصيات الأوروبية والعربية والفلسطينية، وهنا نتحدث عن مئات العلاقات الشخصية للمركز، ومن أهمها العلاقة بالبرلمانيين البريطانيين والأوروبيين على حد سواء، حيث انخرطوا في فعاليات متواصلة ضمن سنوات عمل المركز، ما أوجد ثقة متبادلة تجلّت بأبهى صورها في دعمهم الواضح والصريح المتقدم لمركز العودة لنيل العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من خلال رسائل دعم من هؤلاء البرلمانيين لمركز العودة محلياً ودولياً، وتوقيعهم عريضة تاريخية حول ذلك، طالبوا فيها الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على طلب مركز العودة (راجع النص قبل صفحات).

مركز العودة وتأسيس مؤتمر فلسطيني أوروبا

يُعدّ مركز العودة الفلسطيني المؤسس لمؤتمر فلسطيني أوروبا في تموز/ يوليو 2003، وجاءت ولادة مؤتمر فلسطيني أوروبا رداً على تسريبات وثيقة جنيف بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية في ربيع 2003.

ورأى مركز العودة الفلسطيني في وثيقة جنيف خطراً جديداً بعد اتفاقية أوسلو يهدّد مباشرة حق العودة وقضية اللاجئين، وهما أساس عمل مركز العودة، والهدف الرئيس الذي تأسّس لأجله المركز في لندن.

وعُقد أول مؤتمر لفلسطيني أوروبا للتمسك بحق العودة في قاعة وسط العاصمة البريطانية لندن صيف 2003، وحضره خمسمئة شخصية فلسطينية من أربع عشرة دولة أوروبية، وتصدّر المنبر الراحل الدكتور حيدر عبد الشايف، والدكتور سلمان أبو ستة، والراحل الدكتور نصير عازوري، والدكتور محمد عويضة، والأستاذ بلال الحسن.

وحظي المؤتمر الأول لفلسطيني أوروبا بتغطية إعلامية مهمّة من وسائل الإعلام العربية في بريطانيا والشرق الأوسط، وكان المؤتمر الخطوة الأولى التي نجحت في الرد على وثيقة جنيف واستهداف حق عودة اللاجئين، وأوصل رسالة أنّ الفلسطينيين في أوروبا، رغم بعد المسافة عن فلسطين، لا يزالون جزءاً لا يتجزأ من المشروع الوطني الفلسطيني، ودورهم حيوي ومحوري في التصدي لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وكانت انطلاقة مؤتمر فلسطيني أوروبا في خضمّ أحداث انتفاضة الأقصى، ما شكّل دافعاً مهماً في إعلان فلسطيني أوروبا انخراطهم في العمل الوطني، وتفاعلهم مع أهلهم في الداخل ضمن البيئة السياسية والقانونية التي يعيشون فيها، وفرصة حقيقية لإيصال رسالة الشعب الفلسطيني في الداخل إلى العالم، وفضح الجرائم الإسرائيلية بحقهم من خلال الفعاليات التضامنية التي عُقدت، ولا تزال، في عموم القارة الأوروبية.

في الفصل التالي سنفضّل في الحديث عن مؤتمر فلسطيني أوروبا وأهدافه والمؤتمرات التي عُقدت على مدار سنوات طويلة في عموم القارة الأوروبية، بالإضافة إلى الإنجازات والتحديات التي كانت في مسيرة المؤتمر والاستفادة من هذه التجربة الوطنية على مستوى العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

وثيقة جنيف

هي وثيقة غير رسمية بدأ الحديث عنها في ربيع 2003، وكان توقيعها بتاريخ 1 كانون الأول/ ديسمبر 2003، بين بعض السياسيين الفلسطينيين، وعلى رأسهم ياسر عبد ربه، مع بعض السياسيين الإسرائيليين المحسوبين على معسكر اليسار، وعلى رأسهم رئيس حزب ميرتس يوسي بيلين Yossi Beilin، أحد مهندسي اتفاقية أوسلو.

تنص الوثيقة على انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي التي احتلت في حرب عام 1967، وعلى ترسيم الحدود بين الطرفين، وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. تتكوّن الوثيقة من سبع عشرة مادة، أبرزها المواد المتعلقة بالأراضي، والقدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، والمعتقلين.

تنص الوثيقة على إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبادل الاعتراف بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وحق الشعب اليهودي في وطن. وفي ما يتعلق بقضية اللاجئين، يُقرّ الطرفان بأنّ حلاً متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين، ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل. مع ذلك، هناك عدم توافق على أيّ البنود الملزمة لقبول حل مشكلة اللاجئين، والنص المتعلق بهذا الأمر هو المادة السابعة في الباب الرابع، الخيار رقم 4، الذي ينصّ على أنّ إسرائيل كمكان إقامة دائمة للفلسطينيين، قرار يبقى في إطار السيادة الإسرائيلية، وبناءً على التقدير الإسرائيلي، وقوبلت الوثيقة برفض من الحكومة الإسرائيلية.

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"

ضمن استراتيجية المركز في تعضيد نقاط القوة في الدفاع عن حق العودة، جاء الحفاظ على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) - United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) مركزية في اهتمام المركز، نظراً للقيمة الاستراتيجية، وما قدمته من خدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين، ولحقهم في العودة، سواء من ناحية الإحصاءات والرعاية الصحية والتعليمية وخدمات الطوارئ، أو كشاهد حيٍّ ومباشر على جميع الممارسات اللإنسانية التي تعرضوا وما زالوا يتعرضون لها.

وانطلق المركز بهذه الرسالة حاملاً ملف الأونروا لناحية الحفاظ عليها والتصدي لكل المحاولات التي تستهدف النيل منها، وأنه يجب العمل للحفاظ على وكالة الأونروا، الشاهد على نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيرها من وطنه عام 1948 بسبب العصابات الصهيونية.

وتبنّى مركز العودة الفلسطيني رؤية تقوم على أنّ الأونروا ليست خصماً للشعب الفلسطيني، والتركيز يجب أن يكون على حماية الوكالة الدولية ومواجهة المشروع الصهيوني لإسقاط الأونروا، لأنّ ذلك يعني بشكل متقدم إنهاء حق العودة للفلسطينيين.

ثلاث محطات مهمة تلخّص عمل مركز العودة الفلسطيني في لندن ضمن استراتيجية الحفاظ على الأونروا: الأولى تمثلت بإجراء مسح ميداني واستطلاع لآراء اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سورية ولبنان، حول أداء الأونروا وخدماتها ومستقبلها.

وأصدر مركز العودة الفلسطيني تقريراً يتضمن نتائج الاستطلاع الميداني الذي أجري في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان بين 17 - 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، حول معرفة مدى تمسك اللاجئين الفلسطينيين بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) كوكالة دولية معنيّة بتقديم الخدمات الإنسانية للاجئين إلى حين عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجّروا منها إبان النكبة في عام 1948، وحول تقييم أداء الأونروا في ذكرى تأسيسها الستين في ذلك العام.

وقد جاء الاستطلاع في ظل بيئة سياسية مستترة لما تتعرض له وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من ابتزاز مالي أدى إلى وصول ميزانيتها إلى أدنى مستوى لها منذ تأسيسها، وجدل واسع في أوساط اللاجئين الفلسطينيين حول تقليص الخدمات في كثير من مناطق عمليات الأونروا وسط تساؤلات عن توافق هذه السياسة مع الجدل السياسي الإسرائيلي الذي يحاول مناقشة دور الأونروا، دافعاً باتجاه إنهاء خدماتها.

وأكد 92% من اللاجئين المستطلعة آراؤهم أنهم متمسكون بالوكالة، فيما أظهرت نسبة 69% بأنها غير راضية عن أدائها، فيما رأى أكثر من 64% أن هناك تراجعاً كبيراً في الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين.

وفي مؤتمر صحافي عقده مركز العودة الفلسطيني في لبنان بحضور رسمي من الأونروا، قدم تقريراً عن استطلاع الرأي وموقف اللاجئين الفلسطينيين من الوكالة. ولاحقاً نظم مركز العودة الفلسطيني مؤتمراً دولياً غير مسبوق في ذكرى ستينية النكبة الفلسطينية في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2009، في وسط العاصمة البريطانية لندن، وبحضور رسمي للأونروا، وضيوف مميزين سياسياً وأكاديمياً ودبلوماسياً، وبمشاركة وزير التنمية البريطاني والسفير الفلسطيني لدى لندن وشخصيات برلمانية بريطانية متعددة، بالإضافة إلى شخصيات تمثل الأونروا من لبنان وممثلين عن الدول المضيئة للاجئين.

ومثل الحكومة البريطانية في المؤتمر وزير التنمية والتطوير الدولي مايكل فوستر Michael Foster الذي شدد بدوره على أن بلاده مستمرة في تطوير الأونروا ودعمها. وطالب الوزير الدول المانحة بضرورة الاستمرار في دعم الأونروا التي اعتبرها الشريان الوحيد والأول في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وعدد دور بريطانيا في دعم الوكالة في ما يتعلق ببعض المشاريع التعليمية والترفيهية للأطفال من اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً في قطاع غزة.

والمحطة الثالثة لمركز العودة الفلسطيني مع الأونروا كانت بعقد مؤتمر أكاديمي في ذكرى سبعينية النكبة بتاريخ التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، ناقش أزمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بالتعاون مع مركز الجزيرة للدراسات وجامعة إكستر البريطانية Exeter University.

وشارك في المؤتمر شخصيات بارزة ذات اطلاع على واقع "الأونروا" واللاجئين الفلسطينيين، من أبرزهم د. مايكل لينك Dr. Michael Lynk، مقرر الأمم المتحدة الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وكارين أبو زيد Karen Koning AbuZayd، المفوضة العامة السابقة للأونروا، ورايتشل ايفرز Rachel Evers، مديرة الشؤون القانونية في الأونروا، والممثلة الرسمية للوكالة في المؤتمر، إضافة إلى السفير الفلسطيني في بريطانيا حسام زملط.

المدير العام لمركز العودة، أكد في افتتاح المؤتمر أن "الأونروا كانت وستظل إلى الأبد شاهداً دولياً على معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وطبيعة هويتهم، ووضع اللاجئين الذي لن يتغير إلا عندما يتحقق حق العودة إلى المدن والقرى التي هُجّر منها الشعب الفلسطيني عام 48".

وأشار المدير العام إلى أهمية تصويت 170 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، لصالح مشروع قرار لتجديد ولاية "الأونروا" لثلاث سنوات جديدة، على الرغم من الحملات التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل لإلغاء ولاية الوكالة.

وشدّد على أنّ هذا التصويت بمثابة "رفض لا لبس فيه للحملة الإسرائيلية للقضاء على وجود الأونروا وإلغاء الحقوق غير القابلة للتصرف للاجئين الفلسطينيين، وأبرزها حق العودة".

وضمن استراتيجية مركز العودة الفلسطيني للحفاظ على وكالة الأونروا، حرص المركز على بناء علاقات مع الأونروا والحضور الدائم للمؤتمرات وورش عمل تنظمها الوكالة، وسجل المركز عدة مواقف رافضة لمحاولات تصفية الوكالة الدولية وبخاصة قطع المساعدات الأمريكية عن الأونروا ومحاولات خنقها وتقليص خدماتها المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجوانب الصحية والتعليمية والخدماتية.

وسخّر مركز العودة جميع إمكاناته ضمن عضويته الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الدفاع عن الأونروا وتأكيد أهمية استمرارها في تقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وفي ندوة عقدها مركز العودة الفلسطيني بمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2019، استضافت سفراء ودبلوماسيين، طالب بضرورة استمرار

عمل وكالة الأونروا، وأهمية مواصلة تقديم الدعم المالي لها ومواجهة أية محاولات لشطب دورها أو تقليص خدماتها، لما تشكله من ضمانة للحفاظ على وضع اللاجئ الفلسطيني، وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

واستضافت الندوة سعادة السفارة سجي المجالي، سفيرة المملكة الأردنية الهاشمية إلى الأمم المتحدة في جنيف، وبليز جيلاسين ريندي Beliz Celasin Rende ، نائب الممثل الدائم للبعثة التركية في الأمم المتحدة، وماجد الزير، رئيس مركز العودة الفلسطيني ورئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا آنذاك.

وعُقدت الندوة في قصر الأمم المتحدة في جنيف، على هامش أعمال الدورة الـ 41 لمجلس حقوق الإنسان، وتناولت أهمية وجود الأونروا بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين ومناطق وجودهم عموماً، وذلك في ضوء الهجمات المستمرة من قبل الإدارة الأمريكية وإسرائيل على ولاية الوكالة وعملياتها.

القضايا الوطنية

القضايا الوطنية وهموم الشعب الفلسطيني من ضمن أولويات عمل مركز العودة الفلسطيني، الذي استثمر دخوله في الأمم المتحدة لصالح قضايا الشعب الفلسطيني وحقوقه، وكان مركز العودة من أوائل المؤسسات الفلسطينية في أوروبا وبريطانيا على وجه التحديد بطرح قضية الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. في هذا الإطار، أولى المركز اهتماماً كبيراً في ملف الحصار، وذلك لأسباب عديدة، منها أن أغلب سكان القطاع من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا، وهم تحت رعايتها. ولهذا، قام بعدة وسائل وآليات بهدف لفت النظر إلى معاناة الشعب الفلسطيني في القطاع.

المخيمات الفلسطينية

يُعتبر مركز العودة الفلسطيني المخيمات الفلسطينية خطّ الدفاع الأول عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة إلى فلسطين، وهي شاهد حيّ على نكبة الشعب الفلسطيني، كذلك تشكل هذه المخيمات خزانا بشرياً كبيراً ومهماً في مسيرة النضال الفلسطيني والتصدي للمؤامرات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء حق العودة ودعم الاحتلال الإسرائيلي في بسط سيطرته على كامل التراب الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، وضمن خطة عمل مركز العودة في تعزيز صمود المخيمات وتطوير الكفاءات الفلسطينية فيها، بنى المركز عدة شراكات مع المؤسسات الفلسطينية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وأرسل المركز وفوداً إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان وسورية والأردن وعقد العديد من المؤتمرات المتخصصة بحق العودة واللاجئين.

تعمل هذه المؤسسات على تثبيت حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين والتوثيق للذاكرة الفلسطينية التي شهدت أحداث النكبة الفلسطينية، وربط الأجيال الفلسطينية التي تولد داخل المخيمات بقضيتها الأم، فلسطين.

وأصدر مركز العودة العديد من الكتب والتقارير والدراسات التي تناولت ملف اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات المختلفة، تضمنت دراسة واقع هذه المخيمات الإنسانية والسياسية والقانونية، وتطرقت إلى الأزمات التي تعاني منها هذه المخيمات، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالأونروا وعلاقتها بالمخيمات الفلسطينية، وترجمت هذه التقارير إلى اللغة الإنكليزية بهدف خلق حالة دولية لملف اللاجئين والمخيمات وحق العودة.

وعقد مركز العودة العديد من المؤتمرات والندوات التخصصية حول المخيمات الفلسطينية، سواء في البرلمان البريطاني، وعلى هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة، حيث طرح المركز ملف لاجئي سورية وأوضاعهم الإنسانية في ظل الأزمة التي تعاني منها سورية، وكذلك ملف المخيمات الفلسطينية في لبنان وأزمات اللاجئين، وبخاصة أزمة العمل والوضع الإنساني، وكذلك إصدار وثيقة تتضمن شرحاً عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وأنتج فيلم "شقات الشتات" الذي يتناول قضية فلسطينيي العراق ولجوئهم إلى عدة دول حول العالم.

ونظّم مركز العودة العديد من الدورات التدريبية لأبناء المخيمات الفلسطينية، ضمن استراتيجية المركز في تعزيز القدرات لدى أبناء الشعب الفلسطيني وتطويرها في ما يخدم القضية الفلسطينية وحق العودة، حيث نُقِّد العديد من الدورات الإعلامية بالشراكة مع مركز الجزيرة للتدريب والتطوير، واستفاد من هذه الدورات المئات من الطلاب في مخيمات الأردن ولبنان والضفة وغزة وتجمعات الفلسطينيين في تركيا.

وعمل مركز العودة الفلسطيني، من خلال علاقاته الدبلوماسية، على إرسال وفود برلمانية أوروبية إلى المخيمات الفلسطينية في الأردن وسورية ولبنان وقطاع غزة والضفة ومخيمات لاجئي العراق الحدودية مع سورية، حيث أطلعت هذه الوفود على واقع المخيمات والظروف السياسية والإنسانية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون، وجرت هذه الزيارات بالتنسيق مع مجلس العلاقات الفلسطينية الأوروبية وسفارات الدول المعنية بالزيارة، المعتمدة في لندن.

وتصدر عن هذه الزيارات الميدانية تقارير تُقدَّم في جلسات البرلمانات الأوروبية، وتستعرض أزمات اللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم، وتنتج منها برامج دعم وإغاثة وتنفيذ مشاريع في المخيمات الفلسطينية المختلفة.

الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية

من أجل ترسيخ الانتماء إلى فلسطين، وتبلور الهوية الوطنية للأجيال الصاعدة الفلسطينية حول العالم، وتحقيق ديمومة لهذا النهج، بادر المركز بالشراكة مع العديد من المؤسسات حول العالم، بإطلاق "الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية - انتماء"، وذلك في ذكرى النكبة الفلسطينية سنة 2010.

وهي حملة شعبية تستمر طوال شهر أيار/ مايو من كل عام، وتشارك فيها عشرات المؤسسات واللجان العاملة والداعمة للحق الفلسطيني في مختلف مناطق الانتشار الفلسطيني، وتهدف إلى الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وتعزيز الشعور الوطني وتعميق الانتماء إلى فلسطين والتمسك بحق العودة.

وتهدف الحملة إلى تعزيز الشعور الوطني في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم داخل فلسطين وخارجها، وتفعيل الدور الشعبي الفلسطيني في مواجهة أيّة محاولات للقفز عن حقوقهم، وإبراز تمسك الشعب بحقوقه التاريخية، وعلى رأسها حق العودة، وكذلك إنعاش الذاكرة الجمعية والحفاظ على الهوية الفلسطينية.

وتعتمد الحملة على رفع العلم الفلسطيني طوال شهر أيار/ مايو، وارتداء اللباس التراثي الفلسطيني وكل ما يرمز إلى فلسطين، مثل الكوفية والوشاح والعلم الفلسطيني، ونشر الملصقات والمواد الدعائية والتراثية الفلسطينية، وإطلاق الشعارات الوطنية في الأماكن العامة، بالإضافة إلى كتابة المقالات والتقارير الصحافية، ونشرها في الوسائل الإعلامية، وتنظيم الحملات الإعلامية والثقافية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، وإطلاق المبادرات الهادفة إلى زيادة الوعي والمعرفة بالقضية الفلسطينية بين الشباب، وكان هناك امتداد للحملة باللغات الأجنبية.

فلسطينيو الـ48

اجتهد مركز العودة الفلسطيني في مختلف فعالياته ومؤتمراته التي عقدها منذ تأسيس المركز عام 1996، في إشراك فلسطينيي الـ48 في هذه المؤتمرات التي حضرتها شخصيات وطنية مهمة، وأبرز هذه المؤتمرات عُقدت تحت عنوان "قانون العودة اليهودي وأثره على الصراع في فلسطين"، الذي يمسّ بالدرجة الأولى حق العودة الفلسطيني، وكذلك يمسّ فلسطينيي الـ48 مباشرةً.

ورفض مركز العودة قانون العنصرية الإسرائيلي تجاه فلسطينيي الـ48، وانعكاسات هذا القرار الإسرائيلي على الفلسطينيين، وسياسة التمييز العنصري والأبارتهايد الإسرائيلي.

الفصل الثاني:
مؤتمر فلسطيني أوروبا

شكّلت وثيقة جنيف التي بدأ الحديث عنها في ربيع عام 2003 كاتفاق بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، هاجساً عند جموع الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وخصوصاً اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لما اعتبروه قفزاً عن حق العودة، وشطبه عملياً.

واستشعر مركز العودة الفلسطيني في لندن هذا الخطر الذي يهدد القضية الفلسطينية عموماً، وحق العودة على وجه التحديد.

خطوة جديدة في مسلسل المفاوضات والتواصل مع دولة الاحتلال تستهدف نضال الشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو التي شكّلت حينها الهزة الأولى والتهديد الأخطر للقضية الفلسطينية، وهنا كان لا بد من حراك فلسطيني شعبي في القارة الأوروبية للرد على وثيقة جنيف التي استهدفت مباشرة حق العودة الفلسطيني.

خلقت الوثيقة التي وُقِّعت في قلب القارة الأوروبية ظروفاً فلسطينية ودولية استهدفت مباشرة حق العودة، حيث لم يكن هناك توافق بين الموقعين على الوثيقة على أيّ البنود الملزمة لقبول حل مشكلة اللاجئين، والنص المتعلق بهذا الأمر هو المادة السابعة من الباب الرابع - الخيار رقم 4، الذي ينص على أن إسرائيل كمكان إقامة دائمة للفلسطينيين، يبقى في إطار السيادة الإسرائيلية، وبناءً على التقدير الإسرائيلي، وقوبلت الوثيقة برفض من الحكومة الإسرائيلية.

لذلك، تداعى مركز العودة الفلسطيني مع العديد من الشخصيات الوطنية إلى مواجهة تبعات هذه الوثيقة التي جرى التطرق إلى تفاصيلها في الفصل السابق، لتشكيل جبهة شعبية موحّدة في القارة الأوروبية، كردّ طبيعي على الاتفاق الذي يُعتبر طعنة لنضال الشعب الفلسطيني، وخيانة لتضحياته، ومساساً بحق العودة.

تحركات مركز العودة كانت في عدة اتجاهات لعقد مؤتمرات عدة حول العالم في ما يخص حق العودة وتثبيت مفهومه لدى أبناء الشعب الفلسطيني في القارة الأوروبية وفي مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني، وتوجّح المركز مجهوده في هذا الجانب بالدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني أوروبا الأول في العاصمة البريطانية لندن، وذلك في شهر تموز/ يوليو 2003.

وجاءت فكرة مؤتمرات فلسطيني أوروبا للتمسك بحق العودة في إطار الرد على وثيقة جنيف وضربها لحق العودة، ورسالة واضحة من الفلسطينيين في أوروبا، تدل على تمسكهم بحقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة.

وكان مؤتمر فلسطيني أوروبا، بشكل واضح، ردّ فعل نافذاً وقوياً على وثيقة جنيف التي عملت على تجاهل قضية اللاجئين وحقّ العودة من منظور أن الفلسطينيين في أوروبا يتمتعون بالجنسية الأوروبية والحقوق، ومن هنا ترى الوثيقة فرصة لتخلي فلسطيني أوروبا عن حقهم في العودة.

رؤية مؤتمر فلسطيني أوروبا قامت على أساس جمع الفلسطينيين في أوروبا على كلمة واحدة وموقف موحد هو التمسك بحق العودة وعدم التفريط به، ورسالة واضحة للموقعين على الوثيقة أو أية مشاريع مستقبلية تستهدف اللاجئين وقضية العودة.

لتحقيق هذا الهدف، تطلّب الأمر عملاً مهماً في التشبيك من قبل مركز العودة الفلسطيني مع المؤسسات الفلسطينية العاملة في القارة الأوروبية، والتواصل مع الشخصيات الوطنية الفلسطينية البارزة في القارة لإطلاق النسخة الأولى من مؤتمر فلسطيني أوروبا. ونجاح هذه التجربة الوطنية في حشد 500 شخصية من 14 دولة أوروبية، والتغطية الإعلامية المهمة قبل المؤتمر وفي أثنائه وبعده، شكلاً عاملاً رئيساً في تكرار التجربة على مدار أكثر من عقدين من الزمن دون توقف، لصالح العمل الفلسطيني في القارة الأوروبية.

عمل المركز في تلك الفترة على التواصل مع الشخصيات الفلسطينية المهمة التي رفضت وثيقة جنيف، ودعوها إلى المشاركة في مؤتمر فلسطيني أوروبا في العاصمة البريطانية لندن، وشكّل حضور هذه الشخصيات على الصعيد الوطني الفلسطيني من أماكن وجود الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ومن عموم القارة الأوروبية، بُعداً إضافياً في نجاح المؤتمر بالتصدي للوثيقة وتجميع الفلسطينيين على موقف موحد من هذه الصفة المشبوهة.

جاء عقد مؤتمر فلسطيني أوروبا في توقيت سياسي مهم مع توقيع وثيقة جنيف، وفي خضمّ انتفاضة الأقصى المباركة، حيث شكّل حراكاً داعماً للانتفاضة الفلسطينية التي كانت في أوج المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.

كذلك كان انعقاد المؤتمر الأول في العاصمة البريطانية لندن ذا بُعد مهم، من كون ارتباط المملكة المتحدة عضواً بتأسيس دولة الاحتلال، ويعتبرها كل الشعب الفلسطيني المسؤولة الأولى عن التسبب بنكبتهم وتشردهم طوال العقود الماضية، وما يعانونه من الاحتلال حتى الآن، وذلك بإطلاقها تصريح بلفور، وانتدابها على

فلسطين طوال ثلاثة عقود تلت هذه الرسالة الوعد، وما ارتكبه مباشرة من جرائم موثقة بحق الشعب الفلسطيني وتسهيل هجرة مئات الآلاف من اليهود حول العالم إلى فلسطين.

وحمل مؤتمر فلسطينيي أوروبا شعار "لن نتنازل عن حق العودة"، وأسهمت عوامل عديدة في حضور المؤتمر وأهدافه في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وكذلك لفت انتباه المهتمين بالقضية الفلسطينية، منها الإعلام العربي والقنوات الفضائية.

وسائل إعلام عربية مهتمة بالقضية الفلسطينية وداعمة للشعب الفلسطيني، أولت اهتماماً واضحاً بمؤتمر فلسطينيي أوروبا من خلال نقل فعاليات المؤتمر والتغطية الإعلامية المباشرة للبيان الختامي والتوصيات التي خرج بها المؤتمر، ومن هذه القنوات الجزيرة وتلفزيون المنار وجريدة القدس العربي.

حظي مؤتمر فلسطينيي أوروبا بحملة دعائية مسبقة من خلال القنوات العربية آنفة الذكر، ما شكّل انطلاقة موفقة لفعاليات المؤتمر، مع تسجيله حضوراً شعبياً مميزاً في القارة الأوروبية والشتات والداخل الفلسطيني.

وأدى النجاح الملحوظ للنسخة الأولى للمؤتمر إلى إيجاد القناعة بأن يكون هذا الحدث سنوياً، وأن يربط نفسه بالمناسبة الأهم في الروزنامة الفلسطينية، وهي النكبة، فكان المؤتمر الثاني في ذكرى النكبة في برلين 2004، وتوالى المؤتمرات في العواصم الأوروبية، التي وصلت إلى النسخة العشرين التي انعقدت في 27 أيار/ مايو 2023 في مدينة مالمو السويدية.

وتموضع بذلك المؤتمر ووجد له مكاناً باستحقاق في الروزنامة الوطنية الفلسطينية، ويُنتظر انعقاده سنة بعد سنة، وأصبح قبلة لفلسطينيي أوروبا في أرجاء القارة.

حسن التخطيط والإعلان المسبق لفعاليات المؤتمر والتغطية الإعلامية اللافتة وقت انعقاده وما يليه من توصيات ومتابعات أسهمت في إنجاح المؤتمر وخلقه ردّ فعل كبيراً على وثيقة جنيف.

وفي دلالة على أهمية المؤتمر في البُعد العربي سياسياً، وردت اتصالات من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، عبر وساطة من شخصية فلسطينية مقيمة في الوطن العربي، وكان هذا الاتصال نابعاً من تزامن الانعقاد الأول للمؤتمر، وطرحه لرؤيته للحل النهائي للصراع، وذلك بتأسيس دولة "إسراطين"، فوجد في

مؤتمر العودة في لندن، باعتباره يخصّ حق العودة، فرصة سانحة للترويج لرؤيته. وقتها رفض مركز العودة الفلسطيني مشاركة الرئيس القذافي في المؤتمر، لأنه كان يتبنى نظرية "إسرائيل"، وتوقعت رئاسة المركز أنه سيروّج لهذه الرؤية في كلمته. وكذلك في المؤتمر الثاني الذي انعقد في برلين 2004، رفض مركز العودة مجدداً محاولة الرئيس القذافي للمرة الثانية المشاركة في المؤتمر.

فعاليات المؤتمر الأول تضمنت كلمات من الضيوف ومشاركات من الحضور حول العودة والموقف من وثيقة جنيف ومناقشة البيان الختامي للمؤتمر.

من الشخصيات التي ألقّت كلمات رئيسة في مؤتمر فلسطيني أوروبا 2003، الراحل الدكتور حيدر عبد الشافي، والدكتور سلمان أبو ستة، والراحل الدكتور نصير عاروري، والراحل الأستاذ بلال الحسن، والراحل الدكتور محمد عويضة، وغيرهم.

البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا

لندن تموز/ يوليو 2003

نظّم مركز العودة الفلسطيني في لندن مؤتمراً حاشداً لفلسطينيي أوروبا بعنوان "فلسطينيو أوروبا والتمسك بحق العودة"، وشارك في المؤتمر ممثلون ووفود من الجالية الفلسطينية في خمسة عشر قطراً أوروبياً، وحضره عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي العربي في لندن وعدد من أبناء الجالية العربية.

يُعرب المؤتمر عن شكرهم العميق لمركز العودة الفلسطيني على هذه المبادرة القيمة التي أتاحت الفرصة لفلسطينيي أوروبا للتعبير عن موقفهم من التطورات على الساحة الفلسطينية الراضة لكل الحلول التي لا تضمن لهم حق العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها.

يثمن المؤتمر الجهود الكبيرة التي تقوم بها المؤسسات الشعبية العاملة لقضية اللاجئين وحق العودة داخل الوطن المحتل وفي الشتات، والتي شهدنا نهوضاً لها بعد اتفاق أوسلو، ويطالبون بدعم هذه المؤسسات وتمكينها من أداء رسالتها على أكمل وجه.

يؤكد المؤتمر التمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها، باعتبار ذلك من الحقوق الأساسية الفردية والجماعية التي أقرتها وكفلتها الشرائع السماوية والمواثيق والقوانين الدولية، وأكدته العديد من قرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها القرار 194 الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. وباعتبار العودة حقاً شخصياً لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل، فلا يملك شخص أو هيئة التنازل عنه لأي سبب وبأي حجة أو اتفاق. وهو حق لا يسقط بمرور الزمن، ولا ينتقص أو يتأثر بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين.

يعلن المؤتمر عدم القبول بأيّ مفاوضات أو حلول تسفر عن التنازل أو التفريط بحق العودة، وأنهم لن يقبلوا بمشاريع التوطين أو التعويض. ويطالبون بالتعويض والعودة معاً كحقيقتين متلازمين، لأن التعويض إنما هو عن المعاناة والأضرار التي لحقت بهم جراء الاحتلال والتشريد، وليس ذلك بأيّ حال بديلاً من حق العودة.

كما يرفض المؤتمر اعتبار العودة "الجزئية" ضمن إطار ما يُسمى "جمع الشمل" ويصرّون على تطبيق القرار 194.

يدعو المؤتمر إلى مزيد من اللقاءات والمؤتمرات في كافة أماكن الشتات والوطن للمحافظة على حقنا جميعاً في العودة إلى تراب الوطن والعمل على رفع مستوى التنسيق فيما بينها .

يُحيي المؤتمر شرفاء العالم، وخصوصاً في أوروبا، الذين بدأوا يعبرون بوضوح عن تفهمهم لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة واستنكارهم لسياسات دولة الاحتلال العدوانية. ويدعو المؤتمر إلى مزيد من التنسيق وتوثيق العلاقة معهم لصالح القضية. وفي الختام يوجه المؤتمر التحية والإكبار لشعبنا المجاهد وشهدائه العظام الذين سقطوا على أرض فلسطين، ويعربون عن اعتزازهم بصمود شعبنا في وجه آلة البطش الصهيوني، وإلى إخواننا وأخواتنا الأبطال خلف القضبان في سجون الاحتلال.

المؤتمر الثاني في برلين

نجح مؤتمر فلسطيني أوروبا لأول مرة لفت انتباه القائمين عليه إلى أهمية تكرار التجربة والحفاظ عليها في إطار التمسك بالحقوق الفلسطينية، وخصوصاً حق العودة ومواجهة المشاريع والصفقات التي تسعى لتصفية قضية اللاجئين وإنهاء حق العودة.

لذا، انعقد مؤتمر فلسطيني أوروبا الثاني في ذكرى النكبة الفلسطينية سنة 2004، وتحديدًا بتاريخ 15 أيار/ مايو في عاصمة الشتات الفلسطيني في أوروبا، العاصمة الألمانية برلين، واقتراحت المؤتمر الثاني بالنكبة كان شيئاً مهماً وينسجم مع الأهداف التي انطلق من أجلها مؤتمر فلسطيني أوروبا بتأكيد حق العودة وتمسك الفلسطينيين في أوروبا بالعودة إلى ديارهم التي هُجروا منها قسراً .

مؤتمر فلسطيني أوروبا الثاني كان تتويجاً لنجاح المؤتمر الأول الذي لم يكن ليُسمى الأول إلا بعد عقد مؤتمر برلين 2004، بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية فيها، وهذا يعطي بُعداً مهماً للمؤتمر على صعيد العمل الوطني في القارة الأوروبية، بأنه يأتي ثمرة تنسيق الجهود الفلسطينية في أوروبا لخدمة مشروع العودة.

مؤتمر فلسطيني أوروبا الثاني نُظم بشكل وحدوي، وجاء المؤتمر بالشراكة بين مركز العودة الفلسطيني والجالية الفلسطينية في برلين برئاسة المهندس غسان أبو سمرة آنذاك، وهذا يُعتبر إنجازاً في البعد الوطني في ما يخدم العمل الفلسطيني في القارة الأوروبية.

شارك في مؤتمر برلين الثاني ألفا شخصية من عموم القارة الأوروبية، وذلك بزيادة أربعة أضعاف الحضور في مؤتمر فلسطيني أوروبا الأول في لندن، وهذا يعكس حجم الاهتمام الفلسطيني في القارة بالمؤتمر ونجاح المؤتمر الأول في حشد الدعم للفكرة، وهي الدفاع عن حق العودة وتجميع أبناء فلسطين في القارة حول مشروع واحد يحافظ على العودة ويشكل سداً قوياً في وجه تصفية الحقوق الفلسطينية.

شخصيات وطنية وحدوية من مناطق جغرافية مختلفة، وطيف سياسي واسع، شاركوا في فعاليات مؤتمر برلين 2004.

وقد طوّر القائمون على المؤتمر الثاني من فعالياته. فبالإضافة إلى كلمات المتحدثين، أقيمت أيضاً معارض للتراث الفلسطيني والتمسك بالهوية الفلسطينية وإحياء الفنون الفلسطينية ولقاءات اجتماعية بين الفلسطينيين القادمين من عموم القارة الأوروبية ومن الأراضي الفلسطينية، وقد أصبحت سمة لجميع مؤتمرات فلسطيني أوروبا التي عُقدت على مدار سنوات في القارة، ولا تزال مستمرة.

حالة شعبية وتفاعل مهم مع مؤتمر فلسطيني أوروبا الثاني في برلين، أعطيا دفعة قوية لمواصلة عقد المؤتمر سنوياً، وتجديد تأكيد التمسك الفلسطيني في أوروبا بحق العودة.

قوافل العودة

تجسّد ترسيخ مفهوم العودة عملياً مع مؤتمر فلسطيني أوروبا الثاني، حيث شكّلت قوافل المشاركين في فعاليات المؤتمر، القادمة من عموم القارة الأوروبية بوسائل النقل المختلفة، وجسّدت فعلياً مفهوم حق العودة إلى فلسطين.

وأطلق مصطلح قوافل العودة على الوفود المشاركة من الدول الأوروبية، التي كانت تدخل إلى قاعة المؤتمر جماعياً، كل دولة بوفدها الخاص، مثل قافلة ألمانيا وقافلة السويد وقافلة الدنمارك وغيرهم من الدول الأوروبية.

وأصبح هذا التقليد مشهداً ذا بُعد وطني يثير المشاعر الوطنية والإنسانية بوجود كبار السن من شهود النكبة مترافقين مع الأجيال الفلسطينية المتعاقبة التي تحمل مفتاح العودة والأعلام الفلسطينية، بالإضافة إلى النساء وهن يرتدين الثوب الفلسطيني التراثي.

لقد جسّدت فكرة قوافل العودة في مؤتمرات فلسطيني أوروبا عملياً لحظة العودة الحقيقية لأبناء فلسطين إلى بلدانهم، وشكّلت حالة تنافسية بين قوافل الدول الأوروبية التي يريد كل منها لفت انتباه الحاضرين إليهم من حيث الكثرة والشكل الفلسطيني التراثي، بالإضافة إلى الهتافات التي تصدح بها قوافل العودة في أثناء دخولها إلى قاعة المؤتمر، حتى غدا هذا تنافساً محموداً بين القوافل القادمة من الدول الأوروبية المختلفة، فيمن يُبرز تمسّكه أكثر بحق العودة. وحتى تظهر الصبغة الخاصة بكل قافلة، تؤكد القوافل حضور أعلام الدول الأوروبية القادمة منها.

أصبحت قوافل العودة جزءاً مهماً من فعاليات مؤتمرات فلسطيني أوروبا، وعلامة فارقة في نجاح فعاليات المؤتمر، حتى في الإطار الإعلامي، حيث تُوثق هذه القوافل بالصور والفيديوهات منذ لحظة انطلاقها من بلد الإقامة إلى البلد الذي ينعقد فيه المؤتمر.

الحدود المفتوحة بين الدول الأوروبية وحرية التنقل كان لها دور مهم في تسهيل وفود قوافل العودة للوصول إلى الدولة التي يقام فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا، حيث تتطلق قوافل العودة بالباصات والسيارات التي تتزين بالأعلام الفلسطينية، مقترنة بأعلام الدول الأوروبية القادمة منها. وأحياناً أخرى تنتقل قوافل العودة عبر السفن في البحر، وصولاً إلى الدولة التي يُقام فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا.

ويتحمل أبناء فلسطين في أوروبا مشقة السفر لساعات طويلة في بعض البلدان الأوروبية، بحسب بعدها وقربها من الدولة التي تحتضن المؤتمر، إذ يصل بعضها إلى 40 ساعة سفر ذهاباً وإياباً، وهذا يعكس إصرار الفلسطينيين في أوروبا على حضور المؤتمر وتأكيد تمسكهم بحق العودة.

على سبيل المثال، قطعت قوافل العودة التي قدمت من العاصمة الإيطالية روما للمشاركة في مؤتمر السويد الذي عقد عام 2006 و2016، قرابة 2000 كم بمعدل سفر 22 ساعة من دون استراحات، مروراً بالنمسا وألمانيا وعبور الممر البحري بين ألمانيا والسويد.

وفي طريق السفر تُقام المسابقات الوطنية، ويغني المشاركون لفلسطين وحق العودة، ويلقون القصائد الشعرية، ويتحدث الكبار عن فلسطين وذكرياتهم، حيث غدت قوافل العودة جزءاً من الكيان الوطني لأبناء الشعب الفلسطيني في القارة الأوروبية لعوامل عديدة، في مقدمتها الارتباط بالتراث وتبلور الهوية الفلسطينية.

وأصبحت قوافل العودة في الذهن الجمعي لفلسطينيي أوروبا نموذجاً يجسدون فيه مشهد العودة إلى فلسطين. هذه القوافل تكتب عنها آلاف السطور، وتعتبر مادة إعلامية دسمة يمكن أن يعبر عنها من خلال فيلم يوثق هذه القوافل من لحظة انطلاقها حتى وصولها إلى البلد الذي يُقام فيه مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

وجرت العادة بأن تموّل قوافل العودة من المشاركين كل على نفقته، حيث تدعو المؤسسات الفلسطينية أبناء الجالية في الدول الأوروبية إلى التسجيل والمشاركة في قوافل العودة وحجز مقاعدهم، ويسهم الميسورون من رجال الأعمال في إسناد هذه القوافل.

ويبدأ هذا الحراك قبل أشهر من موعد انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وتُشكل لجنة خاصة في كل دولة معنية بترتيب اللوجستيات وتسجيل المشاركين وتوفير وسائل النقل وحجز أماكن الإقامة في الدولة المستضيفة، حيث توجّه الدعوات إلى التسجيل عبر منصات التواصل الاجتماعي والمجموعات الشعبية والتواصل المباشر للتجمعات الفلسطينية الكبيرة.

حتى الميسورون الذين لديهم سيارات خاصة، بات كثير منهم يفضلون المشاركة في قوافل العودة، لما لها من نكهة وطنية خاصة بصحبة الأهل والأصدقاء وأبناء الجالية الفلسطينية في تجسيد مفهوم العودة الحقيقية إلى القرى التي هُجروا منها عام 1948.

كذلك شكلت قوافل العودة فرصة لتعارف العائلات الفلسطينية فيما بينها، ولتلاقح الكثير من الفلسطينيين بعد سنوات طويلة من الاغتراب. وأدت هذه القوافل دوراً مهماً في تقوية الترابط الاجتماعي والتصاهر بين العائلات الفلسطينية في دول الاغتراب، ولم تشمل العائلات التي انقطعت سبل التواصل بينها منذ سنوات طويلة.

كذلك أسهمت قوافل العودة في تقريب الشباب الفلسطيني في الدول الأوروبية، وبناء علاقات متينة على المستوى الشخصي والوطني في ما يدعم ويخدم القضية الفلسطينية، وهذه العلاقات يمكن البناء عليها في تشكيل جيل شاب فلسطيني مهتم بقضيته وهويته وتبادل الخبرات فيما بين أبنائه في مختلف مناحي الحياة، ومنها الاندماج الصحيح في المجتمعات الأوروبية.

وجسدت قوافل العودة المفهوم الحقيقي للوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال مشاركة أغلب أطراف الشعب الفلسطيني في هذه القوافل تحت راية العلم الفلسطيني، وهذا يُعدّ من أهمّ عوامل نجاح فكرة قوافل العودة.

من الممكن أن تتحول قوافل العودة إلى مظاهرة حقيقية مهمة ولافتة في الشوارع الأوروبية، ومحطّ اهتمام وسائل الإعلام الأوروبية، ومن الممكن أن تأخذ بُعداً أكبر وزخماً من حيث الأعداد المشاركة فيها. كل ذلك في حال توافر عامل مهم ورئيسي في تطوير فكرة قوافل العودة، هو الدعم المالي لهذه القوافل.

وخلال عشرين عاماً لمؤتمر فلسطيني أوروبا، لم تسجّل أية حالة سلبية في قوافل العودة، في ما يتعلق بالسفر عبر الدول الأوروبية والإجراءات الأمنية، وهذا يعكس حالة الإعداد المنظم والجيد لهذه القوافل التي من الممكن جداً أن تتطور بتوافر العامل الذي تحدثنا عنه سابقاً.

قوافل العودة لمؤتمر فلسطيني أوروبا تمثل حالة حضارية تعبّر عن الشعب الفلسطيني وأخلاقياته في التزام القوانين الأوروبية الناظمة لعمليات السفر والتنقل بين الدول والعواصم الأوروبية المختلفة، وحال الانسجام والعلاقات الاجتماعية الطيبة بينهم والروح الوطنية.

أجيال فلسطينية من فئات عمرية مختلفة شاركت في قوافل العودة، وفي حالات منها مثلت الجد والابن والحفيد وابن الحفيد، في دلالة واضحة على حمل رسالة العودة من جيل إلى آخر، وكثيرة هي المرات التي يحمل فيها الفلسطينيون المشاركون في قوافل العودة مفاتيح منازلهم في فلسطين المحتلة.

قوافل العودة لم تكن حكراً على الفلسطينيين وحدهم، بل شكلت هذه القوافل محطّ اهتمام للجاليات العربية والإسلامية والداعمين للقضية الفلسطينية، والذين وجدوا في هذه القوافل تجسيداً حقيقياً لمفهوم العودة، حيث يشاركون في كل عام بهذه القوافل، ومنهم من يقدم دعماً لهذه القوافل، خصوصاً من سائقي الباصات الذين يستشعرون أهمية المشاركة فيها، وأن إسهامهم في تقديم الدعم والتخفيض من التكاليف المالية سيكون له أثر مهم في زيادة عدد المشاركين في هذه القوافل.

وشهدت قوافل العودة حضوراً لافتاً للطفل الفلسطيني في مشاركته في القوافل، وذلك في دلالة واضحة على أنّ الجيل الفلسطيني الجديد في القارة الأوروبية متمسك بحقه في العودة، وهو يعيش في بيئة وطنية قادرة على منحه كل ما يتعلق بالهوية والانتماء إلى فلسطين.

مؤتمرات فلسطيني أوروبا 2003-2023

رقم المؤتمر	تاريخ الانعقاد	شعار المؤتمر	بلد الانعقاد
الأول	19-7-2003	لن نتنازل عن حق العودة	بريطانيا - لندن
الثاني	15-5-2004	لن نتنازل عن حق العودة ولم نخوّل أحداً بالتنازل عنه	ألمانيا - برلين
الثالث	7-5-2005	فلسطين أرض وشعب وحدة واحدة لا تتجزأ ولا لجدار الفصل العنصري في فلسطين	النمسا - فيينا
الرابع	6-5-2006	هوية فلسطينية متجذرة، وتمسك راسخ بالحقوق	السويد - مالمو
الخامس	5-5-2007	رغم البعد والألام.. شعب واحد وحق ثابت	هولندا - روتردام
السادس	3-5-2008	ستون عاماً.. وللعودة أقرب	الدنمارك - كوبنهاغن
السابع	2-5-2009	العودة حق لا تفويض ولا تنازل	إيطاليا - ميلانو
الثامن	8-5-2010	عودتنا حتمية، ولأسرانا الحرية	ألمانيا - برلين
التاسع	7-5-2011	جيل العودة، يعرف دربه	ألمانيا - فوبرتال
العاشر	28-4-2012	ربيعنا يزهر عودتنا. القدس لنا وللأسرى الحرية	الدنمارك - كوبنهاغن

الحادي عشر	18-5-2013	هَلَّتْ بِشَائِرِ الْعُودَةِ	بلجيكا - بروكسل
الثاني عشر	3-5-2014	فلسطين تجمعنا والعودة موعدا	فرنسا - باريس
الثالث عشر	25-4-2015	فلسطينيو أوروبا والمشروع الوطني الفلسطيني	ألمانيا - برلين
الرابع عشر	7-5-2016	فلسطينيو الشتات.. ركيزة وطنية وعودة حتمية	السويد - مالمو
الخامس عشر	15-4-2017	مائة عام، نتصر لا نكسر	روتردام - هولندا
السادس عشر	29-4-2018	سبعون عاماً وإننا لعائدون	إيطاليا - ميلانو
السابع عشر	27-4-2019	بالوحدة والصمود حتماً سنعود	الدنمارك - كوبنهاغن
الثامن عشر	5-4-2020	العودة قادمة والقدس العاصمة، لا لصفقة القرن	فرنسا - باريس (لم ينعقد بسبب جائحة كورونا)
التاسع عشر	25-9-2021	القدس توحدنا والعودة موعدا	عُقد عبر المنصات الرقمية
العشرون	27-5-2023	75 عاماً وإننا لعائدون	السويد - مالمو

تسع دول وعشر مدن أوروبية مهمة كانت محطات تنقل بها مؤتمر فلسطيني أوروبا منذ 2003 وحتى عام 2023، ابتداءً بالعاصمة البريطانية لندن، وليس انتهاءً بالعاصمة الفرنسية باريس، التي كانت المحطة الأولى للمؤتمر، في ظل جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على العالم بأسره، وحالت هذه الأزمة الإنسانية دون انعقاد مؤتمر باريس 2020 تحت شعار "العودة قادمة والقدس العاصمة لا لصفقة القرن".

وفي عام 2022 شارك مؤتمر فلسطيني أوروبا في تنظيم مؤتمر القدس الأوروبي الأول في ميلانو الإيطالية، في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وبذلك، تحققت السلسلة المتصلة في السنوات دون انقطاع لمؤتمرات فلسطيني أوروبا.

كان القرار صعباً على إدارة مؤسسة مؤتمر فلسطيني أوروبا في تأجيل عقد مؤتمر باريس بسبب أزمة كورونا، وخلصت من خلال العديد من الجلسات والنقاشات إلى تقييم الحالة بأبعادها المختلفة، دولياً وصحياً وقانونياً، ثم كان القرار النهائي بإلغاء المؤتمر، حرصاً على سلامة المشاركين.

عوامل عدة تؤدي دوراً مهماً في اختيار الدولة والمدينة التي ستحتضن فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا. هذه العوامل انعكست في أن تكون دول مثل ألمانيا في صدارة الدول الأوروبية التي استضافت مؤتمر فلسطيني أوروبا لأربع سنوات (2004 - 2010 - 2011 - 2015).

العاصمة الدنماركية كوبنهاغن تأتي في المرتبة الثانية بعدد استضافات مؤتمر فلسطيني أوروبا للسنوات (2008 - 2012 - 2019)، تليها السويد (2006 - 2016 - 2023) ثم هولندا (2007 - 2017) وإيطاليا (2009 - 2018) وفرنسا (2014 - 2020). في حين استضافت لمرة واحدة كل من بريطانيا (2003) والنمسا (2005) وبلجيكا (2013).

إن إعادة استضافة الدول الأوروبية لمؤتمر فلسطيني أوروبا للمرة الثانية وثالثة، تعكس حالة رضا وقبول هذه الدول بالمؤتمر، ورسالة واضحة في نجاح مؤتمر فلسطيني أوروبا لدى هذه الدول.

تشكل هولندا واحدة من صور هذا النجاح المتميز لمؤتمر فلسطيني أوروبا، من خلال التعاون مع بلدية مدينة روتردام التي احتضنت المؤتمر مرتين، وذلك بتشكيل لجنة من البلدية تضم جميع التخصصات المتعلقة بانعقاد المؤتمر (الصحة

والخدمات والمواصلات والأمن). وهذه اللجنة تتابع مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر، التي كانت على اطلاع مُسبق على معظم المؤتمرات السابقة في دول أوروبية أخرى. والنظرة الإيجابية عن المؤتمرات السابقة انعكست كثيراً على تعاملهم مع مؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي انعقد في روتردام عام 2017.

درجت العادة في ختام فعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا أن يُعلن في بيانه الختامي تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر في العام التالي، وهذا يفرض على مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا جملة من التحديات التي سنتطرق إليها في الفصول الآتية من الكتاب.

لكن ما العوامل والمحددات التي يُبنى عليها في تحديد الدولة والمدينة الأوروبية التي ستكون قبلة المؤتمر في العام الجديد، والتي ستكون وجهة قوافل العودة الفلسطينية من عموم القارة.

من أبرز هذه العوامل أنّ فكرة مؤتمر فلسطينيي أوروبا تقوم على أساس أن يكون المؤتمر متنقلاً بين الدول الأوروبية، وغير محصور في دولة أوروبية معينة بحد ذاتها، وهذا يعكس رؤية القائمين على مؤسسة المؤتمر في أنه مؤتمر شعبي وطني يتوجه إلى الكل الفلسطيني بعيداً عن الانتماء السياسي والجغرافيا الأوروبية. كذلك، يؤكد فكرة مؤتمر فلسطينيي أوروبا القائمة على صون حق العودة من خلال عمل فلسطيني متنقل بين الدول الأوروبية متمثل بالمؤتمر، ويحيي من خلاله العمل لأجل فلسطين في هذه الدول الأوروبية، بهدف خلق تيار العودة. حيث يفرض احتضان أيّ دولة أوروبية لفعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا أن يكون هناك حراك للمؤسسات الفلسطينية في هذه الدولة ضمن إطار التحضيرات لعقد المؤتمر وترتيب اللوجستيات والحشد والدعوة للفلسطينيين في هذه الدولة، وبالتالي تولد حالة فلسطينية متفاعلة مع الاستعداد لعقد المؤتمر تكون سبباً في إثارة الروح الوطنية، ومحطة للتذكير بالقضية الفلسطينية.

كذلك إنّ وجود جالية فلسطينية كثيفة يُعتبر دافعاً مهماً لاختيارها في أن تكون حاضنة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، لكونه مؤتمراً شعبياً بالدرجة الأولى، ويشكل الحضور الكبير للمؤتمر علامة فارقة في نجاح فعالياته.

أيضاً يشكل وجود شخصيات وطنية مهمة في هذه الدول عاملاً رئيسياً في تحديد مكان انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا، حيث تكون هذه الشخصيات في مقدمة الضيوف والمتحدثين ضمن فعاليات المؤتمر.

وهذا يعكس حقيقة أن تستضيف العاصمة الألمانية برلين مؤتمر فلسطيني أوروبا ثلاث مرات، حيث تُعدُّ برلين عاصمة الشتات الفلسطيني في أوروبا، وهذا أكسبها أهمية كبيرة في تكرار استضافة مؤتمر فلسطيني أوروبا. وشكل مؤتمر برلين 2004 الحدث الجماهيري اللافت لمؤتمر فلسطيني أوروبا، الذي كانت فيه المشاركة الشعبية الأولى في فعاليات المؤتمر، وشكلت منطلقاً لبقية مؤتمرات فلسطيني أوروبا في القارة.

كذلك، إنَّ وجود مؤسسات فلسطينية تعمل لأجل القضية الفلسطينية في هذه الدول مهم على صعيد تحقيق الشراكة مع مؤسسة مؤتمر فلسطيني أوروبا في تبني المؤتمر والعمل على ترتيب انعقاده وإنجاحه.

من المهم أيضاً البنى التحتية في هذه المدن، من حيث وجود أماكن مناسبة وقادرة على استيعاب أعداد كبيرة من المشاركين، وتوفير اللوجستيات اللازمة لفعاليات المؤتمر كافة، من قاعات ومسارح ومعارض وفنادق، وأهمية وجود وسائل نقل قريبة من مكان انعقاد المؤتمر، بحيث تكون كل هذه العوامل سبباً في نجاح المؤتمر.

ويشكل وجود عمل مناصر لفلسطين في المدينة الأوروبية التي تحتضن مؤتمر فلسطيني أوروبا، جزءاً مهماً من استراتيجية اختيار مكان انعقاد المؤتمر، لأنه بوجود هذا الجسم الأوروبي المناصر للقضية الفلسطينية سيكون فرصة مهمة للتصدي لكل المحاولات التي تمارس لمنع انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، سواء من اللوبي الإسرائيلي، أو أطراف أخرى ترى في مؤتمر فلسطيني أوروبا تهديداً لكياناتها الهشة في القارة، وسيجري التفصيل لاحقاً في هذه النقطة ضمن التحديات.

كذلك إنَّ القوانين المعمول بها في الدول الأوروبية، من حيث عدم ممانعتها القيام بمثل هذه الأنشطة على أراضيها، أيضاً يُعتبر شيئاً له تأثير كبير في اختيار هذه الدولة من عدمه، خصوصاً عندما نتحدث عن آلاف المشاركين القادمين إلى هذه الدولة في وقت واحد، براً وبحراً وجواً، وربما يشكل هاجساً أمنياً للكثير من الدول الأوروبية.

ولأنَّ مؤتمر فلسطيني أوروبا يعمل في البعد الوطني الفلسطيني، وكذلك البعد العربي والإسلامي والدولي للقضية الفلسطينية، فإنه يجد أهمية كبيرة في أن تكون المدينة الأوروبية محط اهتمام عربي وإسلامي، وأن تكون محور اهتمام وسائل الإعلام، الذي سينعكس إيجاباً على رسالة المؤتمر في أن تصل إلى الجميع من خلال وسائل الإعلام التي لها مكاتب في هذه المدينة الأوروبية.

دول مثل إسبانيا لم يُعقد فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا، والسبب يعود إلى أنّ مثل هذه الدول بعيدة نسبياً في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إليها من خلال قوافل العودة. وعلى الرغم من وجود جالية فلسطينية كبيرة فيها، لكنها فقدت أغلب العوامل الناضمة لعملية اختيار مكان انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا.

خلال سنوات انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، خلصت التجربة إلى أن يعقد المؤتمر على مدار يوم كامل وبشكل متواصل وبفعاليات مختلفة، منها حفل الافتتاح والختام وفقرات المنصة الرئيسية، وكذلك البرنامج الموازي من الندوات وورش العمل والمعارض والأسواق والمطاعم. وتتقاسم هذه المهمات عدة لجان، كلجنة البرنامج واللجنة الفنية ولجنة البرنامج الموازي ولجنة المعارض وغيرها من اللجان التي يصل عددها إلى أكثر من ثلاثين لجنة، وتتخرط فيها قطاعات شبابية ونسائية وخبرات وكفاءات من أهالي البلد المضيف وعموم القارة، ويصل عددهم إلى ما يقارب 500 شخص بالمعدل.

واستقرّ قرار إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا أيضاً على أن يكون يوم السبت يوم انعقاد المؤتمر، وهذا يتيح فرصة للمشاركين، سواء من داخل الدولة المضييفة أو من بقية الدول الأوروبية بالعودة يوم الأحد إلى بلدانهم والالتحاق بأعمالهم يوم الاثنين.

كذلك إنّ اختيار توقيت انطلاق أعمال مؤتمر فلسطيني أوروبا الساعة 11 ظهراً بتوقيت وسط أوروبا، يأتي في إطار مراعاة فرق التوقيت العالمي، وفي أن يكون المؤتمر ضمن الاهتمام الشعبي والإعلامي من خارج القارة الأوروبية، ويتيح متابعة ومواكبة فعاليات المؤتمر من خلال هذه الشرائح المهمة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، بالإضافة إلى التغطية الإعلامية المهمة للعديد من وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا التوقيت بتخفيف التكاليف عمّن يريد أن يأتي ويرجع في اليوم نفسه، وكذلك حركة الطيران مناسبة جداً من حيث الكلفة أو الأوقات في عموم القارة الأوروبية.

توقيت الانطلاق مهم جداً من ناحية أن تصل رسالة مؤتمر فلسطيني أوروبا بالدرجة الأولى إلى أبناء الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين ومخيمات

الشتات، بأنّ الفلسطينيين في أوروبا لم ينسوا حق العودة، وهم يتمسكون به ويجددون ذلك سنوياً من خلال مؤتمراتهم.

كذلك تأخذ ساعة افتتاح المؤتمر بالاعتبار أهمية أن تكون الوفود المشاركة من خارج الدولة المضيفة قد أخذت قسطاً من الراحة بعد رحلة شاقة لساعات من السفر، وصولاً إلى مكان انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، وهذا التوقيت يناسب أيضاً الوفود التي تصل مباشرة إلى قاعة المؤتمر.

يضاف إلى ذلك القوانين الناظمة لحركة المرور التي تجبر سائقي الحافلات على الراحة الإجبارية وعدم التحرك، وذلك التوقيت المتأخر في الانعقاد صباحاً يسمح بأن تتضمن جميع الحافلات إلى فعاليات المؤتمر دون تأخير.

ويحرص منظمو المؤتمر ما استطاعوا على أن يكون موعد الانعقاد سابقاً لتاريخ ذكرى النكبة الفلسطينية في الخامس عشر من أيار/ مايو، بحيث يكون مؤتمر فلسطيني أوروبا رافعة لفعاليات إحياء ذكرى النكبة، وتكون مشاهد مؤتمر فلسطيني أوروبا وصوره حاضرة لدى وسائل الإعلام التي تريد تغطية أنشطة النكبة التي تعمّ القارة الأوروبية، وكذلك يسمح للأقطار بأن تقيم فعاليات محلية في عموم القارة، ويكون النشاط موجودين في دولهم، وهذه الفكرة تعطي زخماً مكثفاً لإحياء ذكرى النكبة في وجه فعاليات إحياء قيام دولة الكيان.

التحضير لعقد المؤتمر واللجان المشكّلة

عقد مركز العودة الفلسطيني في لندن، الذي أنشئت فكرة مؤتمر فلسطيني أوروبا من خلاله، المؤتمر الأول في لندن 2003، وبقي شريكاً أساسياً والداعي الرئيس في معظم مؤتمرات فلسطيني أوروبا، ويشترك في التنظيم أيضاً المؤسسات المحلية العاملة لفلسطين في الدولة المضيضة.

وفي الغالب، وفي ختام كل مؤتمر، يُعلن مكان وتاريخ انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا القادم، وتبدأ الاستعدادات لعقد هذا المؤتمر وتشكيل لجان العمل الإدارية والفنية قبيل أشهر من موعد المؤتمر الجديد.

وتختلف هذه الفترة التي يبدأ فيها التجهيز لعقد المؤتمر بحسب الدولة التي يُعقد فيها وتاريخ انعقاده، وتؤدي هنا عدة عوامل لوجستية في هذا الإطار دوراً مهماً في موعد التجهيز للمؤتمر الجديد.

تشكل إدارة المؤتمر التي تمثل اللجنة المركزية عدة لجان أخرى، وهي اللجنة التحضيرية، ولها لجان هي بالعموم اللوجستيات والإعلام والحشد والبرنامج والمواصلات والاستقبال والعلاقات والنظام والأمن والمعارض والأسواق والناطقون الرسميون والطفل والبرنامج الموازي من ورش العمل والضيوف والترجمة والبرنامج الفني ومقدمي المؤتمر والطعام، والسكرتاريا وأمانة السر، والعلاقات العامة والفنادق والنظافة والتوثيق والأرشيف والبيان الختامي والحضانة والأمومة، بحيث يكون لكل لجنة رئيس وأعضاء، وبعض هذه اللجان تتبع للجنة المركزية للمؤتمر، وأخرى تتبع للجنة التحضيرية في البلد المضيف.

وهناك لجنة تُسمى لجنة رئاسة المؤتمر، أو رئاسة دورة الانعقاد، وهذه اللجنة تضم رئيس مؤتمر فلسطيني أوروبا، والأمين العام للمؤتمر، ورئيس اللجنة التحضيرية ورؤساء المؤسسات الفلسطينية الشركاء في الدولة المستضيضة للمؤتمر.

نتحدث إذاً عن ثلاث لجان رئيسية: الأولى للجنة المركزية، وهي مجلس إدارة مؤسسة مؤتمر فلسطيني أوروبا. والثانية لجنة رئاسة دورة الانعقاد. والثالثة للجنة التحضيرية، ويرأسها في العادة رئيس المؤسسة الفلسطينية الشريكة في الدولة المحلية.

يوجد لجان رئيسة تتبع للجنة المركزية لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وتعتبر لجاناً سيادية، هي اللوجستيات والإعلام والضيوف والبرنامج. وتتبع بقية اللجان للجنة التحضيرية، مع وجود لجان تحمل العنوان والمضمون نفسيهما، تكون تنفيذية في الدولة المضيفة.

أما لجنة رئاسة المؤتمر المحلي، أو رئاسة دورة الانعقاد، فتكون معنية بأي قرار سيادي بخصوص مؤتمر فلسطيني أوروبا، واتخاذ القرار المناسب في التعامل مع المستجدات خلال التحضير لانعقاد المؤتمر أو في أثناء انعقاده في الدولة المحلية.

وتشكل لجنة رئاسة دورة الانعقاد مع إعلان تاريخ انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، ويتركز عملها في أي قرار حول المؤتمر وانعقاده من الضيوف والبرنامج والتطورات المفاجئة، بحيث يستعرض رئيس اللجنة التحضيرية، ضمن لجنة دورة الانعقاد، تطورات التحضيرات للمؤتمر حتى تُقرها لجنة رئاسة دورة الانعقاد، ويحصل ذلك في ظلل اللجنة المركزية لمؤتمر فلسطيني أوروبا.

يكون للجنة رئاسة دورة الانعقاد دور مهم في استقرار مؤتمر فلسطيني أوروبا، وتنظيم التحضيرات للانعقاد، وكذلك خلال فعاليات المؤتمر.

من المهم جداً التأكيد بأن الجمهور الفلسطيني بالدرجة الأولى المقيم في القارة الأوروبية يولي اهتماماً كبيراً لتاريخ عقد مؤتمر فلسطيني أوروبا ومكانه، بحيث يقوم فلسطينيو أوروبا الراغبون في المشاركة في فعاليات المؤتمر بترتيب إجازاتهم السنوية وأوقات عملهم بناءً على موعد انعقاد المؤتمر ومكانه، وهنا نتحدث عن شرائح مهمة من فلسطيني أوروبا، كالأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والموظفين.

كذلك يولي فلسطينيو أوروبا اهتماماً للجانب الاجتماعي خلال فترة انعقاد المؤتمر. فالعائلات التي لديها أقارب في بلد الانعقاد تضع في حساباتها زيارة أقاربها، وبالتالي ترتب أيام زيارتها لهذه الدولة. ويحقق الغايتين معاً وهي المشاركة في فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، وزيارة الأقارب في هذه الدولة.

وبهذا يمتد حضورهم في البلد المضيف إلى أيام سابقة وأيام لاحقة، وتُضفى أيام فلسطينية بشكل لافت في شوارع المدينة المضيفة ومحالها، وبالإمكان القول إن المؤتمر يُضفي حراكاً اقتصادياً منوعاً وواضحاً من جراء حراك القادمين إلى المؤتمر من أرجاء القارة.

كذلك أصبح تاريخ انعقاد المؤتمر مهماً في الجانب الاجتماعي للبحث عن مصاهرة محتملة وتعارف ملتزم بين العوائل، وقد نتج من المؤتمرات عشرات الزيجات بين العوائل الفلسطينية في الدول المختلفة، وهنا نثبت أن المؤتمر أسهم بفاعلية في أن يتعارف الفلسطينيون في القارة الأوروبية.

وفي هذا الإطار، ولهذه الأسباب وغيرها، تتلقى إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا سنوياً مئات الاتصالات من جمهور المؤتمر، للسؤال عن تاريخ انعقاد المؤتمر الجديد ومكانه، وذلك إن لم يكن هناك إعلان من مؤسسة مؤتمر فلسطيني أوروبا عن موعد المؤتمر القادم ومكانه، بسبب ظروف سياسية أو لوجستية سنتطرق إليها في فصل خاص عن العقبات والتحديات لمؤتمر فلسطيني أوروبا. وفي جانب آخر، وعلى مبدأ التنسيق الإيجابي الوطني للأنشطة والفعاليات من أجل فلسطين في القارة، وخصوصاً لإحياء ذكرى النكبة، أضحت موعد المؤتمر ناظماً للأنشطة المحلية التي تحرص على أن تبتعد في وقت انعقادها عن موعد المؤتمر.

وشكل مؤتمر فلسطيني أوروبا حدثاً سنوياً ترتقبه أيضاً المؤسسات الفلسطينية العاملة في القارة، بحيث ترتب أجندة فعاليتها السنوية بناءً على موعد مؤتمر فلسطيني أوروبا ومكانه، بحيث لا يكون هناك تعارض بين مواعيد أنشطة هذه المؤسسات وتاريخ انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، وهذا يعكس حالة أن مؤتمر فلسطيني أوروبا شكل رافعة للعمل الفلسطيني في القارة الأوروبية، وأن المؤسسات الفلسطينية حريصة على المشاركة في فعاليات المؤتمر سنوياً، لذلك ترتب أجندتها وفقاً لهذه الحالة السنوية.

نستطيع القول إن مؤتمر فلسطيني أوروبا يُعتبر بشكل متقدم بوصلة للكثير من المؤسسات في عملها لأجل فلسطين في القارة الأوروبية، مناسبة سنوية مهمة على الصعيد الوطني في جمع الفلسطينيين في القارة في مكان واحد وبهدف واحد هو تجديد تأكيد تمسك الفلسطينيين في أوروبا بحق العودة.

في إطار التحضير للمؤتمر، تبدأ إدارة مؤسسة مؤتمر فلسطيني أوروبا، التي نستطيع تسميتها اللجنة المركزية المسؤولة عن ترتيب انعقاد المؤتمر الجديد، بالتنسيق مع المؤسسة الفلسطينية الشريكة في الدولة التي سيعقد فيها المؤتمر لترتيب اللجان واللوجستيات وغيرها من الأمور الأساسية التي تسبق عقد مؤتمر فلسطيني أوروبا.

أيضاً يبدأ تواصل اللجنة المركزية مع المؤسسات الفلسطينية العاملة في هذه الدولة، وكذلك المؤسسات والأطر العربية والإسلامية والأوروبية المحلية الداعمة للقضية الفلسطينية، حيث تُستطلع آراء هذه المؤسسات في إمكانية عقد المؤتمر في هذه الدولة والإمكانات المتوافرة لوجستياً وسياسياً وإعلامياً، التي تُسهم في نجاح فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا.

من هذه اللوجستيات، على سبيل المثال لا الحصر، قاعة انعقاد المؤتمر التي تُعتبر من أهمّ العوامل في نجاح المؤتمر، من خلال توافر مساحات مناسبة لتلبي احتياجات المؤتمر، وأن تكون هذه القاعة متاحة في المواعيد المطلوبة، وأن تكون أسعارها مناسبة ضمن الإمكانيات المتاحة وتثبيت التاريخ المتفق عليه لعقد المؤتمر. ويُعتبر إتمام توقيع العقد مع القاعة واستيفاء جميع الشروط القانونية تاريخاً مفصلياً في إعلان مكان انعقاد المؤتمر وتاريخه، وتبدأ حينها مرحلة الترويج وإعلان المكان والتاريخ لانعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، وهذا يأتي في سياق حملة إعلامية مكثفة وبأشكال مختلفة، منها البيان الصحافي الأول الذي يُعلن من خلاله انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا ودعوة الجمهور الفلسطيني والعربي والإسلامي والأوروبي الداعم لفلسطين إلى المشاركة في المؤتمر.

ويوازي هذا ترتيب جميع الحجوزات للفنادق، سواء للضيوف أو الحشود، وبُهيّاً ما يُمكن أن يُسمى البنية التحتية لانعقاد المؤتمر، من أماكن اجتماع اللجان التحضيرية واجتماعاتها الموسّعة، والتواصل بشكل تفصيلي مع المؤسسات العاملة لفلسطين في المدينة المضيفة على وجه الخصوص، والدولة المضيفة عموماً، وكذلك الدول المجاورة لدولة الانعقاد.

ويُعمل على الحشد والترويج للمؤتمر من خلال الأنشطة الفلسطينية الممتدة في عموم القارة الأوروبية، التي تكون في إطار الدعوة إلى المشاركة في المؤتمر، وجزء من هذه الفعاليات الفلسطينية يكون ضمن البرامج التمهيديّة لانعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا.

تبدأ عملية تشكيل اللجان التحضيرية للمؤتمر في دولة الانعقاد المحلية، وهناك لجان أخرى في كل دولة ستشارك في مؤتمر فلسطيني أوروبا. لذلك، سنجد أنّ العديد من اللجان تحمل ذات المسمى، ولها الأهداف نفسها وآليات العمل ستكون في أكثر من دولة.

عدة زيارات تقوم بها إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا للدولة المستضيفة للمؤتمر، للقاء اللجنة التحضيرية فيها، وكذلك المؤسسات الشريكة والداعمة للمؤتمر، حيث تُبَحَثُ الترتيبات كافة، وصولاً إلى حجز قاعة المؤتمر، ومن ثمّ إعلان الموعد والمكان رسمياً.

جرت العادة على أن يتراأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر مسؤول المؤسسة الفلسطينية الشعبية الشريكة لإدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا في الدولة المستضيفة للمؤتمر، ويكون مقرّ الاجتماع الدائم لهذه اللجنة في مكتب المؤسسة الفلسطينية الشعبية الشريكة في بلد الاستضافة أو أحد مقار المؤسسات الأخرى الداعمة لمؤتمر فلسطيني أوروبا.

لجنة الحشد

من أهم اللجان التي تُشكّل في إطار التجهيز لعقد المؤتمر، لجنة الحشد في الدولة المضيفة، وهناك لجان حشد أخرى في كل دولة، ومهمتها دعوة أبناء الجالية الفلسطينية في عموم القارة إلى المشاركة في المؤتمر، وترتيب جميع الأمور المتعلقة بالسفر والوصول إلى دولة الانعقاد، وكذلك الإقامة، بالإضافة إلى دور لجنة الحشد في الدولة المضيفة التي تكون المسؤولة عليها أكبر في حشد العدد الأكبر من المشاركين في المؤتمر، والتنسيق مع بقية لجان الحشد في الدول لترتيب استضافات الوفود المشاركة من عموم القارة الأوروبية.

أدوات مختلفة تتبعها لجنة الحشد في الترويج للمؤتمر من خلال التواصل مع الجاليات الفلسطينية مباشرة والتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية، وعقد فعاليات تمهيدية في إطار الترويج للمؤتمر خلال الأشهر التي تسبق انعقاده، ما يخلق أجواءً وطنية تترقب لحظة انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، بحيث يستشعر أبناء فلسطين في هذه الدولة أنّ على عاتقهم مسؤولية كبيرة في إنجاح فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، وأن يكون مؤتمراً لافتاً، ويترك بصمة تسجّل لهم في تاريخ مؤتمرات فلسطيني أوروبا.

هذه الفعاليات التمهيدية تتيح فرصة لأصحاب المواهب الفلسطينية لأن يكون لهم مشاركة في برنامج مؤتمر فلسطيني أوروبا، ما يخلق حالة تنافسية في الإطار الوطني لأبناء فلسطين على المشاركة في المؤتمر، وأن يبرزوا مواهبهم أمام الفلسطينيين القادمين من عموم أوروبا.

درجت العادة على أن يعقد مؤتمر فلسطيني أوروبا في أجواء ذكرى النكبة الفلسطينية، وفي هذه الفترة تعقد المؤسسات الفلسطينية في القارة سلسلة فعاليات وطنية شعبية وسياسية وإعلامية لإحياء ذكرى تهجير الشعب الفلسطيني، فيكون مؤتمر فلسطيني أوروبا حاضراً في هذه الفعاليات، وتدعى الجماهير الفلسطينية إلى المشاركة والحضور.

أيضاً تسبق انعقاد المؤتمر مناسبتان وطنيتان، هما ذكرى يوم الأرض الفلسطيني، في الثلاثين من آذار/ مارس، ويوم الأسير الفلسطيني الذي يحييه الفلسطينيون في كل عام في السابع عشر من نيسان/ أبريل، تشكلان فرصة مهمة للحشد لمؤتمر فلسطيني أوروبا، من خلال فعاليات يوم الأرض ويوم الأسير التي تعمّ القارة الأوروبية.

من الأنشطة التمهيديّة أيضاً في إطار الحشد والترويج للمؤتمر، هناك سلسلة من الزيارات والجولات التي تقوم بها إدارة مؤسّسة مؤتمر فلسطيني أوروبا على العديد من الدول الأوروبية للحديث عن المؤتمر وأهميته في التمسك بحق العودة وخدمة العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، وذلك من خلال لقاءات شعبية ونخبوية مع أبناء فلسطين في هذه الدول، وبالشراكة مع المؤسّسات الفلسطينية فيها.

كل ذلك يندرج في إطار عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وهذا الحراك يرافّق بتغطية إعلامية من قبل اللجنة الإعلامية التي أيضاً تُعتبر من أهم ركائز لجان المؤتمر.

تحصل هذه المواكبة من خلال نشر الأخبار الصحافية عن أعمال اللجنة التحضيرية، وبيانات صحافية متواصلة وتصريحات وتسجيلات مرئية من رئيس مؤسّسة مؤتمر فلسطيني أوروبا ورئيس اللجنة التحضيرية، والمؤسّسات الفلسطينية الشريكة وضيوف المؤتمر، بالإضافة إلى كتابة المقالات التي تتناول مؤتمر فلسطيني أوروبا القادم وأهدافه، وذلك في إطار الحشد والترويج للمؤتمر القادم، وتنسيق مقابلات صحافية وتلفزيونية مع وسائل الإعلام المختلفة لتناول ملف مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وتُصدر اللجنة الإعلامية في المؤتمر عدة إعلانات ترويجية تتضمن تعريفاً بالمؤتمر وبرنامج وفعالياته، والدعوة إلى المشاركة الفعالة في هذا المؤتمر، وتشدد على أهمية أن تكون هذه الإعلانات بلغات مختلفة تتوجه إلى الجمهور الأوروبي الداعم للقضية الفلسطينية.

ويصدر المؤتمر إعلاناً ترويجياً مركزياً للدعوة إلى المؤتمر، حيث تقوم محطات فلسطينية داعمة للعمل الفلسطيني بنشره باستمرار في الأشهر الأخيرة قبل الانعقاد، ما يسهم بوصول خبر انعقاد المؤتمر إلى شريحة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني في القارة، ويتعدى ذلك إلى نشر رسالة المؤتمر في تمسك فلسطيني أوروبا بحق العودة إلى عموم أبناء الشعب الفلسطيني والداعمين له حيثما كانوا في العالم.

لجنة اللوجستيات

لجنة اللوجستيات من اللجان المهمة في التحضير والتنفيذ لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وتعتبر محورية في إقامة المؤتمر. ومن أبرز مهام هذه اللجنة، توفير أماكن الإقامة للضيوف والوفود المشاركة من خارج الدولة المضييفة للمؤتمر.

كذلك يمتد الدور الاستراتيجي للجنة اللوجستيات إلى توفير قاعة المؤتمر وحجزها، وتوفير الأمور الفنية والخدماتية كافة في مكان انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، ومنها منصة المؤتمر الرئيسية والصوتيات وشاشات العرض وتقسيمات القاعة وتنظيم بقية القاعات التي تشهد فعاليات، مثل الندوات وورش العمل.

لجنة البرنامج

أما في ما يتعلق بلجنة البرنامج، فهي تعتمد على اختيار مقدمين من أبناء الدولة المضيفة لتقديم برنامج المؤتمر على المنصة الرئيسية، وتحرص على أن يكونوا من الشباب الفلسطيني في هذا البلد، ومن ذوي بعض الخبرات من بقية الدول الأوروبية. وفي بعض الأحيان تجرى مسابقات لاختيار مقدمين للمؤتمر، وهنا تنعكس حالة الاهتمام الكبير بحضور الشباب في فعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا والأجيال الفلسطينية التي وُلدت في القارة الأوروبية لتكون لها مشاركات فاعلة في المؤتمر.

ودرجت العادة على أن يكون التقديم بثلاث لغات: العربية والإنكليزية واللغة المحلية، لضمان التفاعل مع شرائح الحضور كافة. مثال على ذلك، مؤتمر مالمو العشرون الذي انعقد في السويد بتاريخ 27 أيار/ مايو 2023، فقد قَدَّم البرنامج ثلاث فتيات وشابان، وبثلاث لغات: عربية وإنكليزية وسويدية.

أيضاً يقع على عاتق لجنة البرنامج ترتيب فعاليات المؤتمر على مدار يوم كامل، بحيث يكون البرنامج جذاباً للحضور من حيث تنوع فقراته بين الكلمات والجوانب الفنية والعروض المرئية.

اهتمام كبير توليه إدارة المؤتمر للبرنامج الذي يُعرض على منصة مؤتمر فلسطينيي أوروبا، لكون هذا البرنامج يُبثُّ فضائياً، ويتابعه الآلاف حول العالم، وهذا يعكس أهمية عمل لجنة البرنامج في إنجاح مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ولهذا فهي تُعدُّ -كما ذكرنا سابقاً- من اللجان الرئيسية والمحورية في المؤتمر.

ومن صُلب عمل لجنة البرنامج، أنها يجب أن تعكس رسالة مؤتمر فلسطينيي أوروبا السياسية التي يحملها شعار المؤتمر، وسيجري الحديث في السطور القادمة عن كيفية وعوامل اختيار شعار مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

بالتالي، لجنة البرنامج يجب أن تتجج في تجسيد هدف المؤتمر ورؤيته من خلال فقرات البرنامج المتنوعة، وخصوصاً ما يُعرض على المنصة الرئيسية لمؤتمر فلسطينيي أوروبا.

يُعتبر حفل الافتتاح للمؤتمر ركيزة أساسية في عمل لجنة البرنامج، بحيث يُجتهَد في أن تكون رسائل المؤتمر وأهدافه حاضرة بقوة، وتُبثُّ من خلال كلمات المتحدثين وفقرات الافتتاح.

كانت إدارة المسرح الرئيسي للمؤتمرات، في كيفية إدارة الوقت وحضور الجمهور واستفادته من المضمون المُعدّ على الدوام، تشكل تحدياً للمنظمين، فثبت أن بقاء البرنامج ممتداً ودون انقطاع هو الحل الأسلم، وذلك أن المؤتمر ممتد في برنامجه بالتوازي في قاعات مختلفة، سواء ورش العمل أو المعارض أو الأسواق أو المطاعم، أو أحياناً صالات عرض الأفلام الوثائقية أو البرنامج الفني الموازي. ولضخامة العدد، سمح ذلك بأن تكون البرامج في كل اتجاه فاعلة كي يذهب الجمهور حيث يرى اهتمامه.

كذلك، تجتهد لجنة البرنامج في تجسيد حقيقي لمختلف العناوين الوطنية الفلسطينية ضمن فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، خصوصاً الأحداث المتفاعلة، مثل قضية المخيمات الفلسطينية واللاجئين والأسرى الفلسطينيين وحصار قطاع غزة والاعتداءات على القدس والمسجد الأقصى، التي تكون من ضمن شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا.

ونظراً لصعوبة وصول بعض الضيوف لأسباب مختلفة، أهمها عدم سماح دولة الاحتلال لشخصيات بالسفر والمشاركة في المؤتمر، استحدثت لجنة البرنامج إضافة هؤلاء المتحدثين ضيوفاً رئيسيين، سواء في الافتتاح، أو خلال بقية الفعاليات، بحث يتكلم طوال يوم المؤتمر أكبر عدد ممكن من الضيوف لإيصال رسالتهم من على منصة مؤتمر فلسطيني أوروبا. وهذا يعكس أهمية المؤتمر لدى أبناء فلسطين في أنه أصبح منبراً استراتيجياً لطرح قضايا الشعب الفلسطيني المختلفة.

رغبة المشاركين والضيوف في أن يكون لهم كلمات ضمن المؤتمر، شكلت هذه النقطة أحد التحديات أمام لجنة البرنامج في أن يكون جدول الكلمات مكتملاً، وسنتناول في الفصول القادمة هذه التحديات.

شكل حفل الافتتاح لمؤتمر فلسطيني أوروبا منصة وطنية بكل أبعاد الطيف السياسي الوطني الفلسطيني.

وسمح تطور التكنولوجيا ووسائل التواصل بأن تكون هناك كلمات متلفزة لضيوف مهمين، سواء بشكل مباشر وبث حي، أو بكلمات مسجلة مسبقاً، في حال تعذر حضور ضيوف إلى مكان انعقاد المؤتمر، وذلك لأسباب عدة ويقع على عاتق لجنة البرنامج التنسيق للفعاليات الموازية في مؤتمر فلسطيني أوروبا من

الندوات وورش العمل التي تتعقد ضمن فعاليات المؤتمر، والعناية بمواعيد هذه الندوات وأوقاتها .

وأوضحت المؤتمرات بمضمونها وحجم الجمهور وتنوعه ودقة الترتيب والتنسيق الإعلامي عاملاً جاذباً للقنوات الفضائية المهمة بالخبر الفلسطيني لبتّ برامجها من على المنصة الرئيسية لمؤتمر فلسطيني أوروبا، ومسؤولية التنسيق والترتيب على لجنة البرنامج، وهذا سمح لرسالة المؤتمر بأن تمتد إلى جميع المهتمين بالشأن الفلسطيني عبر العالم، وخصوصاً في الداخل الفلسطيني ومخيمات الشتات.

وتطور حضور القنوات بابتعاث مراسلين ليُعدّوا برامج تُبثّ مباشرةً لهذه القنوات وللدخول من أرض المؤتمر بتقارير إخبارية عنه في نشرات أخبار القنوات المختلفة.

وتتوّعت إدارة منصة المؤتمر الرئيسية خلال العقدين الماضيين من انعقاد المؤتمر، وكان في بعضها أن تزيّن المسرح بحضور الضيوف الرئيسيين المتحدثين في الافتتاح طوال الجلسة الاستهلاكية. بالإضافة إلى قدرة لجنة البرنامج على تنسيق وإخراج شكل المنصة الرئيسية للمؤتمر، وذلك بالتنسيق مع لجنة اللوجستيات، وتوافر الاحتياجات الفنية كافة وغيرها بهدف النجاح في إيصال رسائل المؤتمر من على منصته.

وشهد البرنامج العام للمؤتمر تطوراً في عقد مؤتمرات متخصصة موازية للبرنامج الرئيسي، من أمثال مؤتمرات الشباب والمرأة، وتجمعات المعلمين والمهندسين والأطباء، وأية مؤتمرات متخصصة، حيث تقع على عاتق لجنة البرنامج مسؤولية ترتيب هذه الفعاليات وتنسيقها .

ويُعدّ برنامج مؤتمر فلسطيني أوروبا سياسياً وشعبياً بأبعاد وطنية، ويمتاز بوجود شرائح الشعب الفلسطيني بتنوعها، ويلبي بذلك برنامج المؤتمر احتياجات المشاركين كافة من خلال تنوع فقراته وفعالياته .

وتتبع من لجنة البرنامج لجنة لمتابعة الفقرات الفولكلورية الفنية، سواء الفردية أو الجماعية على حد سواء، من أوروبا أو خارجها، وهذا يأخذ جهداً في وضع معايير الفرق واختيارها، وكذلك المشاركات الفردية .

وتُراعي لجنة الفرق الفنية المعايير القانونية الأوروبية، وكذلك البُعد الوطني في المشاركات الفنية .

ويحرص المؤتمر دائماً على أن تكون له أنشودة خاصة بالمؤتمر، بحيث تشرف هذه اللجنة على الأنشودة وعرضها على منصة مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وأما لجنة المقدمين أيضاً، فتتبع للجنة البرنامج، وهي تُعتبر وجه المؤتمر، إذ تختار اللجنة المقدمين لحفل افتتاح مؤتمر فلسطيني أوروبا كل سنة، وهي تراعي في هذا الاختيار حضور الجيل الجديد من فلسطيني أوروبا، وقوة وفصاحة اللغة العربية للمقدم، والأداء والمظهر والتنوع بين الجنسين.

وتهتم لجنة المقدمين أيضاً بحضور وجوه إعلامية مرموقة في تقديم فعاليات المؤتمر، بحيث تعطي بُعداً مهماً لمؤتمر فلسطيني أوروبا.

تشكّل هذه اللجنة باكراً وتهتم أيضاً بالتحضير للفواصل بين كلمات وفقرات الافتتاح، وتلتقي لجنة المقدمين عدة لقاءات لدراسة برنامج الافتتاح وفهمه وترتيب كل ما يتعلق بالتقديم.

وتكرر ظهور عدد من المقدمين على منصة مؤتمرات فلسطيني أوروبا، بعد نجاحهم في التقديم بشكل لافت، ما استدعى دعوتهم مرات أخرى للوقوف على منصة مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وتحرص إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا على أن يكون برنامج المؤتمر مطبوعاً ويوزع للضيوف والمشاركين في المؤتمر، بالإضافة إلى نشره باللغة المحلية للدولة التي يُعقد فيها المؤتمر لتسهيل عمل الصحفيين خلال تغطياتهم لفعاليات المؤتمر.

وتطور تقديم البرنامج للجمهور بأن يُنشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي، ووصل إلى ذروته في المؤتمر العشرين في مايو 2023 بأن أنشئ للمؤتمر تطبيق إلكتروني خاص بالهواتف المحمولة، ويجوي هذا التطبيق كل ما يتعلق بالمؤتمر وخريطة مكانية بالفعاليات وجدولاً زمنياً لكل منها.

اللجنة الإعلامية

تُعتبر اللجنة الإعلامية لمؤتمر فلسطيني أوروبا من أهم أركان مؤتمرات فلسطيني أوروبا، وذلك لما يليها من مهمات في ضمان وصول رسالة المؤتمر كحدث وطني سنوي إلى جميع أبناء الشعب الفلسطيني في العالم، كما المهتمون. وهذا يتطلب خبرات في كيفية ظهور المؤتمر بالشكل اللائق، ويتطلب علاقات عامة مع وسائل الإعلام المحلية والقارية والدولية، ومع الإعلاميين، ويتطلب أيضاً مواكبة للتطور التكنولوجي في الجانب الإعلامي.

وتُوفر اللجنة الإعلامية بثاً فضائياً لفعاليات المؤتمر، وتُعمّم ترددات البث على القنوات الفضائية المهمة بالشأن الفلسطيني، كذلك يجري التنسيق للمقابلات الإعلامية والتغطيات الخاصة لوسائل الإعلام ضمن أجواء مؤتمر فلسطيني أوروبا.

ويقدم المؤتمر خدمات إعلامية إلى مراسلي وسائل الإعلام الحاضرين في مكان انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، ومنهم الضيوف والمتحدثون إلى وسائل الإعلام، ويقدم أيضاً تردداً فضائياً خاصاً للبث واستخدامه في رسائل مباشرة للمراسلين مع قنواتهم الفضائية، مع توفيره قاعات للصحافة وخدمات الإنترنت والترجمة، وهذا يسهم كثيراً في التغطية الإعلامية لفعاليات المؤتمر، وإيصال رسالة مؤتمر فلسطيني أوروبا من خلال منابر صحافية مختلفة محلية ودولية.

وتوسّع الاهتمام بالمؤتمر في بعض السنوات، ليصبح خبراً رئيسياً في الإعلام المحلي في دولة الانعقاد، وأسهم تحدي استهداف دولة الاحتلال للحيلولة دون انعقاد المؤتمر، في أن يصبح المؤتمر خبراً إعلامياً يتصدر اهتمام الوسائل المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة بلغات عدة وبشكل ممتد قبل المؤتمر بأسابيع وفي أثناء انعقاده وبعده. وكان مؤتمر مايو 2023 نموذجاً لهذه التغطية الإعلامية الواسعة التي نعتبرها، رغم التحديات، إيجابية بوصول رسالة تمسك فلسطيني أوروبا بأبعد مدى بحق العودة، وكذلك زيادة عدد الحشود والجماهير المشاركة في المؤتمر، حتى بلغ ذروته في مؤتمر مايو 2023، ووصل المشاركون فيه إلى أكثر من 20 ألف مشارك.

وأتاح منصات التواصل الاجتماعي لمؤتمر فلسطيني أوروبا، التي تشرف عليها اللجنة الإعلامية، تحقيق الانتشار الواسع والحضور المكثف للمؤتمر في وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك على المستوى الشعبي الفلسطيني في القارة

الأوروبية، من خلال الحشد والدعوة والتحفيز لأبناء فلسطين في القارة، لحضور مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وأدت هذه المنصات الرقمية دوراً مهماً في توثيق أعمال بقية لجان عمل مؤتمر فلسطيني أوروبا، والترويج لفعاليات المؤتمر، وتطوير آليات عمل اللجان عبر سنوات انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وتعمل اللجنة الإعلامية للمؤتمر على تغطية مختلف فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا يوم الانعقاد، من خلال البث الفضائي والتغطية الإخبارية لفقرات المؤتمر كافة، والتصوير المرئي والنشر الإعلامي عبر منصات المؤتمر الإلكترونية.

ويكون للجنة دور مهم في توثيق مختلف فعاليات المؤتمر، لتكون مادة إعلامية لإصدارات لاحقة منوعة حول فعاليات المؤتمر، ويستفاد منها في الحملات الإعلانية للمؤتمرات القادمة والتحفيز على المشاركة الفعالة والكبيرة فيها.

ومن ناحية أخرى، يُعدّ هذا التوثيق مرجعاً للباحثين والأكاديميين في ما يتعلق بالمجهود الشعبي الفلسطيني تجاه التمسك بالحقوق، وكذلك لكل العناوين المطروحة في المؤتمر من قضايا ذات اهتمام الشعب الفلسطيني، كالقدس والأسرى، وكذلك لأسماء الضيوف الذين تصدروا منصة المؤتمر.

لجنة صياغة البيان الختامي

تُعتبر لجنة صياغة البيان الختامي للمؤتمر من اللجان المهمة التي يبدأ تشكيلها باكراً مع التحضيرات لعقد مؤتمر فلسطيني أوروبا، إذ يُحدّد أعضاء اللجنة من البداية، وخلال انعقاد المؤتمر يُضاف إليها أعضاء آخرون.

محدّدات مهمة يجب أن تتوافر في أعضاء لجنة صياغة البيان الختامي، من حيث مواكبتهم لمؤتمر فلسطيني أوروبا وأهدافه، وأن يكونوا ذوي اسم وحضور في القارة الأوروبية في البعد الوطني، بالإضافة إلى أهمية أن يكون في اللجنة تنوع في اللون السياسي الفلسطيني، وكذلك من المؤسسات الفلسطينية الشريكة في عقد المؤتمر.

في بداية انطلاق أعمال مؤتمر فلسطيني أوروبا، يُعلن رئيس لجنة صياغة البيان الختامي وأعضاؤها، وتبدأ مشاوراتها طوال يوم المؤتمر لوضع مسودة البيان الختامي، التي تأخذ بعين الاعتبار أهداف مؤتمر فلسطيني أوروبا وجميع النقاشات التي تتخلل فعاليات المؤتمر وكلمات الافتتاح وورش العمل.

تُناقش مسودة البيان الختامي مع إدارة مؤسسة مؤتمر فلسطيني أوروبا واللجنة التحضيرية، وتُعرض على كبار الضيوف في المؤتمر، ومن ثم يُعتمد البيان الختامي للمؤتمر، ويُعلن قبل الحفل الفني الأخير.

البيان الختامي لمؤتمر فلسطيني أوروبا يكون بعدة لغات، هي: العربية والإنكليزية ولغة البلد المستضيف، ويُعلن عنه بعدة أشكال، منها إلقاء رئيس لجنة صياغة البيان الختامي للبيان من على المنصة الرئيسية للمؤتمر، برفقة أعضاء اللجنة أو منفرداً، أو أن يقرأ كل عضو في اللجنة جزءاً من البيان. كذلك يُبيّن البيان مباشرة عبر البث الفضائي ومنصات التواصل الاجتماعي، ويعمّم على وسائل الإعلام المختلفة.

البيان الختامي لفعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا تنوعت تسميته في عدد من المؤتمرات، من البيان الختامي أو الوثيقة أو الإعلان. وسُمّي البيان الختامي لمؤتمر برلين 2004 وثيقة برلين، وذلك رداً على وثيقة جنيف التي كانت السبب الرئيس في إطلاق مؤتمر فلسطيني أوروبا.

بالتالي، يؤدي الوضع السياسي الفلسطيني والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية دوراً مهماً في تحديد المسمى والمضمون للبيان الختامي لمؤتمر فلسطيني أوروبا، ويخرج البيان بتوقيع مؤتمر فلسطيني أوروبا.

مضمون البيان الختامي للمؤتمر وتوصياته تكون محل اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والأوروبية، وهذا ما يُعطي بُعداً مهماً لمؤتمر فلسطيني أوروبا، خصوصاً أن المستجدات الفلسطينية والوضع الفلسطيني السياسي تكون حاضرة في توصيات المؤتمر الختامية التي توضح الموقف السياسي لفلسطيني أوروبا في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني العام.

لجنة الضيوف

تقع على لجنة الضيوف مسؤولية تحديد ضيوف مؤتمر فلسطيني أوروبا، الذين تكون لهم مشاركات رئيسية في فعاليات المؤتمر. والضيوف يتوزعون جغرافياً على امتداد القارة الأوروبية، والمنطقة العربية والإسلامية، وكذلك من داخل فلسطين ومخيمات الشتات.

وتحرص إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا على حضور شخصيات تخدم أهداف المؤتمر الدائمة، وعلى رأسها حق العودة، وكذلك الأهداف المرفوعة لسنة الانعقاد. وهذه الشخصيات من خلفيات سياسية وثقافية وأكاديمية وإعلامية من أعمار مختلفة. وتحضر أيضاً شخصيات نسائية، تكون بنسبة غالبية منها محلية من القارة الأوروبية، داعمة للقضية الفلسطينية. وتشارك أيضاً شخصيات فلسطينية وعربية وإسلامية مهمة من الدولة المضيضة للمؤتمر، ومن الداخل الفلسطيني ومخيمات الشتات. وهناك دائماً حرص على وجود شخصيات سياسية محلية من الدولة المضيضة، وخصوصاً البرلمانية.

احتراماً وتقديراً من المؤتمر للضيوف، يبادر رئيس المؤتمر بالتواصل مع الضيوف الرئيسيين، وتتواصل معهم لجنة الضيوف حال موافقتهم.

ويُعتبر مُلصق إعلان أسماء الضيوف وصورهم (البوستر) من أهمّ الإعلانات الرئيسة لفعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، حيث تشكل نوعية الضيوف المشاركين في المؤتمر وأهميتهم عامل جذب إضافياً واهتماماً بحضور المؤتمر، بالإضافة إلى البُعد السياسي الذي يحظى به مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وفي هذا المضمار، يحرص مؤتمر فلسطيني أوروبا على دعوة السفارة الفلسطينية في البلد المضيف للمؤتمر، حتى يكون مؤتمراً فلسطينياً جامعاً، يُكرّس البُعد الوحدوي لأبناء فلسطين في القارة الأوروبية.

هذا التنوع من حيث الشخصيات المشاركة في المؤتمر من داخل القارة الأوروبية وخارجها، يجعل من مؤتمر فلسطيني أوروبا رافعة للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

وتوفر اللجنة جميع احتياجات الضيوف المشاركين في المؤتمر، من المواصلات والإقامة وحسن الضيافة، ما يُسهم في إنجاح فكرة مؤتمر فلسطيني أوروبا،

ويترك انطباعاً مهماً لدى هذه الشخصيات التي ستنتقل هذه الأجواء إلى الدول التي قدمت منها، ما يشكل دافعاً مهماً للشخصيات لقبول دعوات المشاركة في المؤتمرات القادمة.

ويغذي ذلك وجود شخصيات إعلامية توثق مشاركتها في المؤتمر ومشاهداتها وانطباعاتها بطرق مختلفة بحسب المساحات الإعلامية لديها، وخصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو مقالات صحافية، وقد تكرر ذلك عدة مرات. ويعكس حرص بعض الضيوف على المشاركة مرة ثانية في المؤتمر، وخصوصاً من الداخل الفلسطيني، الانطباع الطيب والمضمون الذي وجد فيه الضيوف نفاذيته. ومثال على ذلك، رسالة الأسرى السامية التي حملتها المناضلة فدوى البرغوثي، زوجة الأسير القائد مروان البرغوثي، التي شاركت في مؤتمرين متتاليين في فوبرتال وبرلين.

ويحرص المؤتمر على أن تُعطى كل شخصية من الضيوف حيّزها في الإعلام، وأن يُعرّف بها بشكل سابق للمؤتمر، بحيث تُسجّل لها كلمات تعبر فيها عن رأيها المسبق في مشاركتها في المؤتمر، وطلب المشاركة من الجماهير في القارة.

وحرصت إدارات المؤتمر المتعاقبة على حضور شخصيات رسمية في البُعد الفلسطيني الوطني والقومي العربي على مستوى رؤساء ووزراء، مثل الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، ورئيس الوزراء المغربي السابق، سعد الدين العثماني، ورئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري، ورئيس الوزراء اللبناني الأسبق سليم الحص، والوزير المغربي مصطفى الرميد، والوزير التونسي السابق أسامة خريجي.

وفي البُعد الإسلامي شارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan بكلمة ألقاها عنه دبلوماسي من السفارة التركية في برلين.

لجنة العلاقات العامة

لجنة العلاقات العامة هي من اللجان الرئيسية في مؤتمر فلسطيني أوروبا، ويندرج ضمنها كل ما يتعلق بشبكة علاقات المؤتمر المحلية والقارية والدولية، وتتفرع عنها العلاقات الشعبية والسياسية والإعلامية التي تسهم في الحشد للمشاركة الشعبية في فعاليات المؤتمر، بالإضافة إلى مشاركة الضيوف ودعوتهم، وأيضاً العلاقات الإعلامية التي يستفاد منها في أكبر تغطية إعلامية لفعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وشبكة العلاقات مع الجاليات العربية والإسلامية في الدولة المستضيفة لمؤتمر فلسطيني أوروبا، عامل مهم في حشد هذه الجاليات ومشاركتها في المؤتمر، وفي ذات الإطار شبكة العلاقات الوطنية مع المؤسسات الفلسطينية وأبناء فلسطين في القارة الأوروبية، وبالأخص دولة الانعقاد.

غالباً ما تكون لجنة العلاقات العامة منوطة بالمنسق العام لمؤتمر فلسطيني أوروبا، الذي في الغالب أيضاً يكون شخصية محلية من الدولة المضيفة للمؤتمر، بحيث يفعّل شبكة العلاقات المحلية مع المؤسسات الفلسطينية والشخصيات الوطنية الفلسطينية وأبناء فلسطين لدعوتهم إلى المشاركة والإسهام في تمويل مؤتمر فلسطيني أوروبا، وخصوصاً من أبناء الجالية الفلسطينية.

ملف العلاقات يسهم في حضور قوي و متميز لمؤتمر فلسطيني أوروبا، ويُعدّ عاملاً رئيسياً في الحشد والمشاركة في إنجاح فعاليات المؤتمر، بالإضافة إلى تقوية لُحمة العمل الفلسطيني محلياً، والعلاقات من أهمّ المسؤوليات المنوطة بالعمل خلال الإعداد للمؤتمر.

شبكة العلاقات المحلية بالبُعد الفلسطيني والبُعد العربي والإسلامي والبُعد المحلي هي التي تتبّه الجميع في دولة الانعقاد إلى وجود مؤتمر فلسطيني أوروبا، بحيث تشارك وتتنظّم جميع الفعاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية في الدولة المحلية للمشاركة في المؤتمر، ويكون مؤتمر فلسطيني أوروبا هو الحدث في هذه الدولة منذ إعلانه، وحتى اختتام فعالياته بحفل التكريم للجان العمل الذي يُقام محلياً في دولة الاستضافة.

ويترتب على لجنة العلاقات المحلية في البُعد الفلسطيني والعربي والإسلامي عقد سلسلة لقاءات مع المؤسسات الفلسطينية والعربية والإسلامية والشخصيات

الوطنية في الدولة المستضيفة لترتيب مشاركاتهم ودعوتهم لحضور فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، بالإضافة إلى زيارة العائلات والوجهاء في منازلهم وحثهم على الحضور والتفاعل.

وتسهم شبكة العلاقات في تسهيل العديد من احتياجات المؤتمر المحلية، مثل اللوجستيات، كالقاعة وغيرها من الاحتياجات.

ويظهر مجهود المؤسسات الشريكة لمؤتمر فلسطيني أوروبا طوال سنوات انعقاد المؤتمر، قوة هذه الجهود في إطار العلاقات العامة وأهميتها في إنجاح المؤتمر، وهذا ما يميز مؤتمراً عن آخر من خلال قدرة المؤسسة الفلسطينية الشريكة ومدى علاقاتها المحلية وتأثيرها في البعد الوطني والعربي والإسلامي، ومع أهل البلد شعبياً وسياسياً.

وتوازي لجنة العلاقات في البعد المحلي علاقات في البعد الأوروبي، أوجدت عبر سنوات عقد المؤتمر بنية علاقات أوروبية قوية تكون حاضرة في كل سنة يُعقد فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وهذه العلاقات على مستوى القارة الأوروبية أوجدت شبكة من الشخصيات والأفراد التي تعتبر نفسها أعضاء في مؤتمر فلسطيني أوروبا، بالرغم من أن المؤتمر ليس لديه عضوية بالمعنى الحقيقي.

وتعتبر العلاقات المركزية في مؤتمر فلسطيني أوروبا منوطة برئيس المؤتمر والأمين العام، وهي كتلة من العلاقات المركزية على مستوى القارة لمؤتمر فلسطيني أوروبا تقدّر بالآلاف، حيث يحرصون على المشاركة بشكل سنوي وفاعل، ويضاف إليهم الحضور من الدولة المضيفة المدعوة من خلال لجنة العلاقات المحلية.

العلاقات العامة محور أساسي مهم في عمل مؤتمر فلسطيني أوروبا، وأحد أسراره المهمة. ويستفاد في هذا الإطار من علاقات الشخصيات الداعمة للمؤتمر للإسهام في تحقيق ما يريد مؤتمر فلسطيني أوروبا، وفي إطار توفير التكاليف المالية للمؤتمر.

ويملك مؤتمر فلسطيني أوروبا شبكة من العلاقات الوطنية والإسلامية والأوروبية والإقليمية في البعد السياسي تتطور باستمرار مع انعقاد المزيد من المؤتمرات، وهذه العلاقات أسهمت في مشاركة ضيوف على المستوى الوطني

والمحلي والإقليمي في مؤتمر فلسطينيي أوروبا، حيث تعددت المشاركات السياسية لرؤساء دول وحكومات وبرلمانيين وأحزاب سياسية.

الاستفادة من شبكة العلاقات الدولية لمؤتمر فلسطينيي أوروبا لا تقتصر على فترة انعقاد المؤتمر، بل هناك تواصل وتشبيك في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية مع هذه الشبكة في خارج فترة انعقاد المؤتمر، التي شكلت رصيذاً حقيقياً لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، امتد إلى خارج القارة الأوروبية.

كذلك أسهمت شبكة العلاقات في استنساخ تجارب مماثلة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، ومن هذه التجارب المؤتمرات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

وأسهمت العلاقات الإعلامية التي اكتسبها مؤتمر فلسطينيي أوروبا عبر سنوات انعقاده، سواء العلاقات على المستوى الشخصي أو المؤسّساتي، بدور بارز في التغطية الإعلامية وحضور المؤتمر في الفضاء الإعلامي المحلي والعربي والفلسطيني.

وقد توجّه هذا الرصيد من العلاقات بزيارات رسمية للمملكة المغربية، وضيافة رئاسة الوزراء، وتقديم دعوة لحضور المؤتمر، وزيارة للجمهورية التونسية.

لجنة الطفل

لجنة الطفل من اللجان المهمة، وهي تؤدي دوراً كبيراً في إنجاح فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، حيث توفر هذه اللجنة مكاناً مخصصاً لحضانة الأطفال، وهي نظام متكامل في المؤتمر، حيث تتيح فرصة للآباء والأمهات لمتابعة فعاليات المؤتمر.

وتوفر لجنة الطفل بنية وطنية فلسطينية هادفة للأطفال المشاركين في المؤتمر، ومكاناً مخصصاً للأطفال الرضع حتى عمر سنتين. وتقوم على هذه اللجنة مجموعة من النساء اللواتي يمتلكن خبرة في التعامل مع الأطفال ورعايتهم.

يتطلب ذلك أن يوفر المؤتمر بنىً تحتية من أدوات ترفيه وشاشات وبرنامج تثقيفي وطني للأطفال حتى سن الـ 14، من رسم الجداريات ومسابقات المواهب وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها لجنة الطفل.

تشكل البرامج الخاصة بالأطفال فرصة حقيقية لاكتشاف المواهب الفلسطينية، ولأن تكون هذه المواهب حاضرة بقوة على المنصة الرئيسية لمؤتمر فلسطيني أوروبا، ما يخلق حالة تنافسية محمودة بين أطفال فلسطين للظهور على منصة المؤتمر وعرض مواهبهم، التي تفتح لهم آفاقاً لتطوير هذه المواهب.

التأثير الإيجابي الذي يعكسه مؤتمر فلسطيني أوروبا على الأطفال المشاركين، يشكل عاملاً رئيساً في مشاركة العائلات الفلسطينية في المؤتمرات القادمة، نظراً إلى البيئة الوطنية والرعاية الجيدة التي توفرها لجنة الطفل لأولادهم في المؤتمر.

لجنة الأمن والنظام

الحضور الكبير والأعداد الحاشدة في مؤتمر فلسطيني أوروبا تفرض على إدارة المؤتمر أن تكون هناك جهة معنية بترتيب وتنظيم دخول المشاركين وخروجهم وضبط الحالة الأمنية داخل قاعات ومكان انعقاد المؤتمر وفق القوانين الأوروبية والإجراءات المرعية.

قرار الموافقة من الجهة المالكة للقاعة المستأجرة لعقد المؤتمر يتوقف أيضاً على أهمية التوافق بين المالكين واللجنة التحضيرية على وجود جهة تتابع وتنظم الأمور الأمنية والترتيبات المتعلقة بضبط الحالة في مكان انعقاد المؤتمر.

هذا يندرج في إطار عمل لجنة الأمن والنظام، التي بدورها تتشكل من ثلاثة كيانات متنوعة في المهمات بين الأمن والتنظيم لتسيير انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا من دون تسجيل أية إشكاليات أمنية. ويُسجل هنا المؤتمرات الفلسطينية أوروبا عدم وجود أية أحداث أمنية أو سوء في التنظيم خلال جميع المؤتمرات السابقة من دون استثناء، ما ترك انطباعاً إيجابياً لدى كل الدول التي عُقد فيها المؤتمر.

مهمة تأمين مؤتمر فلسطيني أوروبا، وضمان أمن المشاركين وسلامتهم، يقع على عاتق أكثر من جهة. فالشرطة في الدولة المحلية المستضيفة، وفق القانون الأوروبي، تقوم بدورها في مراقبة الحالة الأمنية المرافقة في المؤتمر والتعامل معها.

أيضاً الجهة المالكة للقاعة توفر أشخاصاً مسؤولين عن الأمن داخل القاعة، وفي المداخل والمخارج والأماكن التي تُعقد فيها الفعاليات الموازية لمؤتمر فلسطيني أوروبا. وهذه الخدمة تكون مدفوعة الأجر، ومن ضمن العقد الموقع بين مالكي القاعة وإدارة المؤتمر.

وهناك لجنة نظام ضمن اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وهي لجنة راکمت تجربتها في جميع مؤتمرات فلسطيني أوروبا السابقة، وتكون حاضرة في الإشراف على النظام في جميع المؤتمرات.

أما عناصر النظام في داخل القاعة الرئيسية للمؤتمر وبقية القاعات وأقسام الأسواق والمعارض، فهذه اللجنة تتشكل من المتطوعين الفلسطينيين والعرب في الدول المضيفة للمؤتمر، لضبط حالة دخول المشاركين وخروجهم، وضبط تنفيذ البرنامج على المنصة الرئيسية. ويرتدي عناصر لجنة النظام تقريباً

لباساً موحداً ويحملون بطاقات تميّزهم، ويستخدمون أجهزة اتصالات لاسلكية لتسهيل عملهم.

تولي اللجنة التحضيرية للمؤتمر عناية كبيرة بلجنة النظام، بأن تضمّ عناصر محلّيين من الدولة المضيّفة، لكونهم يتحدثون اللغة نفسها، وقادرين على التعامل مع أيّ طارئٍ في ما يتعلق بالتواصل مع الشرطة المحلية، بالإضافة إلى عناصر من مختلف الدول الأوروبية، وخصوصاً أصحاب الخبرة الذين كانت لهم مشاركات في مؤتمرات سابقة، وتكون لجنة النظام حاضرة منذ بداية التحضيرات لعقد المؤتمر، وتقوم بعدة زيارات مسبقة لقاعة المؤتمر لترتيب آليات عملها حسب طبيعة القاعة والمكان.

تحديد عدد أفراد لجنة النظام تحكّمه عدة عوامل، منها حجم القاعة ومدخلها ومخارجها، وكذلك أعداد المشاركين في المؤتمر، وساعات المؤتمر، وكذلك تقييم حجم الدعم اللوجستي المطلوب تقديمه للجنة النظام طوال يوم المؤتمر يُعدّ عاملاً مهماً في نجاح عمل لجنة النظام.

طبيعة المشاركين في مؤتمر فلسطيني أوروبا تتطلب أن تكون لجنة النظام من الجنسين. فالنساء مثلاً يکنّ حاضرات في تنظيم الدخول والخروج إلى القسم الخاص بحضانة الأطفال والبرامج المتعلقة بالمرأة.

وتوفر لجنة النظام كتيبات حول طبيعة القاعة ومدخلها ومخارجها ومراكز الطوارئ وأماكن المواصلات، بحيث تُسهّل الحركة على الوفود المشاركة داخل مكان انعقاد المؤتمر، وكذلك توضح آليات التواصل في حال الحاجة، مثل الإسعافات والطوارئ وغيرها.

تراكم الخبرات لعمل لجنة الأمن والنظام عبر سنوات طويلة من مؤتمرات فلسطيني أوروبا، أسهم بنحو ملحوظ في نجاح فعاليات المؤتمر، وعكس الشكل الحضاري للمشاركين من مختلف الدول، والحرص على إيصال رسالة مؤتمر فلسطيني أوروبا.

لجنة السكرتاريا وأمانة السر والأرشيف

في ما يتعلق بعملية توثيق كل أعمال لجان مؤتمر فلسطينيي أوروبا، قبل انعقاد المؤتمر وفي أثنائه وبعده، وأرشفة جميع الأوراق والبيانات والإنتاجات، وكل ما يتعلق بالتواصل والعلاقات والإعلاميات، فإن مسؤولية هذه الأمور من صلب عمل لجنة السكرتاريا وأمانة السر والأرشيف.

وتحرص هذه اللجنة على أن تكون جميع أدبيات مؤتمر فلسطينيي أوروبا السابقة حاضرة في كل المؤتمرات الجديدة، وكذلك توثيق الشخصيات المشاركة في المؤتمر وطرق التواصل معها، بالإضافة إلى توثيق المؤسسات المحلية الشريكة في المؤتمر.

كذلك تواكب عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وتوثق محاضر اللقاءات كافة، وفق أساليب التوثيق وأدواته المتعارف عليها في هذا الإطار، وأرشفة تفاصيل وعقود القاعة المستأجرة للمؤتمر والعقود الموقعة مع الشركات التي تقدم خدماتها المختلفة إلى المؤتمر.

وترصد لجنة السكرتاريا والأرشيف جميع ما يُنشر في الإعلام حول مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وتوثق هذه الإعلاميات في إطار الاستفادة منها في المؤتمرات اللاحقة، وهي تختلف من حيث الشكل عن رصد اللجنة الإعلامية لحضور المؤتمر في وسائل الإعلام، لكنها تتفق ضمناً في الهدف من عملية الرصد هذه.

تطور عمل لجنة السكرتاريا وأمانة السر والأرشيف على مدار سنوات انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا، أسهم في تطور المؤتمر وتبادل الخبرات وتطوير الإمكانيات والأدوات المتبعة في إطار عمل هذه اللجنة.

لجنة المعارض

في ما يتعلق بالمعارض التي تُعقد ضمن فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا والمعنية بالهوية والانتماء إلى فلسطين، هناك لجنة متخصصة بموضوع المعارض تقوم بالترتيب لهذا الفعاليات التي تُقام في قاعات وأماكن داخل مكان انعقاد المؤتمر.

تتنوع المشاركات في المعارض من اللوحات الفنية والكاريكاتير والصور والتراثيات واللباس الفلسطيني والإبداعات المختلفة لأبناء فلسطين في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والفنية، وهذه المشاركات تعكس حقيقة رسالة مؤتمر فلسطيني أوروبا.

ويختلف شكل هذه المعارض من مؤتمر إلى آخر، وذلك بحسب الإمكانيات المتوافرة في مكان انعقاد المؤتمر، وحجم المشاركة المحلية في الدولة المضيئة والمؤسسات الفلسطينية في هذه الدول وطبيعة الأفراد وتخصصاتهم.

مختلف جوانب القضية الفلسطينية تكون حاضرة في هذه المعارض. نتحدث عن قضية الأسرى واللاجئين والعودة وحصار غزة والقدس والاستيطان والمرأة والطفل الفلسطيني، وغيرها من الملفات التي تعكس هوية مؤتمر فلسطيني أوروبا.

كذلك يحضر مؤتمر فلسطيني أوروبا في هذه المعارض من خلال طرح فكرته ورسائله والتعريف بالمؤتمر وجميع المؤتمرات السابقة من خلال كتيبات ومواد إعلامية تكون حاضرة في قسم المؤتمر في جناح المعارض.

تشارك في هذه المعارض مؤسسات فلسطينية وأخرى داعمة للقضية الفلسطينية، لطرح رسالة هذه المؤسسات من خلال منبر مؤتمر فلسطيني أوروبا، بالإضافة إلى المشاركات الفردية التي تفتح لها قنوات تواصل جديدة، وتكون فرصة للكفاءات والإبداعات الفلسطينية للظهور على الصعيد الأوروبي.

وشكلت المعارض جزءاً أصيلاً من مؤتمرات فلسطيني أوروبا، وفرصة توعية لأبناء فلسطين ومحببيها في القارة الأوروبية بجوانب القضية الفلسطينية كافة.

وتمنح معارض مؤتمرات فلسطيني أوروبا فرصة حقيقية للمبدعين من الفلسطينيين في القارة الأوروبية لطرح مبادراتهم وأفكارهم في هذه المعارض، وما ينتج عن ذلك من إبراز هذه المبادرات على صعيد القارة.

لجنة الأسواق

الأسواق في مؤتمرات فلسطيني أوروبا جزء مهم وحيوي في فعاليات المؤتمر، بحيث تعتبر الأسواق واحدة من وسائل الدعم المالي لمؤتمر فلسطيني أوروبا، كذلك فإنها فرصة لمن يريد المشاركة في الأسواق وبيع منتجاته التي تكون متعلقة بالشأن الفلسطيني وتتوافق مع رؤية مؤتمر فلسطيني أوروبا وأهدافه.

أبرز المنتجات التي تكون موجودة في الأسواق هي ما يتعلق بالتراث الفلسطيني من الطعام واللباس، حيث تشكل الأسواق فرصة لأبناء فلسطين ولغيرهم لشراء احتياجاتهم من التراثيات التي تتزين بها البيوت الفلسطينية في القارة، مثل الوشاح وخريطة فلسطين والعلم الفلسطيني والمفاتيح، وغيرها من الرموز الوطنية. توفير الطعام والشراب بأسعار مناسبة للمشاركين في المؤتمر، يخفف من الأعباء على اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطيني أوروبا في تأمين هذه الاحتياجات الأساسية للوفود المشاركة.

في بعض الأحيان تكون هناك جهات تقدم منتجاتها مجاناً في المؤتمر، كنوع من الإعلان لها والدعم للمؤتمر، خصوصاً في مجال الطعام والشراب.

توجه اللجنة التحضيرية الدعوة مسبقاً إلى المؤسسات المحلية والشركات في الدولة المضيفة للمشاركة في قسم الأسواق، ولجنة الأسواق ترتب وتنسق هذه المشاركات، وكذلك ترتيب مكان الأسواق وتقسيماته.

ولا تقتصر المشاركة في الأسواق على الجهات المحلية في الدولة المضيفة للمؤتمر، بل تكون هناك مشاركات من مؤسسات وجهات من عموم القارة الأوروبية تكون حريصة على الوجود سنوياً في أسواق مؤتمر فلسطيني أوروبا.

بالتالي تشكل الأسواق في مؤتمر فلسطيني أوروبا فرصة أمام أصحاب المحال والشركات بعرض منتجاتهم التي تهتم الفلسطينيون والجاليات المسلمة، وبناء شراكات وتجارات في القارة جاءت بعد المشاركة في أسواق المؤتمر.

لجنة الطعام

تهتم اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطيني أوروبا في بعض المؤتمرات التي تكون معزولة عن الأسواق والمعارض، تهتم بتوفير الطعام للمشاركين في المؤتمر، وهذا يقع ضمن مسؤوليات لجنة الطعام.

يقوم دور هذه اللجنة على توفير احتياجات المشاركين من الطعام والشراب، خصوصاً أن فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا تبدأ من الساعة 11 صباحاً وتستمر حتى الساعة 7 مساءً، والمشاركون بحاجة إلى تناول الطعام والشراب، ولكن في حال إقامة الأسواق والمعارض ضمن فعاليات المؤتمر، فإن المؤسسات المشاركة، وكذلك أصحاب المحال التجارية والمطاعم يوفرون الطعام بأسعار مناسبة للحضور، وفي هذه الحالة يكون الطعام الفلسطيني حاضراً، وبخاصة المأكولات التراثية الفلسطينية.

توفير الطعام والشراب للمشاركين في مؤتمر فلسطيني أوروبا يُعتبر من ضمن التحديات التي تواجه المؤتمر في جميع سنوات انعقاده، وسنتحدث عن هذه النقطة في فصل التحديات، وكيف تعاملت إدارة المؤتمر مع هذا التحدي، وكيف طورت فكرة عملها في هذا الإطار.

لجنة المواصلات المحلية

في ما يتعلق بتحريك الوفود المشاركة والضيوف داخل المدينة التي ينعقد فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا، فإن مسؤوليتها تعود إلى لجنة المواصلات المحلية التي تتسَّق عملية تحريك الوفود المشاركة من أماكن إقامتهم إلى قاعة انعقاد المؤتمر. ملف المواصلات وتقديم خدمة المواصلات والتنقل لكبار الضيوف ولجان المؤتمر، وكذلك الوفود المشاركة، من ضمن أساسيات العمل في مؤتمر فلسطيني أوروبا.

لجنة الخدمات

ولأهمية إبراز الجانب الحضاري وترك صورة طيبة عن أبناء الشعب الفلسطيني والجاليات العربية والمسلمة، حرصت إدارة مؤتمرات فلسطينيي أوروبا على البيئة الصحية والنظافة المكانية للمؤتمر.

فإنّ لجنة الخدمات تعمل تحت هذا الهدف في ما يتعلق بالحفاظ على نظافة قاعة انعقاد المؤتمر وترتيبها خلال فترة انعقاده على مدار اليوم، وكذلك بعد انتهاء فعاليات المؤتمر.

تتشكل لجنة الخدمات من أعضاء متطوعين، وأعضاء ينالون مكافأة رمزية، وقسم ثالث مدفوع الأجر من ضمن تكاليف استئجار قاعة المؤتمر.

لجنة الفنادق

تُعتبر لجنة الفنادق من اللجان الحيوية ضمن لجان عمل مؤتمر فلسطينيي أوروبا، التي تتشكل مع إعلان دولة انعقاد المؤتمر، وهي تتبع للجنة التحضيرية التي من مهماتها إيجاد الفنادق للوفود المشاركة في فعاليات المؤتمر من خارج دولة الانعقاد.

ملف الفنادق من التحديات التي تواجه مؤتمر فلسطينيي أوروبا في سنوات انعقاده، وهو إحدى علامات نجاح المؤتمر، ولا بد من التنبه مبكراً لهذه الأمور منذ إعلان دولة الانعقاد وتاريخه.

وعدم توافر فنادق وغرف مناسبة لاستقبال الأعداد الكبيرة من المشاركين في بعض الدول، تسبّب في تعطل انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا فيها. لذا، يُعتبر توافر الفنادق في المدن الأوروبية عاملاً مهماً في اختيار هذه المدينة أو تلك لعقد المؤتمر، كما أسلفنا.

التطور في لجان المؤتمر

منذ مؤتمر فلسطيني أوروبا 2003، وخلال مسيرة 20 عاماً، طوّرت إدارة المؤتمر من آليات المؤتمر وشكله. ففي عام 2003 تبنّى مركز العودة الفلسطيني بشكل كامل تنفيذ مؤتمر لندن الأول.

وشكّل مؤتمر برلين 2004 انطلاقة جديدة لمؤتمر فلسطيني أوروبا كأول مشاركة شعبية واسعة في فعاليات المؤتمر، بالإضافة إلى تحقيق الشراكة مع المؤسسات الشعبية الفلسطينية في الدول المضيضة لمؤتمر فلسطيني أوروبا.

أيضاً شكّل الاهتمام الواسع واللافت من قبل فلسطيني أوروبا بالمشاركة في المؤتمر خلال السنوات المتعاقبة، دافعاً لتطوير اللجان لكي تلبّي بالتنوع في المشاركة وحاجات المشاركين، خصوصاً أنهم يأتون من مسافات بعيدة، حيث استحدثت لجان جديدة متخصصة، مثل لجنة الطفل لجميع الأعمار، والتوسّع في لجان الطعام والخدمات، وبرزت الحاجة للأهمية الخاصة للجنة النظام، كذلك تحديث آليات عمل اللجان في ظل تطور التكنولوجيا وآليات التواصل في ما يتعلق بلجان الحشد واللجان الإعلامية والترجمة وغيرها.

مشاركة الجيل الجديد المولود في القارة الأوروبية في مؤتمر فلسطيني أوروبا، دليل على تطور عمل المؤتمر، وتهدف إلى إيصال رسالة بأنّ الجيل الفلسطيني في القارة الأوروبية متمسك بوطنه وبحق العودة، فرسالة المؤتمر تتطور من جيل إلى آخر.

وشهد المؤتمر خلال العقدين من عمره تطوراً في الناحية الفنية لفعالياته، من حيث الإخراج الفني لحفل الافتتاح والبرنامج الختامي وتنظيم المنصة الرئيسية وترتيب المعارض وغيرها من فقرات المؤتمر.

أيضاً، كان التطور واضحاً في حضور الفن الفلسطيني والتراثي ومشاركة فنانين فلسطينيين في الجانب الفني من فعاليات المؤتمر.

في البُعد الوطني وتجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية بين الداخل والخارج، توسّعت الشرائح في ظلّ مشاركة وفود فلسطينية من الأراضي المحتلة عام 48، وكذلك من الضفة والقدس المحتلة وقطاع غزة والمخيمات ودول الشتات وقارات العالم المختلفة.

تطور أيضاً دور الشباب الفلسطيني في المشاركة في فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، حيث ازداد حضور الشباب من حيث الأعداد الحاضرة في المؤتمر، وكذلك بطبيعة المشاركة في برامج المؤتمر ولجانه، بالإضافة إلى تطور في ذات الجوانب في ما يتعلق بالمرأة الفلسطينية في مؤتمر فلسطيني أوروبا، وخصوصاً في الجوانب التي لها علاقة بلجنة الطفل والمعارض والأسواق التراثية.

لذلك، أدت المرأة الفلسطينية دوراً مهماً في عمل لجان مؤتمر فلسطيني أوروبا. وهناك لجان كانت المرأة ركيزة أساسية ووحيدة فيها، مثل لجان الحضارة والطفل، بالإضافة إلى عملها في لجان المعارض والأسواق والنظام، وغيرها من لجان المؤتمر. وكذلك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وورش العمل الخاصة بالمرأة الفلسطينية.

وفي ظل التطور عبر السنوات، أصبحت إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا أكثر جرأة على اختيار القاعات الكبيرة لعقد المؤتمر، انطلاقاً من النجاحات التي حققتها المؤتمر على صعيد المشاركة الشعبية الكبيرة في فعالياته.

في مؤتمر السويد 2006 بدأ مؤتمر فلسطيني أوروبا لأول مرة باستخدام تقنية البث الفضائي لفعالياته، وبتقديم هذه الخدمة إلى وسائل الإعلام التي تحضر لنقل وقائع مؤتمر فلسطيني أوروبا وتغطيتها.

أما قوافل العودة فتعتبر شكلاً من التطور الذي طرأ على مؤتمر فلسطيني أوروبا، وقد جاء ذلك بعد المؤتمر الثاني في برلين 2004، وهذا يُعتبر تقدماً أسهم في إنجاح المؤتمر، وسجل حضوراً تصاعدياً مع كل مؤتمر جديد.

تطور التكنولوجيا عبر السنوات الماضية جعل من كل مشارك في فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا مراسلاً صحافياً ينشر مشاهد من المؤتمر عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبالتالي هذا التطور أسهم في إبراز مؤتمر فلسطيني أوروبا ونشر فكرته بين أوساط أبناء فلسطين في القارة الأوروبية، وكان دافعاً محركاً للمشاركة الواسعة في المؤتمر.

ومما طرأ على أداء مؤتمر فلسطيني أوروبا، استمرار المؤتمر في بعض الأعمال بعد اختتام فعالياته، ومنها إقامة حفل تكريم للجنة التحضيرية في البلد المضيف، تقديراً لجهودهم في إنجاح المؤتمر، وكذلك تواصل لجنة الضيوف عملها في تقديم الشكر للضيوف الذين شاركوا في مؤتمر فلسطيني أوروبا وتوطيد علاقات المؤتمر بهذه الشخصيات المهمة.

ومع السنوات تطورت الآليات التي يستخدمها مؤتمر فلسطيني أوروبا في تقييم مؤتمراته التي انعقدت، فتكون نتائج هذا التقييم حاضرة في التحضير للمؤتمرات القادمة، بحيث تُطوّر الفعاليات ويُستفاد من السلبيات في المؤتمرات السابقة، وتنعكس بإيجابية على المؤتمر التالي.

أيضاً خلال عملية تقييم المؤتمر بكل أبعاده وتفصيله من قبل اللجنة التحضيرية، يكون حاضراً، بشكل رئيسي، التقرير الذي تُعدّه مسبقاً إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا حول الانعقاد وسياسته وأهدافه، ويُعمل على دراسة ما إذا كان المؤتمر فعلاً قد حقق المطلوب، وإلى أيّ درجة.

ومن الأدوات التي اتبعتها مؤتمر فلسطيني أوروبا في تقييم دورة انعقاده، استطلاع آراء المشاركين بواسطة استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمختلف فعاليات المؤتمر، من اللوجستيات والخدمات المقدمة والبرامج والورش وغيرها، بحيث تكون نتائج هذا الاستطلاع حاضرة في تقييم مؤتمر فلسطيني أوروبا بعد انعقاده.

تجربة مؤتمر فلسطيني أوروبا شكلت حالة غنى وتراكم للخبرة في كيفية انعقاد المؤتمر وفق الشكل المرسوم والهدف الموضوع له، والبناء على السنوات السابقة.

نجح مؤتمر فلسطيني أوروبا في نقل التجربة والخبرة من رؤساء اللجان وأعضائها الأكثر مشاركة في فعاليات المؤتمر، إلى الأجيال الجديدة التي شاركت في اللجان، وهنا نتحدث عن منظومة متكاملة من المعرفة والخبرات تنتقل من جيل إلى آخر ضمن الطواقم العاملة في مؤتمر فلسطيني أوروبا.

وأسهمت الخبرات المكتسبة من مؤتمرات فلسطيني أوروبا في تقوية العديد من الأعمال الفلسطينية في القارة الأوروبية، وزادت هذه الخبرات المتبادلة في اكتساب مهارات على صعيد إقامة الفعاليات الفلسطينية وتطوير العمل المؤسّساتي العامل لفلسطين في القارة الأوروبية.

جاء انتقال هذه الخبرات والتجارب من خلال برامج تدريب عقدها مؤتمر فلسطيني أوروبا للعديد من الطاقات الفلسطينية في القارة، وخصوصاً الشباب، للاستفادة من مخزون التجربة الكبير وتطوير وسائل العمل الشعبي الفلسطيني وآلياته في القارة الأوروبية، لكن هذه البرامج بحاجة إلى التطوير أيضاً، وستحدث عن ذلك في الفصول التالية.

وفي هذا الإطار أسهم مؤتمر فلسطينيي أوروبا في ترسيخ العمل لأجل فلسطين في الدول المستضيفة وإنشاء مؤسسات شعبية كانت شريكة في تنظيم المؤتمر وترسخ عملها واستقر بعد ذلك.

وكمثال، في نسخة مؤتمر بلجيكا عام 2013، الذي عُقد تحت شعار "هلت بشائر العودة"، أنشئت مؤسسة فلسطينية هي "الملتقى الفلسطيني في بلجيكا" لتكون شريكة في عقد المؤتمر، وهذه المؤسسة ما زالت تعمل لأجل فلسطين في بلجيكا.

محدّدات وآليات اختيار شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا

حملت جميع مؤتمرات فلسطيني أوروبا شعاراً مكتوباً يتضمن أهداف المؤتمر في دورة الانعقاد، ولم تُسجّل حالة تشابه خلال جميع المؤتمرات الماضية لهذه الشعارات، وإنما في بعضها جسّدت وحدة المضمون، خصوصاً في ما يتعلق بقضية حق العودة.

ويكون شعار المؤتمر حاضراً في جميع أدبيات مؤتمر فلسطيني أوروبا والإعلاميات والإعلانات خلال الترويج للمؤتمر، وكذلك في فترة انعقاده، والبيان الختامي، كذلك يقرن نصّ الشعار مع الشعار المرسوم "اللوغو" لمؤتمر فلسطيني أوروبا.

كذلك يُجسّد شعار المؤتمر في مختلف فعالياته، من برنامج الافتتاح والورش والمعارض والأسواق والندوات التي تتناول مختلف القضايا التي يتبناها شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا، بالإضافة إلى حضور الشعار في كلمات الأنشودة الفنية للمؤتمر والمشاركات الفنية والشعرية.

الجهة صاحبة المرجعية في إعلان الموافقة على الشعار، هي اللجنة المركزية التي تمثل إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا، ويُعلن شعار المؤتمر من خلال بيان صحافي للمؤتمر، أو تصريح باسم رئيس المؤتمر أو الأمين العام، ويُشر من خلال المنصات الإعلامية للمؤتمر، كذلك يُترجم إلى اللغة الإنكليزية واللغة المحلية في دولة الانعقاد.

درجت العادة على أن يُعلن شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا بعد الإعلان الرسمي لموعد انعقاد المؤتمر ومكانه، بحيث تُنشر المواد الإعلامية والمعلومات المتعلقة بالمؤتمر تباعاً، وليس بشكل جماعي، وذلك بهدف إبقاء المهتم بحضور المؤتمر على مراقبة دائمة لكل ما يصدر من إعلاميات حول المؤتمر.

أدوات مختلفة تتبّعها إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا في اختيار شعار المؤتمر، سواء من خلال طرح الأفكار في اللجنة المركزية أو التحضيرية أو من الإسهامات الفردية من جمهور المؤتمر في القارة، ومشاركات من المؤسسات الفلسطينية الشريكة، وكذلك من خلال فتح باب المشاركات ودعوة الفلسطينيين في القارة إلى طرح أفكارهم في هذا الإطار.

وهذا يعكس حالة الشراكة الفلسطينية الشعبية في القارة الأوروبية والإسهام في دور فاعل لأبناء فلسطين في التحضير لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وليس فقط المشاركة في فعالياته، وبالتالي يكون مؤتمر فلسطيني أوروبا عبارة عن جهد جماعي فلسطيني في القارة.

في هذه الحالة يكون لدى إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا مجموعة من الشعارات، وتبدأ المشاورات والاستفتاءات لاختيار الشعار الأنسب الذي يتوافق، كما قلنا، مع أهداف المؤتمر.

بعض شعارات مؤتمر فلسطيني أوروبا دخلت الضمير الوطني الجمعي، وأُعيد استخدامها وتبنيها على الصعيد الوطني في مؤتمرات وفعاليات أخرى داخل القارة الأوروبية وخارجها، خصوصاً تلك التي تحمل شعار العودة، وأبرز هذه الشعارات "فلسطين تجمعنا والعودة موعدنا" و"لعودة أقرب".

حضور كلمة العودة في أغلب شعارات مؤتمر فلسطيني أوروبا، جعل شريحة واسعة من أبناء فلسطين في القارة الأوروبية تطلق على المؤتمر اسم "مؤتمر العودة"، بحيث أسهم المؤتمر في ترسيخ تيار العودة الفلسطيني في القارة الأوروبية، بل في خارجها أيضاً.

جميع شعارات مؤتمر فلسطيني أوروبا حملت عبر سنوات قضايا الوطن من العودة واللاجئين والقدس والأسرى والأونروا ومخيمات الشتات وحصار قطاع غزة ومستجدات الوضع الفلسطيني وتحديات الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الوطني الفلسطيني.

ويكون شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا محلّ اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية والأوروبية والعربية، لأنه يعكس أهداف المؤتمر لسنة الانعقاد، وي طرح رؤية فلسطيني أوروبا في الوضع الفلسطيني الراهن.

محددات عدة ذات أبعاد وطنية وسياسية مختلفة تؤثر في تحديد شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا، وهذا الشعار الذي ينعكس على جميع فقرات المؤتمر وفعالياته، التي تدور في فلك شعار المؤتمر المكتوب.

من المهم أن ينسجم الشعار مع الأهداف الدائمة لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وهي قضية حق العودة التي يرتبط بها إنشاء المؤتمر، وبالتالي العديد من شعارات مؤتمر فلسطيني أوروبا كانت قضية العودة حاضرة فيها.

ومن محدّدات الشعار أيضاً أن يُسهم في ربط الأجيال الفلسطينية الجديدة في القارة الأوروبية بحق العودة والتمسك به وإبراز الهوية والانتماء إلى فلسطين.

وتؤدي الأوضاع على الساحة الفلسطينية وما يعيشه الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من متغيرات وأحداث متفاعلة، دوراً مهماً في تحديد شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مؤتمر فلسطيني أوروبا التاسع عشر الذي انعقد رقمياً عام 2021، حمل عنوان "القدس توحدنا والعودة موعداً"، وذلك في إطار الحالة الفلسطينية المتفاعلة في قضية القدس وأهالي حيّ الشيخ جراح والأحياء المقدسية، كما حمل الشعار قضية حق العودة.

وهذا المعيار في البُعد الوطني لمحدّدات شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا يُقاس عليه في جميع المؤتمرات بأن تكون القضايا الفلسطينية المتفاعلة حاضرة في الشعار، وبالتالي موجودة في فعاليات المؤتمر.

وهنا يسجّل لمؤتمر فلسطيني أوروبا أنه لا ينسلخ عن الوضع الفلسطيني القائم في فترة الانعقاد ويكون محطة لتسليط الضوء على ما يعيشه الشعب الفلسطيني، خصوصاً في الداخل ومخيمات الشتات، وكذلك في مواجهة التحديات والصفقات الدولية والتنازلات في المستوى الفلسطيني، التي تهدف إلى إنهاء القضية الفلسطينية.

بالتالي، شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا ليس شعاراً فقط، بل هو حملة ضغط فلسطينية في القارة الأوروبية تُسهم في دعم الشعب الفلسطيني والحقوق المشروعة للفلسطينيين.

شعارات مؤتمر فلسطيني أوروبا تُعدّ شكلاً من نجاحات المؤتمر في الحفاظ على الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة وتمسك أبناء فلسطين في القارة الأوروبية بحقوقهم في العودة إلى فلسطين.

وتؤدي الصياغة الأدبية لهذه الشعارات دوراً في سلاسة التعامل مع الشعارات وسهولة حفظها، بحيث تكون حاضرة لدى الجميع من قائمين ومشاركين في المؤتمر، وكذلك لدى وسائل الإعلام المختلفة.

نستطيع القول إنّ شعار مؤتمر فلسطيني أوروبا شعار يهتم بالقضايا الوطنية الفلسطينية الجامعة التي يتوحد حولها الشعب الفلسطيني، ويحمل رسائل سياسية بأبعاد وطنية تكون محل اهتمام عموم الفلسطينيين.

نشيد "فلسطين تجمعنا والعودة موعدا"

للشاعر خليل عابد

يمكن نكون إبعاد .. عنك ومحرومين
 لكن يا أحلى بلاد .. ما انسينا بيت الطين
 وناي الأسى المجروح
 مثل الحمام ينوح
 حرّك حنين الروح
 غنى إلك راجعين
 لو تعرفوها كيف .. كان المسا فيها
 سامر وقهوة كيف .. حب وغزل فيها
 بيدر وسهرة صيف .. والمولى كافيا
 من كل شر وعين .. محلاك يا فلسطين

 والمذبحة يا ليل .. دارت على هالدار
 بتهد أكبر حيل .. تخطف عمر لزغار
 شفنا الردى والويل .. ذاب القلب واحترار
 بين الحياه والموت .. وفراق دير ياسين

 شملّ زريف الطول .. يبكي على حاله
 في غربته مذلول .. صابر ع ترحاله
 لكنه ابن أصول .. ما يرضى إذلاله
 شدّ البارودة وقال .. يا دارنا جاين

جاينين إلك أجيال .. نحلم بدولتنا
نحضن شجر لجبال .. نفرح بعودتنا
ترجع هداة البال .. نحيا بكرامتنا
وترجع مواسمنا .. تطرح زيتون وتين

والعودة من حقي .. عنه ما بتخلي
شقي الدرب شقي .. يا ميمتي يا الله
ابواب الأهل دقي .. في القدس ورام الله
في غزه في حيفا .. في نابلس وجنين

* * *

الفصل الثالث:
إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني
في أوروبا

خلال ما يقرب من ثلاثة عقود من العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، تحققت العديد من الإنجازات التي كانت لها أدوار متقدمة في إيجاد تيار وطني أسهم في تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، وأدى ذلك إلى أن تحظى القضية الفلسطينية بحضور لافت ونافذ في المحافل الأوروبية في مجالات عدة، سياسية وأكاديمية وثقافية واجتماعية وقانونية وإعلامية.

في هذا الفصل سنتحدث عن الإنجازات على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية من خلال ما يمكن أن يُعدّ اختراقات غير مسبوقة حققها مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا على حد سواء.

سنتناول هذه الإنجازات من أربعة أبعاد مهمة على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني، سواء بالبعد الوطني الفلسطيني، أو البعد العربي والإسلامي، أو البعد الأوروبي وامتداده الدولي، أو البعد في ما يتعلق بالمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.

في البعد الوطني سنتطرق إلى الإنجازات والنجاحات في البعد الوطني الفلسطيني المحلي في القارة الأوروبية، والبعد المتعلق بالقضية الفلسطينية والمرتبط بالشعب الفلسطيني في داخل فلسطين ومخيمات الشتات وفي مختلف أماكن وجود الفلسطينيين حول العالم، وسنتطرق إلى محاور مختلفة، منها العمل السياسي والشعبي والقانوني والإعلامي والاختراقات التي تحققت في هذه المجالات محلياً ودولياً.

وبالنسبة إلى الإنجازات في البعد العربي والإسلامي، سنتناول النجاحات التي حققها مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا على صعيد العمل مع الجاليات العربية والإسلامية في القارة الأوروبية خصوصاً، وفي جميع أنحاء العالم عموماً.

في البعد الأوروبي، سيكون الحديث عن اختراقات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا محلياً في القارة الأوروبية، وكذلك الإنجازات على صعيد المؤسسات الدولية في ما يتعلق بنصرة القضية الفلسطينية، وخصوصاً في الجوانب القانونية والإنسانية.

أما البعد الرابع المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، فسنتحدث فيه عن اختراقات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في إطار طرح الرواية والسردية الفلسطينية والمطالب المحقة في وجه الأكاذيب الصهيونية من زاوية حق العودة وحقوق اللاجئين، وتوسيع رقعة التضامن مع القضية الفلسطينية.

في الفصل الأول والثاني اللذين تطرقنا فيهما إلى التفصيل في نشأة كل من مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا، تحدثنا عن بعض من جوانب هذه النجاحات للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

وسيكون في هذا الفصل حديث أعمق في تناول ملف الإنجازات والاختراقات خلال مسيرة ثلاثة عقود من العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية لخدمة القضية الفلسطينية.

التفصيل في هذه الإنجازات ضمن الفصل الثالث سيكون تمهيداً مهماً يتناوله الفصل الرابع المتعلق بالتحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، وكيف لهذه الاختراقات أن تتحقق في جو من التحديات القائمة التي تستهدف العمل لأجل فلسطين في أوروبا.

في الحديث عن الإنجازات، سنستعين بشواهد ونماذج من أعمال مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا، وهما اللذان يشتركان في العديد من الاختراقات والنجاحات.

لذا، إنَّ فصل الإنجازات سيكون جامعاً لنجاحات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، بمعنى أننا نتحدث عن إنجازات للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، انطلاقاً من اختراقات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

إنَّ مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا يحملان الرسالة نفسها والهدف الذي تأسَّس عليه كل منهما، ومن الطبيعي أن تكون إنجازاتهما مشتركة وفي الأبعاد نفسها.

إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا: البُعد الوطني

إنَّ من أهمَّ الإنجازات التي تحققت للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية من خلال مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا، إيجاد تيار وطني فلسطيني في أوروبا مدافع بقوة عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرجوا منها عام 1948.

هذا التيار الوطني في القارة الأوروبية يتصدى لتزوير إرادة الشعب الفلسطيني في أوروبا بأنه قد تخلى عن حق العودة وانتمائه الفلسطيني، ويعمل على إظهار تمسك الفلسطينيين في أوروبا بحقهم في العودة وموروثهم الفلسطيني وهويتهم الوطنية.

"العودة" هي الهدف الاستراتيجي الذي وُجد لأجله كل من مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا. فالعودة حاضرة في تسميتهما، وكذلك رموز حق العودة، كالمفتاح الفلسطيني، الذي هو حاضر في شعار المركز والمؤتمر المرسوم.

حملة العودة حقي وقراري My Return Campaign التي أطلقها مركز العودة الفلسطيني في لندن، بالتعاون مع لجنة فلسطين في البرلمان الأردني ومنتدى فلسطين الدولي للإعلام عام 2020، وقد جمعت أكثر من مليون توقيع من الفلسطينيين للتمسك بحق العودة وعدم التفريط به.

وقالت الحملة في نص العريضة الإلكترونية: "إنَّ حقي بالعودة إلى الديار التي هُجِّرنا منها في فلسطين هو حقُّ أصيل، فرديٌّ وجماعيٌّ غير قابل للتصرف، كَفَله القانون الدولي وسائر الأنظمة والمواثيق الدولية. وليس لأحد الحق في انتقاصه تحت أي ظرف كان، وإنَّ مشاريع التوطين والوطن البديل، وكل حل أو مبادرة أو قرار يناقض الطبيعة الأساسية لحق العودة، هو قرارٌ لاشعريٌّ، لاغٍ، ولا يمثلني".

هذه الحملة تُعتبر شكلاً من إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في الدفاع عن حق العودة في البُعد الوطني، وتوعية الفلسطينيين بحقهم المشروع في العودة وطنياً وقانونياً.

وفي تعريف هذه الحملة، هي حملة دولية تستهدف الفلسطينيين في الوطن والشتات، بهدف جمع أكبر عدد من التواقيع على نصٍّ محدد باللغتين العربية

والإنكليزية، رفضاً لتصفية قضية اللاجئين، ولتأكيد الوضع القانوني المكفول دولياً لحق العودة.

وهدفت الحملة أيضاً إلى حشد وتشكيل أكبر لوبي فلسطيني شعبي مناهض لتصفية قضية اللاجئين، ورافض لإسقاط حق العودة، والعمل على تحويل قضية حق العودة إلى قضية رأي عام في مختلف أماكن النقاش المتعلق بالقضية الفلسطينية عربياً ودولياً.

واعتمدت الحملة على التفاعل الجماهيري الفردي عبر الوسائل المباشرة والتقنية، مع مجاميع الوجود الفلسطيني داخل فلسطين وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم في الخارج.

كذلك عملت الحملة في البُعد الوطني على استثمار الطاقات الفلسطينية التطوعية في خدمة مشروع الحملة في الدول التي يوجد فيها الفلسطينيون، بالإضافة إلى تحقيق الشراكة مع المؤسسات الفلسطينية.

بالإضافة إلى انتهاج سياسة التوعية الوطنية بقضية اللاجئين، وأهمية التمسك بحق العودة والدفاع عنه في إطار حملة "العودة حقي وقراري".

استراتيجية مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في التأسيس لحق العودة من خلال تسمية المركز وربط مؤتمر فلسطيني أوروبا بفكر العودة، هي إحدى أدوات العمل الشعبي الفلسطيني الذي يعمل لأجل العودة في القارة الأوروبية.

وشكلت قوافل العودة المشاركة في فعاليات مؤتمرات فلسطيني أوروبا عبر سنوات، نموذجاً يحاكي في تفاصيله الوطنية فكرة العودة إلى فلسطين، ولو بعد حين، وعكست حالة تمسك الفلسطيني في أوروبا فعلياً بحق العودة، وأنها ليست مجرد شعارات.

ذكرنا سابقاً أنّ تأسيس مؤتمر فلسطيني أوروبا جاء رداً على وثيقة جنيف 2003 التي اعتبرها الشعب الفلسطيني قفزا عن حقه في العودة، وبالتالي من أهم الإنجازات هذا الحراك، مواجهة المشاريع التصفية للقضية الفلسطينية، وخصوصاً لحق العودة، وفي رسالة واضحة لكل من يقود مشاريع تأمرية تحت مسميات مختلفة، أنّ تيار العودة في القارة الأوروبية سيتصدى لكل هذه المشاريع التصفية.

في مؤتمر فلسطيني أوروبا الثاني في برلين 2004، سُمّي البيان الختامي للمؤتمر وثيقة برلين وكان شعاره "لن نتنازل عن حق العودة ولم نفوض أحداً بالتنازل عنه"، التي اعتُبرت رداً عملياً مباشراً على وثيقة جنيف، ويمكن اعتبارها مؤشراً على ولادة التيار الفلسطيني المتمسك بحق العودة في القارة الأوروبية، ويواصل هذا التيار عمله إلى يومنا هذا في الدفاع عن حق العودة.

بالتالي، إن وثيقة برلين 2004 رفعت الغطاء عن كل من يفاوض باسم الشعب الفلسطيني في التنازل وإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين أينما وجدوا، ورفض التشكيك في أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق في الأرض والعودة.

وعمل المركز والمؤتمر على نشر مفهوم حق العودة بأنه حق فردي وجماعي لا يسقط، والتأصيل لهذا المفهوم بأنه لا يمكن للكُل أن يسقط حق الفرد في العودة، ولا حتى العكس، حيث كان مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا ممن أسهم في ترسيخ هذا المفهوم المدافع عن حق العودة.

وامتداداً للبعد الوطني في إنجازات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، فقد نجحنا في إسهام متقدم في ربط الأجيال الفلسطينية الجديدة في القارة الأوروبية بالهوية الفلسطينية والانتماء لفلسطين، وذلك من خلال التركيز على استخدام الوسائل التي تلقى اهتماماً وتفاعلاً من هذا الجيل، والاستعانة به لتوطيد العلاقة والانتماء مع الهوية الفلسطينية، في ظل تحديات المواطنة الأوروبية.

لعل من أبرز هذه الوسائل، التركيز على الفولكلور الفلسطيني والعادات الاجتماعية والموروث التراثي الفلسطيني، ودعم الفرق الفنية الفلسطينية للشباب التي ترتبط بالهوية والانتماء، والبناء من خلال هذه الوسائل وغرس مفهوم الانتماء الوطني لدى الجيل الفلسطيني الناشئ في أوروبا.

هذا الأمر قاد إلى أن يكون هناك المئات من أبناء الجيل الفلسطيني في أوروبا، وخصوصاً الشباب المولود في القارة، الذين انخرطوا في العديد من الفعاليات الفنية والشعبية التي تُعنى بالتراث الفلسطيني.

ويُعتبر ارتفاع أعداد الأطفال والشباب المشاركين في فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا عاماً بعد آخر، دليلاً على نجاح سياسة مؤتمر فلسطيني أوروبا في ربط الأجيال الفلسطينية الجديدة في أوروبا بالقضية الفلسطينية، وتجلي ذلك بوضوح في مؤتمر مالمو 2023، وكذلك في إتاحة الفرصة لهذا الجيل في الحضور والظهور في فعاليات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا وأنشطتهما كافة.

وفي إطار العمل لأجل حق العودة الفلسطيني، فقد أنشأ مركز العودة مؤسَّسات في مرات، وأسهم في تطوير أخرى، وعقد شراكات استراتيجية مع مؤسَّسات قائمة تعمل في حق العودة، وذلك في القارة الأوروبية والمخيمات الفلسطينية في الشتات وفي قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث تكون هذه المؤسَّسات عاملة في مجال حق العودة وحقوق اللاجئين وتثبيت هذا المفهوم لدى أبناء الشعب الفلسطيني.

هنا نتحدث عن اختراقات ضمن استراتيجية الحفاظ على حق العودة للفلسطينيين، من خلال دعم هذه المؤسَّسات والتنسيق معها في إقامة أنشطة وطنية مشتركة في إطار الدفاع عن حق العودة.

وكانت العديد من هذه المؤسَّسات التي تعمل ضمن إطار العودة، شريكة في الدعوة إلى انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية - انتماء.

هذه المؤسَّسات تنشط في مخيمات سورية ولبنان والأردن وداخل فلسطين.

ومن تأثير هذه المؤسَّسات في المجتمع الفلسطيني أنها ساهمت في إطلاق حملة "انتماء" ...

الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية - انتماء

حملة شعبية بدأت منذ 2010 وتستمر طوال شهر أيار/ مايو من كل عام، وتشترك فيها عشرات المؤسسات واللجان العاملة والداعمة للحق الفلسطيني في مختلف مناطق الانتشار الفلسطيني، وتهدف إلى الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتعزيز الشعور الوطني وتعميق الانتماء إلى فلسطين والتمسك بحق العودة.

وتطلق الحملة سنوياً لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، بما يعكس الحفاظ على الهوية الفلسطينية في مواجهة المشاريع التآمرية التي تستهدف الأرض والشعب والهوية، وترفع شعار "فلسطين تجمعنا والعودة موعداً".

وتهدف "انتماء" إلى تعزيز الشعور الوطني في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم داخل فلسطين وخارجها، وتفعيل الدور الشعبي الفلسطيني في مواجهة مؤامرات القفز عن حقوقهم، والمثال على ذلك "صفقة القرن"، وإبراز تمسك الشعب بحقوقه القانونية التاريخية، وعلى رأسها حق العودة، بالإضافة إلى إغناء الذاكرة الجمعية والحفاظ على الهوية الفلسطينية، مع إعطاء أهمية خاصة للأجيال الجديدة، وخصوصاً تلك التي نشأت في الدول الأوروبية والغربية وغيرها ذات الثقافة غير العربية.

تعتمد الحملة على وسائل متعددة، مثل رفع العلم الفلسطيني طوال شهر أيار/ مايو، وارتداء اللباس التراثي الفلسطيني وكل ما يرمز إلى فلسطين، مثل الكوفية والوشاح، ونشر الملصقات والمواد الدعائية والتراثية الفلسطينية في الأماكن العامة.

وخلال مدة جائحة كورونا لعامي 2020 - 2021 نشطت حملة "انتماء" من خلال منصات التواصل الاجتماعي، وركزت خلال هذه الفترة على إطلاق الحملة من خلال الإعلام الرقمي، وامتدت الحملة لتطرح أدبياتها بلغات أخرى عبر العالم، واعتمدت النهج اللامركزي في تنفيذ البرامج، لتأخذ المؤسسات الشريكة مساحتها الجغرافية والقانونية والثقافية والاجتماعية الخاصة بها، ولكن على المبدأ نفسه والأهداف نفسها.

مجلة العودة

في ظلّ تصاعد فعاليات وحركات حق العودة بعد اتفاقية أوسلو، في مختلف القارات، كالمؤتمرات وغيرها، وخصوصاً على المستويات الشعبية في الشتات الفلسطيني، وبمشاركات رسمية غربية فيها، كانت الساحة الفلسطينية في الشتات تفتقد الصوت الإعلامي الوازن، الذي يستطيع مواكبة النشاط والحراك الفلسطيني. من هنا، انطلقت فكرة إنشاء مجلة تهتم بالقضايا الفلسطينية، بدءاً من السياسة حتى التفاصيل الصغيرة، وعلى رأسها حق العودة.

في منتصف عام 2007، بدأ العمل على تأسيس مجلة العودة، وانطلق العدد الأول في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، وكانت انطلاقةً وازنةً ومبشرةً، سواء بالشخصيات التي كتبت فيه لمرة واحدة، كالرئيس سليم الحص والدكتورة بيان نويهض، أو بالملفات، كملف صبرا وشاتيلا في ذكرى مرور ربع قرن عليها في معلومات تنشر لأول مرة، أو مقابلة الحكيم جورج حبش، أو بالأقلام الثابتة فيه.

وقد تشكلت للمجلة هيئة استشارية من د. أنيس صايغ وبلال الحسن وحسام شاكر وماجد أبو دياك. وصدر من المجلة اثنان وسبعون عدداً، على مدى ست سنوات، تناوب على رئاسة تحريرها كل من ماجد الزير وياسر علي وسمير عطية. وتأسست لأجل هذه المنصة الإعلامية الفلسطينية شركة باسم «دار العودة للدراسات والنشر» في لندن، فكانت تصدر المجلة وتوزع باسمها. وفي الوقت نفسه تأسست دار العودة في بيروت لتسيير شؤون هذه المجلة من لبنان.

وكانت المجلة تطبع عشرة آلاف نسخة، تُوزع على مختلف ساحات الشتات الفلسطيني في مختلف القارات. أدركت المجلة عظم المسؤولية، فحملت على عاتقها نشر أخبار اللاجئين وحق العودة في العالم، فتواصلت مع عدد من الكتاب الوازنين، وشكلت فريقاً من المراسلين (أصبح بعضهم مراسلين في الفضائيات العربية الكبرى)، وبذلك أسهمت المجلة في سدّ ثغرة إعلامية كبيرة، وعوّضت حلقة مفقودة طوال ست سنوات من عملها، حتى توقفت عن الطباعة الورقية بعد سيطرة المواقع الإلكترونية، ومثلها عشرات المجلات والصحف العربية والعالمية، واكتفى معظمها بالطبعة الإلكترونية.

وبعد سنة من توقفها، توقف موقعها عن الظهور، لعدة سنوات، ثم استعادت دار العودة المادة من جديد، وأنشأت موقعاً مشابهاً لاسم الموقع السابق، على الرابط

التالي: alawda-mag.net

التشبيك والتعاون في القارة

نجح مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في جعل العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية كتلة عمل واحدة من خلال التنسيق والتشبيك بين المؤسسات الفلسطينية في القارة، وهذا التنسيق يخدم حتماً العمل لأجل فلسطين في أوروبا، وبالأخص تيار الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة. ويعتبر مؤتمر فلسطيني أوروبا رائداً في هذا المجال، من خلال توحيد جهود المؤسسات الفلسطينية في القارة لدعم القضية الفلسطينية والعمل الوطني المشترك في الدفاع عن حق العودة، وبذلك يكون المؤتمر قد أوجد حالة عمل وطنية فلسطينية في أوروبا.

وفي العديد من مؤتمرات فلسطيني أوروبا اشتركت أكثر من دولة في التنظيم والإعداد لعقد المؤتمر. ففي مؤتمرات مالو السويدية أعوام 2006 و2016 و2023، وكذلك الحال في مؤتمرات كوبنهاغن الدنماركية أعوام 2008 و2012 و2019، انخرطت المؤسسات الفلسطينية في السويد والدنمارك في الترتيب لهذه المؤتمرات، وهنا يتجسد نجاح فكرة المؤتمر في توحيد العمل الشعبي الفلسطيني بين المؤسسات في القارة الأوروبية وتبادل الخبرات وتطويرها.

وكانت الشراكة بين الدنمارك والسويد في ترتيب المؤتمرات، بحكم أنّ الفارق الزمني في المسافة بين مالو في السويد وكوبنهاغن في الدنمارك 20 دقيقة في السيارة، والمدينتان ذواتا كثافة سكانية كبيرة من أبناء الجالية الفلسطينية، حيث يقدر تعداد الجالية الفلسطينية من وسط السويد إلى جنوبها، وكذلك جنوب الدنمارك بما يزيد على 100 ألف نسمة.

كذلك تكررت هذه التجربة في مؤتمرات أخرى شاركت فيها المؤسسات الفلسطينية في أكثر من دولة في ترتيب عقد مؤتمر فلسطيني أوروبا، من خلال لجنة تحضيرية واحدة من جميع الدول. وتؤدي المسافة القريبة نسبياً بين هذه الدول دوراً حيوياً وعملياً في تحقيق هذه الشراكة تماماً في المؤتمرات التي عُقدت في هولندا وفرنسا وبلجيكا وغرب ألمانيا.

بالتالي، إنّ مؤتمر فلسطيني أوروبا وظّف العوامل المتاحة في البنى التحتية الأوروبية في تحقيق إنجازات استراتيجية في البعد الوطني، حيث التقت المؤسسات في أعمال مشتركة اندماجية حققت تعارفاً وتآلفاً وطنياً أسهم في تطوير التجارب

وتكرارها والبناء على كل ما يكون إسهاماً في مسيرة استعادة الحقوق.

كذلك، هناك العرائض التي عمل عليها مركز العودة الفلسطيني في لندن، والتي تهدف إلى جمع التواقيع والمشاركات من أبناء فلسطين في عموم القارة الأوروبية، وكذلك من الشخصيات الوطنية الفلسطينية البارزة في القارة. كل ذلك يتطلب التواصل والتنسيق المشترك مع المؤسسات الفلسطينية المختلفة في القارة، ما أسهم في بناء منظومة عمل وطني فلسطيني في أوروبا.

وشكل مؤتمر فلسطيني أوروبا عنواناً مهماً للعمل الشعبي الفلسطيني الجاد في القارة الأوروبية، وأعطى مصداقية في إطار العمل الوطني في أوروبا، من حيث الاستجابات الفورية من قبل الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية في عموم القارة لأيّ دعوات من قبل المؤتمر لعمل فلسطيني.

كذلك شكل المؤتمر أجواء ثقة بين الشخصيات الفلسطينية النافذة وعموم فلسطيني أوروبا، وذلك من خلال انضباطه بالقوانين المعمول بها أوروبياً، واحترامه لها والتزامه بنودها، ما شكل محل ثقة لدى الشخصيات وأبناء فلسطين في القارة الأوروبية، وسبباً مباشراً للمشاركة في المؤتمر.

وجاء اهتمام مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا بالعنوان الوطني للعمل الشعبي في القارة الأوروبية بعيداً عن التحيزات السياسية، وبالدرجة الأولى حق العودة، هذا الأمر خلق حالة حقيقية من الحوار الفلسطيني المستمر سنوياً من خلال استمرار انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا وانتظامه.

وشكلت مصداقية عمل مركز العودة الفلسطيني وجدّيته ومكتسباته منذ 1996، عاملاً مهماً في إقبال الشخصيات والمؤسسات والجماهير الفلسطينية في أوروبا على المشاركة في المؤتمرات المتعاقبة.

ونجح مؤتمر فلسطيني أوروبا في أن يكون منصة حوارية لمختلف الألوان السياسية الفلسطينية، وذلك بأن تكون حاضرة في فعاليات المؤتمر المختلفة ضمن إطار الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة.

ورافق تطور مؤتمر فلسطيني أوروبا تطوراً آخر على صعيد الحوار، ليشمل فئات جديدة لم تأخذ نصيبها في فترات سابقة، ومنها حوارات الشباب والمرأة وقضايا أخرى لم تُطرح سابقاً، بالإضافة إلى الحوار باللغات الأوروبية المختلفة في ما يتعلق خصوصاً بالأجيال الفلسطينية الجديدة في أوروبا.

أيضاً، أسهمت التجارب المشتركة والتعارف الوطني وأجواء الثقة التي انبنت عليها، في التقدم نحو إنشاء مؤسسات وحدوية بالكامل، كمبادرة فلسطيني أوروبا للعمل الوطني عام 2020، والمجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية عام 2021.

وحرص مؤتمر فلسطينيي أوروبا، منذ تأسيسه، على حضور الشعب الفلسطيني بجميع انتماءاته السياسية والدينية والاجتماعية، وهذا الحرص يعكس الحالة الوطنية للمؤتمر من خلال مشاركة أبناء فلسطين والشخصيات الوطنية الفلسطينية من المسلمين والمسيحيين في فعاليات المؤتمر المختلفة.

وجسد مؤتمر فلسطينيي أوروبا بوابة للشخصيات الوطنية الفلسطينية بأن تكون لها رمزيات وطنية في القارة من خلال العمل في إطار حق العودة والدفاع عنه، وبالتالي نجح مؤتمر فلسطينيي أوروبا في الترويج للعديد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية، وإبرازها وتقديمها لأبناء فلسطين في القارة الأوروبية.

وأصبح مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي فرصة حقيقية لكل من يريد العمل لأجل فلسطين في القارة، بأن يحضر وأن تكون له مشاركة في طرح الملف الذي يتخصص به، وهنا طُرح العديد من الملفات الفلسطينية في مؤتمر فلسطينيي أوروبا، إلى جانب قضية حق العودة من قبيل القدس والأسرى وحصار غزة وهموم اللاجئين الفلسطينيين والحوار الوطني الفلسطيني.

وأوجد مؤتمر فلسطينيي أوروبا جواً وطنياً مهماً لكل من يريد العمل لأجل حق العودة والقضايا والحقوق الفلسطينية الأخرى في القارة الأوروبية، من خلال فتح المجال للمشاركات في مختلف فعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

وأضحت تجربة مؤتمر فلسطينيي أوروبا، منذ انطلاسته بكل ما حوته بالبُعد الوطني، نموذجاً يتطلع إليه أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن أخرى، وذلك من خلال استعانة مؤتمر فلسطينيي أوروبا بإمكانات الشعب الفلسطيني وطاقاته وقدراته المختلفة، بالإضافة إلى مأسسة المؤتمر من خلال مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا ومجلس الإدارة والجمعية العمومية، حتى يضمن استمرارية عمله في القارة الأوروبية.

المؤسسات الفلسطينية الشعبية في أوروبا وخدمة قضايا الوطن

يُعتبر إطلاق مؤتمر فلسطيني أوروبا من رحم مركز العودة الفلسطيني أول خطوة عملية في إطار الحفاظ والدفاع عن حق العودة، لحقها تشكيل مؤسسات فلسطينية ضمن فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا عبر سنواته الطويلة، التي أسهمت إلى حد بعيد في الدفاع عن حق العودة من بوابات مختلفة، ودحض الفكرة التي كانت تقول إن الفلسطينيين في أوروبا غير معنيين بحقهم في العودة.

وفي الحديث عن إنجازات مركز العودة الفلسطيني في لندن، ومؤتمر فلسطيني أوروبا، ظهرت حاجة ملحة مع بدايات انطلاق مؤتمر فلسطيني أوروبا، وخلال السنوات الأولى من عمر المؤتمر، لوجود عمل مؤسساتي شعبي فلسطيني في الدول المختلفة في القارة الأوروبية للدفاع عن عموم الحق الفلسطيني، وعلى رأسه حق العودة والحفاظ عليه. بحيث يكون في كل قطر أوروبي عنوان مؤسساتي شعبي فلسطيني يخدم أهداف مؤتمر فلسطيني أوروبا، ويعمل طوال العام ضمن عقلية احترافية على خدمة القضية الفلسطينية والتفاعل مع أحداثها والتصدي للنيل منها بمختلف الوسائل ضمن الأنظمة القانونية المرعية القطرية والقارية، ووفق التصور الذي قام على دراسة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين المرتبطين بحق العودة بالدرجة الأولى، ودراسة المخاطر التي تهدده، وكذلك تحديد الأدوات التي تدافع عن هذا الحق.

وأدت تجربة مركز العودة الفلسطيني الاحترافية المتراكمة، وكذلك استمرار انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا إلى تعضيد المؤسسات الشعبية الفلسطينية الناشئة في الأقطار المختلفة والتنسيق بينها، ما عمق منظمة العمل الشعبي في القارة التي نظمت العمل بنحو يخدم قضايا الشعب الفلسطيني، ويتوقف عند الروزنامة الوطنية الفلسطينية، ويتفاعل مع الأحداث التي تجري في فلسطين ومناطق الشتات، وكان ذلك واضحاً وجلياً في تطور دور هذه المؤسسات ونفاذيتها وفعاليتها وحيوية دورها من خلال ما قامت به مع مجموع المؤسسات العاملة في القارة خلال العدوان على قطاع غزة في 2008 و 2012 و 2014 و 2021 و 2023 - 2024، وكذلك في نصرته أهلنا المقدسين خلال هبّات القدس وانتهاك حرمة المسجد الأقصى، ومحاولات سرقة بيوتهم كما حدث في حي الشيخ جراح. وقد أسهمت هذه المؤسسات ضمن أدوارها المختلفة في دحض الدعاية الإسرائيلية التي تهدف إلى القفز عن حقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها شطب حق العودة،

وهو إنجاز وطني لمركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، من خلال ربط الفلسطينيين بأوروبا بقضايا الوطن وحق العودة.

إنّ فلسفة إنشاء المؤسسات الفلسطينية الشعبية في أوروبا كان كفيلاً بانتشار تيار حق العودة الفلسطيني في القارة الأوروبية، وحيث وُجد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بمختلف شرائحه وتوجهاته السياسية.

وشكّل دوام انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا مساحة وفرصة لإطلاق العديد من المؤسسات والتجمعات الفلسطينية الشعبية في القارة الأوروبية، التي كانت لها امتدادات في العمل لأجل قضايا الوطن وهموم الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

وأدّت بعض هذه المؤسسات الشعبية المرتبطة مباشرةً بالحقوق الفلسطينية، دوراً بأن تكون شريكة في الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي وتنظيم فعاليته.

نظرة في الإنجازات

إنّ من الإنجازات الاستراتيجية في البُعد الوطني التي تحققت، ربط اسم المؤتمر باسم الفلسطينيين في أوروبا، وما من شأنه تكريس للحضور الميداني الفعّال والحيوي لمكوّن رئيسي من مكونات الشعب الفلسطيني، وتصديره وإبراز دوره كصاحب حراك مؤثر في المشهد الفلسطيني وداعم ومساند لحراك الفلسطينيين في الداخل والخارج، وأيضاً في طرح همومهم.

كذلك إنّ ديمومة انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، وآليات الحشد الناجحة وحسن التحضيرات والشكل الوطني الجامع والانعقاد الناجح، شكّلت عامل جذب للفلسطينيين في أوروبا للحضور والمشاركة سنوياً في فعاليات المؤتمر، وكذلك الأنشطة الدورية التي يعقدها على مدار العام.

نستطيع القول إنّ كل فلسطيني في أوروبا يمكن أن يجد نفسه في مؤتمر فلسطيني أوروبا، بالبُعد الوطني والميول السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية، والإبداعات في المجالات العلمية.

وشكّل ربط انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا السنوي بذكرى النكبة الفلسطينية، تكريساً للحدث الرئيسي في تاريخ القضية ومحوريته في حياة الفلسطينيين، وارتباط ذلك بحال اللجوء وتجديد العهد من اللاجئ بتمسكهم بحق العودة، ومن ناحية أخرى فإنّ هذا الانعقاد شكّل تصدياً للاحتفالات الإسرائيلية السنوية في ذكرى قيام دولة الاحتلال، بما في ذلك القفز عن حقوق الشعب الفلسطيني وتغييبها.

وقد حرص منظّم المؤتمر ما أمكن على أن يسبق توقيت انعقاده موعد الذكرى، بحيث يفسح المجال للمؤسّسات الفلسطينية الأخرى في القارة لترتيب فعاليات النكبة على أكمل وجه، وإحياء الذكرى في عموم أقطار القارة الأوروبية.

نتحدث عن روزنامة الأحداث الفلسطينية التي تثبتّها مؤتمر فلسطيني أوروبا في العمل الوطني الشعبي الفلسطيني في القارة، من يوم الأسير الفلسطيني واليوم العالمي للتضامن مع فلسطين وذكرى النكبة والقرار 194 وتأسيس الأونروا، وغيرها من الأحداث الفلسطينية المهمة.

وقد درج مركز العودة الفلسطيني سنوياً على عقد أسبوع اللاجئ الفلسطيني في الأول من كانون الأول/ ديسمبر، مستمراً تزامناً خمس مناسبات في تلك الفترة خلال أقل من أسبوعين، لها علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية واللجوء، تبدأ من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر بمناسبة إصدار الأمم المتحدة القرار 181 عام 1947، وفي اليوم نفسه إطلاق اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عام 1977، و8 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1949 إصدار الأمم المتحدة القرار 302 لتأسيس وكالة الأونروا، و10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي اليوم التالي 11 كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار 194، القاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948.

وقد تنوّعت مضامين الأسابيع المختلفة والشخصيات التي شاركت في طرق جميع الجوانب المتعلقة بقضية اللاجئين وحق العودة.

الروزنامة الفلسطينية التي تبتها مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، أسهمت في إحداث تطوّر في العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، وكانت عاملاً محفزاً لأبناء فلسطين في القارة على إحياء هذه المناسبات الوطنية، وتجسيد حضور فلسطيني أوروبا في الأحداث الفلسطينية والحفاظ على تماسهم المباشر في كل جديد يتعلق بالوضع الفلسطيني بأبعاده كافة.

وتفاعلاً مؤتمر فلسطيني أوروبا مع الأحداث والمناسبات العالمية، مثل يوم المرأة العالمي في الثامن من آذار/ مارس، ويوم اللاجئ في 20 حزيران/ يونيو، وأسقط هذه الأحداث على الوضع الفلسطيني، ما أسهم في حضور القضية الفلسطينية في الروزنامة العالمية، وعمّق ذلك وجود مركز العودة الفلسطيني في أروقة الأمم المتحدة واستطاعته القيام بالأنشطة والفعاليات داخل الأمم المتحدة.

وفي البعد الثقافي الفلسطيني والحفاظ على حق العودة، نجح مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا في هذا الجانب، من خلال حضور الثقافة الفلسطينية بأشكالها كافة في فعاليات المؤتمر، من نشر كتب في أدب العودة، وحضور التراث الفلسطيني من الدبكة والفن والأهازيج الفلسطينية في فعاليات المؤتمر.

وكانت الحالة الاجتماعية لمؤتمر فلسطيني أوروبا أيضاً عاملاً جذب للفلسطينيين في أوروبا للمشاركة في فعاليات المؤتمر، وهذه واحدة من أدوات نجاح المؤتمر في

البُعد الوطني بتجميع الفلسطينيين في مكان واحد، وهذا الأمر أدى إلى تقوية الأواصر بين أبناء الشعب الواحد في القارة الأوروبية.

رافق ذلك توثيق الأواصر الاجتماعية الفلسطينية بأشكال مختلفة، منها دوام لقاء العائلات بشكل منتظم وواسع، وكذلك نشوء صداقات وحالات تعارف متنوعة عابرة للمدن والأقطار، وتعارف الشباب الفلسطيني من الجنسين، ما نتج منه حالات مصاهرة عديدة.

والجدير بالذكر، أنّ إعادة اللحمة إلى العلاقات الاجتماعية انقطعت لظروف عديدة، منها التباعد الجغرافي بين العديد من أفراد الأسرة الواحدة والأصدقاء، بل هناك حالات لقاء لأول مرة لأقارب من الدرجة الأولى من الأسرة الواحدة في أروقة المؤتمر حالت ظروف الشتات القاسية دون لقاءهم وتعارفهم.

وأصبحت العائلات الفلسطينية تتواعد على اللقاء في مؤتمر فلسطيني أوروبا القادم، وهذا يدلّ على نجاح مؤتمر فلسطيني أوروبا في البُعد الاجتماعي بأبعاده الوطنية.

وتأتي مشاركات شخصيات وقيادات مؤسّسة مؤتمر فلسطيني أوروبا بصفاتهم الشخصية أو المرتبطة بحالة المؤتمر في فعاليات ومؤتمرات دولية متنوعة في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني أو المؤتمرات الداعمة للقضية الفلسطينية، وتأتي هذه المشاركات في إطار تجسيد المكوّن الفلسطيني المؤثر في القارة الأوروبية.

ونجح مؤتمر فلسطيني أوروبا في أن يقدّم نموذجاً للعمل الوطني الشعبي الفلسطيني الجامع، من خلال التنوع الوطني في الشخصيات الفلسطينية التي تشارك سنوياً في فعاليات المؤتمر من أوروبا والداخل والقارات المختلفة.

وأسهّم تبني مؤتمر فلسطيني أوروبا للقضايا الوطنية، وخصوصاً حق العودة بعيداً عن التجاذبات السياسية في المشهد الفلسطيني، والالتقاء مع الجميع حول نقاط مشتركة تقوم في أساسها على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة، في إثبات أهمية البُعد الشعبي في ديمومة حضور القضية الفلسطينية والقفز عن حال الجمود السياسي الفلسطيني الداخلي.

وتتجسد رؤية مؤتمر فلسطينيي أوروبا في إظهار الوحدة الوطنية الفلسطينية في المجتمعات الغربية ولدى أصحاب القرار والمؤسسات الغربية الداعمة للشعب الفلسطيني، على الرغم من الاختلاف في طريقة التعاطي مع القضية الفلسطينية.

وحرص مؤتمر فلسطينيي أوروبا على مشاركة السفارة الفلسطينية في فعاليات كل مؤتمر، من خلال زيارة وفد من قيادة المؤتمر لمقر السفارة الفلسطينية في الدولة المضيئة، وتقديم دعوة رسمية إليهم للحضور، وأن تكون لهم كلمة رئيسية في افتتاح فعاليات المؤتمر.

وكانت هناك مشاركات لسفراء فلسطينيين في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا في العديد من الدول الأوروبية، وكذلك في الأنشطة الدورية لمركز العودة، الذي تربطه علاقات جيدة بالعديد من السفراء الفلسطينيين في لندن.

لذا، فإنّ آليات عمل مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في إطار العمل الوطني الشعبي الوحدوي، مكّنت المركز والمؤتمر من تجاوز التجاذبات السياسية في الحالة الفلسطينية أحياناً، واستقطاب الألوان الفلسطينية المختلفة تحت عنوان الدفاع عن حق العودة.

ونستطيع القول إنّ ثمار سياسة مركز العودة الفلسطيني في لندن ضمن الإطار الوطني الوحدوي خلال ما يقرب من ثلاثة عقود، كان من ثمارها وصول مركز العودة إلى الأمم المتحدة، وسنتحدث عن هذا الإنجاز النوعي في البُعد الدولي. في هذا الفصل نكون قد عرضنا إنجازات مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا ضمن البُعد الوطني، وسنتقل في العنوان القادم للحديث عن إنجازات المركز والمؤتمر في البُعد العربي والإسلامي في ما يتعلق بالعمل الفلسطيني الشعبي لأجل فلسطين.

إنجازات العمل الفلسطيني في أوروبا: البُعد العربي والإسلامي

في القسم الثاني من الحديث عن إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، تجربة مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، سنتحدث عن الإنجازات في البُعد العربي والإسلامي، داخل القارة الأوروبية والدول العربية والإسلامية.

أيضاً سنتناول الإنجازات في البُعد العربي والإسلامي في مستويين، هما المستوى الشعبي، أفراداً ومؤسسات، والمستوى الثاني الرسمي مع الدول والبعثات الدبلوماسية.

في البداية، سنكون مع إنجازات مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا في البُعد العربي الشعبي، وسنفضّل فيه بالأمثلة، ومن ثمّ تناول الإنجازات في البُعد العربي الرسمي، وينطبق ذلك أيضاً على البُعد الإسلامي الشعبي والرسمي.

الإنجازات في البُعد العربي الشعبي

إنَّ حضور القضية الفلسطينية في العقل الجمعي العربي لناحية مركزيتها في ضمير الفلسطينيين ووجدانهم، امتدَّ معهم حيثما انتشروا في العالم والقارة الأوروبية بما تحويه من الجاليات العربية التي تمثل الملايين ليست استثناءً في ارتباطها بالقضية الفلسطينية.

وقد شكلت هذه الجاليات داعماً أساسياً ومحورياً للقضية الفلسطينية وعدالتها، إن ذاتياً في فعاليات تقوم عليهم بالكامل، أو بدعم وتبني أية أنشطة تقوم بها الجاليات الفلسطينية أو الداعمون للحق الفلسطيني.

وانسحب هذا بالتأكيد على دعم الجاليات العربية بالبُعد الشعبي لتجربتي مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا منذ انطلاقتها، وعزَّز من ذلك قناعة القائمين على المركز والمؤتمر بأهمية البُعد الشعبي العربي الاستراتيجية في العمل لأجل القضية الفلسطينية في الغرب الأوروبي، فكان أن أنشئت علاقات وتوطدت مع الشخصيات والمؤسسات العربية في بريطانيا والأقطار الأوروبية وحول العالم.

وهذه العلاقات العربية الشعبية الممتدة في القارة الأوروبية والدول العربية لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، جعلت من أبناء الجاليات والمؤسسات العربية داعماً مهماً بمختلف الأشكال والوسائل لتيار العودة الفلسطيني الذي أوجده المركز والمؤتمر، وما كان للتجربتين أن تحققا نجاحاً من دون البُعد الشعبي العربي. كذلك كانت للعديد من الشخصيات العربية في بريطانيا مساهمة فاعلة في انطلاقة مركز العودة الفلسطيني في لندن في بداياته الأولى.

هذه الشخصيات العربية كانت جزءاً من هيكلية مركز العودة الفلسطيني وتركيبته، وبالتالي كانت شريكة في بناء تيار العودة والحفاظ عليه في القارة الأوروبية، وشريكة في الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وضمن فريق عمل مركز العودة الفلسطيني، هناك أفراد من جنسيات عربية مختلفة ضمن الفريق التنفيذي للمركز.

هذا الأمر يقودنا إلى أن نقول إنَّ مركز العودة الفلسطيني في لندن يحمل أبعاداً عروبية، إلى جانب بُعده الفلسطيني في العمل لأجل حق العودة، وإنَّ القرار

داخل المركز والرأي الاستشاري تشارك فيه شخصيات عربية آمنت بفكر المركز ورؤيته في الدفاع عن حق العودة.

واستطاع مركز العودة جعل حق العودة والدفاع عنه يأخذ أبعاداً عربية ويشرك الجاليات والمؤسسات العربية في القارة وخارجها في حمل راية الدفاع عن حق العودة الفلسطيني.

وأسهم مركز العودة الفلسطيني في ترسيخ فكرة أن حق العودة الفلسطيني موجود في البعد العربي الشعبي، وأن الجاليات والمؤسسات العربية في القارة تدعم حراك الفلسطينيين في الدفاع عن حق عودتهم.

هذه الشخصيات العربية كان لها دور مهم في طرح العديد من الأفكار والرؤى والمشاريع التي نفذها مركز العودة الفلسطيني، وكانت في بعض منها بإشراف هذه الشخصيات والمؤسسات العربية.

وكان الأستاذ المحامي صباح المختار أول شخصية عربية مثلت مركز العودة الفلسطيني في الأمم المتحدة عام 2013، حيث اعتلى منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ضمن لجنة المنظمات غير الحكومية التي تدرس الطلبات المقدمة، وكان الأستاذ المختار مدافعاً ومنافحاً بكل اقتدار عن حق العودة في مواجهة السفارة الإسرائيلية في ذلك الاجتماع. ولعل التقرير المفيد الذي رجع فيه من تلك الجلسة فتح آفاقاً مهمة وحيوية في طريقة الاستمرار، حتى وصل المركز إلى الحصول على العضوية بحمد الله.

كذلك، كان للمختار دور مهم في عقد ندوة لمركز العودة في البعد الأكاديمي والقانوني حول ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في جامعة لندن في شهر أيلول/ سبتمبر 2002، نتجت منها دعاوى رُفعت ضد قادة إسرائيليين، وذلك بالاستفادة من وجود بنود في القانون البريطاني تتيح رفع قضايا على مسؤولين إسرائيليين خلال فترة حكمهم ومعاقبة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وكانت هذه الندوة ذات أهمية خاصة بطرحها لمثل هذا العنوان لأول مرة في بريطانيا، وفتحت الباب أمام العمل الشعبي الفلسطيني في بريطانيا خصوصاً وأوروبا عموماً في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ما أسهم في التضييق عليهم في مساحة الدخول إلى بعض الدول الأوروبية، ولا سيما بريطانيا، ما اضطر تلك الدول إلى تغيير المنطوق القانوني لتجاوز هذه العقبة لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

وكان للمجموعة العربية في حزب العمال البريطاني دور مهم في أن يكون مركز العودة الفلسطيني على تماس مباشر مع صنّاع القرار في بريطانيا خلال فترة وجود حزب العمال في السلطة ببريطانيا.

وهذا أتاح المجال لحضور مركز العودة في أنشطة الحزب البريطاني، وبناء علاقات للمركز مع السياسيين البريطانيين في ما يخدم القضية الفلسطينية، وحضور عدد من هذه الشخصيات البريطانية لأنشطة المركز ومؤتمراته.

وأدت علاقات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في البُعد العربي الشعبي مع الأفراد والمؤسّسات في الدول العربية، إلى طرح قضايا اللاجئين الفلسطينيين وهمومهم ومشاكلهم وحق العودة وتسليط الضوء عليها، من خلال التعاون مع هذه الشخصيات والمؤسّسات العربية، وبخاصة في الدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين وأبناء الجالية الفلسطينية في لبنان وسورية والأردن ومصر والعراق ودول المغرب العربي.

هذه الامتدادات سجلت حضوراً قوياً لقضايا اللاجئين الفلسطينيين وهمومهم في الدول العربية، من خلال طرح موضوعات اللجوء وقضايا الأونروا والعودة، من خلال الفعاليات المتنوعة، وذلك بالتنسيق مع هذه الشخصيات والمؤسّسات العربية، وتسجيل مواقف داعمة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدول العربية.

كذلك من خلال إقامة فعاليات فلسطينية لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في المخيمات الفلسطينية المختلفة في ما يتعلق بالقضايا الوطنية الفلسطينية، ولا سيما تلك المرتبطة بحق العودة وإحياء ذكرى النكبة وغيرها من المناسبات الوطنية، وذلك بالتنسيق مع هذه الشخصيات والمؤسّسات العربية.

وأجرى مركز العودة العديد من الزيارات الميدانية بصحبة شخصيات أجنبية للمخيمات والتجمّعات الفلسطينية في الدول العربية، للتطرق إلى موضوعات اللاجئين الفلسطينيين والبحث في سبل دعمها مع العديد من الشخصيات والمؤسّسات في هذه الدول.

ونجح مركز العودة في بناء علاقات شعبية قوية مع المؤسّسات العربية في لندن والقارة الأوروبية، وذلك في إطار العمل لأجل الدفاع عن حق العودة، ونذكر منها النادي العربي في لندن، ومشاركة المركز في فعاليات مؤتمرات الجالية العربية، وكذلك التعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، وديوان الكوفة قبل إغلاقه.

وتجسّدت الشراكة بين مؤتمرات فلسطينيي أوروبا والمؤسّسات العربية في القارة من خلال تقديم الدعم المالي من المؤسّسات للمؤتمر وتوفير بعض اللوجستيات والشراكة في التنظيم، والترويج للمؤتمر بين أوساط الجاليات العربية ودعوتهم إلى المشاركة فيه.

وكما ذكرنا سابقاً، التعاون والتنسيق حاضراً أيضاً بين مركز العودة الفلسطيني في لندن ووسائل الإعلام العربية المختلفة، التي كان لها دور مهم في إيصال رسالة المركز في الدفاع عن حق العودة من خلال التغطية الإعلامية لفعاليات المركز منذ تأسيسه، وفعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

من ناحية أخرى، كان التعاون مع مركز الجزيرة للدراسات متميزاً، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات عن اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي وحق العودة عام 2012 في الدوحة، وعن مئوية الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على القضية في لندن عام 2014، والثالث في ذكرى سبعينية تأسيس الأونروا في لندن عام 2019، ونشرت كتب بإصدارات مشتركة لأوراق المؤتمرات الثلاثة باللغتين العربية والإنكليزية.

وحضر المركز في برامج توثيقية مهمة، من مثل "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة الفضائية، وامتد حضور شخصيات المركز ومؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا عبر القنوات العربية المختلفة، تعليقاً على الأحداث الفلسطينية خلال العقود الثلاثة من تجربتي المركز والمؤتمر.

وفي مضمار آخر، دخل مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في تجربة إنتاج الأفلام الوثائقية حول قضية حق العودة وهموم أبناء الشعب الفلسطيني مع شركات إنتاج عربية وقنوات فضائية. حيث جرى التعاون مع شركة طيف للإنتاج الفني الأردنية، وقناة الجزيرة الوثائقية، وذلك بإنتاج أفلام توثق تمسك الفلسطينيين بحق العودة، مثل: "شتات الشتات" و"يومياتي في المخيم" و"فلسطينيو أوروبا" و"عودة" و"جنين" و"الوجع.. ديرياسين"، وتقديم خدمات ومعلومات وتسهيل وإسناد عشرات البرامج والتحقيقات والتقارير التلفزيونية بشأن القضية الفلسطينية.

وطرّق مركز العودة المجال التنموي لشباب المخيمات الفلسطينية بأساليب عدة، كان أبرزها برنامج الواعد مع مركز الجزيرة للتدريب، بعنوان "سفراء الجزيرة"، من خلال تنفيذ برامج التدريب والتطوير في دورات متخصصة في الإعلام لشباب المخيمات في الضفة وغزة والأردن ولبنان وفلسطينيي سورية في تركيا.

وفي إطار البعد العربي الشعبي، أولى مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا

أهمية كبرى، في تجسيد الحضور الشعبي العربي في فعاليات المركز والمؤتمر، ومنح الجاليات والمؤسسات العربية في أوروبا والدول العربية مكانة وحضوراً لافتاً في فعاليات المركز والمؤتمر، بالإضافة إلى تكريم متواصل للشخصيات والمؤسسات العربية الداعمة للقضية الفلسطينية وتقدير جهود هذه الفعاليات العربية المختلفة.

وحرص مجلس إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا على دعوة العديد من الشخصيات والفعاليات العربية لحضور مؤتمر فلسطيني أوروبا والمشاركة في فعالياته المختلفة، وفسح المجال أمامهم لاعتلاء منصة المؤتمر والمشاركة في مختلف جوانبه.

وشارك في دورات المؤتمر العديد من الشخصيات العربية المقيمة في أوروبا التي لها بُعد شعبي كبير لدى أبناء الجاليات العربية في القارة، وكذلك المراكز العربية المنتشرة في أوروبا، والتي أسهمت في الدعوة إلى المشاركة في المؤتمر، لكن جالياتهم الحاضرة هي (والترتيب أبجدي): الأردنية والإماراتية والبحرينية والتونسية والجزائرية والسعودية والسودانية والسورية والصومالية والعراقية والقطرية والكويتية واللبنانية والليبية والمصرية والمغربية والموريتانية واليمنية. حيث كان لهذه الشخصيات والجاليات أثر كبير من خلال مشاركتها في مؤتمرات فلسطيني أوروبا وأنشطة مركز العودة.

وانعكس هذا الحرص على حضور الجانب العربي الشعبي في فعاليات المؤتمر، من خلال زيارات وفد من إدارة المؤتمر لبعض الدول العربية، وتوجيه الدعوة مباشرة إلى هذه الشخصيات العربية لحضور مؤتمر فلسطيني أوروبا.

إنّ حجم الحضور الشعبي النوعي للجاليات العربية في أوروبا لفعاليات المؤتمر يظهر حجم التأثير الكبير والممتد لسياسة المؤتمر في حضور الجاليات العربية في الدفاع عن حق العودة، وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بالقوة الكامنة لمؤتمر فلسطيني أوروبا، التي تقوم على استمرارية الانعقاد وحسن الترتيب والتنظيم لعقد المؤتمر سنوياً، ما يشكل حافزاً يدفع أبناء الجاليات العربية إلى المشاركة بقوة في المؤتمر كل عام.

نستطيع القول إنّ القاعدة الثلاثية في عمل مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا وإنجازاتها في البعد العربي الشعبي تقوم على الأساس الأول، وهو اندماج عربي عضوي في العمل لتتأثر حق العودة، وأصبحت هذه الشخصيات العربية تمتلك احترافية في العمل لحق العودة الفلسطيني.

والأساس الثاني مشاركة شخصيات ومؤسّسات عربية سنوياً في الترتيبات لعقد مؤتمر فلسطيني في أوروبا، وتنظيم فعالياته، وتقديم مختلف أشكال الدعم لإنجاح فعاليات المؤتمر، وأيضاً أنشطة مركز العودة، بحيث تعتبر نفسها جزءاً من العمل. والأساس الثالث لهذه القاعدة يكمن في الحضور العام للجاليات العربية في فعاليات مركز العودة ومؤتمرات فلسطيني أوروبا، هذا الحضور اللافت والمهم الذي تطور عبر سنوات من عمل المركز والمؤتمر، في خدمة حق العودة.

إنّ التفاعل الكبير من الجاليات العربية في أوروبا مع فعاليات مركز العودة ومؤتمرات فلسطيني أوروبا، أثبت أنّ فلسطين حاضرة بقوة لدى الجاليات العربية في القارة الأوروبية، وهذا التفاعل تطور عبر سنوات من عمل المركز ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

في جميع الأحداث الفلسطينية وتطورات المشهد، نجد أن الشعوب العربية في القارة، في مقدمة المتضامنين والمشاركين في الفعاليات والأنشطة التي يقيمها مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، تفاعلاً مع ما يجري في فلسطين من اعتداءات إسرائيلية على الشعب الفلسطيني ومقدساته.

وتدلّ مشاركة المؤسّسات العربية في القارة في هذه التحركات، على حضور القضية الفلسطينية في كل أبعادها ضمن أجندة عمل المؤسّسات العربية في أوروبا. بالإضافة إلى التبرعات والمساهمات المالية للجاليات العربية في مختلف الحملات التي أطلقها مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا لتقديم الدعم الإغاثي والإنساني إلى المخيمات الفلسطينية في الدول العربية، ومحاولات كسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، ومشاركة العديد من الشخصيات العربية في حملات كسر الحصار وسفن أسطول الحرية.

وبالرغم من عدم وجود مؤسّسات عربية في القارة الأوروبية عاملة لأجل فلسطين بشكل مباشر، إلا أنّ ذلك لم يمنع من أن تكون هذه المؤسّسات داعماً مهماً للعمل الفلسطيني الشعبي في القارة الأوروبية.

وفي ظل الحديث عن إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا بالبُعد العربي الشعبي، شكّل مؤتمر فلسطيني أوروبا حالة من التبادل الثقافي والاجتماعي بين الجاليات العربية وبين أبناء فلسطين في القارة.

هذا التبادل الثقافي تجسّد من خلال مشاركة أبناء الجاليات العربية في مختلف فعاليات المؤتمر، خصوصاً في المعارض والأسواق، بحيث أتاحت المجال أمام

التعرّف إلى الثقافات العربية المختلفة في المأكل والملبس والعادات والتقاليد .
وفي الشق الاجتماعي، شهدت مؤتمرات فلسطينيي أوروبا حالات من التصاهر
بين الجاليات العربية المختلفة، إذ شكّل المؤتمر فرصة للتعارف بين هذه الجاليات،
وفتح الأفاق لبناء العلاقات الاجتماعية والتصاهر فيما بينها .
ونستطيع القول إنّ تجربتي مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا
شكّلتا حالة ملهمة لدى الجاليات العربية الموجودة في القارة الأوروبية، ونموذجاً
قابلاً للتكرار في أعمال ومؤتمرات شعبية جامعة لسائر الجاليات في أوروبا .

الإنجازات في البعد العربي الرسمي (الدبلوماسية)

كان للعديد من الشخصيات العربية الرسمية دورٌ في إسناد مركز العودة الفلسطيني وانطلاقته، حيث تضمّ الهيئة الاستشارية للمركز مجموعة من الشخصيات الرسمية العربية، منها رئيس الوزراء اللبناني الراحل سليم الحص، ورئيس البرلمان الأردني الأسبق الراحل عبد اللطيف عريبات.

وخلال ثلاثة عقود من عمل مركز العودة الفلسطيني في لندن، وعقدين من انعقاد مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، طوّر المركز والمؤتمر شبكة من العلاقات مع البعثات الدبلوماسية العربية في القارة الأوروبية.

هذا الإنجاز ظهر من خلال المشاركات الدبلوماسية العربية في فعاليات مركز العودة الفلسطيني في لندن، وكذلك مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، وفي عدة حالات كان هناك تبني عدد من السفارات العربية في لندن للعديد من أنشطة مركز العودة وتقديم الدعم لها.

تطوّرت علاقة مركز العودة بمدير مكتب جامعة الدول العربية في لندن، بشخص السفير السابق اليمني علي محسن حميد، وهذه العلاقة أفرزت رعاية الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى، بحضور السفير الراحل سعيد كمال، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين، لمؤتمر بعنوان "قانون العودة اليهودي وأثره على الصراع في فلسطين"، وكنا قد تحدثنا في فصول سابقة عن هذا المؤتمر وأهميته في التحذير من قانون العودة اليهودي وخطره على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

كذلك نتجت من هذه العلاقة العديد من الأنشطة المشتركة بين مركز العودة ومكتب جامعة الدول العربية في لندن، بالإضافة إلى حضور مدير مكتب الجامعة للأنشطة التي عقدها مركز العودة، والترتيب بين المركز ومكتب الجامعة لتكريم الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى، لرعاية الجامعة مؤتمر قانون العودة اليهودي.

وعمل مركز العودة عبر سنوات عمله على تطوير علاقاته وتوثيقها بالبعثات الدبلوماسية العربية المختلفة في لندن، والاستعانة بهذه العلاقات في ما يخدم قضايا الشعب الفلسطيني، خصوصاً في الدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين.

وجاءت العلاقات الدبلوماسية العربية لمركز العودة ضمن مستويات سياسية مختلفة، مع رؤساء الدول والحكومات والبرلمانات.

ونتحدث هنا عن أبرز هذه العلاقات التي كانت لها نتائج ملموسة على الصعيد الفلسطيني داخل القارة الأوروبية وفي الدول العربية.

فقد طوّر مركز العودة علاقته بالسفارة السورية في لندن، التي نتج منها الترتيب لزيارة وفد برلماني أوروبي برعاية مركز العودة، لمخيم التنف الصحراوي للاجئين الفلسطينيين من العراق، للاطلاع على أوضاع اللاجئين وتقديم الدعم إليهم في المخيم الذي كان مقاما بين الحدود السورية العراقية حتى عام 2009.

علاقات جيدة بين مركز العودة الفلسطيني والمستوى الرسمي التونسي، ممثلاً بالرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، ورئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي ونائبة رئيس البرلمان الراحلة محرزية العبيدي، وحضور الجانب الرسمي التونسي بنحو متواصل لفعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

علاقات دبلوماسية جيدة مع المستوى الرسمي في المغرب، زيارات متكررة لوفد من مؤتمر فلسطينيي أوروبا للمغرب ولقاء رؤساء الحكومة المغربية، وتطوير العلاقات مع مملكة المغرب، إلى جانب حضور شخصيات رسمية مغربية لمؤتمرات فلسطينيي أوروبا.

أما في إطار العلاقات بالجانب الأردني الرسمي، فتجسّدت من خلال مشاركات لوفود وشخصيات دبلوماسية أردنية في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، منها رئيس الوزراء الأردني الأسبق ورئيس مجلس الأعيان الأسبق طاهر المصري الذي حضر انعقادين لمؤتمر لفلسطينيي أوروبا.

وكان لزيارات وفود مركز العودة الفلسطيني للعديد من الدول العربية دور مهم في الحضور الدبلوماسي العربي لأنشطة المركز ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا، ما أضفى بُعداً عربياً قومياً على المركز والمؤتمر. ومنها زيارات لسورية ومصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب والكويت، حيث كانت اللقاءات مع المستوى الرسمي في هذه الدول من رؤساء البلاد والحكومة والبرلمان.

وفتح انضمام مركز العودة إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، باباً جديداً لمزيد من العلاقات الدبلوماسية العربية داخل أروقة الأمم المتحدة، التي أصبحت ذات حضور دائم ومستمر في الفعاليات التي يعقدها مركز العودة على هامش اجتماعات مجلس حقوق الإنسان.

وحظي مركز العودة، من خلال سياسة عمله المتميزة في العمل بالعناوين الفلسطينية الجامعة، وضمن حقل الدفاع عن حق العودة الفلسطيني، بدعم جميع السفراء العرب في مجلس حقوق الإنسان في التصويت لانضمام المركز.

إن مسار عمل مركز العودة منذ انطلاقة عام 1996 إلى عام 2015، ودخوله إلى الأمم المتحدة وعمله في إطار حق العودة كعنوان فلسطيني وعربي جامع، يعتبر شهادة عمل ناجح لمركز العودة وطاقمه وشخصياته الوطنية، وسبباً مباشراً في التصويت العربي لانضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة.

وكان للعلاقات الدبلوماسية العربية لمركز العودة دور محوري في ما يتعلق بقضايا الشعب الفلسطيني وهمومه في الدول العربية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين.

فقد طرح مركز العودة، في مختلف لقاءاته مع المسؤولين الرسميين في الدول العربية التي زارها، قضايا اللاجئين واحتياجاتهم ومستقبلهم في هذه الدول إلى حين العودة إلى القرى والمدن التي هُجروا منها.

وأنتجت هذه العلاقات الدبلوماسية العربية العديد من المشاريع والمواقف العربية التي تدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتدعم أيضاً وكالة الأونروا، بالإضافة إلى دعم وتنفيذ الفعاليات المختلفة في المخيمات الفلسطينية، التي تندرج في إطار الدفاع عن حق العودة ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة إلى حين العودة.

بالإضافة إلى أن الزيارات الأوروبية للمخيمات الفلسطينية في سورية ولبنان والأردن، كانت تمرّ من بوابة العلاقات الرسمية لمركز العودة مع الدول العربية، هذه الزيارات التي تسلط الضوء على واقع اللاجئين والتحديات والصعوبات التي يعانون منها.

وبهذا، تكون العلاقات الدبلوماسية العربية لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، قد أسهمت في الإضاءة على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في الدول العربية المضيفة، دون أية حساسيات أو إشكالات مع حكومات هذه الدول، خصوصاً الدول التي يعيش فيها الفلسطينيون أوضاعاً إنسانية وقانونية صعبة، مثل مخيمات لبنان.

وضمن جهود مركز العودة الفلسطيني في كسر الحصار عن قطاع غزة والحملات التي أقامها مؤتمر فلسطيني أوروبا لدعم أهالي القطاع، كان لا بد من استعانة

مركز العودة والمؤتمر بالعلاقة بالبعثة الدبلوماسية المصرية في لندن، لتسهيل وصول الوفود البرلمانية الأوروبية إلى قطاع غزة، وكذلك اللقاءات التي عقدها المركز مع البرلمان المصري بشخص رئيسه، لتطوير التنسيق في ما يخدم قضية إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

وشكّلت المؤسسات الفلسطينية التي انبثقت من مؤتمر فلسطيني أوروبا عاملاً مهماً في إدخال القوافل الإغاثية والطبية والإنسانية إلى قطاع غزة المحاصر، وترتيب ذلك من خلال العلاقات الدبلوماسية بالجانب الرسمي المصري.

وفي خضم أحداث الربيع العربي، لعبت مهنية مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا وحرفيتهما في إدارة هذه المرحلة، من خلال التركيز على عنوان حق العودة واللجأتين الفلسطينيين، دوراً مهماً في أن يحافظ المركز والمؤتمر على علاقتهما بالبعد الرسمي العربي دون أية تقاطعات سلبية مع الرسميين العرب، تماماً بالسياسة نفسها في البعد الشعبي العربي.

كذلك، نجح مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا في تعزيز الروح العربية والوحدة بين الدول العربية، ومنها حضور الجزائر والمغرب على طاولة واحدة بمشاركة شخصيات رسمية من البلدين في مؤتمرات فلسطيني أوروبا، حيث كان العنوان الجامع لهم قضية فلسطين والدفاع عن حق العودة.

ولم تكن هناك موانع من الدول العربية في حضور شخصياتها الرسمية لمؤتمرات فلسطيني أوروبا، في ظل حضور شخصيات عربية من دول أخرى لديها بعض الإشكاليات والخلافات مع هذه الدول.

كذلك إن الصورة التي رسمها إنجاز مركز العودة الفلسطيني، ولاحقاً مؤتمر فلسطيني أوروبا، من الحرفية والمهنية في تبني العناوين الفلسطينية الجامعة بالمستوى الفلسطيني والعربي الرسمي والشعبي، جعلت من مؤتمرات فلسطيني أوروبا وأنشطة مركز العودة محطات جاذبة للشخصيات العربية الرسمية للحضور والمشاركة في المؤتمرات لمرات متعددة، بحيث ترى هذه الشخصيات الدبلوماسية العربية فرصة للحضور وطرح مشاريع سياسية خاصة بها، في إطار القضية الفلسطينية، وسواء أكانت هذه المشاريع تتوافق مع تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة أم لا تتطابق مع ذلك.

وفي هذه النقطة نعيد الحديث عن طلب الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، عبر شخصية فلسطينية، أن تكون له مشاركة في مؤتمر فلسطيني أوروبا الأول والثاني الذي تصادف مع تبني العقيد الراحل رؤيته في ما يُعرف بدولة "إسرائيل" التي تمسّ مستقبل القضية الفلسطينية واللاجئين بشكل خاص، لكن إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا رفضت الطلب.

كذلك فإن المقولة الشهيرة للوزير المغربي السابق مصطفى الرميد، عن مؤتمر فلسطيني أوروبا الذي حضره في برلين عام 2015 بأنه فكرة عبقرية، تعكس حقيقة الاهتمام العربي الرسمي بحضور مؤتمرات فلسطيني أوروبا، حيث شارك الدبلوماسي المصري ومرشح الرئاسة السابق الدكتور عبد الله الأشعل، أكثر من مرة في مؤتمرات فلسطيني أوروبا.

فالعديد من الرسميات العربية شاركت أكثر من مرة في مؤتمرات فلسطيني أوروبا، وهذا يُعتبر من إنجازات مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في تطوير علاقاته الدبلوماسية في البعد العربي.

حضور الشخصيات العربية الدبلوماسية لمؤتمرات فلسطيني أوروبا، كان له مشاركات في مختلف فقرات برنامج المؤتمر، من بداية حفل الافتتاح والمنصة الرئيسية والندوات والمعارض وسائر الفعاليات.

إن العلاقات الدبلوماسية العربية لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا تطورت من علاقات دبلوماسية إلى علاقات شخصية بالمسؤولين في البعثات الدبلوماسية العربية.

هذه العلاقة التي كان عنوانها الرئيسي العمل لأجل فلسطين وحق العودة وتطوير الموقف العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في المحافل الأوروبية والدولية.

الإنجازات في البعد الإسلامي الشعبي

إن إنجازات مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا في البعد العربي الشعبي والرسمي، يمكن إسقاطها على إنجازاتهما في البعد الإسلامي الشعبي والرسمي أيضاً، مع الأخذ بالاعتبار أن الإنجازات تكمن في إعطاء القضية الفلسطينية، وخصوصاً حق العودة، بُعداً إسلامياً مهماً في الدفاع عنه وضمنان حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

على صعيد عمل مركز العودة الفلسطيني وإنجازاته في البعد الشعبي الإسلامي، بدايةً لكونه عضواً مؤسساً في المجلس الإسلامي البريطاني MCB، وهو عبارة عن تحالف مؤسساتي ذي صبغة إسلامية في المملكة المتحدة، وأداة ضغط تضم مختلف المؤسسات الإسلامية في بريطانيا، ويطرح هموم الأقلية المسلمة في بريطانيا.

إن علاقات مركز العودة بالمؤسسات في المجلس الإسلامي البريطاني، أتاحت الفرصة لامتلاك المركز منصات سياسية وعلاقات مؤسساتية خلال الفعاليات التي ينظمها المجلس الإسلامي.

وتُعتبر شراكة مركز العودة مع المؤسسات والهيئات الإسلامية في بريطانيا، من أهم الإنجازات في البعد الإسلامي الشعبي، بحيث تعطي زخماً أكبر للقضية الفلسطينية في المملكة المتحدة. ومن أهم هذه الفعاليات، لقاء جاء ترتيبه من طريق المفوضية الإسلامية لحقوق الإنسان مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بهدف التنسيق في المحافل الدولية بما يخدم القضية الفلسطينية.

إن إنجازات مركز العودة في البعد الإسلامي الشعبي، تمثلت بالتشبيك مع المؤسسات والجمعيات الإسلامية في بريطانيا، وإقامة الفعاليات المشتركة الداعمة لفلسطين، وتطوير شبكة من العلاقات لمركز العودة مع صنّاع القرار والمؤثرين في بريطانيا.

كذلك فتحت تلك الإنجازات الباب أمام حضور شخصيات رسمية سياسية بريطانية للعديد من فعاليات مركز العودة، وفتحت أبواباً وآفاقاً لمركز العودة لأفكار ومشاريع تخدم رسالته من خلال فعاليات طبقتها مركز العودة عبر وجوده في هذه المنصات الإسلامية. حيث سخر المركز والمؤتمر هذه العلاقات في البعد الإسلامي الشعبي في نصرة قضايا الشعب الفلسطيني المختلفة، وفي مقدمتها الدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطيني.

وأدت قوة العلاقة الشعبية للمركز بالجالية المسلمة في بريطانيا دوراً مهماً في حضور مميز للجالية في الفعاليات التي أقامها المركز، ولا سيّما المظاهرات المتزامنة مع الأحداث في فلسطين.

وحظيت حملات مركز العودة حول دعم الشعب الفلسطيني وإسناده في الداخل، باهتمام ومشاركة فاعلة من الجالية المسلمة في بريطانيا، وكذلك بالنسبة إلى حملات مؤتمر فلسطيني أوروبا.

ويُعتبر مركز العودة الفلسطيني في لندن قوة ضغط، ويمارس هذا الدور تجاه الحكومة البريطانية، مدعوماً بعلاقاته في البُعد الشعبي الإسلامي، حيث يُعدّ مركز العودة شريكاً في اللوبي داخل البرلمان البريطاني الذي يدعم القضية الفلسطينية. فكان حضور الشخصيات الإسلامية والجالية المسلمة في بريطانيا أساسياً بالدرجة الأولى في أدوات الضغط التي اتبعتها مركز العودة الفلسطيني في لندن.

من أهمّ الحملات التي قادها مركز العودة للضغط على الحكومة البريطانية، المطالبة بتقديم اعتذار إلى الشعب الفلسطيني عن تصريح بلفور المشؤوم، حيث كان لهذه الشخصيات والجالية المسلمة دور كبير في دعم الحملة والمشاركة فيها، حتى وصلت إلى 14 ألف توقيع.

إنّ حضور المؤسّسات الإسلامية الأوروبية في مؤتمرات فلسطيني أوروبا لا يقتصر فقط على تقديم الدعم والمشاركة في التحضيرات للمؤتمر، بل من خلال مشاركة شخصيات إسلامية في برنامج المؤتمر في المنصة الرئيسية والفعاليات والأنشطة كافة ضمن المؤتمر.

كذلك إنّ مشاركة الجالية المسلمة في أوروبا، في مؤتمرات فلسطيني أوروبا، حضور بارز ومهمّ وينمّ عن نجاح مؤتمر فلسطيني أوروبا في حشد الدعم الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، وبخاصة حق العودة.

وشكّلت فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا نقطة التقاء وتبادل للثقافات بين الجاليات المختلفة المشاركة في المؤتمر، ومجالاً لتبادل الخبرات والتواصل الاجتماعي وبناء العلاقات المجتمعية.

وهناك دور استراتيجي مهم لهذه المؤسّسات الإسلامية والشخصيات القيادية فيها، من خلال التصدي للهجوم الذي يتعرض له مؤتمر فلسطيني أوروبا من قبل اللوبي الإسرائيلي في دولة الانعقاد، حيث تقوم هذه المؤسّسات بالدفاع عن المؤتمر وتوفير الحماية القانونية والسياسية له من خلال علاقاتها الممتدة سياسياً وقانونياً في دولة انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا.

ولم تقتصر علاقات مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في البُعد الإسلامي الشعبي مع المؤسسات الإسلامية والجاليات المسلمة في بريطانيا والقارة الأوروبية، بل أثمرت هذه العلاقات في دول إسلامية متعددة، وخدمت القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا القدس وحصار قطاع غزة واللاجئين.

فقد أثمرت هذه العلاقات الشعبية مع المؤسسات الإسلامية، منح الفرصة لمركز العودة الفلسطيني للمشاركة في فعاليات مؤتمر "درين" المناهضة العنصرية World Conference Against Racism, Racial Dis-crimination, Xenophobia and Related Intolerance – 31 August-7 September 2001, Durban.

أيضاً امتدت العلاقات الإسلامية لمركز العودة إلى تركيا، من خلال علاقات بمستويات مختلفة داخل الدولة التركية، منها العلاقة مع وكالة الأناضول الإعلامية التي أسهمت في التغطيات الإعلامية لفعاليات المركز ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا.

ولمركز العودة علاقات مميزة بالمؤسسات التركية، سواء في القارة الأوروبية أو في تركيا، وتتميز هذه المؤسسات بالتنوع السياسي، وهذه المؤسسات أسهمت في إنجاح مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، بالإضافة إلى مشاركتهم في فعاليات المركز والمؤتمر. وشكّلت هذه العلاقات في البُعد التركي مجالاً لمشاركة مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في العديد من المؤتمرات الدولية التي أقيمت وتقام في تركيا حول القضية الفلسطينية.

والمشاركة في هذه المؤتمرات أفسحت المجال أمام المركز والمؤتمر لبناء علاقات بشخصيات مهمة في العالم الإسلامي.

وشكّلت علاقة مركز العودة بمنئدى كوالالمبور للفكر والحضارة الذي يترأسه الدكتور مهاتير محمد Dr Mahathir Mohamad، فرصة لتطوير علاقات المركز في البُعد الإسلامي في دولة مهمة مثل ماليزيا، المعروفة بمواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية.

ويرتبط مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا بعلاقات بأكاديميين إسلاميين في القارة الأوروبية، وكان لهذه الشخصيات حضور مميز في فعاليات المركز

ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا، حيث كانت لها مشاركات في البُعد الأكاديمي ضمن أنشطة مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

ولمركز العودة علاقات بالأقليات المسلمة في دول أوروبا الشرقية، كوسوفو وألبانيا والبوسنة، من خلال اتحاد المنظمات الإسلامية، بحيث إنّ هذه العلاقات تتمّ على مستوى الشخصيات الإسلامية وأبناء الجالية المسلمة.

ونتج من هذه العلاقة إقامة المركز للعديد من الأنشطة الوطنية في تلك الدول، وتبادل الخبرات والمعلومات.

واستثمر مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا علاقاتهما في البُعد الشعبي الإسلامي في دول جنوب أوروبا، في تقديم الدعم الإغاثي والإنساني لقوافل اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى دول مثل اليونان وإيطاليا عبر قوارب الموت والمخاطرة بالهجرة في البحر. حيث زار وفد من مركز العودة اللاجئين الفلسطينيين من سورية، الذين تمكنوا من الوصول إلى جزيرة صقلية في إيطاليا، ومن ثم متابعة أوضاع اللاجئين في مخيمات جزيرة مالطا.

وأسهّم العديد من الشخصيات الإسلامية في الكتابة لمجلة المركز الشهرية الناطقة باللغة الإنكليزية، مجلة دراسات اللاجئين JPRS.

وأسهّم العديد من الشخصيات البرلمانية الإسلامية في بريطانيا، من خلال علاقاتها بالمركز، في دعم فعاليات مركز العودة وأنشطته.

وهناك العشرات من الشخصيات البرلمانية والسياسية الإسلامية في أوروبا، التي أدّت دوراً فاعلاً في دعم مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، ودفع عجلة العمل لأجل فلسطين في القارة الأوروبية.

الأزمات في الدول الإسلامية

حافظ مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا على مسافة واحدة من مختلف التيارات الإسلامية والتوجهات السياسية التي تباينت في ظل الأزمات السياسية التي حدثت في العديد من الدول الإسلامية والتي نتجت منها اختلافات وتباينات بين أبناء الجالية المسلمة ومؤسساتها.

هذه السياسة أسهمت بفاعلية في استمرار عمل المركز ومؤتمر فلسطيني أوروبا، من دون التأثير بالاختلافات في البعد الإسلامي المحلي أو الإقليمي في القارة الأوروبية.

وانعكست هذه السياسة بحضور ومشاركة مختلف الشخصيات الإسلامية في مؤتمرات فلسطيني أوروبا، رغم اختلافها سياسياً، لكنها اجتمعت حول هدف دعم القضية الفلسطينية، ولا سيما حق العودة، ضمن رؤية مؤتمر فلسطيني أوروبا حول هذا الهدف.

وقامت رؤية مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا على عدم التعامل مع الجاليات المسلمة في أوروبا من بوابة الطائفية، وهذا يفسر وجود علاقات مهمة وجيدة لمركز العودة بالعديد من المراكز الإسلامية الإيرانية في بريطانيا.

بالتالي، نجح مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في تجاوز ارتدادات الأزمات في الدول الإسلامية التي نتجت منها حرب طاحنة من بوابة الطائفية بين السنة والشيعة.

واعتمدت سياسة مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا على التعامل مع جميع الجهات المسلمة في أوروبا وخارج القارة من دون النظر إلى المذهب الديني أو العرق أو الأقلية أو الهوية.

الإنجازات في البُعد الإسلامي الرسمي (الدبلوماسية)

إنّ ما ذكرناه سابقاً في إنجازات مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا في البُعد العربي الرسمي، ينطبق تماماً على إنجازاتهما في البُعد الإسلامي الرسمي والدبلوماسية.

فقد بنى مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا علاقاتهما في البُعد الإسلامي الرسمي انطلاقاً من عنوان قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، كعنوان جامع في هذا البُعد.

وفي الحديث عن الإنجازات في البُعد الإسلامي الرسمي، فإننا نتحدث عن أبرز الدول الإسلامية التي ارتبط مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا بعلاقات رسمية بها وبسفاراتها في القارة الأوروبية، وكذلك بالشخصيات السياسية والبرلمانية والحزبية المنتمية إلى هذه الدول الإسلامية.

كما أدّت السفارات الدبلوماسية الإسلامية دوراً محورياً في التصويت لطلب انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة، وهذا يعكس حقيقة الثقة بالمركز وحضور القضية الفلسطينية على أجندة هذه الدول.

يُذكر أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كانت له كلمة رئيسية في مؤتمر فلسطيني أوروبا الذي انعقد في برلين 2015، كذلك شارك نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي الأسبق، ياسين أقطاي Yasin Aktay، في مؤتمر مئة عام على الحرب العالمية الأولى وأثرها على القضية الفلسطينية، في لندن عام 2015.

كذلك سجل حضور مركز العودة الفلسطيني في منتدى كوالالمبور الماليزي، أهمية للمركز في البُعد الإسلامي الرسمي، خصوصاً بحضور الرئيس الماليزي الدكتور مهاتير محمد.

وكانت هناك مشاركة لمركز العودة الفلسطيني في مؤتمر لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، التابعة للأمم المتحدة، وقد عُقد هذا المؤتمر في إندونيسيا.

وتُعتبر شبكة العلاقات لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا بالشخصيات الحزبية والبرلمانية الإسلامية من أهمّ الإنجازات التي سجّرها المركز والمؤتمر لخدمة عنوان اللاجئين والعودة.

بالتالي، شاركت هذه الشخصيات الحزبية الإسلامية في العديد من أنشطة مركز العودة الفلسطيني ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا، وشكلت رديفاً مهماً في الدفاع عن قضية اللاجئين وحق العودة.

وفي ملف القدس وحصار قطاع غزة، سجّر مركز العودة الفلسطيني علاقاته الإسلامية الرسمية في نصره القدس وقطاع غزة، من خلال استحضار قضية القدس وملف الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في مختلف تحركات وأنشطة مركز العودة وأيضاً مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وتوفير الدعم الإسلامي الرسمي السياسي لهذه التحركات.

وفي ما يتعلق بإدارة مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا لعلاقتها الإسلامية الرسمية، فقد كانت من خلال زيارات ميدانية للدول ولقاء المسؤولين فيها وحشد الدعم للقضية الفلسطينية وعنوان حق العودة.

ثانياً، من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات في الدول الإسلامية المختلفة، التي تأتي في إطار التضامن والدعم للقضية الفلسطينية، بحيث تشكل فرصة مهمة لبناء علاقات في هذا الجانب.

ثالثاً، من خلال التواصل مع السفارات والبعثات الدبلوماسية الإسلامية في عموم القارة الأوروبية، التي تكون بوابة للتنسيق مع هذه الدول في ما يخدم رسالة المركز والمؤتمر في دعم تيار حق العودة في بعده الإسلامي الرسمي.

وفي إطار إنجازات مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في البعد الإسلامي الرسمي، فقد حافظا على سياستهما في النأي بالنفس عن الخلافات الإسلامية الإسلامية في بعدها الرسمي بين الدول، وركّزا على هدف الدفاع عن حق اللاجئين في العودة كعنوان جامع.

ولم تكن هناك مواقف معلنة للمركز والمؤتمر تجاه أية قضايا خلافية بين الدول الإسلامية، وهذا أسهم في لحظة الاستحقاق 2015 لدعم طلب مركز العودة في الانضمام إلى الأمم المتحدة، فلم يُسجّل موقف إسلامي واحد رافض لهذا الطلب.

وشكّلت فعاليات مركز العودة الفلسطيني ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا محطة مهمة في تجسيد الوحدة الإسلامية في إطار دعم القضية الفلسطينية.

الإنجازات في البعد الدولي

لعل من أبرز إنجازات مركز العودة الفلسطيني في البعد الدولي، البعد الفكري في طرح مفهوم حق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين، والتأصيل في الساحة الدولية لهذه القضية المهمة.

بالتالي، كان حضور قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في البعد الدولي باكراً من خلال جهود مركز العودة الفلسطيني في لندن، عبر تناول حق العودة واللاجئين دولياً، والإسهام في تسليط الضوء على أنّ حل هذه القضية يكون بتحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948.

وفي هذا الإطار، نستذكر دور المرحوم الدكتور عبد الوهاب المسيري في التأييد لقضية حق العودة في البعد الدولي، والتحذير من قانون العودة اليهودي وتأثيراته في قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة.

وعقد مركز العودة في هذا السياق في عام 2002 مؤتمراً تاريخياً غير مسبوق في جامعة لندن بعنوان "قانون العودة اليهودي وأثره على الصراع مع الفلسطينيين"، برعاية جامعة الدول العربية، وقدمت فيه أوراق عمل من خبراء وأكاديميين وسياسيين فلسطينيين وعرب وأجانب، وطُبعت أوراق العمل في كتابين منفصلين باللغة العربية والإنكليزية.

وتركزت جهود مركز العودة في البعد الدولي بتوضيح قضية اللاجئين الفلسطينيين وأسباب هجرتهم بفعل الهجرة اليهودية المعاكسة من مختلف دول العالم إلى فلسطين، التي كانت السبب الرئيسي في ولادة قضية اللجوء والتهجير لدى الشعب الفلسطيني.

كذلك أولى مركز العودة اهتماماً كبيراً لتوضيح النتائج الكارثية لقانون العودة اليهودي إلى فلسطين على الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض الحقيقي، وذلك من خلال العمل على مواجهة هذا القانون، وتوضيح تبعاته والمطالبة دولياً بوقفه.

واستند مركز العودة في عمله لصالح حق العودة الفلسطيني، إلى ما صدر من قرارات دولية ذات الشأن المتعلق بالقضية الفلسطينية، ومنها قرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن الأمم المتحدة بالرقم 194، وقرار تشكيل الأونروا 302. بالإضافة إلى المسؤولية الدولية عن نكبة الشعب الفلسطيني بعد

صدر قرار تقسيم فلسطين 181، وهذا يجعل من هيئة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية مباشرة عما جرى للشعب الفلسطيني واقتلعه من أرضه.

وشكّلت هذه المسؤولية للأمم المتحدة أفضية مهمة انطلق منها مركز العودة الفلسطيني للعمل لصالح حق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين في البعد الدولي، وإبراز عنوان حق العودة للفلسطينيين.

ورأى مركز العودة في هذه المسؤولية القانونية والسياسية والإنسانية للأمم المتحدة، منطلقاً للدفاع عن حق العودة، ودعم اللاجئين الفلسطينيين إلى حين تحقيق العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها سنة 1948.

وحرص مركز العودة على التواصل مع الأمم المتحدة ضمن أدوات نصرته حق العودة وقضية اللاجئين في البعد الدولي، مستفيداً من ذلك في مختلف المؤتمرات وورش العمل الدولية التي عقدها مركز العودة في هذا الإطار.

سياسة مركز العودة الفلسطيني في البعد الدولي، كانت جليّة من خلال اهتمامه المباشر بقضية وكالة الأونروا، وعقد العديد من المؤتمرات التخصصية في الأونروا، بهدف حماية هذه الوكالة واستمرارية عملها كشاهد على نكبة الشعب الفلسطيني، وتثبيت مسؤوليتها بكل أشكالها بحق اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والشتات، حتى تحقيق العودة، وهو الشرط الرئيسي لإنهاء وكالة الأونروا.

من هذه السياقات، التواصل والعلاقات برئاسة الأونروا، وذلك من خلال عقد المؤتمرات وحضور ممثلين عن الوكالة، بحيث تكون هذه المؤتمرات متخصصة في الوكالة وأزماتها وتأثيرات ذلك في قضايا اللاجئين الفلسطينيين.

وعقد المركز مؤتمرين في الذكرى الستين لتأسيس الأونروا، وبعد عشر سنوات في الذكرى السبعين، ووثق في كتابين الأوراق التي قدمت في المؤتمرين. كذلك أجرى المركز مسحاً للرأي العام الفلسطيني حول رأيه في أداء الأونروا ومستقبلها، وخرجت الدراسة بتوصيات مهمة للأونروا عُقد علي إثرها مؤتمر صحافي بحضور ممثلي الأونروا في العاصمة اللبنانية بيروت، وغطى المؤتمر إعلامياً بشكل واسع، وطبعت الدراسة باللغتين العربية والإنكليزية في كراسين منفصلين.

كذلك يُسجّل لمركز العودة في العلاقة بالأونروا، إرسال وفود برلمانية أوروبية إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، على شكل أداة ضغط للحفاظ على الأونروا ولتأكيد أهمية بقائها وتقديم خدماتها في مخيمات اللاجئين.

بالتالي، شكّلت المؤتمرات الدولية التي عقدها مركز العودة الفلسطيني، محطات مهمة في التنظير لمفهوم حق العودة في البعد الدولي، وتبني خطاب أحقية الشعب الفلسطيني في عودته إلى وطنه.

بالإضافة إلى أنّ أدوات عمل مركز العودة الفلسطيني دولياً تركزت أيضاً على تحميل الأطراف الدولية المسؤولية عن نكبة الشعب الفلسطيني، وخصوصاً الدول التي أسهمت مباشرة في نكبة الفلسطيني، وهي بريطانيا بسبب تصريح بلفور المشؤوم حول إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وفي هذا السياق أقام مركز العودة مؤتمراً بعنوان "بريطانيا والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني". كذلك أطلق مركز العودة عريضة تطالب بريطانيا بالاعتذار عن تصريح بلفور. وبشكل مواز، خصّص مؤتمر فلسطيني أوروبا نسخته السابعة عشرة في روتردام الهولندية حول مئوية تصريح بلفور تحت شعار "مائة عام، نتصر لا ننكسر"، وسلط الضوء على الجوانب المختلفة لهذا التصريح.

جميع هذه الجهود التي بذلها مركز العودة الفلسطيني في البعد الدولي، خدمت بأن يكون المركز عضواً في لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التابعة للأمم المتحدة.

وهذه النقلة المهمة في البعد الدولي لمركز العودة، مكنته من حضور مؤتمرات الأمم المتحدة من 2003 إلى 2015، حتى تطورت مشاركة مركز العودة من خلال العضوية في الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية. ولاحقاً نال المركز عضوية كاملة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمارس دوراً كاملاً كمؤسسة غير حكومية في ما تتمتع به المؤسسات في الاختصاص نفسه من عقد جلسات وتقديم عرائض وإلقاء كلمات والتواصل المباشر مع السفراء وصنّاع القرار وحضور الجلسات الموازية.

كذلك، شارك مركز العودة الفلسطيني في حضور ورشات عمل على المستوى الدولي، ناقشت العديد من جوانب القضية الفلسطينية، وخصوصاً قضايا اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم.

وحضور مركز العودة في مثل هذه الورش، ساعد المركز على طرح نظرته تجاه قضية حق العودة في البعد الدولي.

كذلك، كان الأثر الكبير لحضور مركز العودة للعديد من المؤتمرات الدولية حول قضايا تلامس القضية الفلسطينية، مثل مؤتمر مناهضة العنصرية "دربن 1" في 2001 في جنوب أفريقيا، حيث شارك المركز بوفد رسمي، وكان له أثر مهم في التشبيك مع مؤسّسات المجتمع المدني ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين.

وعقد مركز العودة الفلسطيني في بريطانيا العشرات من الندوات والورش المتعلقة بمختلف جوانب القضية الفلسطينية، ومنها ما كان تحت قبة البرلمان البريطاني، وفي أغلبها كانت إحياءاً للمناسبات الفلسطينية، كذكرى النكبة ويوم اللاجئين واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

هذه الفعاليات أسهمت في تطوير علاقات مركز العودة بالبرلمانيين والسياسيين في بريطانيا، ومنح قضية العودة واللاجئين زخماً دولياً وسياسياً داخل بريطانيا وأوروبا. واستثمر مركز العودة الفلسطيني هذه العلاقات مع البرلمانيين والسياسيين في بريطانيا، في إنجاح حملة مطالبة بريطانيا بالاعتذار للشعب الفلسطيني عن تصريح بلفور المشؤوم.

وكان مركز العودة السباق على المستوى الفلسطيني في طرح فكرة اعتذار بريطانيا عن تصريح بلفور، وذلك من خلال الدراسة والاستعانة بتجارب مماثلة عبر التاريخ، تضمنت اعتذار قوى عالمية لشعوب دولة كانت تحتلها، ومنها اعتذار بريطانيا لشعب الماوماو في إفريقيا. فمن هنا جاءت فكرة حملة مطالبة بريطانيا بالاعتذار عن تصريح بلفور، التي بدأت في 2013، واستمرت عبر عدة مراحل إلى 2017، وجاء تبّنه مركز العودة للاستعداد الميداني والعملية للذكرى المثوية لتصريح بلفور أبكر بخمس سنوات من حلولها.

وأجبرت الحكومة البريطانية على الرد على حملة الاعتذار بعد تجاوزها أكثر من عشرة آلاف توقيع في سنة 2017، إلا أن مركز العودة اعتبر الرد غير موفّق، لكن الحكومة البريطانية أقرّت بأنها لم تنفذ الشق المتعلق بالفلسطينيين في تصريح بلفور.

كذلك عمل مركز العودة على إطلاع جميع الهيئات والمؤسّسات السياسية ذات الاطلاع على محنة اللاجئين الفلسطينيين، وساعد انضمام المركز إلى الأمم المتحدة على منحه منبراً دولياً، أوصل من خلاله رسالة المركز إلى البرلمان الأوروبي ومختلف البرلمانات.

واستثمر مركز العودة العديد من مؤتمراته الدولية في خدمة قضايا اللاجئين وتثبيت حقوقهم القانونية، وفي مقدمتها حق العودة إلى فلسطين.

كذلك استند مركز العودة إلى التواصل المستمر مع النواب البريطانيين الداعمين للقضية الفلسطينية، واعتماد سياسة التكريم لهم على موافقهم المساندة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتقديم الشكر إليهم، ما أسهم في تطوير هذه العلاقات.

ولمؤتمر فلسطيني أوروبا دور مهم في البُعد الدولي وحضور الشخصيات الدولية البرلمانية والسياسية لفعاليات مؤتمرات فلسطيني أوروبا، ما أعطى القضية الفلسطينية زخماً، وخصوصاً حق العودة واللاجئين.

وأسهمت فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا في البُعد الدولي، بتوسيع المعرفة بالقضية الفلسطينية لدى الشعوب الأوروبية والعالمية، ما كان له دور مهم في اتساع رقعة التضامن العالمي مع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

كذلك اهتم مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا ببناء شبكة علاقات بالعديد من الشخصيات الدولية، التي كانت تشارك في مختلف فعاليات المركز والمؤتمر وأنشطتهما.

واستعان مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا بهذه العلاقات، وخصوصاً مع الشخصيات الأكاديمية والسياسية والإعلامية في التظهير والكتابة عن حق العودة وحقوق الشعب الفلسطيني وقضايا اللاجئين في العديد من المنابر الدولية المهمة.

بالتالي، نتحدث عن عشرات الدراسات والمقالات والأبحاث الدورية التي أصدرها مركز العودة ونشرها في العديد من الوسائل الإعلامية الدولية، انطلاقاً من شبكة العلاقات مع هذه الشخصيات في البُعد الدولي.

لذا، أولى مركز العودة الفلسطيني اهتماماً كبيراً في البُعد الإعلامي الدولي لقضية العودة واللاجئين، من خلال نشر إعلانات دورية حول قضايا العودة واللاجئين في وسائل إعلامية مختلفة دولية.

كذلك تصدر دورية عن مركز العودة الفلسطيني تحمل اسم مجلة دراسات اللاجئين باللغة الإنكليزية JPRS، استكتب من خلالها المركز العديد من الكتاب والباحثين والصحافيين والخبراء الدوليين في قضية اللاجئين وحق العودة.

وخدمت هذه الدورية السياسية عمل مركز العودة، خصوصاً عند دعوة شخصيات بريطانية رسمية لحضور فعالياته، حيث شكلت هذه الدورية صورة مهمة عن عمل المركز وتاريخه، وشكلت حافزاً لهذه الشخصيات السياسية لتلبية دعوات المركز لها.

وشكّل تأصيل المركز لحق العودة للاجئين الفلسطينيين في البُعد الإعلامي الدولي، ضربة للنظرية الإسرائيلية القائمة على أنّ تطبيق القرار الدولي 194 هو بمثابة زوال دولة إسرائيل، وبالتالي نجح المركز في البُعد الدولي لقضية حق الفلسطينيين في العودة.

وهنا جاءت جهود مركز العودة في التأصيل بالبُعد الدولي لرؤية الدكتور سلمان أبو ستة، رئيس هيئة أرض فلسطين ومؤسسها، في أنّ حق العودة مقدس وقانوني وممكن التطبيق، وكيف يمكن تحقيق العودة فعلياً للاجئين الفلسطينيين، وذلك بعد ثلاثة أشهر من تأسيس مركز العودة عام 1996، وطباعة ألف نسخة من محاضرة الدكتور سلمان أبو ستة، وتوزيعها مجاناً وتحميلها إلكترونياً عبر المنصات الإعلامية للمركز، وترجمتها إلى الإنكليزية.

كذلك كان لمركز العودة دور مهم في طباعة وتوزيع آلاف النسخ من خريطة فلسطين للدكتور أبو ستة، التي تدعم نظريته في حق العودة وإمكانية تطبيقه فعلياً. وأيضاً في البُعد الإعلامي الدولي، جاء فيلم بلفور الذي أنتجه مركز العودة الفلسطيني باللغة الإنكليزية، وهو موجه للجمهور الغربي، حيث لقي نجاحاً واهتماماً من قبل الجمهور في بريطانيا، بالإضافة إلى العديد من الأفلام التي أنتجها مركز العودة باللغة الإنكليزية عرضت في العديد من الوسائل الإعلامية الدولية، وترجمت إلى لغات عدة.

كذلك في إطار العلاقات الدولية لمركز العودة، فإننا نتحدث عن تطوير علاقات المركز في البُعد الدولي مع البرلمان الأوروبي، من خلال شبكة علاقات مع العديد من البرلمانيين الأوروبيين الداعمين للقضية الفلسطينية، واستثمار ذلك في التأثير بصانع القرار الأوروبي.

ويبرز الإنجاز الأكبر في إطار علاقة المركز من خلال إرسال أكبر وفد برلماني أوروبي في تاريخ القضية الفلسطينية في ذكرى الحرب الإسرائيلية الأولى على قطاع غزة في كانون الثاني/يناير 2010، حيث ترأس الوفد، البرلماني البريطاني

الراحل جيرالد كوفمان، الذي يُعتَبَر من أكبر المدافعين عن القضية الفلسطينية في البرلمان البريطاني، وتوفي عن عمر يناهز 86 عاماً.

ويُعتَبَر ذلك إنجازاً مهماً لمركز العودة في البُعد الدولي، من خلال بناء علاقات ممتدة مع البرلمانين في بريطانيا والاتحاد الأوروبي لخدمة مشروع العودة وقضية اللاجئين والقضية الفلسطينية عموماً.

وفي ما يتعلق بانعكاس إنجازات مركز العودة الفلسطيني في البُعد الدولي، على مؤتمرات فلسطينيي أوروبا وإنجاحها وتطوير فكرتها دولياً، حيث استثمر مركز العودة علاقاته في البُعد الدولي من خلال حضور الشخصيات الدولية لمؤتمرات فلسطينيي أوروبا.

وجسّدت مشاركة هذه الشخصيات في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، وخصوصاً مؤتمرات الدنمارك وهولندا والسويد وإيطاليا، دلالة واضحة على قوة العلاقة بينها وبين المركز ومؤتمر فلسطينيي أوروبا والعاملين للقضية الفلسطينية في المحيط الدولي والأوروبي، وعلامة فارقة في حضور القضية الفلسطينية في أوروبا. ويعطي دلالة بالغة على أهمية المؤتمر ومركزيته بالنسبة إلى مثل هذه الشخصيات الدولية والأوروبية.

كذلك شكّلت هذه المشاركات نوعاً من الحصانة السياسية لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، وكانت واحدة من الأسباب التي أدت إلى استمرار انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا على مدار السنوات، من خلال منحه صفة الرسمية والموثوقية لدى حكومات الدول التي انعقد وينعقد فيها المؤتمر.

وبهذا يكون مؤتمر فلسطينيي أوروبا مكوّناً منسجماً عن المحيط الدولي والأوروبي الذي يعمل فيه، وقادراً على نسج العلاقات في البُعد الدولي والحفاظ على كينونته وتطوير ذاته والمحافظة على انعقاده سنوياً.

كذلك إن حضور شخصيات في البُعد الدولي تحت عنوان الحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، يُعتَبَر إنجازاً مهماً لمؤتمر فلسطينيي أوروبا في التّأصيل لحق العودة الفلسطيني والدفاع عنه، ساهم في اتساع رقعة التيار الدولي المدافع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وفي إطار مواجهة اللوبي الإسرائيلي الذي عمل طوال السنوات لمنع انعقاد المؤتمر، كانت إحدى وسائل المواجهة التي اتّبعتها مؤتمر فلسطينيي أوروبا، الاستعانة بهذه الشخصيات الدولية التي تحضر المؤتمر، بكونها صك اعتراف

بقانونية المؤتمر، وأن رواية اللوبي الإسرائيلي افتراءات كاذبة.

وحرصت إدارة مؤتمر فلسطينيي أوروبا في جميع الدول التي انعقد فيها المؤتمر، على حضور شخصيات وازنة في البُعد الدولي والأوروبي، بحيث تطور حضور هذه الشخصيات عبر سنوات المؤتمر.

ويُعتبر ذلك إنجازاً مهماً لمؤتمر فلسطينيي أوروبا في تحصين نفسه في وجه اللوبي الإسرائيلي، والحفاظ على استمرارية انعقاده، بالإضافة إلى ازدياد جماهيرية المؤتمر لدى أبناء فلسطين في القارة الأوروبية.

وبهذا أيضاً يوجه المؤتمر عدة رسائل للشعب الفلسطيني في الداخل، بأنه مؤتمر يقدم القضية الفلسطينية في البُعد الدولي بنحو حضاري وقانوني وسياسي، وفي مقدمتها قضية حق العودة والتمسك به وبحقوق اللاجئين.

كذلك أسهمت هذه العلاقات في البُعد الدولي في تقديم العديد من التسهيلات لعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا، خصوصاً في ما يتعلق بالولوجستيات لعقد المؤتمر والعلاقة مع البلديات الأوروبية.

ووجدت هذه الشخصيات الدولية، في مؤتمر فلسطينيي أوروبا، منصة مهمة لتطرح رؤيتها السياسية حول القضية الفلسطينية ودعمها لحقوق الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى لتقديم برامجها الانتخابية المحلية في الدول الأوروبية، للجمهور المشارك في فعاليات المؤتمر، خصوصاً أبناء الجالية الفلسطينية، أصحاب الصوت الانتخابي.

نذكر من هذه الشخصيات رئيس الوزراء الهولندي الأسبق الراحل، دريس فان أخت Dries van Agt، الذي شارك في مؤتمر فلسطينيي أوروبا في روتردام عام 2007، وطرح رؤيته السياسية من القضية الفلسطينية مفنداً شروط الرباعية الدولية التي بررت بها حصار الحكومة الفلسطينية المنتخبة عام 2006.

وتوافقت العديد من مؤتمرات فلسطينيي أوروبا مع الانتخابات المحلية البرلمانية أو البلدية في دولة الانعقاد، حيث وجدت الشخصيات البرلمانية في منصة المؤتمر فرصة لكسب أصوات الناخبين من أبناء الجالية الفلسطينية.

وهذا كان واضحاً في مؤتمر الدنمارك 2019، من خلال حالة الوعي المتطور لدى أبناء فلسطين في أوروبا، بأهمية المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية،

سواء بالترشح أو الانتخاب، وإعطاء الصوت للمرشحين من الأحزاب الداعمة للقضية الفلسطينية.

وبهذا يكون مؤتمر فلسطينيي أوروبا قد وقّر منصة للتعارف بين السياسيين الأوروبيين وأبناء الجالية الفلسطينية، وتحقيق دعم متبادل لصالح القضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار حرص مركز العودة الفلسطيني في توجيه أبناء الجالية الفلسطينية والعربية والمسلمة في بريطانيا، على أن يكون صوتهم الانتخابي للأحزاب البريطانية الداعمة للقضية الفلسطينية، وانعكست هذه السياسة أيضاً على مؤتمر فلسطينيي أوروبا في البُعد الأوروبي.

كذلك أسهم الفلسطينيون الأعضاء في الأحزاب الأوروبية في أن تحضر هذه الشخصيات إلى مؤتمرات فلسطينيي أوروبا وتقدم مواقف داعمة للقضية الفلسطينية.

كذلك شكّلت الأهمية السياسية للشخصيات الدولية التي حضرت مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، دافعاً مهماً لأن يحظى مؤتمر فلسطينيي أوروبا باهتمام وسائل الإعلام الدولية في تغطية فعالياته.

وبهذا يكون مؤتمر فلسطينيي أوروبا قد تجدّر في البُعد الدولي لعدة أسباب، من أبرزها ما ذكرناه عن أهمية الشخصيات الدولية التي شاركت وتشارك في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا.

الإنجازات في بعد مجابهة الاحتلال الإسرائيلي

إنّ أبرز الإنجازات التي حققها مركز العودة الفلسطيني في البعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، مواجهة الرواية الإسرائيلية في ما يتعلق بقانون العودة اليهودي إلى فلسطين، وهناك من يطعن في هذه الرواية ويقدم رواية أخرى عن حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره.

بالتالي أصبحت الرواية الإسرائيلية أمام منعطف لم يكن موجوداً سابقاً بهذه القوة، لتصطدم برواية الاحتلال برواية الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض الحقيقي.

رواية الاحتلال القائمة على منظور فكري بحق اليهود في العودة إلى فلسطين، هي الأساس الذي انطلق منه مركز العودة في استهداف هذه الرواية الكاذبة وقانون العودة الإسرائيلي الباطل، وكانت هي سياسة المركز ومؤتمر فلسطيني أوروبا في إظهار كذب هذه الرواية في إطار الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وكنا قد فصلنا سابقاً في المؤتمر الذي عقده مركز العودة بشأن قانون العودة اليهودي وأثره على الصراع في فلسطين، الذي انطلق منه للتأصيل لفكرة العودة ومواجهة القانون الإسرائيلي الباطل.

وكان ذلك منطلقاً لمركز العودة في محاربة الادعاءات التي تتحدث عن استحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم المحتلة عام 48، بدعوى أنّ ذلك يعني إنهاء دولة إسرائيل.

وبالتالي، تنظير مركز العودة بأنّ عودة اللاجئين الفلسطينيين قابلة للتحقيق، من خلال الترويج لهذا الأمر ضمن خطة عمل بالتنسيق مع الدكتور سلمان أبو ستة والعديد من الشخصيات الأكاديمية للتنظير لفكرة حق العودة الفلسطيني، قابل للتحقيق، كما تحدثنا سابقاً.

وأثمرت جهود مركز العودة في هذا الإطار في إظهار وحدة الشعب الفلسطيني في الشتات ومخيمات الداخل، من خلال تمسكهم بحق العودة، وأن رجوعهم إلى الأراضي المحتلة عام 48 ممكن وقابل للتحقيق ضمن دائرة القانون.

وشكّلت جرأة مركز العودة والصمود في وجه الرواية الإسرائيلية المتغلغلة دولياً وصاحبة الإمكانيات الهائلة، من خلال سياسة المركز وفعالياته الكثيرة طوال ثلاثة عقود واستمرار ذلك حتى الآن، أحد أهم إنجازات مركز العودة الفلسطيني في البعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي.

نستطيع القول إن مركز العودة الفلسطيني شكّل هاجساً للاحتلال الإسرائيلي، وحائطاً يتصدى للرواية الإسرائيلية، من خلال تشكيل تيار كبير من أبناء الشعب الفلسطيني والداعمين له للدفاع عن حق الفلسطينيين في العودة.

وشكّل تيار العودة الفلسطيني أكبر مجابهة للرواية الإسرائيلية وقانون العودة اليهودي، بحيث برزت تحديات للاحتلال الإسرائيلي لم تكن موجودة بهذا الشكل مسبقاً، وبالتحديد بعد توقيع اتفاق أوسلو 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

ومن أهم الأسباب التي قام لأجلها مؤتمر فلسطيني أوروبا دحض الرواية الإسرائيلية التي تقول إن الفلسطينيين غير معنيين بالعودة إلى أرضهم، ولتؤكد مؤتمرات فلسطيني أوروبا أن الفلسطينيين متمسكون بحق العودة إلى فلسطين مهما بعدت المسافات وتقدمت السنوات، ويجددون ذلك سنوياً من خلال انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا بشعاره الدائم، هو العودة.

وبهذا، لم تعد الرواية الإسرائيلية في ما يتعلق بحق العودة هي السائدة، بل أسهم مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في حضور رواية الشعب الفلسطيني وأحقّيته بالعودة موجودة بقوة في هذا الجانب.

وشكّل حضور شخصيات فلسطينية من أراضي الـ48 المحتلة لفعاليات مركز العودة ومؤتمرات فلسطيني أوروبا، حالة من الإرباك للاحتلال الإسرائيلي.

وهذا يعكس التأثير الحقيقي للمركز والمؤتمر، وأنهما سجلاً نقاطاً لقضية العودة في مرمى الاحتلال الإسرائيلي، ما شكّل تحدياً حقيقياً للمساعي الإسرائيلية للترويج للأكاذيب الرواية الباطلة تاريخياً وقانونياً وإنسانياً.

وكان تركيز مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا على مواجهة سياسة الترانسفير والتطهير العرقي الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وتسليط الضوء على المجازر الإسرائيلية التي ارتكبت خلال نكبة الـ48، من أهم الوسائل التي واجهت الرواية الإسرائيلية. وفي هذا المضمار أصدر مركز العودة العديد من الكتب والدراسات التي تتناول هذه القضايا، ومن بينها كتاب "التطهير العرقي في فلسطين" للكاتب البريطاني جيف سايمونز Geoff Simons.

كذلك، إن تسليط الضوء على ممارسات الاحتلال وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني، عبر المنصات الإعلامية لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، من

خلال إصدار الكتب والأبحاث المتعلقة بقضايا العودة واللاجئين، كل ذلك أسهم في تقويض الرواية الإسرائيلية.

كذلك إن تنظيم مركز العودة لزيارات العديد من الوفود الدولية والأوروبية للأراضي الفلسطينية ومخيمات الشتات، للاطلاع على انتهاكات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وعلى ظروف اللاجئين الصعبة. كل ذلك يستهدف تقويض مشروع إقامة دولة الاحتلال على أرض فلسطين.

نستطيع القول إن مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا أسهما بفاعلية، وبالأخص بعد اتفاق أوسلو، في إيجاد تيار مقاوم للرواية الإسرائيلية، وداعم لحق العودة الفلسطيني. بالأخص أن اتفاق أوسلو منح الاحتلال الإسرائيلي مساحة مهمة له في اللعب على قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين التي أُجِّلَ البتَّ فيها، وفعلياً ضربَ حقَّ العودة وإنهائه.

بالتالي، جاءت مؤتمرات فلسطيني أوروبا كفكرة ميدانية مهمة تكون بمثابة محفل سنوي للدفاع عن حق العودة وتجديد التمسك به من قبل الفلسطينيين في أوروبا، وهو مشروع استراتيجي لضرب سردية إقامة كيان للاحتلال على أرض فلسطين.

وبهذا يكون مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا، ومعهما العديد من المؤسسات الفلسطينية في القارة وحركات المقاطعة والتضامن مع فلسطين، قد أوجدوا تحديات حقيقية لدولة الاحتلال، ما استدعاها إلى تشكيل مراكز بحثية ومخبراتية ولوبيات إسرائيلية لمواجهة العمل الفلسطيني الشعبي في القارة الأوروبية، ونذكر من هذه اللوبيات الداعمة للاحتلال هيومن رايتس واتش UN Watch وأنجي أوز مونيتور NGO's Monitor. حيث تشكل هذه اللوبيات تحديات أيضاً للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، التي سيجري تناولها في فصل التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي.

وتعكس حالة الهجوم الإسرائيلي على العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا عموماً، ومركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا خصوصاً، حالة الارتباك والتخبط في سياسة الاحتلال الإسرائيلي، انطلاقاً من التحديات التي تواجه روايته الكاذبة دولياً.

ولعل من الإنجازات التي حققها العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، بعد شنّ الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الوحشي على قطاع غزة في نهاية 2023 -2024، تضافرَ عمل المؤسّسات الفلسطينية في الساحة الأوروبية التي انخرطت جميعها في عمل وطني موحد في عموم بلدان القارة الأوروبية، من خلال تنظيم الفعاليات والحراكات المنددة بالعدوان الإسرائيلي والمتضامنة مع قطاع غزة.

وبحسب إحصاء المركز الأوروبي الفلسطيني للإعلام Epal، فإنه خلال سنة كاملة من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2023 -2024، شهدت القارة الأوروبية في 619 مدينة تمتد على 20 دولة أوروبية أكثر من 26 ألفاً 212 وقمة ومظاهرة وفعالية رافضة للعدوان ومتضامنة مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

جاء انتشار الفعاليات حسب الدول والمدن على الشكل الآتي:

- ألمانيا: أكثر من 4140 مظاهرة وفعالية في 122 مدن.
- إسبانيا: أكثر من 4050 مظاهرة وفعالية في 126 مدينة.
- إيطاليا: أكثر من 3400 مظاهرة وفعالية في 104 مدن.
- فرنسا: أكثر من 3000 مظاهرة وفعالية في 105 مدن.
- السويد: أكثر من 1650 مظاهرة وفعالية في 22 مدينة.
- الدنمارك: أكثر من 1650 مظاهرة وفعالية في 24 مدينة.
- هولندا: أكثر من 1610 مظاهرات وفعالية في 25 مدينة.
- بلجيكا: أكثر من 1425 مظاهرة وفعالية في 19 مدينة.
- إيرلندا: أكثر من 1350 مظاهرة وفعالية في 29 مدينة.
- سويسرا: أكثر من 1020 مظاهرة وفعالية في 6 مدن.
- النمسا: أكثر من 1000 مظاهرة وفعالية في 7 مدن.
- اليونان: أكثر من 390 مظاهرة وفعالية في 5 مدن.
- النرويج: أكثر من 345 مظاهرة وفعالية في 4 مدن.
- لوكسمبورغ: أكثر من 300 مظاهرة وفعالية في 3 مدن.

بولندا: أكثر من 290 مظاهرة وفعالية في 5 مدن.
 البوسنة: أكثر من 170 مظاهرة وفعالية في 7 مدن.
 التشيك: أكثر من 92 مظاهرة وفعالية في مدينتين.
 رومانيا: أكثر من 86 مظاهرة وفعالية في مدينة واحدة.
 البرتغال: أكثر من 78 مظاهرة وفعالية في 4 مدن.
 مالطا: أكثر من 65 مظاهرة وفعالية في مدينة واحدة.

هذا بالإضافة إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي المتفرقة، ودول المملكة المتحدة (بريطانيا) كونها خارج الاتحاد.

وأسهمت هذه الفعاليات في تشكيل حالة تضامنية أوروبية مع القضية الفلسطينية غير مسبوقة، وأسهمت مشاهد الإبادة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة والتي راح ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين، أغلبهم من النساء والأطفال، في تشكيل هذه الحالة التضامنية الأوروبية مع القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي الأوروبي والدولي أيضاً.

وانخرط الشباب الفلسطيني بنحو متقدم في هذه الفعاليات، وقاد الشباب الفلسطيني في أوروبا حراكاً مهماً على صعيد حشد الدعم للقضية الفلسطينية ورفض جرائم الإبادة التي ارتكبتها الاحتلال بحق سكان قطاع غزة.

وكسب مركز العودة الفلسطيني عدة قضايا قانونية في المحاكم البريطانية ضد اللوبيات الصهيونية في بريطانيا التي كان الاحتلال الإسرائيلي قد استخدمها لاستهداف كل من يعمل لأجل فلسطين، ومنهم مركز العودة وفريق العمل، بالادعاءات الكاذبة وسياسة التشويه.

في هذا المضمار استخدم مركز العودة أدواته القانونية في التغلب على هذه التحديات، وتحقيق مكسبات قانونية وسياسية ومادية، بالإضافة إلى قلب الطاولة على الاحتلال.

كذلك شكّل الوضع القانوني الصحيح لمركز العودة في بريطانيا، بأنه مؤسّسة قانونية وملتزمة دفع الضرائب للدولة، وتتمتع بشفافية مالية وتلتزم القوانين، عاملاً مهماً في مواجهة الدعاوى الإسرائيلية بحق المركز.

وأسهمت هذه العوامل القانونية للمركز في إفشال المخطط الإسرائيلي الساعي لتشويه صورة مركز العودة وطايقمه، وإفشال أنشطة المركز، ومنع عقد فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا سنوياً.

فكان التزام مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا القوانين المعمول بها أوروبياً، يسهم في استمرار أنشطة المركز والمؤتمر، وعدم قدرة الاحتلال الإسرائيلي على إيقاف عمل مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

ولأنّ العمل مؤسّساتي، ومضامينه قانونية، تمكّن مركز العودة من رفع دعاوى قضائية في المحاكم البريطانية على جهات سياسية وإعلامية مرتبطة بالاحتلال أو متماهية مع موقفه المعادي للعمل لأجل فلسطين في بريطانيا، وقد كسب المركز عدة قضايا.

ويُعتبر كسبُ بعض من هذه القضايا، من جهة، وتحقيق اتفاق لصالح المركز خارج إطار القضاء، بمثابة انتصار مباشر لمركز العودة الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي من بوابة القانون، وكانت دافعاً مهماً لاستمرار عمل مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا حتى اليوم من خلال دحض جميع الأكاذيب الإسرائيلية بحقهما.

بالتالي، شكّل النهج القانوني الفلسطيني المدافع عن حق العودة، إنجازاً مهماً في استمرارية العمل لأجل حق العودة والتصدي للرواية واللوبي الإسرائيلي الذي سخر جميع إمكاناته السياسية والإعلامية لتشويه مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، والتصدي لتيار حق العودة الفلسطيني.

وبهذا، حرص مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا على التزام القوانين المعمول بها أوروبياً، لسدّ أيّ ثغرة قانونية يمكن أن يستغلها الاحتلال الإسرائيلي في حربه على المركز والمؤتمر.

وشكّل العمل المؤسّساتي لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا ركيزة أساسية ضمن إطار القانون لاستمرارهما في العمل الفلسطيني لأجل الدفاع عن القضية الفلسطينية أوروبياً، وخصوصاً حق العودة وقضايا اللاجئين.

ولذلك، فإنّ جزءاً من هيئة المستشارين في مركز العودة الفلسطيني، هم من المختصين في القانون، وقد شكّل استخدام مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا أدواتها القانونية إحدى أهمّ وسائل الدفاع عن المركز وفريقه وفعالياته في مواجهة حملات التشويه الإسرائيلية.

هذا الأمر حقق العديد من الاختراقات والنجاحات المهمة لمركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في البُعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي في إطار القانون.

وشكّلت وسائل الدفاع القانونية هذه عوامل مهمة في عقد العديد من مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، التي سعى اللوبي الإسرائيلي لمنع عقدها، ومنها قضية مؤتمر برلين عام 2015.

واستخدم مركز العودة في لندن ضمن إطار الدفاع القانوني عن نفسه، عدة أدوات، منها التقدم بشكوى لدى هيئة بريطانية تُدعى "Independent Press Standards Organisation"، ضد المؤسسات الإعلامية التي كتبت وشوّهت عمل المركز وفريقه.

كذلك كانت عملية الضغط الإعلامي لمحامي مركز العودة في العديد من القضايا وإثارتها، ذات أهمية كبرى في تحريك الدعوى القضائية، والضغط على الجهة المدعى عليها في الاستجابة لطلبات مركز العودة والاعتذار وتقديم التعويض ودفع نفقات الدعوى. حيث نشر العديد من الإعلاميين مقالات وأخباراً سلّطوا من خلالها الضوء على القضايا التي رفعها مركز العودة في أثناء المرافعات، ما أعطى هذه القضايا بُعداً إعلامياً مهماً أسهم في انصياع المدعى عليهم لطلبات مركز العودة.

واهتمّ مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا بالبُعد القانوني للعمل لأجل حق العودة، من خلال بوابات مختلفة، منها العمل الأكاديمي لحق العودة، والعمل لمواجهة العنصرية ضد الفلسطينيين، خصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وفي إطار الحديث عن القضايا التي كسبها مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، سواء داخل المحاكم الأوروبية، أو ما قبل المحكمة والوصول إلى تسويات لصالح المركز والمؤتمر، فإننا نتحدث عن عدد من الحالات التي أنجزت وأخرى لا تزال في أروقة القضاء في عدد من الدول الأوروبية، ولا سيما ألمانيا.

وكما أسلفنا سابقاً، فإنّ أغلب الاستهدافات لمركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا جاءت من صحف ووكالات أنباء ومؤسسات ذات بُعد إعلامي، من خلال تشويه المركز والمؤتمر.

في السطور القادمة سنتناول هذه القضايا القانونية بصورة مختصرة، حيث نطرح حيثياتها والأدوات القانونية والإعلامية التي استخدمها المركز والمؤتمر، وكذلك النتائج والمكاسب التي تحققت من هذه القضايا.

أولاً: قضية مؤتمر فلسطيني أوروبا في برلين – ألمانيا 2015

واكبت معظم مؤتمرات فلسطيني أوروبا محاولات من اللوبي الإسرائيلي لعرقلة انعقاد المؤتمر ومنعه، من خلال استخدام هذا اللوبي عدة وسائل للتأثير والمنع، وهذا بحد ذاته يعكس مدى التأثير الذي صنعه مؤتمر فلسطيني أوروبا بالمشروع الإسرائيلي في فلسطين.

من هذه الأساليب التي استخدمها اللوبي الإسرائيلي في استهداف مؤتمر فلسطيني أوروبا، أولاً الضغط على إدارة ومالكي القاعة التي عقد فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا لإلغاء العقد بين القاعة والمؤتمر ومنعه من الانعقاد. وثانياً من خلال التشويه الإعلامي للمؤتمر والتحريض عليه من خلال الادعاءات الباطلة بربطه بالإرهاب ومعاداة السامية.

وكانت أعنف حملة إسرائيلية تحريضية على مؤتمرات فلسطيني أوروبا، تلك التي شنت على مؤتمر برلين 2015، حيث انعقد المؤتمر في قاعة برلين أرينا، وهي كبيرة وتتسع لآلاف المشاركين، بالإضافة إلى موقعها المركزي في وسط العاصمة الألمانية برلين، وهذا يسهل على المؤتمر انعقاده في ما يتعلق بالمواصلات واللوجستيات.

وخلال عملية الحجز، قدمت إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا معلومات عن جميع مؤتمرات فلسطيني أوروبا السابقة، وتفاصيل متعلقة بمؤتمر 2015، حيث وقع العقد ودفعت المبالغ المطلوبة لحجز القاعة، ثم بدأ إعلان انعقاد المؤتمر في العاصمة برلين.

ومثلت الشخصيات والضيوف المشاركون في مؤتمر برلين 2015، دفعة مهمة للمؤتمر، ومنهم دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى إلقاء كلمة في المؤتمر، بالإضافة إلى التنوع السياسي والجغرافي في الحضور.

بدأت هذه القضية مع تصعيد ثلاث جرائم ألمانية ضد مؤتمر فلسطيني أوروبا، من خلال التحريض على المؤتمر والحديث عن أن ثلاثة آلاف عنصر من حركة حماس مسلحين سيحضرون مؤتمر برلين 2015. بحيث جاءت هذه الادعاءات الكاذبة في المرحلة الأخيرة ما قبل عقد المؤتمر، وبعد إتمام الترتيبات كافة لعقده، وعلى إثر ذلك، ونتيجة الضغوط، وقبل أيام من انعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا، أبلغت إدارة القاعة إدارة المؤتمر بإلغاء العقد الموقع معها.

هذا الأمر دفع إدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا إلى عرض القضية على محام، واستخدم المؤتمر أدوات الضغط القانونية بناءً على العقد الموقع مع إدارة القاعة، لإلزام إدارة القاعة بتنفيذ العقد.

وفي إطار العمل القانوني تراجع إدارة القاعة بعد أن رأت أن قضيتها خاسرة أمام ما يملكه مؤتمر فلسطيني أوروبا من أوراق قانونية، وعقد مؤتمر فلسطيني أوروبا بالتاريخ المعلن، وهذا يُعدّ انتصاراً قانونياً لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

القضية لم تنته عند هذا الحد، فقد شكّل النصر القضائي بانعقاد مؤتمر فلسطيني أوروبا برلين 2015، عاملاً مهماً في أن يلاحق مؤتمر فلسطيني أوروبا الجرائد الألمانية التي قادت حملة التحريض والتشويه على المؤتمر، متبينة في ذلك روايات مزوّرة وادعاءات مصدرها اللوبي الإسرائيلي.

وتقدّم مركز العودة الفلسطيني بدعوى قضائية ضد هذه الجرائد، حيث رُفضت هذه القضايا بداية من المحكمة، ثم لجأ المركز إلى المحكمة العليا في ألمانيا، وكذلك رُفضت القضايا، بعدها تقدّم مركز العودة بالقضايا إلى المحكمة الأوروبية.

ولأنّ الموضوع فيه بُدع جنائي، رأى محامي المركز أن تختار واحدة من هذه الجرائد الألمانية، وهي "جويش ألجومانيا"، وهي جريدة مشهورة ومسموعة ومقروءة مرتبطة بالجمالية اليهودية في ألمانيا، حيث رُفعت الدعوى على هذه الجريدة.

ومن ضمن أدوات الضغط الإعلامي التي استخدمها مركز العودة في هذه القضية، إصدار بيان رسمي باسمه هو والمؤسسة الشريكة في عقد المؤتمر، حيث وُضح ما جرى، وما هي حقوقهم القانونية، وكان الردّ على حملة التشويه بالأدوات القانونية. بالإضافة إلى عقد المؤتمرات الصحافية قبل انعقاد المؤتمر، ووجود متحدثين رسميين باسم المؤتمر باللغة الألمانية، للردّ على الادعاءات، ضمن خطة إعلامية ممنهجة، والتواصل مع وسائل الإعلام الألمانية التي حضرت انعقاد مؤتمر برلين، الذي شارك فيه 18 ألف شخص.

وبخلاف الادعاءات التي رُوّجت ضد مؤتمر برلين، عبّرت إدارة القاعة عن شكرها وامتنانها لإدارة مؤتمر فلسطيني أوروبا، على حسن الانعقاد الذي كان تعبيراً حقيقياً عن كذب حملة التحريض على المؤتمر، وهذا يُعتبر مكسباً للمؤتمر في إطار الدعوى القضائية على الجريدة الألمانية.

كذلك أقام مؤتمر فلسطينيي أوروبا حفلة مع إدارة القاعة بعد نجاح انعقاد فعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وتمّ التقاط الصور التذكارية معها.

وبعد سبع سنوات من ملاحقة الجرائد الألمانية، رأت المحاكم الألمانية عدم وجود مسوّغ للقضية، ولقد رأى محامي المركز والمؤتمر أنّ قرار المحاكم الألمانية مسيئاً بشأن القضية الفلسطينية، لكنّ النصر الحقيقي بالنسبة إلى المركز والمؤتمر أنه لم يتوقف عن استخدام جميع الوسائل للدفاع عن حق الشعب الفلسطيني بأشكاله كافة، ومنها إقامة فعاليات فلسطينية ضمن القوانين الأوروبية.

ثانياً: قضية رويترز world check – بريطانيا 2019-2020

شكّلت هذه القضية خطوة مهمة لمركز العودة الفلسطيني في اتخاذ قرار بالذهاب لمواجهة قضائية مع شركة كبرى ومؤسسة إعلامية دولية، وملاحقتها في البُعد القانوني، لرفع اسم مركز العودة الفلسطيني ورئيسه السابق ماجد الزير عن قوائم الإرهاب التي تُعرّف بقوائم World check التي تتبع لشركة رويترز.

بدأت هذه القضية مع اكتشاف أن مركز العودة وطاقمه موجودون ضمن قوائم World check المصنّفة تحت بند الإرهاب، وذلك بعد قضية مشابهة، تتعلق بمسجد في شمال العاصمة لندن.

هذه القائمة تستفيد منها الأنظمة الأمنية للدول والحكومات في إطار تصنيف الأشخاص والمؤسسات، وهي خدمة مدفوعة، وتتبع هذه القائمة مصادر غير دقيقة، منها مواقع إخبارية وصحف ومنصات رقمية، بالإضافة إلى قوائم تصدر عن حكومات وأنظمة، حيث لا تُعتبر هذه المصادر موثوقة. وفي ما يتعلق بقضية مركز العودة، فإنّ المصادر التي اعتمدها القائمة، مصادر حكومية وإعلامية إسرائيلية معادية لمركز العودة الفلسطيني.

ولهذه القائمة تصنيفات متعددة للمؤسسات والشخصيات، منها الخطيرة والإرهابية والإرهابية جداً، وعشرات البنوك المالية أيضاً تعتمد هذه القوائم. ونبّهت المضايقات المالية وإغلاق الحسابات البنكية لمركز العودة وفريقه، وكذلك منع الدخول إلى بعض الدول، المركز إلى هذه القضية.

وعلى إثر ذلك، تواصل مركز العودة مع المحامي فاروق بجوة Farooq Bajwa، وبالفعل، كان اسم مركز العودة وأمنائه ورئيسه السابق ماجد الزير ضمن القائمة المصنفة إرهابية.

وفي ظل نظام (No win No fee)، الذي يتلخّص بأنّ المحامي يؤمن بعدالة القضية المطروحة، فيتبناها ويأخذ المخاطرة في المرافعة عن هذه القضية، وفي حال خسارة القضية، فإنه لا يأخذ أتعابه المالية إلا في حالة كسب القضية.

وشكّلت إنجازات مركز العودة في البُعد القانوني دافعاً مهماً له في المضي ورفع دعوى قضائية على شركة رويترز المالكة للقائمة، حيث تكفل المحامي بجوة برفع القضية ضمن نظام No win No fee.

طلب المحامي العديد من الوثائق المتعلقة بمركز العودة، ودرس المركز دراسة حقيقية معمّقة، واطلع على السيرة الشخصية لرئيس المركز في حينه، وبدأ بمراسلة الشركة التي رفضت في البداية الإقرار بأنهم مخطئون في إدراج المركز ورئيسه ضمن قوائمهم، ثم رضخوا مع إصرار مركز العودة ومحاميه على القضية ومطالبتهم بشطب اسم رئيس المركز من القائمة.

ونُشر مقال باللغة الإنكليزية للكاتب البريطاني المعروف بيتر أوبورن Peter Osborne نشره في موقع "ميدل إيست آي" بعنوان "لماذا قضية ماجد الزير تفرق؟"، الذي جاء بعد النصر الذي حققه مركز العودة في هذه القضية.

موقع عربي 21 ترجم هذه المقالة إلى اللغة العربية، وذكر أن الكاتب تناول فيه قضية تراجع وكالة رويترز عن تصنيف الناشط الحقوقي الفلسطيني ماجد الزير على أنه إرهابي.

وقال إنّ ثمة معنىً أعمق خلف بيان المحكمة العليا لا علاقة له بوورلد تشيك World Check، ولا بماجد الزير. وهو معنىٌ يُفهم منه أنّ العديد من الدول ستراقب حدث اليوم من كتب.

وأضاف الكاتب: "حتى هذا اليوم، كان بإمكان كثير من الحكومات تصنيف معارضيها السياسيين علي أنهم إرهابيون، حتى لو لم يتوافر دليل يثبت مثل هذه المزاعم. من الآن فصاعداً، لن يكون ذلك سهلاً".

تعريب مقال: لماذا قضية ماجد الزير تفرق؟

ما من شكّ في أنّ إعلان وورلد تشيك اليوم، وهي الخدمة الاستخباراتية المالية التي تملكها وكالة ثومسون رويترز Thomson Reuters، أنها توقفت عن تصنيف ماجد الزير، الناشط الحقوقي الفلسطيني، على أنه إرهابي خبر رائع. إنها تبرئة مرحب بها، ولو جاءت متأخرة، بحق إنسان بريء. إلا أنّ ثمة معنى أعمق خلف بيان المحكمة العليا الصادر اليوم، لا علاقة له بوورلد تشيك، ولا بماغد الزير. وهو معنى يُفهم منه أنّ العديد من الدول ستراقب حدث اليوم من كثب.

القضية:

حتى هذا اليوم، كان بإمكان كثير من الحكومات تصنيف معارضيه السياسيين على أنهم إرهابيون، حتى لو لم يتوافر دليل يثبت مثل هذه المزاعم. من الآن فصاعداً، لن يكون ذلك سهلاً.

ولذلك، تُعدّ قضية ماجد الزير، مدير مركز العودة الفلسطيني، قضية مهمة. فالرجل ليس إرهابياً، ويعلم العالم أنه ليس إرهابياً، بل لقد منحته الأمم المتحدة هو ومنظّمته عضوية استشارية كاملة. ومع ذلك، فقد تمكنت إسرائيل من تصنيفه إرهابياً، الأمر الذي كانت له عواقب مدمرة على الزير وزملائه، ومن هذه العواقب الإغلاق التعسفي للحسابات البنكية.

في حالة الزير جاءت المزاعم من إسرائيل، ومنها وحدها. ولكنّ هناك دول أخرى تسيء استخدام النظام. في عام 2014 وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤسسات والمنظمات الخيرية المعتبرة، على قائمة الإرهاب، بما في ذلك مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير"، الذي ورد اسمه أيضاً في قائمة الإرهاب التي لدى وورلد تشيك.

في العام الماضي تعرّضت مصر للانتقاد على نطاق واسع، بعد أن وضعت ما يزيد على ألف وخمسمئة شخص على قائمة الإرهاب، بمن فيهم نجم كرة القدم الذي يعيش الآن في المنفى، محمد أبو تريكة. ولقد استخدمت المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج التصنيفات الإرهابية مراراً وتكراراً، كوسيلة للضغط على دولة قطر المجاورة.

الاستخدام السيئ للنظام

مفهوم الإرهاب -وهو استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية- واحد من أكثر المصطلحات التحريضية والفتاكة في الخطاب السياسي المعاصر. ولطالما كان عرضة لسوء الاستخدام وسوء التفسير، كذلك فإنه مصدر خلاف مشروع في مجال التصنيف.

ولا ريب في أن دول الشرق الأوسط تسيء استخدام المصطلح على نطاق واسع بهدف شيطنة خصومها السياسيين، ولقد نجحت في ذلك حتى الآن بفضل المؤسسات الدولية التي تُبدي استعداداً للتواطؤ معها، بل يتجاوز الأمر منطقة الشرق الأوسط.

حاولت كثير من الدول إساءة استخدام نظام الإشعار الأحمر للشرطة الدولية الإنتربول Interpol لملاحقة الأبرياء. في عام 2014، استخدمت روسيا هذه المنظومة الدولية للتقدم بطلب لتوقيف المصرفي البريطاني ويليام براودر William Browder. ومن الدول التي تسيء استخدام نظام الإشعار الأحمر، إندونيسيا وإيران.

خذ على سبيل المثال قصة محمد علي الحراث الذي أمضى سنوات وهو يناضل ضد النظام الوحشي للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. ثم أجبر أخيراً على الهرب من البلاد قبل أن يلاحق من خلال نظام الإشعار الأحمر بسبب تهمة وُجّهت له بارتكاب جرائم استخدمت فيها الأسلحة والمتفجرات والإرهاب، ولم يُشطب اسمه من القائمة إلا بعد سقوط بن علي في عام 2011.

وهناك أيضاً قصة أليكساندر أداميسكو Alexander Adamescu، ابن مالك صحيفة روماني مات وهو موقوف في أحد سجون بوخارست في وقت مبكر من العام الماضي بعدما بدا أنه إخفاق في تطبيق العدالة. يقبع أداميسكو حالياً في سجن واندسوورث في بريطانيا بسبب مزاعم تقدمت بها الحكومة الرومانية بأنه ووالده تورطاً في رشوة أحد القضاة.

في تقديري، يبدو أن رومانيا تسيء استخدام نظام مذكرة التوقيف الأوروبية التي صُمّمت للمساعدة في عملية جلب وتسليم مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يهربون من دولة عضو في الاتحاد، ويكونون مطلوبين للمثول أمام القضاء في دولة عضو أخرى.

التصنيفات المسيئة

المُشترك في كلِّ هذه القضايا، إساءة استخدام المنظمات الدولية من أجل تعقّب الأفراد. فسواء كان ذلك من خلال النظام المصرفي، أو الشرطة الدولية، أو مذكرة التوقيف الأوروبية، تحاول تلك الدول النيل من خصومها السياسيين من خلال اتهامهم بالإرهاب أو بارتكاب جرائم أخرى، بينما هم أبرياء.

وبذلك تتعرّض منظمات أو مؤسسات مرموقة لسوء الاستخدام من قبل الدول الأعضاء.

ومع ذلك، تجدني متعاطفاً نوعاً ما مع وورلد تشيك. ففي العالم الحديث، حيث يسود القلق بشأن الإرهاب وغسل الأموال، ثمة حاجة لمنظمة باستطاعتها تمكين البنوك والمؤسسات المالية من التأكد من مؤهلات عملائها وأوضاعهم. ليس لديهم خيار سوى الانتباه واتخاذ ما يلزم من إجراءات عندما تصنّف دول مثل إسرائيل أو الإمارات العربية المتحدة، الأفراد أو المنظمات على قائمة الإرهاب.

ولكنني أعتقد في الوقت ذاته أنّ قضية الزير تشير إلى أن وورلد تشيك بحاجة لتوخي الحذر الشديد قبل أن تقبل بالتصنيفات المسيئة، وخصوصاً في ضوء إساءة استخدام النظام من قبل إسرائيل وغيرها من الدول، وهي الإساءة التي ينبغي الوقوف لها بالمرصاد. (انتهى المقال)

رابط المقال بالإنكليزية:

<https://www.middleeasteye.net/opinion/why-majed-al-zeers-case-against-world-check-matters>

بالإضافة إلى الترويج الإعلامي للإنجاز القانوني الذي حققه مركز العودة في شطب اسم رئيسه من القائمة، كان مهماً في استثمار هذا الإنجاز لصالح العمل الشعبي الفلسطيني في بريطانيا خصوصاً، وأوروبا عموماً، بداية من خلال المؤتمرات الصحافية التي عقدها المركز بعد الانتصار القانوني هذا.

كذلك، أسهم تكثيف النشر الإعلامي عبر المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية المختلفة حول إنجاز مركز العودة في هذه القضية، في دعم المركز بالجانب الإعلامي والتصدي لحملة التشويه الإسرائيلية ضد المركز عبر الإعلام الرقمي.

ونتيجة للوضع القانوني لمركز العودة الفلسطيني في لندن، الذي ليست لديه أية مخالفات للقانون البريطاني، ومع استخدام أدوات الضغط الإعلامي في أثناء

رفع القضية وبعدها، أُجبرت رويترز على إنجاز تسوية مع مركز العودة في إطار المحكمة في شهر كانون الثاني/يناير 2020.

التسوية التي وقعت بين مركز العودة وشركة رويترز، تمثلت بأن تدفع الأخيرة الأتعاب المالية كافة لمهامي مركز العودة، ودفع تعويض مالي للمركز، وشطب اسم رئيس المركز حينها ماجد الزير من قوائم World check.

وشكّل هذا الانتصار القانوني لمركز العودة استهدافاً مباشراً لصدقية هذه القوائم في تصنيفاتها للشخصيات والمؤسسات، وأثارت الشكوك حول ذلك.

هذه المعركة القانونية، لم تكن فقط انتصاراً لمركز العودة، بل للعمل الشعبي الفلسطيني عموماً في القارة الأوروبية، ودافعاً مهماً لمواصلة المؤسسات الفلسطينية عملها في إطار القانون، دفاعاً عن القضية الفلسطينية والتصدي للوبي الإسرائيلي.

إنّ الاستمرارية لدى مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا في العمل لأجل فلسطين في القارة الأوروبية، لما يقرب من ثلاثة عقود من العمل، وفي ظل التحديات الإسرائيلية، إنجاز مهم جداً للعمل الشعبي الفلسطيني والرواية الفلسطينية وحق العودة في أوروبا.

الإنجاز هو أن تبقى الرواية الفلسطينية حاضرة بقوة وباستمرار في أوروبا، ضمن عمل فلسطيني مؤسّساتي في إطار القانون الدولي والأوروبي، وخلق أجواء داعمة للقضية الفلسطينية تشكّل استهدافاً مباشراً في عمق الاحتلال الإسرائيلي وروايته الباطلة.

وفي ما يتعلق بانضمام مركز العودة الفلسطيني إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، وأثر ذلك على الاحتلال الإسرائيلي، فإنه قد أضاف صوتاً دائماً لفلسطين واللجّئين في الأمم المتحدة، ويواجه مباشرةً الصوت الإسرائيلي.

كذلك أوجد سفارة لفلسطين أخرى داعمة في الأمم المتحدة، ما يُعتبر من أهمّ الإنجازات في مواجهة الرواية الإسرائيلية ومشروع الاحتلال.

ثالثاً: قضية جيرمي كوربن – الانتخابات البريطانية 2020

سعى اللوبي الإسرائيلي وأصدقاء إسرائيل في بريطانيا لإفشال وصول جيرمي كوربن الرئيس السابق لحزب العمال البريطاني إلى رئاسة الحكومة البريطانية في انتخابات 2020، من خلال اتباع سياسة تشويه الخصوم وكل من ينادي بمقاطعة إسرائيل ودعم الشعب الفلسطيني.

ومن هنا شنّ اللوبي الإسرائيلي حملة تحريضية على كوربن، ومن بين الأدوات التي استُخدمت في هذه الحملة علاقة جيرمي كوربن بمركز العودة الفلسطيني في لندن. حيث اعتمد اللوبي الإسرائيلي على نشر مقالات وأبحاث تتحدث عن علاقة جيرمي كوربن بالمؤسّسات الفلسطينية، وبالأخص علاقته بمركز العودة.

ومن بين هذه المواد التحريضية نشر كتاب يحمل عنوان Dangerous Hero، للكاتب البريطاني Tom Bower، الصادر عن دار النشر HarperCollins، والذي تضمّن نشر معلومات كاذبة عن مركز العودة الفلسطيني، تتبّه لها محامي مركز العودة، الذي اقترح رفع دعوى قضائية على الكاتب ودار النشر والجريدة التي تتبع لدار النشر.

رُفعت دعويان في المحاكم البريطانية من قبل مركز العودة، واحدة على الكاتب والجريدة معاً، والثانية على دار النشر، بتهمة اختلاق القضايا والافتراءات ضد مركز العودة.

رُفعت هذه القضايا من خلال مكتب محاماة في لندن متخصص بقضايا التشهير، وهو من أشهر مكاتب المحاماة في بريطانيا، ويُدعى كارتر روك Carter-Ruck، وطالب مركز العودة الطرف المدعى عليه بتقديم الاعتذار إلى المركز وشطب النصوص التحريضية والتلفيقات بحق المركز وتصحيحها، وتعويض المركز ودفع أتعاب مكتب المحاماة.

النسخة الفاخرة "هارد كافر" من هذا الكتاب كانت قد طُبعت بنسبة 10%، ومع رفع الدعوى من قبل المركز، تعطلت طباعة النسخ الورقية الـ90% من الكتاب.

الانتصار الذي حققه مركز العودة في هذه القضية، حصوله على اعتذار واضح من دار النشر عن النصوص التي استهدفت المركز، وتعديل هذه النصوص في الكتاب وإعادة طباعته من جديد.

نص الاعتذار:

بيان صحافي مشترك بين هاربر كولينز ومركز العودة الفلسطيني.

- البيان صادر عن هاربر كولينز وتوم باور ومركز العودة الفلسطيني بخصوص كتاب: بطل خطير، مؤامرة كوربين القاسية من أجل السلطة.

لندن، 9 يناير 2020

صدر هذا البيان الصحافي المشترك عن مركز العودة الفلسطيني المعروف باسم "PRC"، وهو منظمة غير ربحية تطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين من جهة، وهاربر كولينز كناشر وتوم باور كمؤلف للسيرة الذاتية لزعيم حزب العمال الحالي من جهة أخرى، بعنوان "بطل خطير: مؤامرة كوربين القاسية من أجل السلطة"، التي نشرت لأول مرة في شباط/ فبراير 2019.

تضمّن الكتاب مقطعين قصيرين أشارا إلى أنّ السيد كوربين خاطب مركز العودة الفلسطيني عام 2013، وزعما أنّ مركز العودة قد ألقى باللوم على اليهود في المحرقة.

وقد أوضح مركز العودة الفلسطيني أنّ هذا الادعاء يعتمد على تقرير صحافي خاطئ نُشر في وسائل الإعلام عن نشاط قام به المركز في أكتوبر 2016 في مجلس اللوردات.

خلال هذا الاجتماع، قال أحد الحاضرين في سياق المناقشة إنّ اليهود قد تسبّبوا في المحرقة بسبب شنّهم حملة مقاطعة اقتصادية، وبالتالي إعلان الحرب على ألمانيا. الشخص المعنيّ لم يكن يتحدث نيابة عن مركز العودة الفلسطيني، وممثلو المركز الحاضرون لم يؤيدوا تعليقاته، كما ادّعت بعض الصحف.

بعد نشاط مجلس اللوردات، أصدر مركز العودة الفلسطيني بياناً عاماً أكد فيه أنه لا يوافق على تعليقات أحد المشاركين، وكرر المركز موقفه بأنه لا يتسامح مع أيّ شكل من أشكال معاداة السامية أو بيانات إنكار المحرقة.

هاربر كولينز والسيد باور يقبلان رواية مركز العودة الفلسطيني عن هذا النشاط في مجلس اللوردات، ويسحبان الادعاء الصادر عنهما ويعبران عن ندمهما عنه. حيث اعتمد السيد باور على تقرير صحافي متزامن مع هذا النشاط دون تعديله أو تصحيحه. ولذلك، فإنّ الكاتب والناشر سعيدان بتقبّل التشكي المشروع لمركز

العودة الفلسطيني بعد أن تبيننا حقيقة الموقف. وعليه، لن يظهر مثل هذا الادعاء في أي طبعات مستقبلية من الكتاب.

كذلك يقبل جميع المعنيين أن مركز العودة الفلسطيني لم يلق في أي وقت من الأوقات باللائمة على اليهود في التسبب بالحرقة التي يعتبرها المركز واحدة من أكبر الجرائم في التاريخ.

بالفعل، استأنف المركز على قرار المحكمة باسم رئيسه السابق الأستاذ ماجد الزير، مع الضغط وخبرة المحامي، رضخت دار النشر وأجرت تسوية مع مركز العودة، دفعت من خلالها تعويضاً مالياً لمركز العودة ورئيسه 40 ألف جنيه إسترليني، بالإضافة إلى دفع تكاليف المحامي، ورئيس المركز في حينه تبرع بالتعويض للمركز وأعماله. (انتهى البيان)

وهذا يُعدّ نصراً قضائياً مهماً أيضاً لمركز العودة خصوصاً، والعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا عموماً، وفي الوقت نفسه تم تشويه قيمة الكتاب الذي كان يطعن في مركز العودة ويشوّه كل من يدعم القضية الفلسطينية.

كذلك، شكّلت قوة العلاقة بين مركز العودة والعديد من مكاتب المحامين في بريطانيا، نقطة قوة لتبني قضايا مركز العودة وإدراك المحامين أن قضايا المركز قضايا مُحقّقة وعادلة وتمتلك أدوات قوة لاكتسابها في إطار القانون.

واهتمّ مركز العودة الفلسطيني ببناء سلسلة علاقات قانونية مع عدد من المحامين، الذين يرون في قضايا مركز العودة محقّة وقابلة للكسب، وهي من الإنجازات المهمة لمركز العودة في البعد القانوني.

رابعاً: قضايا ضد وسائل إعلامية (صحف ووكالات)

تعرّض مركز العودة الفلسطيني لجملة من الاقتراءات من قبل بعض الصحف ووكالات الأنباء، التي بنت ادعاءاتها التحريضية ضد المركز بدافع من اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا.

وفي هذه الدعاوى القضائية حقق مركز العودة العديد من الإنجازات في البعد القانوني. ففي 8 آذار/ مارس 2017، وبعد أشهر من الملاحقة والمتابعة التي قام بها المركز ضد صحيفة ديلي ميل، أُجبرت الأخيرة على التراجع عن معلومات مغلوطة وردت في تغطيتها لندوة المركز في مجلس اللوردات البريطاني في تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

وكانت الندوة عبارة عن حفل إطلاق حملة الاعتذار عن تصريح بلفور برئاسة البارونة جيني تونغ، وقد خضعت الصحيفة البريطانية لتحقيقات ومراسلات متوالية من قبل منظمة معايير الصحافة المستقلة، التي تحرّك مركز العودة من خلالها، مطالباً بنشر توضيح واعتراف بارتكاب خطأ خلال التغطية الإعلامية للندوة وإزالة المادة المضللة عن موقع الصحيفة على الإنترنت.

واضطرت الصحيفة في النهاية إلى الإذعان لمطلب المركز، ونشرت توضيحاً رسمياً بهذا الخصوص على نسخها المطبوعة يوم 7 آذار/ مارس 2017، تحت التهديد بإجراءات قضائية ضدها من قبل مركز العودة.

ويأتي هذا الإنجاز بعد أسابيع من انتصار مشابه على صحيفة الديلي إكسبرس في القضية ذاتها.

ونصّ التوضيح من صحيفة ديلي ميل جاء على النحو الآتي:

"كما هو الحال مع الصحف الأخرى، فإنّ مادتنا المنشورة في 28 أكتوبر 2016، حول ندوة مركز العودة الفلسطيني، التي ذكرنا فيها أنّ الجمهور قد صُفّق للقول بأنّ اليهود هم المسؤولون عن المحرقة، نحن سعداء للتوضيح أنّ المركز لم يدع ذلك الشخص للحديث، بل هو واحد من الحضور، كما أنّ التصفيق في الواقع جاء في أعقاب تصريحات لاحقة أدلت بها البارونة جيني تونغ حول مقاطعة إسرائيل".

الفصل الرابع:
تحديات العمل الشعبي الفلسطيني
في أوروبا

عبر مسيرة طويلة ومتواصلة، واجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية العديد من التحديات والصعوبات في إطار العمل لأجل القضية الفلسطينية والتعريف بها وحشد الدعم الأوروبي تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة.

وكنا قد تحدثنا في الفصل السابق عن الإنجازات التي حققها كل من مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا، هذه الإنجازات التي تحققت رغم التحديات التي واجهت المركز والمؤتمر، والتي يمكن إسقاطها على العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية بمختلف أشكاله ومؤسّساته.

هذه التحديات كذلك سنتناولها في إطار الأبعاد التي تحدثنا من خلالها عن إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، لذلك سنناقش التحديات في البُعد الوطني والعربي والإسلامي والأوروبي، وكذلك التحديات المتعلقة ببُعد الاحتلال الإسرائيلي.

في خضمّ دراستنا لهذه التحديات، أظهرت النقاشات أنّ هناك جملة من التحديات كانت نقطة مشتركة ومهمة بين مختلف الأبعاد، من أهمّها التحدي المالي والأمني للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية. وهذه التحديات من العوائق التي تؤثر سلباً في العمل لأجل فلسطين في القارة الأوروبية.

في السطور القادمة سنتناول التحديات في إطار الأبعاد الأربعة التي تحدثنا عنها في فصل الإنجازات، حتى ندرك أهمية الإنجازات التي حققها كل من مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، في ظل هذه العقبات التي تعترض كل من يريد أن يخوض معترك العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

التحديات في البُعد الوطني

إنَّ تحديات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا في البُعد الوطني، هي من العقبات التي تعترض العمل الفلسطيني، وفي هذا البُعد تتدرج العديد من التحديات التي انعكست سلباً على العمل الشعبي الفلسطيني، خصوصاً تفاعل الجاليات الفلسطينية في القارة مع العمل خدمة للقضية الفلسطينية في أوروبا.

عند الحديث عن التحديات في البُعد الوطني، يظهر جلياً واحد من أهمِّ التحديات، ألا وهو حالة التنافس غير الإيجابية بين المؤسسات الفلسطينية على صعيد الدولة الواحدة، أو على مستوى القارة الأوروبية.

هذه الحالة التنافسية انعكست سلباً على جودة وأهمية وتأثير العمل للقضية الفلسطينية في القارة الأوروبية عموماً.

وترجع هذه الحالة إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بالتوجه والانتماء الحزبي للمؤسسات الفلسطينية، والاختلاف في البرامج السياسية والتوجهات، ومنها ما هو مرتبط بالأمر الجهوي، وجزء متعلق بالانقسام الفلسطيني الفلسطيني منذ عام 2007.

لذلك، فإنَّ هذا التنافس المؤسساتي المضرِّ بالعمل الفلسطيني، لا يمكن تحميله كاملاً للانقسام بين كبرى الفصائل الفلسطينية، بل هو حالة موجودة في أوروبا منذ ما قبل الانقسام الفلسطيني.

ومن أوجه هذه التحديات التي يسببها اختلاف الانتماءات السياسية، تراجع الجاليات الفلسطينية عن المشاركة في الفعاليات الفلسطينية في مختلف الدول، وبالتالي ينعكس ضعف المشاركة في الأنشطة على تأثير هذه الفعاليات في مصلحة القضية الفلسطينية في أوروبا.

كذلك يندرج التنافس الجهوي بين الشخصيات الرئيسية والعاملة في المؤسسات الفلسطينية المختلفة، ضمن التحديات التي تواجه العمل الفلسطيني في البُعد الوطني، وتشكل حالة إعاقة له، وهي حالة عامة لدى مختلف المؤسسات والهيئات، وليست محصورة في العمل الشعبي الفلسطيني.

ويشكل التنافس الفلسطيني الفلسطيني المؤسساتي في أوروبا، حول كسب الجاليات الفلسطينية وادعاء تمثيلها، واحداً من أبرز التحديات في توحيد العمل الشعبي الفلسطيني أوروبياً.

كذلك إن وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الفلسطينية في أوروبا، من دون استراتيجية عمل ومضمون، وحتى حضور على مستوى الأفراد، يُعدّ أمراً سلبياً على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، وتشتيتاً للجهود الفلسطينية.

أيضاً في البُعد الرسمي الفلسطيني في القارة الأوروبية من خلال سفارات منظمة التحرير، تشير المعطيات إلى دور سلبيّ لبعض سفراء منظمة التحرير في تعطيل العديد من الفعاليات الفلسطينية في أوروبا، مع تثبيت الأداء الإيجابي لبعض السفراء في دول أوروبية مختلفة.

إنّ الدور السلبي لبعض السفراء تمثّل، بحسب المعطيات، من خلال تحريض الحكومات الأوروبية على الفعاليات الفلسطينية، أو اتباع سياسة التخوين والتشويه للجهات الفلسطينية القائمة على الفعالية، وهذا ما تعرضت له مؤتمرات فلسطيني أوروبا المختلفة خلال السنوات الماضية.

هذه السياسة تؤدي إلى منع إقامة الفعالية، أو إلى إضعاف مشاركة الجالية الفلسطينية في النشاط، وحتى الضيوف من بقية الجاليات العربية والإسلامية والمتضامنين الأوروبيين مع فلسطين، وبالتالي تنعكس هذه السياسة على العمل الشعبي الفلسطيني برّمته في أوروبا.

وتشكّل محاولات التقليل من أهمية العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية والجدوى من الفعاليات الفلسطينية في القارة، واحداً من التحديات في البُعد الوطني، التي هي سبب عزوف بعض أبناء الجاليات الفلسطينية عن المشاركة في مثل هذه الفعاليات التي تُثار حولها نقطة اللاجدوى والأهمية. وهذه المحاولات تندرج في إطار التنافس الحزبي، كذلك فإنها جزء من تبعات الانقسام الفلسطيني الداخلي في فلسطين، الذي ألقى بظلاله السلبية على الوجود الفلسطيني في أوروبا.

ورغم أنّ هذه النظرة لم تؤثر كثيراً في العديد من الفعاليات الفلسطينية في القارة الأوروبية، واستمرت هذه الفعاليات وحققت إنجازات، إلا أنها تظلّ تحدياً معطلاً إلى حدّ ما في البُعد الوطني للعمل الفلسطيني الشعبي في أوروبا، فهي تحتاج وقتاً لمعالجة هذه القضية، وهو على حساب الوقت المخصص للتجهيز والإعداد الجيد للأنشطة.

ولعل أكثر ما يؤثر حقيقةً في الفعاليات الفلسطينية في هذا البعد، هو استخدام منصات التواصل الاجتماعي للتحريض والتشويه الذي يشكل معوقاً في الإعداد والتخطيط للفعاليات الفلسطينية، حيث تستنزف عملية المعالجة والتواصل مع الجالية الفلسطينية والضيوف وقت الإعداد والتخطيط الناجح للفعاليات، وبالتالي تكون على حساب نجاح الفعالية مئة بالمئة.

وشكّل غياب الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للفلسطينيين في الخارج، وإغلاق منظمة التحرير ومؤسساتها أمام كل من يخالف سياسات السلطة، وادعاءات التمثيل للكل الفلسطيني، نوعاً من التحدي للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

فقد شكّلت التنازلات السياسية التي قدمتها السلطة، في ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وتبني السلطة عودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة عام 1967، تحدياً للعمل الشعبي الفلسطيني، وخصوصاً المؤسسات العاملة في إطار الدفاع عن حق العودة.

كذلك، إنّ تغيير السلطة لوزارة شؤون اللاجئين إلى شؤون المغتربين وإلحاقها بوزارة الخارجية، يُعدّ استهدافاً لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً أن المتضامن الأوروبي مع القضية الفلسطينية يتبنّى وجهة نظر السلطة في العودة الفلسطينية إلى دولة بحدود 1967.

هذا الأمر شكّل تحدياً للمؤسسات الفلسطينية التي تعمل حول قضية حق العودة إلى الأراضي المحتلة عام 1948، بالإضافة إلى عدم جرأة السلطة على مواجهة قانون العودة الإسرائيلي، وهو أساس المشكلة.

وأدّت المصطلحات السياسية والاتفاقيات التي وقّعت بين السلطة والاحتلال الإسرائيلي، دوراً مهماً في تشكيل حالة سياسية تقيّد المؤسسات الفلسطينية في عملها، في إطار حشد الدعم الأوروبي للقضية الفلسطينية، على سبيل المثال حق العودة وقضية القدس.

أما في ما يتعلق بالتحدي الناتج من الانقسام الفلسطيني، فيُعتبر من أخطر التحديات في البعد الوطني، من خلال محاولات كسب الجماهير الفلسطينية لصالح الرأي الواحد، وبالتالي ينعكس على محاولات تعطيل الأنشطة الفلسطينية في القارة الأوروبية.

وللانقسام الفلسطيني تأثير في حضور فلسطين في المشهد الأوروبي المتضامن مع القضية الفلسطينية، لكن الاختلاف السياسي الفلسطيني يكمن في الرؤية التي نعملها للقضية الفلسطينية.

هذا التباين السياسي يُعتبر تحدياً ومنفعة في ذات الوقت، من خلال إيجاد رؤية فلسطينية جديدة متمسكة بحقوق الشعب الفلسطيني وترفض سياسة التفريط بحقوقه.

كذلك، إن تطور الجاليات الفلسطينية في الاندماج في المجتمع الأوروبي، لا يوازي حجم الجالية الفلسطينية وتاريخ وجودها في القارة الأوروبية وتتوعها السياسي والثقافي والديني.

وتشكل التحديات المالية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للجاليات الفلسطينية عبر أجيالها المختلفة، معوقاً مهماً في تحقيق نهضة للقضية الفلسطينية على المستوى الأوروبي.

لكن الواضح أن الثقافة السياسية في القضية الفلسطينية ليست بالمستوى المطلوب وطنياً، خصوصاً لدى جيل الشباب الفلسطيني في القارة الأوروبية، ما يؤدي إلى عزوف شريحة معتبرة من الشباب عن العمل الشعبي الفلسطيني. وتشكل اللغة الأوروبية معوقاً لدى العديد من الفلسطينيين في أوروبا، خصوصاً لدى الأجيال القديمة في القارة، وبالتالي تكون اللغة الأوروبية حاجزاً يؤثر سلباً في نقل القضية الفلسطينية والتواصل مع المجتمع الأوروبي.

وكذلك التواصل بين العائلة الواحدة في ما يتعلق بأن الآباء يتحدثون اللغة العربية، بينما الأبناء يتحدثون لغة البلد الأوروبي، فشكّلت هذه الحالة معوقاً أيضاً في تعريف الأبناء بقضية فلسطين إلى حد ما.

وكانت مشكلة اللغة تشكل حاجزاً في تصدُر شخصيات فلسطينية سياسية مؤثرة المنابر الأوروبية للحديث عن القضية الفلسطينية وتحقيق تفاعل أوروبي معها.

أمام الشباب الفلسطيني في القارة الأوروبية تحديات عدة في البعد الوطني، تدفعه إلى أخذ خطوة إلى الوراء على صعيد المبادرة للنهوض بالعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

تمثل الدراسة في أوروبا تحدياً للجاليات الفلسطينية، وخصوصاً للأجيال التي عاصرت الحرب اللبنانية وتأثيرها في الوجود الفلسطيني في لبنان، وكذلك الأزمة

السورية، وما تبعها من هجرات إلى أوروبا، حيث لم تتلقَّ هذه الشريحة التي وصلت إلى أوروبا كبيرة في السن فرصة للتعلّم والتحصيل الدراسي، فانعكس ذلك على حضورها في العمل الشعبي الفلسطيني، وانسحب ذلك على التحصيل العلمي لأبنائها. كذلك أورث الاختلاف الثقافي بين اللاجئين والمجتمع الأوروبي العديد من الأمراض والاختلافات التي أثرت سلباً في الجاليات الفلسطينية، وولدت العديد من المشاكل لهم. على سبيل المثال، وبموضوعية، انخرط بعض الشباب في المظاهر الاجتماعية الأوروبية، وما ينبني عليها من سلوك غير سويّ لهم، وجدوا أنفسهم بالنهاية وراء القضبان، فضلاً عن التسرب من المدارس، ما أحدث نوعاً من الانشغال بهذه الاضطرابات على حساب مصلحة العمل الشعبي الفلسطيني.

وشكّلت القدرة على كسب المال السريع، في بعض الدول الأوروبية، حالة من الاهتمام الكبير لدى شريحة الشباب الفلسطيني بالأخصّ، بأن يكون العمل وكسب المال في الدرجة الأولى من اهتماماتهم الوطنية.

نستطيع القول إنّ بعض المؤسّسات الفلسطينية لم تستثمر جيداً طاقات الشباب الفلسطيني في أوروبا، ما سبّب عزوف الكثير منهم عن العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

كذلك إنّ توريث التنافس الفصائلي من الآباء إلى الأبناء شكّل تحدياً للعمل الشعبي الفلسطيني، لا يزال يلقي بظلاله ضمن منظومة العمل الفلسطيني في القارة الأوروبية.

الخلاف الفلسطيني الفلسطيني في الخارج شكّل أيضاً تحدياً للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، ونذكر هنا الخلافات في المواقف السياسية تجاه الملفات الفلسطينية أو العربية أو الدولية.

من أهمّ الشواهد على تداعيات أزمة فلسطينيين سورية، ما حدث في مؤتمر كوبنهاغن 2012، من حالة اشتباك سياسي بين الفلسطينيين المؤيدين للثورة السورية والمؤيدين للنظام السوري، وهذا امتدّ بدرجات متفاوتة إلى المؤتمرات اللاحقة.

بالتالي، شكّلت هذه الأزمة حالة تحدٍّ حقيقي لمؤتمرات فلسطينيين أوروبا من حيث طبيعة الشخصيات التي تحضر المؤتمر، وهي صاحبة مواقف معلنة من الأزمة في سورية، وكانت تتطرق إلى هذه القضية ضمن المؤتمرات.

كذلك صعوبة حضور بعض الوفود إلى المؤتمر جراء الانقسام في الموقف بين النظام السوري والمعارضة، وبالتالي تخشى هذه الوفود والشخصيات أن تحسّب

على أحد الأطراف بعكس ما هي عليه، وعزوف الشخصيات امتدّ في مقاطعة السلطة والمنظمة لبعض المؤتمرات.

أيضاً وجد مركز العودة الفلسطيني نفسه أمام تحدٍّ سياسي، انطلاقاً من عمله في إطار حق العودة وقضية اللاجئين، فلا بد من تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين في سورية وما يتعرضون له من قتل واعتقال وتهجير، ونقل هذه الحقائق بكل شفافية إلى الأمم المتحدة وطرح قضايا فلسطينيي سورية في هذا المحفل الدولي.

والتحدي هنا يتمثل في أن يقوم مركز العودة الفلسطيني في لندن بواجباته في الدفاع عن حقّ العودة وقضايا اللاجئين في سورية، أو أن يبقى المركز بعيداً عن تصنيفه بين المعارضة والنظام في سورية.

ثمّة تحدٍّ من نوع آخر يتعلق بالمخاوف الأمنية لدى العاملين في الشأن الفلسطيني، وكذلك الجاليات الفلسطينية في أوروبا، تدرج في إطار التحدي الأمني في البعد الوطني. فهناك مصالح مختلفة مرتبطة بالشرائح الفلسطينية الموجودة في أوروبا، حيث تتأثر هذه المصالح بالجانب الأمني، إن علمنا أنه سيكون هناك تأثير سلبي في هذه المصالح في حال العمل لأجل فلسطين أو المشاركة في الأنشطة الفلسطينية المتنوعة.

بالتالي، تتشكل حالة من القلق الأمني تُسهم في الحدّ من فعالية الجاليات الفلسطينية ومشاركتها في المناشط المتنوعة المعنية بقضية فلسطين في القارة الأوروبية. وهذا التحدي الأمني واحد من الأسباب التي تحدّ من مشاركة الفلسطينيين في هذه الفعاليات.

من الأمثلة على ذلك، من يريد من الفلسطينيين السفر من أوروبا إلى الأراضي الفلسطينية، سواء الداخل الفلسطيني (أراضي الـ48)، أو إلى الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة، فهناك مخاوف أمنية ببُعد فلسطيني وعربي، ومن جهة الاحتلال الإسرائيلي.

المخاوف نابعة من أنّ هذه الشريحة الفلسطينية القادرة على دخول الأراضي الفلسطينية، ستكون معرّضة للاعتقال، سواء من دول عربية تكون ممراً إجبارياً إلى فلسطين، أو من السلطة الفلسطينية، أو من الاحتلال الإسرائيلي.

هي ظاهرة معوّقة للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا على صعيد كوادرات المؤسسات الفلسطينية التي تُحجم عن المشاركة في الفعاليات.

الهاجس الأمني في البُعد الوطني يجعل من الحضور الفلسطيني في الفعاليات الوطنية، دون القدر والشكل والكفاءة المطلوبة، وهو معوّق حقيقي للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

على الرغم من أن التنوع السياسي والفكري والتنظيمي للمؤسسات الفلسطينية في أوروبا مفيد وإيجابي في العمل لأجل القضية الفلسطينية، لكنه أيضاً يُعدّ تحدياً في إطار تشكيل رؤية فلسطينية موحّدة تعمل في القارة الأوروبية ضمن منظومة عمل وحدوية بعيداً عن التوجهات والولاءات السياسية التي تشكل هذا التحدي.

التحدي المالي كذلك من أكثر التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

ويشكّل التحدي المالي عقبة رئيسية في الاستفادة من جميع الإمكانيات المتاحة لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا. على سبيل المثال، فتح انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة أمامه العديد من الأبواب في البُعد الدبلوماسي الدولي، مثل توظيف فرق عمل للمركز في مقرات الأمم المتحدة، وهذا يعطي المركز أهمية في إطار العمل الشعبي الفلسطيني في بعده الأوروبي والدبلوماسي، لكن ضعف الإمكانيات المادية للمركز تقلّل فرص الاستفادة من مثل هذه المزايا.

بالتالي فإن عقبة المال تحول دون التحرك في هذا العمل الدبلوماسي المميز لمركز العودة في الأمم المتحدة، وهذا ينعكس سلباً على العمل الشعبي الفلسطيني وتطوير أدواته في أوروبا.

أيضاً في إطار التحدي المالي للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، تفتقر المؤسسات الفلسطينية إلى الكادر المتخصص والمفرغ للعمل، وهذا إن توافر سيكون له دور مهم في إحداث نقلة فلسطينية نوعية على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

فالمؤسسات الفلسطينية، مع قلة المال، لا تتمكن من توظيف الكوادر الفلسطينية المتخصصة، وهي القادرة على إحداث نقلة نوعية للعمل الشعبي الفلسطيني، ما يسهم فعلياً في تحقيق الرسالة والتأثير المطلوب لأجل القضية الفلسطينية، بالاستعانة بأدوات العمل الفنية والتقنيات المتطورة واستراتيجيات التخطيط والمواكبة.

كذلك لا توجد قدرة للمؤسسات الفلسطينية على تفرغ الكادر المتخصص في توفير الدعم المالي المستدام للعمل الشعبي الفلسطيني، من خلال جمع التبرعات الذي يحتاج إلى احتراف وتخصّص في هذا المجال، وهو عائق حقيقي

للعمل الشعبي الفلسطيني.

على الرغم من الإنجازات التي حققها مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، إلا أنّ التحدي المالي وتوفير التكاليف المالية للأنشطة والفعاليات والتحركات كان ولا يزال من أكثر الصعوبات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

وهناك تحدٍّ مهمّ تجدر الإشارة إليه، هو التنافس بين شخصيات العمل الوطني داخل مؤسسات العمل الواحد، من خلال التباين في وجهات النظر في إدارة العمل داخل المؤسسة ذات اللون السياسي الواحد، وتقادم الزمن على هذه الخلافات المنتشرة في أقطار مختلفة في القارة الأوروبية، ما عطل مصالح عظيمة للقضية الفلسطينية، وليس بالضرورة أن يتحمّل طرف المسؤولية وحده دون آخر.

مؤتمر مالمو 2023

تجلى في مؤتمر فلسطينيي أوروبا العشرين الذي عُقد في مدينة مالمو السويدية في 27 أيار/ مايو 2023، عدد لا بأس به من التحديات والعقبات التي تقف أمام العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وتعدّ نموذجاً حاداً وصارخاً ولم يسبق له مثيل في البُعد الوطني والبُعد الدولي والبُعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، ما يستحق تفصيلاً في هذا الكتاب نجد أهمية بالغة في ذكره.

ففي البُعد الوطني تصدّت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في رام الله على حدّ سواء بحملة نعتها غير مسبوقه في العمل الوطني الفلسطيني خلال 75 سنة من عمر النكبة. حيث انبرت جميع أجهزة هاتين المؤسستين اللتين من المفترض بهما تمثيل الشعب الفلسطيني، بالهجوم على المؤتمر، مؤسّسة وأهدافاً وأشخاصاً، وباتجاه السويد كدولة وأحزاب وجالية فلسطينية، وكذلك أوروبا، في محاولة لمنع انعقاد المؤتمر، أو بالحدّ الأدنى إفشاله، وانخرط في هذه الحملة رأس السلطة وما دونه من مستويات وزارية على المستوى المحلي، وكذلك بعض الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير، واستخدموا جميع الوسائل المتاحة؛ الظاهرة والخفية والمشروعة وغيرها، وفي المجالات كافة؛ الإعلامية والدبلوماسية والشعبية، وكانت على المستوى الشعبي الفلسطيني بين الكوادر التي تأتمر بأمرهم بين ترغيب وترهيب، ومن ثمّ كيل الاتهامات بأنّ هذا المؤتمر يسعى لنزع الشرعية عن المنظمة وسحب البساط وزرع فتنة داخل الشعب الفلسطيني، علماً بأنّ هذه هي المرة الثالثة التي ينعقد فيها المؤتمر في مدينة مالمو السويدية، بل إن المؤتمر الرابع عام 2006، الذي حضره خمسة آلاف مشارك، ألقى فيه السفير الفلسطيني الدكتور صلاح عبد الشافي كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وفي المؤتمر التالي في مالمو عام 2016، الذي حضره 18 ألف مشارك، حضرت السفيرة الفلسطينية الدكتورة هالة فريز شخصياً، وكان المؤتمر جماهيرياً حاشداً، وألقت كلمة في المؤتمر.

وفي المؤتمر الذي سبقه في برلين عام 2015 الذي تجاوز 18 ألف مشارك حضر نائب السفيرة عبد الهادي أبو شرح شخصياً، وألقى كلمة فيه.

وفي المؤتمر الذي سبقه عام 2014 في باريس بحضور 5 آلاف مشارك، حضر السفير الفلسطيني الدكتور هايل الفاهوم، وألقى كلمة فيه. ومنذ المؤتمر الأول في لندن عام 2003، كان على رأس المتحدثين الراحل الدكتور حيدر عبد الشافي، وكان في مقدمة الحضور الدكتور أسعد عبد الرحمن، رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك. وحضر الدكتور حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي مؤتمر هولندا 2007. ومعه حضر المناضل تيسير نصر الله، وجاء الأستاذ تيسير، الكادر المتقدم في حركة فتح مرة أخرى إلى برلين 2015. وفي المؤتمر الثاني عام 2004 في برلين حضر السيد عبد الله الإفرنجي، سفير فلسطين في ألمانيا وعضو اللجنة المركزية لفتح، ومن الداخل شارك السيد جمال الشاتي. وشارك في المؤتمر السابع عشر عام 2019 في كوبنهاغن السيد صلاح صلاح، عضو المجلس الوطني الفلسطيني. وشارك مرات متكررة مرشح الرئاسة الفلسطينية ورئيس المبادرة الفلسطينية الدكتور مصطفى البرغوثي في ميلانو 2009 وبرلين 2010 وفوبرتال 2011 وهولندا 2017، وحضرت المناضلة فدوى البرغوثي في برلين 2010 وفوبرتال 2011. كذلك شارك على مراحل في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا من رجال الدين المسيحيين الفلسطينيين الأب رباح أبو العسل، والأب عطا الله حنا والأب مانويل مسلم. ويقوم المؤتمر بدعم وإسناد من أبناء الشعب الفلسطيني في عموم القارة على مختلف انتماءاتهم الوطنية، وأسمائهم معروفة وأيديهم البيضاء ممدودة للمؤتمر، مع اعتزازهم بلونهم السياسي. هذه اللوحة الوطنية بامتياز وتفوق، والممتدة خلال عقدين من عمر المؤتمر، تزج فقط دولة الاحتلال، لذلك فهي تلاحق المؤتمر وتحاول بثتى الوسائل، المباشرة وغير المباشرة، منع إقامته. لكن الوعي السياسي لدى أبناء الشعب الفلسطيني، ومعرفتهم بما يفيد طريق استرجاع الحقوق، ومعايشتهم للآثار الاستراتيجية الإيجابية للمؤتمر، جعلتهم يشاركون بفعالية في مؤتمر مالمو 2023 حتى فاق العدد 20 ألف مشارك.

التحديات في البعد العربي

لعلّ من أهمّ وأصعب وأعقد التحديات التي واجهت العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية في البعد العربي الرسمي والشعبي، التحدي السياسي الناجم عن الخلافات العربية العربية في أبعادها المختلفة، ومنها الاختلاف في الرؤية والموقف السياسي من القضية الفلسطينية.

هذا التحدي السياسي في بعده العربي الرسمي والشعبي من أشدّ التحديات التي واجهت ولا تزال عمل مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا، بالرغم من الإنجازات المذكورة سابقاً.

وشكّل التحدي السياسي في بعده العربي عائقاً رئيساً للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وتحدياً معطلاً للكثير من الأعمال الفلسطينية في أوروبا، وكانت له تداعيات على حضور فلسطين في القارة الأوروبية لدى الجاليات العربية بسبب الخلافات السياسية العربية.

وانعكست هذه الخلافات السياسية العربية على قدرة الجانب الفلسطيني في أوروبا بالتعبير عن موقفه السياسي مباشرة، انطلاقاً من الخشية على المصلحة الوطنية الفلسطينية والعمل الشعبي الفلسطيني في القارة، والخوف من فقدان شريحة واسعة من الحاضنة العربية الشعبية للقضية الفلسطينية في أوروبا.

وقلّصت هذه الخلافات السياسية العربية مساحات العمل لأجل فلسطين في أوروبا ضمن العمل في البعد الدبلوماسي والشعبي العربي، الذي انعكس على عمل المؤسسات الفلسطينية، ومنها مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

وأدّت الأزمات وأحداث الربيع العربي دوراً معوّقاً للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، من خلال ارتداداتها على اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدول، مثل العراق وسورية واليمن ولبنان وليبيا. وكذلك المواقف الرسمية للعديد من الدول العربية في تعاملها مع أبناء الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال التعامل المصري مع قطاع غزة وملف معبر رفح.

ويكمن التحدي في هذا الإطار للعمل الشعبي الفلسطيني من خلال القدرة على تحديد الموقف السياسي من هذه الأزمات والمواقف السياسية للدول العربية وانعكاسها سلباً على اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدول.

بالتالي، يحدّد ذلك من مساحات التحرك للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، وهذا ينعكس على جدوى الفعاليات، ويضيّق عليها في البُعد العربي الرسمي والشعبي في القارة.

كذلك إنّ اتخاذ أيّ موقف سياسي من مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة تجاه الدول العربية، وخصوصاً في ما يتعلق بانعكاس هذه المواقف على اللاجئين الفلسطينيين، سيكون له ارتداد سلبي على العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

وولدت أحداث الربيع العربي قضايا عربية إنسانية ملحة، شكّلت تحدياً للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، حيث انتقل جزء مهم من الدعم السياسي والإعلامي والمالي للقضية الفلسطينية، إلى الأحداث في الدول العربية التي شهدت ثورات.

بالتالي انتقلت العديد من الكوادر العربية المهمة في العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، إلى الاهتمام والتركيز بقضايا شعوبها، وكذلك انتقال جزء مهم من الدعم المالي العربي في بعده الشعبي للمؤسّسات الفلسطينية، إلى دعم احتياجات الشعوب العربية.

وامتلأت القارة الأوروبية بالقضايا السياسية والإنسانية للشعوب العربية بعد أحداث الربيع العربي، ولم تعد القضية الفلسطينية تحظى بالاهتمام المركزي لدى الجاليات العربية في أوروبا إلى حدّ بعيد.

وانصرف الإعلام العربي الرسمي وغير الرسمي إلى التركيز على أحداث الربيع العربي، بالتالي قلت حصة القضية الفلسطينية في حضورها الإعلامي، الذي كان له تأثير في التغطيات الإعلامية للفعاليات والمؤتمرات الفلسطينية في أوروبا. وشكّلت الأزمات الحديثة للاجئين الفلسطينيين في دول الربيع العربي، أعباءً جديدة على مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، في إطار عملهم في دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، واستنزافاً لعملهم في هذا البُعد المتعلق بحق العودة.

ومن الأمثلة على هذه الأعباء، مواكبة الهجرة لأبناء الشعب الفلسطيني من مخيمات سورية ولبنان عبر قوارب الموت، وولادة جغرافيات جديدة في العالم وصل إليها قطار اللجوء الفلسطيني، حيث أصبحت هذه الجغرافيات بحاجة لمواكبة ومتابعة، وهذا يشكّل عبئاً إضافياً على العمل الشعبي الفلسطيني سياسياً ووطنياً ومادياً.

كذلك أحدثت الأزمات في دول عربية تستضيف لاجئين فلسطينيين، حالة من القطيعة القسرية بين مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا مع هذه الشريحة من اللاجئين، نظراً للظروف الأمنية التي أحاطت بأوضاع هؤلاء الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن السياسة التي اتبعتها مركز العودة في التعامل مع الدول العربية بالبعد الرسمي، كانت من أهم عوامل انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة، من خلال تصويت جميع الدول العربية لانضمام المركز دون استثناء. حتى إن سياسة عمل مؤتمر فلسطيني أوروبا وتعامله مع الدول العربية في البعد الرسمي والشعبي، لاقى ترحيباً عربياً رسمياً للمؤتمر وتشكيله كجسم فلسطيني في القارة الأوروبية.

وانعكست الخلافات العربية العربية على عمل مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، خصوصاً في ما يتعلق بدعوة الشخصيات العربية الرسمية أو الشعبية إلى فعاليات المركز ومؤتمرات فلسطيني أوروبا، الذي شكّل تحدياً من حيث أن تكون هذه الشخصيات من دول عربية بينها قضايا خلاف ونزاع، ونتج منها عدم حضور هذه الشخصيات للمؤتمرات.

بالتالي، يفرض على النشاط سياسة معينة في دعوة الشخصيات العربية. على سبيل المثال دعوة شخصيات من دول عربية مختلفة سياسياً فيما بينها، هنا لا يمكن حصر الدعوة بدولة واحدة دون الدولة الثانية، حتى لا يحسب المؤتمر أنه يؤيد دولة عربية ضد أخرى.

كذلك لبعض السفراء العرب في القارة الأوروبية دور سلبي تجاه القضية الفلسطينية، سواء من خلال عدم المشاركة في الفعاليات أو المؤتمرات التي توجه إليهم الدعوة لحضورها، وصولاً إلى أداء دور معطل للأنشطة الفلسطينية في أوروبا في بعض الأحيان، وهؤلاء لا تشكل لديهم القضية الفلسطينية محل اهتمام.

وجزء من المنظومة العربية الدبلوماسية في أوروبا لا تريد الدخول في الخلافات الفلسطينية الفلسطينية، وترى أن تتعامل مع البعد الرسمي الفلسطيني المتمثل بسفارات السلطة.

يمكننا القول إنَّ "الفويبا" من التعامل العربي الرسمي مع الخلاف الفلسطيني الفلسطيني، ظلم القضية الفلسطينية، باعتبارها ثورة وليست دولة، وهذه النظرة عطلت العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، وأوجدت له في كثير من الأحيان حالة من العزلة والتهميش في البُعد الرسمي العربي.

أما في ما يتعلق باتفاقيات التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد شكّلت هذه الاتفاقيات منحىً خطيراً وتحدياً جديداً للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

وكذلك تقلّب الموقف السياسي العربي الرسمي لبعض الدول من موقفٍ داعم للقضية الفلسطينية عموماً وللعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا خصوصاً، إلى موقفٍ محايد أو متناقض بعد توقيع اتفاقيات التطبيع.

ومن آثار توقيع اتفاقيات التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، عدم قدرة مؤتمر فلسطيني أوروبا على دعوة شخصيات رسمية من هذه الدول لحضور المؤتمر، ومن ناحية أخرى، تردّد بعض الشخصيات الشعبية في حضور مؤتمر فلسطيني أوروبا.

بهذا يكون المؤتمر قد خسر شخصيات رسمية وشعبية كانت داعماً مهماً لمؤتمراته، ومشاركاً دائماً فيها، وكانت تربطه بها علاقات متقدمة، وهذا يُعدّ خسارة سياسية وشعبية لمؤتمر فلسطيني أوروبا، وكذلك في حضور الجاليات العربية شعبياً لمؤتمرات فلسطيني أوروبا.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن التحدي الأمني الذي يواجهه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، والذي لم ينعكس على الشخصيات الفلسطينية فقط، بل على الجاليات العربية أيضاً من منظور دعمها للقضية الفلسطينية، خصوصاً الجاليات من الدول المطبّعة مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعرّض العديد من الشخصيات الفلسطينية والعربية للاعتقال في هذه الدول، وهم من الناشطين في العمل الشعبي الفلسطيني والداعمين له سياسياً ومالياً، وهذا الأمر يتجسّد أيضاً في دول عربية أخرى لا تربطها اتفاقيات تطبيع مع الاحتلال.

بالتالي، نتحدث عن تشكيل تحالف ميداني لبعض الأطراف العربية الرسمية مع الاحتلال الإسرائيلي، كانت له تبعات سلبية على العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، من خلال دور هذه الدول العربية المطبّعة مع الاحتلال في

تشويه صورة المؤسّسات الفلسطينية العاملة والشخصيات الناشطة، وتبني رواية الاحتلال الإسرائيلي والعمل على نشرها، والتحريض في إطار البعد الدبلوماسي العربي في أوروبا ضد الأنشطة الفلسطينية، ضمن منهجية استهداف العمل لأجل فلسطين عموماً، وفي أوروبا على وجه التحديد، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإنشاء مؤسّسات وهمية في هذه الحملة التحريضية.

إنّ التطبيع الصارخ لبعض الدول العربية التي لديها كثافة نافذة في وجود جاليتها في أوروبا، وأحياناً داعمة للقضية، يمثل حرجاً في التعامل مع الموقف الصريح برفض التطبيع لناحية ظهور الحميّة عند بعض أفراد هذه الجاليات لصالح دولتهم مع رفضهم للتطبيع، وذلك انتصاراً لرمزية انتمائهم إلى دولهم.

كذلك أسهمت هذه الاتفاقيات، وحتى الخلافات العربية العربية، في تشكيل تحدّي مالي للعمل الفلسطيني في القارة الأوروبية، من خلال الإحجام عن تقديم الدعم المالي إلى الفعاليات الفلسطينية في أوروبا، سواء أكان هذا الدعم رسمياً أم شعبياً، وذلك انطلاقاً من التحدي الأمني. كذلك إنّ ضعف العديد من الدول العربية وارتهاؤها للدول القوية في العالم، جعلها تتصاع لكثير من القرارات التي تستهدف المؤسّسات والشخصيات الفلسطينية العاملة في أوروبا، ولا سيما القرارات السياسية والمالية والأمنية.

ويشكّل ارتهان المؤسّسات المالية العربية لمثل هذه القرارات، ومنعها عمليات التحويل المالي للمؤسّسات الفلسطينية، واحداً من معوّقات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

ومن ضمن التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، الصراع الطائفي في المنطقة العربية، الذي ألقى بظلاله على العمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا، سواء على صعيد الشخصيات العربية الرسمية أو الشعبية، وكذلك الجاليات العربية في أوروبا.

بالتالي، أحدثت حالة الصراع الطائفي في المنطقة العربية، التي وصلت إلى حدّ الاقتتال والصراع الدموي، تأثيراً واضحاً في الحضور العربي في أوروبا، وتأثرت بذلك الفعاليات الفلسطينية في القارة. وتمثّل التحدي أمام العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، بعدم القدرة على التعامل بسلاسة مع المرتبطين كثيراً بالصراع الطائفي بين الدول العربية أو في داخل الدولة الواحدة.

هذا التحدي سبب إجماعاً من قبل مركز العودة ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا عن بناء علاقات أو الاقتراب من الشخصيات الفاعلة والمؤججة للصراع الطائفي في المنطقة العربية، أو حتى في أوروبا، وقد تكون هذه الشخصيات تتبنى القضية الفلسطينية وتدافع عنها، لكن دخولها مباشرة في الصراع الطائفي العربي المذهبي أو العرقي، جعل مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا يحجمان عن تطوير علاقات بهذه الشخصيات في إطار حشد الدعم للقضية الفلسطينية.

ويمتدّ هذا التحدي إلى أن إدارة مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، أحجموا عن الظهور الإعلامي في العديد من القنوات ووسائل الإعلام التي غدت الصراع الطائفي في المنطقة العربية، وبالتالي خسر العمل الشعبي الفلسطيني العديد من هذه المنابر الإعلامية في تغطية الفعاليات الفلسطينية في أوروبا.

هذا التحدي الطائفي شكّل هاجساً لمركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، من أن يُحسب المركز والمؤتمر ضمن معادلة الصراع الطائفي العربي، ما سينعكس سلباً على عمل المركز والمؤتمر في إطار القضية الفلسطينية.

وكان هذا التحدي سبباً لفقدان مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا عدداً من الشخصيات المهمة التي كانت تشارك في فعاليات المركز والمؤتمر، وتوقفوا عن دعوة هذه الشخصيات، نظراً لارتباطها مباشرة بالصراع الطائفي في المنطقة العربية، الذي انعكس بدوره على الوجود العربي في القارة الأوروبية.

من الأمثلة على هذا الصراع ما جرى في العراق واليمن وسورية، الذي شكّل تحدياً لمركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا في تحديد موقفهم من هذا الصراع مباشرة، وتغيّرت معادلة التعامل مع هذه الدول رسمياً وشعبياً بالنسبة إلى مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، بخلاف آلية التعامل كما كانت قبل الصراع في هذه الدول العربية.

التحديات في البعد الإسلامي

لعل ما ذكرناه من تحديات للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية في البعد العربي، نستطيع إسقاطه إلى حد ما على التحديات في البعد الإسلامي، التي أثرت فعلياً بالعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

هذا التحدي جاء من بوابة التأثير في الشخصيات الإسلامية الرسمية والشعبية، وكذلك الجاليات الإسلامية التي تفوق الجاليات العربية من حيث العدد وأحياناً النفوذ والفعالية في القارة الأوروبية.

بالتالي، التحدي في البعد الإسلامي مرتبط بعقبات سياسية وأمنية ومالية، لها ارتدادات سلبية تجاه العمل لأجل القضية الفلسطينية في المحفل الأوروبي.

التحدي السياسي في بعده الإسلامي ينطلق من الخلافات الإسلامية الإسلامية والخلافات الإسلامية العربية والخلافات الإسلامية الأوروبية في بعدها الرسمي والعلاقات بين هذه الدول، التي انعكست على الجانب الشعبي.

وثمة مثالان صارخان على هذه التقاطعات الإسلامية الرسمية، هما تركيا وإيران، بما لهما من فعالية وحراك على المستويات كافة في كل الاتجاهات، ويزيد صعوبة الأمر الحاجة الماسة للعمل الشعبي لهاتين الدولتين في القارة الأوروبية، وخصوصاً تركيا، لوجود الجالية التركية عدداً ونفوداً في القارة الأوروبية.

لذا، إن طريقة تعامل بعض الدول الإسلامية مع الدول العربية، وإدارة علاقاتها بهذه الدول، والتدخل في شؤون الدول العربية أحياناً، وحشد الصراعات داخل الدول العربية أحياناً، انعكست على القضية الفلسطينية والعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

من هنا جاء التحدي لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في التعامل مع إيران كدولة تحكمها خلافات مع عدة دول عربية، خلافات في بُعد سياسي وطائفي.

ويتمدد التحدي السياسي إلى الخلافات الإسلامية الأوروبية، في جملة من القضايا السياسية الدولية، والصراع الدائر في بعده الدولي والتحالفات الإقليمية. وازداد هذا الموضوع حدة مع تعاظم نفوذ هاتين الدولتين وحضورهما العالمي، ولا سيما تركيا، وهذا ورث حساسية عند الدول الأوروبية، وأحياناً تكون مفرطة، ما يصعب مهمة أي عمل شعبي بالعموم في أوروبا، وحول القضية

الفلسطينية على وجه الخصوص، وعلى الجانب الإيراني يزداد ذلك صعوبةً، باعتبار الحصار المفروض عليها دولياً، وانخراطها ميدانياً بشكل واضح في القضية الفلسطينية.

وبالتالي، تشكّل العلاقات المتوترة بين بعض الدول الأوروبية وبعض الدول الإسلامية تحدياً للعمل الشعبي الفلسطيني في إدارة علاقاته بهذه الدول الإسلامية ضمن التوجهات الأوروبية المختلفة مع هذه الدول. نتحدث هنا عن الخلاف الأوروبي الإيراني، والأوروبي التركي، باعتبار أنّ المؤسسات الشعبية التي تعمل لفلسطين هي أوروبية وتعمل على الساحة الأوروبية.

إنّ وجود علاقة أو تحالف لمركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا، في بعدها الرسمي، أو مع المؤسسات الإسلامية في القارة الأوروبية، التي ترتبط دولها بعلاقات متوترة مع الحكومات الأوروبية، يشكّل عبئاً على المركز والمؤتمر في إطار العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

وهذا يؤثّر بأنشطة مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، من خلال التردد في دعوة بعض الشخصيات الرسمية أو الشعبية من هذه الدول على حدّ سواء.

كذلك في البعد المالي، يشكّل هذا التحدي من بوابة الخلاف الأوروبي الإسلامي، سبباً لأنّ يمتنع المركز ومؤتمر فلسطيني أوروبا عن تلقي دعم مالي من دول إسلامية ذات علاقات متوترة بأوروبا، وبالتالي خسارة مساحة دعم مالي للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

وهذا يمتدّ أيضاً إلى التعامل المالي (العمل الخيري) غير السلس، بل المعقّد في بعض الأحيان مع المؤسسات الشعبية في تلك الدول، أو الامتداد المؤسساتي ذات الطابع المالي من أوروبا، على سبيل المثال إنشاء فروع في بعض الدول الإسلامية. ولا شكّ أنّ العلاقات القوية بين بعض الدول الإسلامية ودولة الاحتلال، تسبب أحياناً بعض الحرج للمؤسسات الشعبية الفلسطينية في تعاملها مع هذه الدول.

التحديات في البعد الدولي

يواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، ولا يزال، جملة من التحديات في البعد الدولي والأوروبي، التي انعكست بتأثر واضح على العمل لأجل القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والأوروبية.

من أهم هذه التحديات في بعدها الدولي، التحدي السياسي، الذي يُعتَبَر من أكثر التحديات التي تعترض العمل الشعبي الفلسطيني في بعده الدولي والأوروبي تأثيراً، وحتى في الأبعاد السابقة التي تناولناها، وهي البعد الوطني والعربي والإسلامي.

سنفصل في هذا الباب أهم النقاط في التحدي السياسي الدولي التي تواجه العمل لأجل فلسطين دولياً وأوروبياً.

لقد شكّل دعم العديد من الدول الغربية للاحتلال الإسرائيلي، وعلى درجات منها القوية واللامحدودة، كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ومنها ما هي أقل درجة، لكنها تدور في الفلك نفسه في دعم الاحتلال، والمحصّلة واحدة. ولعلّ من أبرز الشواهد على هذه المواقف، مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، في دعمهما المطلق لدولة الاحتلال الإسرائيلي، على حساب العمل الشعبي الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت موقفاً واضحاً ومباشراً في رفض مشروع انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة، وكانت الجهة الأكثر دعماً وتوافقاً مع الموقف الإسرائيلي في منع مركز العودة من الدخول إلى الأمم المتحدة.

كذلك ألمانيا كانت في المسار نفسه مع الولايات المتحدة، ليس فقط في رفض دخول مركز العودة إلى الأمم المتحدة، بل بالعمل مع الاحتلال الإسرائيلي لإفشال الانضمام، والتأثير في الدول الأخرى بالتصويت بالرفض لهذا المشروع.

هذا الدور قامت به السفارة الألمانية في الأمم المتحدة، بالتواصل مع بقية السفراء المعنيين بالتصويت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، لتثييمهم عن التصويت وإفشال انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة.

ونتيجة الضغط الإسرائيلي على الحكومة البريطانية، دفع الأخيرة إلى تغيير موقفها من التصويت لانضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة بوصفه مؤسسة بريطانية، إلى التصويت ضد المشروع.

وكان السفير البريطاني في الأمم المتحدة قد أبلغ مندوب مركز العودة بأنه تلقى قراراً من وزارة الخارجية البريطانية في اللحظات الأخيرة ما قبل التصويت، لالتزام التصويت بالرفض على انضمام المركز إلى الأمم المتحدة.

إنّ تغيير الموقف البريطاني من التصويت لانضمام مركز العودة، كان له تأثير سلبي في موقف مملكة السويد، التي ربطت موافقتها على المشروع بالموافقة البريطانية، لذلك امتنعت السويد عن التصويت.

ثلاث دول أوروبية امتنعت عن التصويت لانضمام المركز، هي السويد وسويسرا وإسبانيا، ولو صوّتت هذه الدول ضد المشروع، لما نجح مركز العودة في الانضمام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

وتُعتبر ألمانيا نموذجاً صارخاً لكونها من أكثر الدول الأوروبية استهدافاً للعمل الشعبي الفلسطيني، من خلال تقريرها السنوي المعلن والمعروف باسم تقرير مؤسّسة حماية الدستور، وخطورة هذا التقرير تكمن من خلال وسم مركز العودة الفلسطيني والعديد من المؤسّسات والشخصيات الفلسطينية بشكل سلبي.

هذا التوصيف الألماني يعطل بشكل حقيقي عمل مركز العودة الفلسطيني، لذلك يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في ألمانيا على وجه التحديد، ما ينعكس أيضاً على مؤتمرات فلسطينيي أوروبا التي تُعقد في ألمانيا، أو تكون له ارتدادات لدى إدارة مؤسّسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا في التفكير ملياً قبل اتخاذ قرار بعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا في ألمانيا.

وفي هذا الإطار يُقرأ الهجوم الإعلامي للصحافة الألمانية على مؤتمر فلسطينيي أوروبا، الذي عُقد في ألمانيا أربع مرّات، ومركز العودة شريك في انعقاده، بحيث تستند وسائل الإعلام الألمانية في استهدافها لمؤتمرات فلسطينيي أوروبا إلى تقرير مؤسّسة حماية الدستور الصادر سنوياً عن الجهات الأمنية الرسمية في ألمانيا.

هذا التقرير، وفق العقلية السياسية في ألمانيا، تقرير معتمد وغير قابل للنقاش، ويرى فيه مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا تقريراً يخدم الاحتلال الإسرائيلي، وإحدى أدوات استهداف العمل الشعبي الفلسطيني في بعده الأوروبي.

ويعمل هذا التقرير ضمن سياسة تخويف الضيوف والمشاركين في فعاليات مركز العودة ومؤتمرات فلسطينيي أوروبا، وكذلك الضغط على المؤسّسات المحلية في الدول الأوروبية لعدم تقديم خدماتها اللوجستية إلى هذه الفعاليات الفلسطينية.

ويستغل الاحتلال الإسرائيلي علاقاته الدبلوماسية بالدول الأوروبية، كأداة ضغط على حكومات هذه الدول، لمنع الأنشطة والمؤتمرات الفلسطينية، وحتى الدول الأوروبية التي لا تدعن للضغوط الإسرائيلية، تعمل على التحقيق في الادعاءات الإسرائيلية حول المؤسّسات الفلسطينية وأنشطتها في القارة الأوروبية.

هذا التحقيق يسبّب حالة قلق دائم لدى إدارة مؤسّسة مؤتمر فلسطيني أوروبا، من انعقاد المؤتمر في دولة ما، وتستمر حالة القلق هذه إلى انتهاء المؤتمر، وهذا يسبّب تكاليف مادية ونفسية ولوجستية لدى القائمين على المؤتمر.

ويؤدي ذلك أيضاً إلى عدم حصول ضيوف المركز والمؤتمر على تأشيرات أوروبية، للمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الفلسطينية.

وهنا يأتي أيضاً موقف الاتحاد الأوروبي المُعلن من حلّ الدولتين على حدود 1967، وبالتالي هو استهداف مباشر لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو تحدّي سياسي أمام العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، الذي يدافع عن حق العودة الفلسطيني.

ويتمثل التحدي لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، بطريقة التعامل السياسي مع مفهوم حلّ الدولتين، الذي تتبناه الدول الأوروبية، وكيف يمكن طرح حق العودة في هذا الجانب.

كذلك في ما يتعلق بالمتضامين الدوليين مع القضية الفلسطينية، فإنّ جزءاً مهماً منهم أيضاً يؤمن بأنّ إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على حلّ الدولتين، وهذا تحدّي أيضاً أمام مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في الترويج لحق العودة ضمن هذه الشريحة المهمة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

كذلك إنّ ارتهان الدول الغربية لمفهوم الهولوكوست والخوف من معاداة السامية، كان شماعة لهذه الدول لوسم العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية بمعاداة السامية، ومحاولات تجريم العمل الفلسطيني ومحاسبته قضائياً، وتوسيع تفسيره وامتداده لتستهدف الرمزيات الفلسطينية بمعناها البسيط، وأصبحت كل كلمة مرتبطة بفلسطين مستهدفة في الدول الغربية.

ومن التحديات السياسية موقف المؤسسات الفلسطينية في أوروبا الداعم لحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، هذا الموقف المنسجم مع القانون الدولي في أحقية الشعوب بمقاومة الاحتلال.

هذا يحتم على المؤسسات الفلسطينية تحدياً في طبيعة ووسائل وآليات دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، حتى لا يستخدم كأداة تجريم واتهام ضد العمل الشعبي الفلسطيني.

بالتالي، التحدي أمام العمل الشعبي الفلسطيني في هذا الجانب، يتمثل بكيفية طرح قضية حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في بعدها الدولي، إلى جانب الضغوط على العمل الشعبي الفلسطيني حول الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي.

وفي خضم الخريطة السياسية الدولية وتصاعد أحزاب اليمين المتطرف، كانت لهذا الصعود تداعيات سياسية على العمل الشعبي الفلسطيني في بعده الدولي، انطلاقاً من تداعياته السلبية على الأقليات في هذه الدول.

دائماً ما يظهر اليمين المتطرف كحليف للاحتلال الإسرائيلي، وهي واحدة من أدوات في الصعود من خلال تبني سياسة التقارب مع الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك الاستعانة بمفهوم الإسلاموفوبيا لتحقيق الانتصار السياسي.

بالتالي أصبح العمل الشعبي الفلسطيني في بعده الدولي، مستهدفاً من قبل أحزاب اليمين المتطرف، التي تبنت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في استهداف كل من يعمل لأجل القضية الفلسطينية.

كذلك إن صعود اليمين المتطرف كان له تأثير في المواقف السياسية الدولية تجاه القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتبني المواقف الإسرائيلية في هذا الجانب.

من أبرز الأمثلة في هذا الإطار، اعتراف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من Donald Trump بأن القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والدور الذي أداه ترامب في اتفاقيات التطبيع العربي الإسرائيلي.

كذلك إن اتسام العديد من الشخصيات اليمينية المتطرفة بقضية الفساد، كان لها انعكاس على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني واستهداف المؤسسات التي تعمل في الإطار الفلسطيني، وأكبر مثال على ذلك الحملة الأمنية على الشخصيات الإسلامية الداعمة لفلسطين في النمسا عام 2020. حيث ترتهن

هذه الشخصيات لنفوذ دولة الاحتلال، لتنفيذ الأجندة الإسرائيلية في استهداف كل ما هو فلسطيني ويواجه الرواية الإسرائيلية في البُعد الدولي.

وإنّ ارتهان الإعلام الدولي للرواية الإسرائيلية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واحد من التحديات التي تواجه العاملين في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. حيث تغيب كبرى وسائل الإعلام الدولية حقيقة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بأنه دفاع الشعب الفلسطيني عن أرضه المحتلة، من خلال الترويج للرواية الإسرائيلية الكاذبة، وتشويه الرواية الفلسطينية.

بالتالي، تعمل هذه الوسائل الإعلامية المرتبطة باللوبي الإسرائيلي في البُعد الدولي، على خداع الشعوب الغربية في تزوير الحقائق بشأن القضية الفلسطينية، وحشد الدعم والتأييد للاحتلال الإسرائيلي.

كذلك بعد هذه الأحداث لم يتمكن مركز العودة وشخصيات المركز ومؤتمر فلسطيني أوروبا من زيارة الولايات المتحدة الأمريكية، للمشاركة في فعاليات فلسطينية أو تنظيم أنشطة في أمريكا، بعد التشديد الأمريكي بسبب الهجوم، ما شكّل حاجزاً أمام مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا حال دون التواصل مع أبناء الجالية الفلسطينية في أمريكا بشكل سلس وفعال، وسبّب، في حالات، اعتذار الشخصيات الفلسطينية المقيمة في الولايات المتحدة عن عدم المشاركة في أنشطة المركز ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

وكان للصراع الدولي تأثير واضح في العمل الشعبي الفلسطيني دولياً، وهذا التأثير بشقيه الإيجابي والسلبي، يرتكز على موقع القضية الفلسطينية لدى هذه الدول التي تختلف فيما بينها حول السياسات الدولية.

من هذه النماذج المماحكات الروسية الألمانية، التي جعلت من روسيا تُبدي اهتماماً غير عادي بمؤتمر فلسطيني أوروبا الذي انعقد في برلين عام 2015، حيث وقّرت قناة روسيا اليوم الناطقة بالعربية تغطية تلفزيونية مباشرة مفتوحة لفعاليات المؤتمر.

هذا الموقف كان محاولة روسية لتسديد ضربة في إطار الخلاف الروسي الألماني، استناداً إلى سياسة ألمانيا المناوئة لمؤتمرات فلسطيني أوروبا خصوصاً، والعمل الشعبي الفلسطيني عموماً.

بالتالي، انعكس ذلك على ارتفاع وتيرة الاستهداف الألماني للعمل الشعبي

الفلسطيني في ألمانيا، فمن جهة هو مكسب لمؤتمرات فلسطينيي أوروبا، لكن من جهة أخرى يُعدّ تحدياً في زيادة الاستهداف الألماني للمؤتمر.

وقد شكّل الخلاف الروسي الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية، توجّهاً إيجابياً في تصويت روسيا والصين لانضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة، بخلاف الرفض الأمريكي، ومن جهة أخرى عزّز من حالة الاستهداف الأمريكي لمركز العودة نتيجة للموقف الروسي والصيني المؤيد لانضمامه إلى الأمم المتحدة.

نستنتج أنّ الصراع الدولي له تداعيات سلبية وإيجابية على العمل الشعبي الفلسطيني، بحسب مواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية أو الخلاف في السياسات الدولية، وجعل من تأييد القضية الفلسطينية واحدة من أدوات المواجهة بين هذه الدول.

التحديات في بعد مجابهة الاحتلال الإسرائيلي

إن التحدي الأخطر والوجودي والمبدئي الذي يواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، هو التحديات والعقبات والمخاطر التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي وأدواته التي يستعين بها في مواجهة العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

لذلك إنَّ التحديات التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي على مختلف أشكالها السياسية والأمنية والمالية والإعلامية والقانونية، هي من أشدَّ المعوّقات التي يعاني منها العمل لأجل فلسطين في المحفل الأوروبي.

وإننا نصيب كبد الحقيقة عندما نسمي هذا التحدي "التحدي المبدئي" أو "الأخطر" أو "الوجودي" بين جملة التحديات في البُعد الوطني والعربي والإسلامي والدولي، ومنه الأوروبي.

ولعلنا نغزو هذا إلى أن دولة الاحتلال تعتبر أنّ الساحة الأوروبية ذات قيمة استراتيجية وجودية بالنسبة إليها، لناحية ارتباط النشأة وتغذية المهاجرين والعلاقات الاستراتيجية والتعاون الوثيق والمتين في مناحي الحياة كافة، وإنَّ وجود أي عمل لفلسطين في القارة الأوروبية يقلل من مساحة النفوذ لدولة الاحتلال ويضعف من روابطها الأوروبية، ما يجعلها تعتقد أنه خطر وجودي عليها في القارة.

هنا تكمن الهستيريا التي تتاب دوائر صنع القرار في دولة الاحتلال لأيّ وجود نافذ أو حيوي داعم للقضية في هذه الساحات بمستوياته كافة، حتى لو كانت محدودة، وقد عملت دولة الاحتلال منذ نشأتها على رهن الدول الغربية على المستوى الرسمي والشعبي لدوائر نفوذها ورغبتها ونظرتها للصراع مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية ومن يدعمها في العالم من ناحية أصل الصراع وامتداده والنظرة إلى الفلسطيني ومقاومته وكذا مستقبل الصراع.

وقد ازداد توتر دولة الاحتلال مع التصاعد اللافت للنفوذ الفلسطيني، وأطلاع العديد من الغربيين على حقيقة الصراع وما يجري داخل الأرض المحتلة من ممارسات دولة الاحتلال والمستوطنين، مما استحدثت معه دولة الاحتلال أدوات جديدة لتحذّ من هذا النفوذ. لذلك، وعى مركز العودة والقائمون عليه لاستراتيجية دولة الاحتلال، وحاول ضمن خطط عمله وبرامجه التصدي لنقاط الضعف في التوجه الإسرائيلي وتطبيقه في برامج عمل ممتدة لدحضه، ما

ضاعف التحدي، من مثال أنّ النظرة الصهيونية أقتعت الغربيين باستحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأنهم في وجودهم بالغرب الأوروبي غير معنيين بالعودة، فكانت مؤتمرات فلسطينيي أوروبا الممتدة استراتيجية عمل لدحض ذلك، ومن هنا تأتي الحرب الضروس عليه، في محاولة لإيقاف المؤتمر أو منع مركز العودة من الوصول إلى الأمم المتحدة.

إنّ استراتيجية مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا التي تهدف إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هُجروا منها عام 1948 والتي يدعمها القانون الدولي، تعتبرها دولة الاحتلال تهديداً لوجودها، وطالما حاولت أن تقنع الغربيين بأنّ عودة اللاجئين إغراق للدولة العبرية، وأنّ المساحة لا تتسع للشعبين.

هذا الخطر الذي يستشعره الاحتلال الإسرائيلي ينطلق من عمل مركز العودة مع المنظومة الغربية سياسياً في دحض الرواية الإسرائيلية التي اقتتعت بها الغرب على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتوافق الغرب عموماً مع الموقف الإسرائيلي بأنه لا إمكانية لعودة اللاجئين الفلسطينيين، لأنّ هذا يعني نهاية كيان الاحتلال.

بالتالي إنّ قناعة الغرب مع رواية الاحتلال الإسرائيلي بعدم إمكانية عودة اللاجئين، شكّلت تحدياً سياسياً أمام مركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا والعمل الشعبي الفلسطيني برمته، في طرح قضية العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وهذا يوّلّد حالة نفسية صعبة للعاملين في مجال الدفاع عن حق العودة، في ظلّ العمل ضمن جو منحاز إلى الرواية الإسرائيلية، وصعوبة طرح موضوع مهمّ ومصيري متعلق بالقضية الفلسطينية، وهو حق العودة.

وهذا يقود إلى تحدٍّ سياسيٍّ لمركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا بشأن موقفهما السياسي من الاعتراف أو عدمه بدولة "إسرائيل"، عندما يُطرح عليهم هذا السؤال من أطراف سياسية مختلفة في البُعد الدولي.

هذا السؤال: "هل تعترفون بدولة "إسرائيل"؟"، كان قد وجهته المندوبة الإسرائيلية إلى رئيس جمعية المحامين العرب صباح المختار، خلال تمثيله مركز العودة الفلسطيني في لقاء لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة التي تناقش جميع المنظمات في أحقيتها بأن تكون ضمن المنظومة الدولية، ودولة الاحتلال طالما تحاول أن تكون موجودة في هذه اللجنة، وعددها 19 دولة أعضاء.

وهذا شكّل هاجساً لمركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، في اختيار مضامين سياسية لمخاطبة الغرب من دون الدخول في مطبّات سياسية تعرقل عمل كل من المركز والمؤتمر، ولا تفرط في الحقوق، وتُبقي المضامين والمطالب والثوابت الفلسطينية كما هي قوية، لأن أساس وجود المركز والمؤتمر هو الدفاع عنها.

لهذا السبب سخر الاحتلال الإسرائيلي أدواته كافة، السياسية والدبلوماسية والمالية والأمنية والقانونية، في مواجهة العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، من خلال تشويه المؤسّسات والعاملين لأجل فلسطين، وصولاً إلى المتضامين مع القضية الفلسطينية على مختلف ألوانهم السياسية والشعبية والدينية.

ومعاداة السامية واحدة من أدوات عمل اللوبي الإسرائيلي، في استهداف العمل الشعبي الفلسطيني ومؤسّساته وشخصياته، بالنظر إلى الحالة الغربية الراضية لمعاداة السامية. حيث يروّج الاحتلال الإسرائيلي أن دفاع مركز العودة الفلسطيني عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، يعني إنكار المركز لحقّ دولة "إسرائيل" في الوجود، ويربط ذلك بمعاداة السامية.

بالتالي، يبقى مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا في حالة قلق وترقّب من وسائل الإعلام التي تحضر لتغطية الفعاليات الفلسطينية، وانتظار ماذا سيكتب عنها في إطار دعم الاحتلال الإسرائيلي، واستهداف العمل الشعبي الفلسطيني.

وكأنّ قد تناولنا ملفّ القضايا التي كسبها مركز العودة ضد العديد من وسائل الإعلام، التي لفتت أكاذيب استناداً إلى ما يصدر عن الاحتلال الإسرائيلي ضدّ العمل الشعبي الفلسطيني عموماً، ومركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا خصوصاً.

وأصبحت المواجهة بين رواية دولة، وهي "إسرائيل"، ومؤسّستي مجتمع مدني، وهما مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا، وهنا نجحت الرواية الإسرائيلية إلى حدّ متقدّم في النفاذ في البُعد الرسمي الدولي والأوروبي، لكونها رواية دولة تمتلك أدوات قوة سياسية ودبلوماسية ومالية وإعلامية لترويج ما تريد.

لكنّ المساحة الكبيرة في أوروبا، ودولة القانون التي دائماً ما يكون فيها مجال للمناورة والتحرك، ومع إرادة الشعب الفلسطيني، ومنه مركز العودة، للعمل ضمن منظومة القانون الأوروبي، ساعدت على الحدّ من ارتدادات هذا التصنيف الإسرائيلي على عمل مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

في هذا الإطار نذكر المساعي الإسرائيلية في ذكرى النكبة الفلسطينية كل سنة،

وخصوصاً الذكرى النوعية المرتبطة بأرقام، كالذكرى الخمسينية والستينية والسبعينية والخامسة والسبعين، التي هي من المنظور الإسرائيلي ذكرى قيام دولة "إسرائيل"، التي تهدف إلى إصدار مواقف وبيانات دولية وأوروبية تدعم الاحتلال في روايته وتحشد دولة الاحتلال إلى احتفالات عالية ذات حضور دولي رسمي كثيف، وتتشط في هذا المجال لأجل تقوية نفوذها وتثبيت أركانها في المجال الدولي. وهذه المساعي تتزامن مع إحياء الشعب الفلسطيني لذكرى نكبته، بحيث يكون الموقف الدولي الرسمي إلى جانب "إسرائيل" في هذا اليوم، بينما يكون الشعب الفلسطيني مع مجموعة من المتضامنين في إحياء هذه الذكرى الأليمة على الفلسطينيين.

ويمتلك اللوبي الإسرائيلي أدوات قوة في البُعد القانوني، من حيث قدرته على تشويه العمل الشعبي الفلسطيني ضمن القوانين الأوروبية المعمول بها، ورفع قضايا وتوكيل محامين لاستهداف كل من يعمل لفلسطين من بوابة القانون الأوروبي.

لذلك تُعدّ هذه القوة السياسية والإعلامية والمالية للوبي الإسرائيلي، التي يستخدمها في استهداف العمل الشعبي الفلسطيني في البُعد القانوني، من أصعب التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، ومن أهدافها إشغال العمل الفلسطيني في نفسه وعدم التفاته إلى تطوير عمله، واستنزاف موارده المالية وطاقته وجهده في الدفاع عن نفسه، وتخويف جهات عديدة في البُعد الوطني والعربي والدولي من العمل معه.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض الاختلافات في القوانين الأوروبية والسياسات القطرية الأوروبية، ومواقف بعض الدول من القضية الفلسطينية الأكثر قرباً واعتدالاً، وبعض التقاطعات السياسية سلباً وإيجاباً مع القضية في أوقات معينة، تفتح فرص عمل للقضية الفلسطينية لأجل إنجازات هنا وهناك، وهذا ما حصل خلال ثلاثة عقود من عمل مركز العودة ومؤتمر فلسطيني أوروبا.

كذلك إنّ تأثير اللوبي الإسرائيلي في بعض الدول الأوروبية، يُعدّ تأثيراً فوق العادة في صنّاع القرار السياسي في هذه الدول، وبالتالي في تسخير بعض القرارات الحكومية والبرلمانية، وبتعدّاتها إلى سنّ القوانين ضد العمل الشعبي الفلسطيني.

هذا اللوبي يُعدّ جزءاً من المجتمع الأوروبي منذ عشرات السنين، ومن قبل أن يكون هناك عمل فلسطيني مؤسّساتي منظم لمصلحة القضية الفلسطينية في

القارة الأوروبية.

وقد أخذ تحدي الاحتلال منحىً جديداً بدخول موجة التطبيع العربي، حيث أخذ الاحتلال في استخدام الأدوات العربية الرسمية في وجه العمل الفلسطيني لدى ضغطه على الدول الأوروبية.

وفي بُعد آخر، فإنّ الخلاف الفلسطيني الفلسطيني، وممارسات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة وبعض الفصائل ضد العمل الشعبي الفلسطيني، استخدمته سلطات الاحتلال في التدليل على "صدقية" أباطيلها وأكاذيبها في وجه العمل الشعبي الفلسطيني.

تحديات طارئة وفرص

جائحة كورونا التي ضربت العالم منذ 2020، والتي انعكست على كل دول العالم، وعلى جميع الأعمال والنواحي الاقتصادية والطبية والمعيشية، وبالتالي شكّلت هذه الجائحة تحدياً للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وألقت بظلالها على الفعاليات، وخصوصاً الأنشطة الميدانية التي تحتاج إلى وجود الجماهير الفلسطينية دون تباعد اجتماعي.

فمؤتمر فلسطيني أوروبا منذ انطلاسته عام 2003، عُقد سنوياً، باستثناء عامي 2020 - 2021، بسبب الإغلاقات والإجراءات الأوروبية التي اعتمدت في وقته لمواجهة جائحة كورونا. في حين عُقدت نسخة المؤتمر التاسع عشر 2021 من خلال المنصات الرقمية، وبالتالي حالت أزمة كورونا دون عقد مؤتمر فلسطيني أوروبا ثلاث مرات.

وكان لجائحة كورونا تأثير سلبي في مؤتمر فرنسا 2020، حيث اكتملت جميع التحضيرات، وحُجزت الفنادق، ودُفع بدل استئجار القاعة، وفي آخر اللحظات ألغى المؤتمر بسبب الجائحة، ما سبب أعباءً مالية على المؤتمر، وشكّل تداعيات نفسية سلبية على الجماهير الفلسطينية المرتبطة بالمؤتمر والقائمين عليه.

ومن الفرص الإيجابية التي كانت من تداعيات جائحة كورونا، في ما يتعلق بعقد مؤتمر فلسطيني أوروبا، الثامن عشر والتاسع عشر، اللذين عُقدا عبر منصات الإعلام الرقمي، وهذا ما كانت له إيجابيات في توفير التكاليف المادية من جهة، ومن جهة أخرى مواصلة عقد المؤتمر سنوياً.

ويُستدلّ من هذه الفرصة أنّ بالإمكان عقد مؤتمرات كبيرة من خلال المنصات الرقمية والحفاظ على ديمومة هذه الفعاليات.

تجارب وشهادات

ضمن الأهداف التي وُضعت لإعداد هذا الكتاب المتعلق بالعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وكيفية النهوض به، ما يحقق حضوراً مهماً للقضية الفلسطينية في الساحة الأوروبية، وجدنا من الأهمية أن نُشرك العديد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية العاملة في القارة الأوروبية، وأن يكون لهم دور في تحقيق هذا الحضور المهم للقضية الفلسطينية في أوروبا، وأن يكون رأيهم حاضراً في توثيق هذه التجربة المهمة للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

وفي هذا الإطار استطلعنا آراء وتجارب مجموعة من الشخصيات الفلسطينية في القارة الأوروبية، المنخرطة في العمل الشعبي الفلسطيني، سواء من خلال المؤسسات الفلسطينية الفاعلة في القارة، التي تربطها شراكات مع مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا، أو شخصيات فلسطينية لها مكانة وحضور على صعيد العمل الشعبي للقضية الفلسطينية في أوروبا، بالإضافة إلى أن هذه الشخصيات التي جرت مناقشتها، من توجهات سياسية وتجارب ميدانية مختلفة.

هذا التنوع السياسي كان له أثر مهم في تحديد نقاط التوافق والتناقض في آراء هذه الشخصيات، حيث طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالعمل الشعبي الفلسطيني في القارة والتحديات وكيفية تطوير أدوات العمل لأجل القضية الفلسطينية.

حصلنا على الإجابات من خلال أشكال متعددة، منها التسجيلات الصوتية أو الكتابية، وفي بعض الحالات جرى الحوار بنحو مباشر على الهواء رقمياً.

درسنا إجابات كل شخصية على حدة، وخرجنا في هذه التوافقات التي تعتبر استراتيجية مهمة لأجل العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية. كذلك نذكر بعض النقاط التي فيها نوع من التوافق إلى حد ما، خصوصاً بين الشخصيات ذات الانتماءات الوطنية والسياسية المختلفة.

نستطيع القول إن هذه التوافقات بحدّها الأدنى يُمكن أن تُبنى عليها استراتيجية وطنية فلسطينية للنهوض بالعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وتحقيق نهضة حقيقية لفلسطين في أوروبا.

نذكر هذه التوافقات من خلال مجموعة من النقاط، كذلك نذكر في ختامها أسماء الشخصيات التي كانت صانعة للإنجاز وشريكة فيه، وتجاوزَ الكاتبان معها في تجاربها على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

بعد دراسة وتوثيق العديد من التجارب الشخصية في العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، التي كانت على احتكاك مباشر مع مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا، وهي شريكة وصانعة لهذا الإنجاز، وصلنا إلى النقاط الآتية:

العمل الشعبي الفلسطيني

- التشديد على أنّ مركز العودة الفلسطيني له دور ريادي في تشكيل مؤسّسات تعمل في إطار حق العودة في أوروبا وفي أماكن وجود الشعب الفلسطيني في الدول العربية والمخيمات الفلسطينية.

- العمل لأجل حق العودة في القارة الأوروبية تواجهه تحديات كثيرة، من أبرزها اللوبي الإسرائيلي، وخصوصاً في بريطانيا، وأنه توجد بيئة صعبة للعمل، لكن لا توجد بيئة عمل مستحيلة في أوروبا.

- أهمية بناء خطط استراتيجية لمؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، ما يضمن استمرارية عمل هذه المؤسّسات في أوروبا.

- أهمية التنسيق والتواصل مع البرلمانات في أوروبا في إطار حشد الدعم للقضية الفلسطينية في القارة ومواجهة التحديات المختلفة.

- التشديد على أنّ مؤتمر فلسطيني أوروبا أول تجربة فلسطينية جامعة بهذا الشكل في القارة الأوروبية، وسبب نجاحه استمرارية عقد المؤتمر سنوياً، رغم التحديات وجائحة كورونا.

- مؤتمر فلسطيني أوروبا محطة مهمة للتشبيك بين مكونات الشعب الفلسطيني وتبادل التجارب لخدمة القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية.

- وجود حالة استهداف مستمر لمؤتمر فلسطيني أوروبا من اللوبي الإسرائيلي وأيضاً من جهات فلسطينية ممثلة بالسلطة الفلسطينية، ورغم حالة الاستهداف، إلا أنّ المؤتمر نجح رغم هذه التحديات.

- مؤتمر فلسطينيي أوروبا محطة وطنية سنوية مهمة من فلسطينيي أوروبا للشعب الفلسطيني للتأكيد على حق العودة.
- يحرص أبناء الشعب الفلسطيني في أوروبا على حضور المؤتمر رغم التحديات في السفر والتكاليف وغيرها من التحديات.
- أسهم المؤتمر في ولادة مؤسسات فلسطينية تقود العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.
- أوجد المؤتمر حالة وطنية فلسطينية تشيكية بين أبناء الشعب الفلسطيني في القارة الأوروبية.
- أهمية بناء عمل وطني فلسطيني موحد في القارة الأوروبية، عنوانه التمسك بالثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة.
- تعاظم مخاوف اللوبي الإسرائيلي من تأثير مؤتمر فلسطينيي أوروبا في الأجيال الجديدة الشابة في القارة الأوروبية، وتعزيز الهوية والانتماء الفلسطيني لديها.
- غياب الجهات الرسمية الفلسطينية، بل وتحريضها على العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، واحد من التحديات التي تواجه هذا العمل.
- هناك تطور ملحوظ في عمل مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وتطوير أدوات عمل المؤتمر السياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية واللوجستية.
- يرى جزء من هذه الشخصيات أنّ أغلب الأعمال الفلسطينية في أوروبا والفعاليات تكون ارتجالية أو استجابة للأحداث في فلسطين.
- الحاجة إلى بناء مؤسسات فلسطينية مختصة بكل الملفات الفلسطينية، مثل ملفات الأسرى والإعلام وغيرها.
- تنظيم التحشيد الشعبي للعمل الفلسطيني في القارة الأوروبية لإظهار قوة العمل الفلسطيني.
- مؤتمر فلسطينيي أوروبا شكّل نموذجاً ملهماً للعمل بالنسبة إلى الجاليات العربية والإسلامية الأخرى في القارة الأوروبية، ونقطة مهمة لاكتساب الخبرات من قبل هذه الجاليات.

- من أسباب تطوُّر العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية عبر السنوات، الهجرات الفلسطينية المتتالية إلى أوروبا، وازدياد أعداد الفلسطينيين في أوروبا.
- أهمية تبني الطاقات والكوادر الفلسطينية الموجودة في أوروبا لدعم العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.
- مؤتمر فلسطيني أوروبا نموذج للعمل الشعبي الفلسطيني الموحد بمختلف أطيافه السياسية، وهي تجربة عمل فريدة فلسطينية في القارة الأوروبية.
- مؤتمر فلسطيني أوروبا أولى اهتماماً بالعمل النقابي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وقد كان سبباً في تأسيس تجمّعات ومؤسسات نقابية دولية.
- أبناء الشعب الفلسطيني في القارة الأوروبية على قدر المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية والواجب تجاه تعزيز حضور فلسطين في أوروبا.
- يمكن معرفة المقدّرات الفلسطينية في أوروبا وتحديدها، لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، من خلال عقد ورش عمل وطنية فلسطينية لبحث أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا وبناء استراتيجية وطنية موحّدة للعمل.
- التشديد على أهمية اللوبيات في العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.
- الاستفادة من التحولات في القارة الأوروبية السياسية والشعبية تجاه القضية الفلسطينية، والبناء على هذه المواقف الداعمة لحقوق الفلسطينيين.
- الاهتمام بالبعد السياسي للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.
- التشديد على أهمية الإعداد الجيد لمؤتمرات فلسطيني أوروبا، والعمل بروح الفريق الواحد والشفافية والتنوع في المشارب السياسية.
- اللقاءات الدورية للجان التحضيرية مهمة في إطار متابعة التحضيرات لإنجاح فعاليات المؤتمر.
- التشديد على أهمية الاستفادة من المساحات المتاحة في القارة الأوروبية بالعمل لأجل القضية الفلسطينية، ونبذ الخلافات الفلسطينية والعمل الجماعي، ونشر الوعي والثقيف الوطني لأبناء الشعب الفلسطيني في القارة.
- دعوة أبناء فلسطين إلى الانخراط في المجتمعات الأوروبية والانضمام إلى البرلمانات والأحزاب وتحقيق دعم للقضية الفلسطينية وتعلّم اللغات الأوروبية.

- التحضيرات للفعاليات الفلسطينية محطة مهمة في إنجاحها، والاستفادة من الأخطاء التي تحدث في الفعاليات الفلسطينية في سبيل تجاوزها في المرات التالية.
- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لإنجاح العمل الشعبي الفلسطيني.
- إجراء تقييم مستمر للأعمال الفلسطينية، ومعرفة السلبيات والإيجابيات - لتطوير العمل.
- أهمية تنوع حضور الشخصيات الأوروبية والعربية والإسلامية والوطنية الفلسطينية في فعاليات العمل الشعبي الفلسطيني.
- التشديد على أن مؤتمر فلسطينيي أوروبا لا يمثل طيفاً فلسطينياً واحداً، بل هو تنوع سياسي وديني، بحضور المسلمين والمسيحيين.
- إجماع على أن الفلسطينيين في أوروبا جزء أصيل من الشعب الفلسطيني، وهم على تفاعل مستمر مع الأحداث في الداخل الفلسطيني.
- تحرك مركز العودة في وقت مهم جداً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وفي وقت يستهدف فيه حق العودة. وفي هذا الإطار جاء تأسيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا.
- أهمية التخصص في عمل المؤسسات الفلسطينية في أوروبا، الذي يكون له تأثير أكبر لأجل القضية الفلسطينية.
- تكرار انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا يعكس الإرادة الشعبية الفلسطينية لعقد المؤتمر سنوياً، وإسماع صوتهم وتمسكهم بحق العودة.
- هناك حالة تعاضد في التضامن الأوروبي مع القضية الفلسطينية وارتفاع وتيرة العمل لأجل القضية الفلسطينية، ويجب العمل على الاستفادة من هذه الحالة وألا يكون الفلسطينيون فقط من يدعمون ويعملون لأجل فلسطين، بل تحفيز الآخرين من الأوروبيين والعرب والمسلمين.
- تحدي إشراك فلسطينيي أوروبا في مؤسسات منظمة التحرير وحالة التهميش السياسي لهم.
- تموضع مؤتمر فلسطينيي أوروبا في الروزنامة السنوية للجاليات الفلسطينية عبر القارة، وشكل موعداً لتلاقي الجاليات الفلسطينية، وبالتالي هو محطة اجتماعية مهمة وليست فقط وطنية. ويجري اكتشاف طاقات فلسطينية جديدة في القارة الأوروبية للعمل الشعبي الفلسطيني.

- أهمية وجود مقرات عمل ومكاتب للمؤسَّسات الفلسطينية في أوروبا.
- أهمية العمل الجماعي والتنسيق بين مؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.
- أهمية أن يكون هناك موازنة بين الفعاليات الخاصة بمؤتمر فلسطيني أوروبا من ندوات وفعاليات تراثية وفقرات فنية، والتأكيد أنَّ المؤتمر ذو طابع شعبي.
- أهمية التزام برنامج المؤتمر وفعالياته والوقت.
- يمكن أن يؤدي مؤتمر فلسطيني أوروبا دوراً أكثر أهمية لمصلحة القضية الفلسطينية، والتركيز على تفعيل أبناء الجالية الفلسطينية بأن يكونوا ضمن المنظومة السياسية الأوروبية.
- فكرة العمل لأجل الدفاع عن حق العودة جاءت في ظل حضور الرواية الإسرائيلية وبروزها في القارة الأوروبية، ومن هنا تأتي أهمية العمل للدفاع عن حق العودة.
- أهمية العمل القانوني في القارة الأوروبية في نصرة القضية الفلسطينية وفضح الاحتلال الإسرائيلي وتجريمه وملاحقته في المحافل الدولية.
- شكّل مؤتمر فلسطيني أوروبا منصة مهمة لمؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا لحضورها وتقديم الملفات الفلسطينية التي تعمل لأجلها، ومنها قضية الأسرى.
- مؤتمر فلسطيني أوروبا حاضر في البُعد الوطني والعمل المشترك إلى حدٍّ مهمٍّ، من خلال تغيير اللون الحزبي والانتماء السياسي الفلسطيني.
- انضمام مركز العودة إلى الأمم المتحدة شكّل منبراً مهماً لحضور ملفات القضية الفلسطينية في البُعد الدولي.
- المرة الأولى التي يُعقد فيها مؤتمر فلسطيني أوروبا في أيِّ دولة أوروبية تكون تجربة تحدٍّ، ونجاحها يقود إلى أن تكون هذه الدولة محطة أخرى في المؤتمر.
- أهمية لجنة الحشد في مؤتمرات فلسطيني أوروبا، التي لها دور مركزي في الدعوة إلى المشاركة الشعبية في مؤتمر فلسطيني أوروبا.
- أهمية تحقيق الشراكات الفعالة مع المؤسَّسات الفلسطينية المحلية في الدول الأوروبية، لأن ذلك سيسهم في إنجاح فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا، وهذا

ينعكس على مجمل الفعاليات الفلسطينية في القارة الأوروبية.

- يرى بعض الشخصيات ضرورة تغيير العقلية والثقافة للعمل الشعبي الفلسطيني بما ينسجم مع الواقع الأوروبي في التعامل مع القضية الفلسطينية، كمقدمة للحديث والبحث في أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

تحديات

- أجمعت الشخصيات التي شاركت من ألمانيا على أن أكثر دولة فيها تحدّ للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية هي ألمانيا، من خلال قوة اللوبي الإسرائيلي فيها والموقف الرسمي الألماني الداعم للاحتلال، وأجمعت الشخصيات على أن عقد المؤتمر في سنوات قادمة في ألمانيا غير ممكن إلى حدّ ما، حيث عُقد آخر مؤتمر في برلين في عام 2015.

- التشديد على أهمية العمل تحت سقف القانون الأوروبي لضمان استمرارية العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، والتصدي لسياسة التشويه التي يعتمدها اللوبي الإسرائيلي.

- ويعوّق العمل بالعقلية الفصائلية انضمام الناس إلى العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وهذا أحد التحديات الموروثة.

- العديد من المؤسسات الفلسطينية تعمل في الموضوع والملف الفلسطيني نفسه، ولا يوجد تنسيق بين المؤسسات الفلسطينية، يفترض التنسيق بين هذه المؤسسات وعدم تكرار الأعمال.

- التحريض والتشويه للعمل الشعبي الفلسطيني والمتضامنين في أوروبا من أهمّ التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني، وهذا التحدي يكبر، ويحتاج إلى المزيد من الجهود الفلسطينية في هذا الإطار لمواجهة، وملاحقة داعمي الاحتلال قانونياً.

التحدي المالي من أصعب التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

- التنبه إلى ضغط اللوبي الإسرائيلي على كل من يسهل عمل المؤسسات وقيم أنشطتها، ولا سيما القاعات التي تعقد فيها الفعاليات الفلسطينية.

- يرى البعض أنّ مؤتمر فلسطينيي أوروبا نسخة سنوية مكرّرة. البرنامج نفسه، البيان الختامي نفسه، يطغى عليه لون سياسي واحد من جهة حجم ونوعية الشخصيات والضيوف المشاركة فيه.

المرأة والشباب

- يرى جزء من الشخصيات المُستطلعة أنّ هناك ضعفاً في وجود الشباب في العمل الشعبي الفلسطيني المؤسّساتي.

- العمل على إدخال الشباب الفلسطيني في العمل السياسي الأوروبي لإحداث تأثير وحضور للقضية الفلسطينية، وتحقيق تثقيف سياسي وفكري ووطني للشباب الفلسطيني وتحميلهم المسؤولية.

- أهمية استيعاب الأجيال الفلسطينية الصاعدة في أوروبا ضمن مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني، وأن تجد منصة لها للتعبير عن نفسها في خدمة القضية الفلسطينية.

- التشديد على أهمية دور المرأة الفلسطينية والشباب الفلسطيني في العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

- التشديد على أنّ الطاقات الشبابية الفلسطينية في أوروبا مخزون مهمّ للقضية الفلسطينية، ولا بد من أن يأخذ الشباب دورهم في العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، وصناعة رموز شبابية فلسطينية في أوروبا وتصديرها للإعلام الغربي ومجال السياسة.

- تأثير مهم للشباب الفلسطيني في العمل للقضية الفلسطينية في أوروبا، وحضور لافت، وتطوير قدرات الشباب وانتسابهم إلى الأحزاب السياسية الأوروبية المؤيدة للقضية الفلسطينية.

- النجاح في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية لدى الشباب والأجيال المولودة في القارة الأوروبية وربطها بفلسطين حتى من دون أن ترى فلسطين.

الإعلام

- أهمية أن يكون هناك متحدثون باسم المؤتمر ناطقون باللغات الأوروبية للتصريح لوسائل الإعلام الأوروبية عن المؤتمر.
- التشديد على أهمية العمل على التطوير في الأداء على الصعيد الإعلامي والقانوني للعمل الشعبي الفلسطيني، ومعرفة الأدوات التي يمتلكها العمل الفلسطيني في القارة لتطويرها.
- هناك نقص باسم المتحدثين الرسميين باللغات الأوروبية المختلفة، وهذا ينعكس على تأثير العمل الشعبي الفلسطيني وبحاجة لوجوه إعلامية جديدة.
- أهمية وجود مركز إعلامي فلسطيني بلغات متعددة أوروبية، وإيصال صوت الشعب الفلسطيني.
- العمل على حضور مكثف للقضية الفلسطينية في منصات التواصل الاجتماعي، وتطوير خطاب عالمي داعم للقضية الفلسطينية يحاول أن يضع القضية الفلسطينية في سكتها المنطقية والطبيعية، وهنا نتحدث عن القضية الأوكرانية، ودعم مقاومة الشعب الأوكراني، بينما يُجرّم الشعب الفلسطيني وكفاحه في سبيل الحرية.
- أهمية عقد مؤتمرات للقضية الفلسطينية باللغات الأوروبية المحلية.

الفصل الخامس: الآفاق والدور المأمول

تناولنا في فصول سابقة الإنجازات التي حقّقها العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وفقاً لتجربتيّ مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا، وتطرّقنا كذلك إلى تناول التحديات التي واجهت العمل الشعبي الفلسطيني. وقد درسنا الإنجازات والتحديات في أبعاد مختلفة، هي الوطني والعربي والإسلامي والدولي وفي ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي.

ونستطيع القول إنّ العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية على مدار ثلاثة عقود تعرّض، ولا يزال، لجملة من التحديات التي تتطور مع مرور الوقت، وتغيّر الظروف السياسية والشعبية والقانونية والأمنية والمالية والإعلامية في الأبعاد المختلفة.

وعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي حقّقها العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا خلال السنوات الماضية، بوجود هذه التحديات الكبيرة، إلا أنّ المرحلة المقبلة من العمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا تتطلب استراتيجية عمل فلسطينية تطور من أدوات عملها وفقاً للتغيرات الطارئة على التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا من مختلف الأبعاد.

سيكون هذا الفصل عن آفاق العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية وتطوير أدواته في البعد الوطني والعربي والإسلامي والدولي ومع الاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى تحقيق الدور المأمول منه في دعم القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأهمّها حق العودة، العنوان الأبرز للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

سيكون هذا الفصل بمثابة محاولة لرسم خطة عمل واستراتيجية متعددة الأبعاد تكون بمثابة توصيات عملية متخصصة، وهي خلاصة ما رشح من دراسة ومعايشة لتجربتيّ مركز العودة الفلسطيني ومؤتمر فلسطيني أوروبا والعمل الشعبي الفلسطيني في القارة بالعموم. والتزاماً بالطريقة التي التزمناها في تناول الإنجازات والتحديات، نذهب إلى مراعاة الأبعاد الوطنية والعربية والإسلامية والدولية، وفي ما يتعلق بالتصدي لسياسة دولة الاحتلال في موضوع الآفاق والدور المأمول.

الآفاق في البعد الوطني

في ما يتعلق بآفاق العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية والدور المأمول، من الأهمية أن تُبنى المؤسسات الفلسطينية في أوروبا على شراكة وطنية عابرة للون الحزبي الواحد، على مبدأ شخصيات ذات بُعد وطني من مشارب سياسية مختلفة تؤمن بالوحدة الوطنية أساساً للعمل الفلسطيني.

هذا من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية، ويعمّق الشراكة بين أبناء الشعب الواحد، ويمتّن العمل ويحصّنه ويوفّر مزيداً من التحاق أبناء الشعب الفلسطيني بالعمل للقضية الفلسطينية في أوروبا، ويحقق شراكة وطنية حقيقية في إطار دعم القضية الفلسطينية في المحفل الأوروبي، ويوسّع من علاقات هذه المؤسسات في مختلف المستويات، انطلاقاً من العلاقات التي تمتلكها هذه الشخصيات الوطنية الموحدة تحت إطار عمل مؤسساتي فلسطيني مشترك.

وينعكس ذلك في نظرة وتعامل أبناء الشعب الفلسطيني في أوروبا، وكذلك الأطراف العربية والإسلامية والدولية، مع هذه المؤسسات الفلسطينية بأنها عبارة عن عمل فلسطيني جامع يمثل مختلف الأطياف السياسية الفلسطينية.

لكن من المهم أن يكون هذا التوافق الوطني الفلسطيني في إطار المؤسسة الواحدة مع تنوع الطيف السياسي، وأن يكون القاسم المشترك في العمل هو التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الـ48، والتوافق على هذه الاستراتيجية الوطنية، ورفض المشاريع والاتفاقيات التي من شأنها أن تُسقط حقوق الشعب الفلسطيني، والتي تعترف بالاحتلال الإسرائيلي.

بالتالي نتحدث عن تحقيق وحدة وطنية في العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، من مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني على أسس وطنية ثابتة تتمسك بجميع حقوق الشعب الفلسطيني.

كذلك إنّ بناء مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية بهذا التنوع الوطني السياسي، سيقود إلى تعزيز الشعور والانتماء الوطني لأبناء فلسطين في أوروبا، وتعزيز الثقة بين الجماهير الفلسطينية ومؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة.

لذلك من الأهمية أن يكون بناء مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وتشكيلها في أوروبا، وفق هذه النظرة الوطنية والوحدوية، واحدة من أدوات تطوير العمل الفلسطيني وتعزيز الارتباط بالقضية الفلسطينية في أوروبا.

ومن الضرورة الاهتمام ببناء المؤسسات الفلسطينية من الناحية التخصصية في مختلف جوانب القضية الفلسطينية، من خلال تأكيد تخصص عمل المؤسسة ومجالاتها، وإبرازها في المجال الذي تتخصص فيه.

على سبيل المثال لا الحصر، مؤسسات فلسطينية تتخصص في العمل الشعبي، وأخرى في السياسي والإعلامي والقانوني والخيري، وقضايا مثل القدس والاستيطان والأسرى والتراث والانتماء الفلسطيني وحصار غزة وحق العودة.

التخصص في العمل المؤسساتي الفلسطيني يخدم القضية الفلسطينية بتناول مختلف الملفات الوطنية الفلسطينية، وهذا يسهم في إيجاد مؤسسات فلسطينية ذات تخصصات مختلفة، يكون لها دور متخصص في قضية معينة وهو ما يخدمها بشكل أكبر وأكثر تركيزاً من المؤسسات التي تعمل في عدة ملفات في وقت واحد.

كذلك نشير إلى ضرورة العمل في الوقت الراهن على إطلاق مبادرات وطنية بين المؤسسات الفلسطينية العاملة في القارة الأوروبية، لإنهاء مظاهر الخلاف والتنافس الحزبي في العمل لأجل فلسطين، وتعزيز الروح الوطنية بين هذه المؤسسات.

والحديث هنا عن مؤسسات فلسطينية في القارة، وأيضاً أجسام فلسطينية وحدوية فيها توافق وتعاون وتنوع وتنسيق متواصل لأجل القضية الفلسطينية.

ومن الضروري أيضاً حصر التنافس بين المؤسسات الفلسطينية في القارة، في النماذج الإيجابية من العمل، التي تنعكس على نجاح العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا لأجل القضية الفلسطينية، والابتعاد عن التنافس السلبي صاحب التأثير الذي يضعف حضور القضية الفلسطينية في القارة.

وفي هذا الإطار تأتي أهمية تحقيق تواصل بين المؤسسات الفلسطينية الشعبية، وما بين السفارات الفلسطينية، لتحقيق نجاح للفعاليات الفلسطينية في عموم القارة الأوروبية، وهو ما سينعكس على نظرة الآخرين إلى العمل الفلسطيني برمته، الشعبي أو الرسمي.

ويُسهم في تحقيق هذا الإنجاز للعمل الشعبي الفلسطيني، ألاّ تقدّم المؤسسات الفلسطينية نفسها في القارة الأوروبية وخارجها، على أنها بديل لمؤسسات منظمة التحرير، مع الإشارة إلى الحقّ في تناول ملف إعادة بناء وهيكله منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تشارك جميع مكونات الشعب الفلسطيني وأطيافه في الداخل والخارج، وبمرجعية فضائية، على أسس ديمقراطية تعتمد الانتخابات، حيث أمكن، لفرز مجلس وطني فلسطيني يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني الناخبة ويحافظ على الثوابت الوطنية ويبني استراتيجية شاملة تدمج جميع أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في بوتقة وطنية جامعة تعمل على بناء استراتيجية شاملة واستعادة كامل الحقوق، وعلى رأسها حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين. ومن المهم أيضاً أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، على المستوى المحلي وعابر للحدود على المستوى الإقليمي وعبر القارات حول العالم.

ولا بد من توحيد المفاهيم الوطنية لدى المؤسسات الفلسطينية العاملة في القارة الأوروبية، خصوصاً مؤسسات حقّ العودة، لأنّ حقّ العودة ليس مقروناً بجيل واحد فقط، وبالتالي التخطيط بعيد المدى مطلوب وحيوي في رسم استراتيجية الدفاع عن حقّ العودة.

ويتبع التخطيط السليم التنظيم الدقيق لمجال أعمال وأنشطة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، باتباع نهج العمل المؤسّساتي، وهذا يضمن حسن الترتيب وتكوين مرجعيات لأبناء الشعب الفلسطيني تضبط إيقاع العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

هذا يعود بالفائدة على العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، من خلال تبادل الخبرات والتجارب في الأعمال الفلسطينية في مساحات جغرافية أوروبية أو خارج القارة الأوروبية، وكذلك تحقيق انتشار للعمل الشعبي الفلسطيني في مناطق داخل القارة الأوروبية لا يوجد فيها أعمال فلسطينية، بالإضافة إلى تعزيز الأعمال الفلسطينية الموجودة بالأساس.

وتوسيع رقعة التنسيق بين مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في الداخل والخارج، إحدى أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في إطار نقل الرواية الفلسطينية إلى أوروبا، من خلال توسيع مشاركة الوفود الفلسطينية من داخل فلسطين في الفعاليات والمؤتمرات التي تُقام في القارة الأوروبية.

كذلك إنّ التفاعل المستمر للمؤسّسات الفلسطينية في أوروبا، مع الأحداث في الأراضي الفلسطينية بأبعادها كافة، وزيادة هذا التفاعل واستمراريته، يُعدّان من أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

وهذا ينطبق أيضاً على الأحداث في المناطق الجغرافية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وتداعيات الأزمات على أوضاعهم، التي تحتاج إلى مزيد من التفاعل معها.

إنّ بناء مؤسّسات فلسطينية في القارة الأوروبية ضمن إطار وحدوي جامع للشعب الفلسطيني بكل مكوناته السياسية، يتطلب جملة من الأسس الناظمة التي هي عبارة عن أساسيات وأدوات نجاح عمل فلسطيني وحدوي في القارة الأوروبية.

فالاحترام المتبادل بين المؤسّسات الفلسطينية في القارة الأوروبية التي تريد العمل ضمن إطار وحدوي فلسطيني يعزّز من حضور القضية الفلسطينية أوروبياً، هو أحد هذه الأسس، وربما من أهمّها في نجاح أيّ إطار وطني فلسطيني.

كذلك إنّ التوافق على قضية قوية وجامعة للعمل الشعبي الفلسطيني، وقادرة على أن تحشد من حولها الجالية الفلسطينية في عموم القارة، هو أحد هذه الأسس الناظمة والمهمة في هذا الإطار الوطني.

الاتفاق على معايير ناظمة للعمل الشعبي الفلسطيني، بحيث يشعر الجميع أنهم متساوون في هذا العمل، وهذه المعايير مهمة في استمرارية العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

من هذه المعايير التوافق على تداول الأدوار في رئاسة المكونات الفلسطينية الجامعة لأكثر من مؤسّسة وظيف سياسي فلسطيني، وهي عامل مهم في استمرار هذا المكوّن الفلسطيني، وكنا قد تناولنا سابقاً تجربة مبادرة فلسطيني أوروبا للعمل الوطني الفلسطيني باستحداثها لهيكليتها الترويكا في تداول ثلاثة منسّقين خلال الدورة الإدارية الواحدة.

ومن هذه المعايير احترام القوانين المعمول بها في القارة الأوروبية، ما يضمن استمراريةً للعمل الشعبي الفلسطيني، وحمايةً لنفسه ضمن القوانين الأوروبية، لأنّ توقف الأعمال الفلسطينية في القارة يشكّل إحباطاً للمزاج الفلسطيني العام فيها. من المعايير أيضاً التوافق على البرنامج السياسي الناظم للعمل الشعبي الفلسطيني

في القارة، الذي يقوم على الثوابت الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والابتعاد عن الخلافات الفلسطينية الفلسطينية.

وهذا المعيار السياسي يقوم على رفض التنازل عن الحقوق الفلسطينية وعن الأرض الفلسطينية كاملة، وحسن التعامل مع النقد الداخلي الفلسطيني الذي لا يؤثر في اللحمة الاجتماعية والروابط العائلية بين المؤسسات الفلسطينية والجاليات، خصوصاً مع وجود تنوع سياسي واسع داخل العائلة الواحدة عوضاً عن العشيرة والقرية التي تحوي مزيداً من التنوع السياسي.

كذلك إن قوة التمسك بالثوابت الفلسطينية التي تكون أساساً للعمل الشعبي الفلسطيني الموحد، والتأكيد أن الوجود الفلسطيني في أوروبا لا يعني التنازل عن الحقوق الفلسطينية، أو التماهي مع مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

وهنا نتحدث عن تطوير أدوات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا بالتمسك بالثوابت والحقوق الفلسطينية، من خلال مأسسة الرفض الفلسطيني للتنازل عن الحقوق الفلسطينية المشروعة.

ويشكل مؤتمر فلسطينيي أوروبا نموذجاً مؤسّساتياً مبنياً على التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني من جهة، ويمثل من جهة أخرى عملاً مؤسّساتياً فلسطينياً رافضاً للتنازل عن حقوق الفلسطينيين، وفي مقدمتها حق العودة.

ومن المهم في تشكيل عمل مؤسّساتي فلسطيني وحدوي في القارة الأوروبية، الابتعاد عن الشخصيات الفلسطينية التي تسهم في تعميق الخلاف الفلسطيني الفلسطيني، لأنّ حضور مثل هذه الشخصيات سيصعب من الالتقاء الوطني في بوتقات جامعة، وسيكون له تداعيات سلبية على وجود مثل هذا العمل الشعبي الفلسطيني واستمراره.

وإنّ تطوير الخدمات وتقديمها إلى أبناء الشعب الفلسطيني في القارة الأوروبية، وفي الداخل ومخيمات الشتات، هو من الأدوات التي تحتاج إلى تطوير يؤدي إلى اتساع رقعة الثقة بين الجماهير الفلسطينية وهذه المؤسسات.

تطوير الثقة بين الجالية الفلسطينية في أوروبا ومؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، يقوم على أسس التطوير الشعبي للعمل الفلسطيني، بأن يلمس الفلسطينيون أنّ هذه المؤسسات وحدوية ليس بينها خلاف، ومستمرة وجادة في عملها الوطني، وصاحبة تأثير على صعيد العمل للقضية الفلسطينية.

بعد الثقة بين المؤسسات والجالية الفلسطينية، تمتدّ هذه الثقة إلى العلاقة بين مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني ورأس المال الفلسطيني، إن علمنا أنّ التحدي المالي من أبرز المعوّقات للعمل الشعبي الفلسطيني.

لذلك، إنّ الأسُس الناظمة لبناء الثقة بين مؤسسات العمل والجالية الفلسطينية، يمكن إسقاطها على العلاقة بين هذه المؤسسات ورأس المال الفلسطيني في أوروبا، لأنّ توافر هذه الأسُس سيكون له ارتداد إيجابي على العمل الشعبي الفلسطيني من خلال توافر الدعم المالي له.

ولا شكّ أن الميزات ونقاط القوة التي تتمتع بها شخصيات الجالية الفلسطينية في أوروبا، من السياسيين والإعلاميين وأصحاب الأموال ووجهاء العشائر والشخصيات المعروفة، ستصبّ هذه النقاط في مصلحة العمل الشعبي الفلسطيني في حال تطوير الثقة مع مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

ومن المهم في إطار الحديث عن أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني، أن يكون هناك حضور أكبر للشباب والمرأة في مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، سواء من ناحية التخصص في وجود مؤسسات فلسطينية تحمل هذه العناوين، أو بحضور الشباب والمرأة ضمن المؤسسات الفلسطينية في أوروبا، بحيث لا يكون تناول قضايا الشباب والمرأة في بعده الأوروبي، بل يتناول حضور قضية الشباب والمرأة الفلسطينية في مختلف أماكن وجودهم في الداخل والخارج.

كذلك، من الجيد التركيز من قبل العمل الشعبي الفلسطيني ومؤسساته على الأجيال الفلسطينية الجديدة في القارة الأوروبية، من خلال الاهتمام بتثقيفها وطنياً وباندماجها الصحيح في المجتمعات الأوروبية، والاستفادة من ذلك في حشد الدعم للقضية الفلسطينية، من خلال الاستعانة بهذه الأجيال وما تمتلكه من مقومات على صعيد المستوى التعليمي لهم، ومعرفتها باللغات والثقافات الأوروبية المحلية، بحيث يكون أبناء هذه الأجيال سفراء للقضية الفلسطينية، وهذا يحتاج إلى أدوات عمل فلسطينية لتحقيق ذلك تدمجهم في العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

وهناك ضرورة لأهمية التركيز في العمل الشعبي الفلسطيني، في أن تكون الجالية الفلسطينية حاضرة بقوة في المجتمعات الأوروبية، سياسياً واجتماعياً، ما سينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية في أوروبا.

وبالتالي، يحتاج العمل الشعبي الفلسطيني إلى تطوير أدواته في هذا الإطار، وتشجيع أبناء الجالية على الانخراط السياسي في البرلمانات الأوروبية، والحياة العامة في القارة، وهذا له دور مهم في حضور الرواية الفلسطينية ودعمها من أصحاب القرار السياسي في أوروبا.

ولا بدّ أيضاً من التركيز على توعية الجالية الفلسطينية بأهمية حضورها السياسي في أوروبا، في دعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى أنّ هذا العمل السياسي جزء من العمل الشعبي الفلسطيني.

ثمة منظومة رباعية الأبعاد: الأول يقوم على أنّ أبناء فلسطين في أوروبا جزء أصيل من المجتمع الأوروبي. والثاني أنهم يعملون على نهضة هذه المجتمعات وتطويرها. والثالث في ذات الوقت تطوير الجالية الفلسطينية نفسها في هذه البلاد، لاستخدام كل ما سبق للوصول إلى الرابعة، وهي خدمة القضية الفلسطينية عبر إسناد الشعب الفلسطيني، حيث يلزم في الداخل والخارج ودعم صموده في وجه الاحتلال، استناداً إلى القانون الدولي وخدمته ورعايته حيث يلزم في أيّ مكان في العالم.

ويحتاج العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية إلى تعزيز أدواته في التصدي للحملات التي تستهدف كل من يعمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا، سواء حملات تشويه ضد مؤسسات أو شخصيات.

ومن أدوات القوة العمل على رفع مستوى الوعي الوطني لدى أبناء فلسطين في أوروبا، بأهمية العمل لأجل القضية الفلسطينية، والتقليل من مستوى الخوف الأمني لديهم، وعدم الانجرار وراء حملات التشويه على العمل الشعبي الفلسطيني، التي يقوم عليها اللوبي الإسرائيلي في القارة. وكذلك دعوة الفلسطينيين في أوروبا إلى مواجهة هذه الحملات التحريضية من خلال التعاون والتعاقد بين مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني والجالية، وقطع الطريق على هذه الحملات المغرضة.

ولا بدّ من أن تعمل المؤسسات الفلسطينية على رفع مستوى الوعي للجالية الفلسطينية بالقوانين الأوروبية، التي تضمن حرية التعبير عن الرأي، والعمل في القارة تحت سقف القانون، والتركيز على الانتصارات القانونية لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في العديد من الدعاوى التي رفعتها مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني.

بالتالي، إنَّ التخفيف من حالة الخوف الأمني لدى أبناء الجالية الفلسطينية في أوروبا، سينعكس إيجاباً على العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، من حيث كثافة المشاركات في الفعاليات الفلسطينية، وأيضاً الدعم السياسي والمالي للأنشطة الفلسطينية.

توصيات في البعد المؤسسي الفلسطيني في أوروبا

من المهم بشأن تطوير أدوات العمل الشعبي الفلسطيني على الصعيد المؤسسي في القارة الأوروبية، انطلاقاً من تجربتي مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطيني أوروبا، أن نضع جملة من التوصيات التي نراها مهمة لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، في بعده المؤسسي الذي يخدم أيضاً في البعد الوطني.

نذكر هذه التوصيات عبر مجموعة من النقاط، وهي تتعلق بالمؤسسات الفلسطينية القائمة في أوروبا، وفي ذات الوقت توصيات في بناء مؤسسات فلسطينية جديدة في القارة، ولعل هذا ينسحب على العمل المؤسسي الفلسطيني في أنحاء العالم.

- أهمية الحرص على البعد القانوني لبنية المؤسسات ابتداءً من تسجيل المؤسسات الفلسطينية لدى السلطات المحلية في الدول الأوروبية حسب الأصول المرعية، وتأكيد العمل الإداري الفعال للمؤسسات ضمن القوانين الأوروبية المعمول بها، وعدم تجاوز هذه القوانين، ما يسهم في ضمان استمرارية عملها كبنية مؤسسية، ومواصلة أنشطتها وفعاليتها في أوروبا.

- أهمية أن تكون لغة البلد الأوروبية حاضرة لدى المؤسسة في جميع أعمالها الإدارية والفنية والإعلامية، والتواصل مع الجهات الرسمية في الدولة الأوروبية، بمعنى التركيز على حضور اللغة الأوروبية المحلية في تواصل المؤسسة الفلسطينية مع الجهات الرسمية والشعبية في البلد الأوروبي.

- من المهم أن يكون للمؤسسة مجلس إداري فاعل، يتابع أعمال المؤسسة ويوثق الفعاليات وقيمتها، ويدرس الإنجازات ويتعرف إلى مواطن القوة والضعف في أنشطة المؤسسة، ويضع الخطط الاستراتيجية الشهرية والفصلية والسنوية، ويواكب تنفيذ هذه الخطط وقيمتها ويعدّل عليها وفق الحاجة والضرورة، ويعمل كذلك على تنمية الموارد المالية للمؤسسة ويشرف على أداء الإدارة التنفيذية للمؤسسة.

- أن يتمتع مجلس إدارة المؤسسة بالتنوع الإداري والتخصصي والخبرات المختلفة، بما يُثري ويفيد عمل المؤسسة، وأن يشكل مجلس الإدارة مختلف لجان العمل التخصصية للمؤسسة، بحيث يكون مجلس الإدارة ممثلاً في هذه اللجان المختلفة، مع الحرص ما أمكن على وجود شخصيات شبابية ونسائية من أهل البلد الأصليين.

- التواصل المنظم بلقاءات رسمية أو غير رسمية بين مجلس الإدارة والعاملين في المؤسسة، وكذلك مع المتطوعين فيها، لأن ذلك سيخلق أجواءً من التفاهم وتوحيد الرؤى لدى الجميع.

- أهمية توثيق جميع وثائق المؤسسات وأرشفتها وفق الطرق الحديثة والتقنيات الإلكترونية في أرشفة الوثائق والأوراق المتعلقة بالمؤسسة إدارياً ومالياً وقانونياً ولوجستياً وبمختلف أعمالها، بحيث تكون عملية الرجوع إلى هذه الوثائق سهلة في حال الحاجة إليها.

- أهمية عمل تقييم رسمي دوري مستقل لأعمال المؤسسة، يُصدَر للعلن، بما يعكس الشفافية في الأداء والصدقية لدى المستفيدين من خدمات المؤسسة.

- أهمية وجود مؤسسات فلسطينية تخصصية بحسب العنوان أو الملف الوطني الذي تعمل تحته المؤسسة، والتركيز على أن تلتزم المؤسسات الفلسطينية التخصص الذي تتبناه، ما يحقق إبرازاً فعالاً لهذا التخصص الوطني، مع التركيز عليه في البُعد الوطني في القارة الأوروبية، بدلاً من تشتيت جهد المؤسسة في عناوين مختلفة، وهذا لن يحقق المطلوب في إبراز العناوين الوطنية الفلسطينية، ويُبرز المؤسسة مرجعيةً تخصصيةً محليةً وإقليميةً وعالميةً بالعنوان الوطني الذي تخدمه، ما يعزز حضورها ممثلاً وناطقاً للقضية في المنابر الدولية، وبخاصة مؤسسات الأمم المتحدة.

- ضرورة توضيح ماهية المؤسسة الفلسطينية على ناحيتين: إما أن تكون مختصة في مجال معين كالسياسي والإعلامي والخيري والشعبي والقانوني الحقوق، وتستخدم أي مجال تنتهجه لخدمة جميع قضايا الوطن من ذلك المجال. والعكس صحيح من حيث اختيار قضية معينة تختص بها، كالقدس أو المستوطنات أو حصار غزة أو اللاجئين أو الأسرى، وتنتهج جميع المجالات أعلاه في خدمة القضية الفلسطينية.

- الاهتمام بالجانب التكنولوجي والتطورات السريعة وأدوات العمل المستحدثة في المؤسسات كافة، سواء ذات التخصص في المجال، أو التخصص في القضية. أن تهتم المؤسسات الفلسطينية في بناء وتطوير شبكة علاقات عامة على مستوى البلد والقارة والعالم مع شخصيات ومؤسسات تخدم مجال تخصصها بما يضمن وصول رسالة المؤسسة بطرق مختلفة إلى الفئة المستهدفة، سواء أكانت رسمية صاحبة قرار أم خلافه.

- تبني الباحثين المتميزين في مختلف العناوين الوطنية الفلسطينية، ونشر أبحاثهم التي تخدم العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، وهي واحدة من الأدوات الإعلامية المهمة في الترويج للقضية الفلسطينية.

- التركيز على تحقيق حضور إعلامي لقيادة المؤسسة في السعي لترميزها مرجعية في التخصص الذي تعمل فيه، وإبرازها في البعد الوطني الفلسطيني، والاستعانة بالأدوات الشعبية والإعلامية في تحقيق ذلك، وأن تكون هذه القيادة حاضرة في الفعاليات الميدانية والمقابلات الإعلامية، وأن تكون قيادة المؤسسة من طيف سياسي وطني متنوع وعابرة للون الحزبي الواحد، وتتحدث اللغات الأوروبية المحلية.

- الاهتمام الكامل بمسألة لغة الحديث والحوار والكتابة لتواكب طبيعة الثقافة الغربية، وتكون عنصر تأثير أسوأ باللوبي الإسرائيلي في هذا المجال، وبالتالي هناك حاجة للتركيز على أن يكون للمؤسسات الفلسطينية كتاب ومتحدثون باللغة الإنكليزية واللغات الأوروبية المختلفة، باعتبار أن اللغة من أهم وسائل التأثير والتواصل في المجتمعات الأوروبية.

- اعتماد سياسة التدريب والتأهيل والتطوير لكوادر المؤسسات، ضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسات، والتركيز على أن تضم المؤسسة التخصصات الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية كافة.

- الحرص على ألا تكون المؤسسة الفلسطينية مرتبطة بشخص واحد فقط، وفي حال مغادرة هذا الشخص، تنتهي المؤسسة، بل المفترض وجود مجلس إداري قوي ومتناسك وغير مرتبط بالأفراد.

- أهمية التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية ذات الاختصاص الواحد، وبناء التحالفات، وتبادل الخبرات وتنفيذ الفعاليات المشتركة التي تكون أكثر تأثيراً من الأنشطة الفردية للمؤسسات، وحضور جميع الفعاليات الفلسطينية لهذه المؤسسات فيما بينها.

- أهمية وجود مقر دائم للمؤسسات، وموظفين محترفين متخصصين، وهذا يحقق حضوراً مهماً للمؤسسة في ميدان العمل، ويسهم في إنجاز أهداف المؤسسة وتحقيق تواصل مباشر مع المؤسسات والشراكات والداعمين للقضية الفلسطينية، من خلال الزيارات لمقار هذه المؤسسات.

- إن تحقيق الاكتفاء المالي وتوفير الموارد المالية من أهمّ عوامل بقاء المؤسسات الفلسطينية واستمرارها، وهذا يحتاج إلى سياسة مالية منظمة في توفير الدعم لهذه المؤسسات، وتحقيق الشفافية والنزاهة المالية وفق القوانين المعمول بها .

- أن تحرص المؤسسات الفلسطينية على نسج شبكة متطوعين من أبناء الجالية الفلسطينية والداعمين للقضية الفلسطينية، والتشجيع على مفهوم العمل التطوعي وأهميته في خدمة العمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا، وذلك ضمن استراتيجية مدروسة، وفتح قنوات تواصل مستمرة مع المتطوعين وتغذيتهم بالمعلومات، وليس فقط عند الحاجة إلى وجودهم في الفعاليات .

- الحرص على أن تستمر المؤسسات الفلسطينية في أعمالها وفعاليتها، حتى إن قلت هذه الأنشطة الوطنية، وأن تكون استراتيجية هذه المؤسسة ثابتة بعدم التوقف رغم كل التحديات التي تواجهها .

- الحرص على التركيز على هوية المؤسسة ومبادئها والعنوان الوطني الذي تحمله، وتطوير أدوات عملها، وتأكيد أهمية توثيق الفعاليات كافة باستخدام الأدوات الإعلامية المختلفة، ونشر تقرير سنوي إعلامي بهذه الأنشطة على مدار عام كامل .

- إيلاء قضايا الوطن، كل على حدة، أهمية خاصة من جانب الطرح والتوصيات وبرامج العمل المقترحة، مثل القدس والأسرى وحصار غزة واللاجئين وحق العودة والاستيطان وهموم فلسطينيي الخارج .

- الاهتمام بحضور المرأة الفلسطينية وشراكتها في مختلف المؤسسات، إضافة إلى المؤسسات المختصة بشؤون المرأة والتعبير عنها .

- الاهتمام بالسياسة الأوروبية المحلية، ومواكبة كل ما يتعلق بالقرارات والمواقف السياسية الأوروبية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، والاستعانة بها في بناء التحالفات وحشد الدعم مع الأطراف الأوروبية السياسية والشعبية للقضية الفلسطينية، وكذلك دعم العمل الشعبي الفلسطيني في القارة .

- التركيز على الانخراط في عضوية مختلف المؤسسات والهيئات والتحالفات المحلية والإقليمية والدولية، ذات الاختصاص المشترك مع المؤسسة الفلسطينية، وهذا يشكل دعماً مهماً للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا - تبني سياسة الحرص على انخراط الشباب الفلسطيني والجيل الجديد في القارة الأوروبية، في العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، وأن يكون الشباب حاضراً في مختلف المواقع الإدارية لهذه المؤسسات .

الآفاق والدور المأمول في البُعدين العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي)

للحديث عن الآفاق والدور المأمول في البُعد العربي والإسلامي في شقّيهِ الرسمي والشعبي، وجدنا أنّ من الأهمية تناول هذا المحور في باب واحد، نظراً إلى أنّ أغلب التوصيات التي سنطرحها في هذا الجانب، مشتركة بين البُعدين العربي والإسلامي.

وإن كانت هناك توصية مخصّصة لبُعد ما، فإننا سنذكر هذا البُعد بالاسم، سواء كان بُعداً عربياً أو إسلامياً، وبالتالي فإننا نقدّم هذه التوصيات بناءً على تجربة فلسطينية مؤسّساتية ممتدة لثلاثة عقود في القارة الأوروبية.

وكما تناولنا التوصيات في البُعد الوطني المؤسّساتي بشكل نقاط، سننتهج المسار نفسه في تناول البُعد العربي والإسلامي كما كان البُعد الوطني.

وعندما نتحدث عن البُعد العربي والإسلامي، فإننا نقصد به ما هو متعلق داخل القارة الأوروبية وخارجها في مختلف القارات والدول العربية والإسلامية.

وما سنذكره من توصيات نستطيع القول عنها إنها أدوات عمل ونقاط يمكن البناء عليها ضمن استراتيجية تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، في البُعدين العربي والإسلامي.

كذلك إنّ البُعدين العربي والإسلامي سواء داخل القارة الأوروبية أو خارجها، يشكلان حاضنة مهمة للقضية الفلسطينية، ومصدرين لأشكال مختلفة من الدعم السياسي والقانوني والإعلامي والمادي للشعب الفلسطيني ومؤسّساته الوطنية.

لذلك، من الأهمية الاستناد إلى التوصيات الآتية في الأعمال الفلسطينية المؤسّساتية في القارة الأوروبية، لتحقيق حضور مهمّ للقضية الفلسطينية في البُعدين العربي والإسلامي، الرسمي والشعبي.

توصيات الآفاق والدور المأمول في البعدين العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي):

- الحرص على عدم الدخول في التناقضات العربية العربية أو العربية الإسلامية أو الإسلامية الإسلامية، خصوصاً أنّ هذه التناقضات أحدثت اختلافات بأوجه مختلفة على المستوى الرسمي وكذلك الشعبي، وأحدثت ارتدادات بين هذه الدول، كانت ذات أثر سلبي على الأمة العربية والإسلامية، وألقت بظلالها سلباً على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

- أهمية الابتعاد عن التناقضات داخل الدولة نفسها، سواء بين النظام السياسي والشعب، أو الصراعات الحزبية أو المشاكل بمختلف أشكالها الطائفية والقومية والسياسية بين أبناء الدولة الواحدة.

- أن تتبنى المؤسسات الفلسطينية سياسة بناء علاقات على مسافة واحدة مع الأطراف السياسية والشعبية العربية والإسلامية، ضمن نظم قائمة على دعم القضية الفلسطينية وحشد المواقف الرسمية والشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني.

- تحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب ألا يكون هناك تدخل مباشر لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في هذه التناقضات، سواء من خلال مواقف سياسية وبيانات صحافية معلنه من هذه التناقضات العربية أو الإسلامية، أو من خلال المشاركة في فعاليات تخدم أجندة معينة في هذه التناقضات ضد أطراف أخرى.

- الحرص على أن يكون العمل الشعبي الفلسطيني بعيداً عن الاستقطابات من أطراف رسمية أو شعبية، وبعيداً كل البعد عن الخلافات العربية والإسلامية.

- تأكيد أهمية العلاقات للمؤسسات الفلسطينية مع الدول العربية والإسلامية في بُعديها الرسمي والشعبي، وأن تكون هذه العلاقات فاعلة ومتواصلة وتتطور باستمرار، بالاستناد إلى النظم القائمة على دعم القضية الفلسطينية وحشد الدعم للشعب الفلسطيني، من دون الدخول في التناقضات، والحذر من أن يُحسب العمل الشعبي الفلسطيني على أطراف عربية أو إسلامية رسمية أو شعبية لإذكاء الخلافات والتناقضات.

- التشديد على ألا تكون المنابر السياسية والشعبية والإعلامية للمؤسسات الفلسطينية، منصة تحضر من خلالها الخلافات العربية والإسلامية، لأنّ ذلك

سيكون له تأثير سلبي في نجاح العمل لأجل القضية الفلسطينية، وستخرج الفعاليات الفلسطينية برسالة عكسية أنها منصفة لتشجيع الخلافات العربية أو الإسلامية.

- في البعد الرسمي العربي والإسلامي، ينبغي أن تعمل المؤسسات الفلسطينية على تطوير علاقاتها بالسفارات والبعثات الدبلوماسية العربية والإسلامية في مختلف الدول الأوروبية، لأن ذلك سيمنح العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا دعماً دبلوماسياً وسياسياً مهماً، ويفتح آفاقاً وفرصاً لمصلحة العمل الشعبي الفلسطيني.

- في البعد الشعبي العربي والإسلامي، من الجيد أن تبذل المؤسسات الفلسطينية المزيد من الجهود لتطوير علاقاتها بالجاليات العربية والإسلامية في أوروبا، لأن ذلك سيكون له تبعات إيجابية على العمل لأجل فلسطين، في زيادة رقعة التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وحضور مكثف للجاليات العربية والإسلامية في الأنشطة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن هذه الجاليات تحمل الجنسيات الأوروبية، فهذا سيقود إلى دعم أوروبي شعبي للقضية الفلسطينية.

- تطوير أدوات العمل الشعبي الفلسطيني من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية والشعبية العربية والإسلامية، في تنفيذ فعاليات مشتركة معها داعمة للقضية الفلسطينية، سواء داخل القارة الأوروبية، أو في القارات الأخرى والدول العربية والإسلامية.

- تطوير العلاقة بالدول العربية والإسلامية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين، بهدف تمكين دور مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين السياسية والاجتماعية والقانونية في هذه الدول، وأخذ الدور المطلوب في دعم اللاجئين الفلسطينيين وحل أزماتهم مع الأطراف الرسمية والشعبية في هذه الدول.

- زيادة التنسيق والتواصل مع الحكومات والبرلمانات العربية والإسلامية، وتنظيم زيارات وفود المؤسسات الفلسطينية لهذه الدول في إطار حشد الدعم للقضية الفلسطينية، وكذلك ترتيب زيارات للبرلمانيين الأوروبيين للدول العربية والإسلامية، بهدف إيجاد منظومة عمل أوروبية عربية إسلامية مساندة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- إن بناء علاقات متبادلة قوية بين المؤسسات الفلسطينية في أوروبا والدول العربية والإسلامية، سيشكل قوة سياسية وقانونية في دعم الملفات الفلسطينية التي تعمل عليها هذه المؤسسات.

على سبيل المثال، ملف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، والمحاولات الدولية الرامية إلى إنهاء الوكالة وتصفية حق العودة الفلسطيني.

فبإمكان المؤسسات الفلسطينية الاستناد إلى هذه العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، في حشد الدعم لبقاء وكالة الأونروا سياسياً ومادياً وقانونياً، ومواجهة حملات إنهاء الوكالة الدولية، وهذا يندرج في إطار حشد مواقف عربية وإسلامية رسمية لمصلحة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- الاستفادة من تجارب المؤسسات العربية والإسلامية العاملة في القارة الأوروبية، وتبادل الخبرات معها وعقد ورش العمل المشتركة، للبحث في أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية في بعده المؤسّساتي.

- في إطار تقوية علاقات المؤسسات الفلسطينية بالرسميات العربية والإسلامية، يمكن البناء على العلاقات بالشخصيات العربية والإسلامية الموجودة في أوروبا، لبناء العلاقات للعمل الشعبي الفلسطيني وتطويرها في البُعدين الرسمي العربي والإسلامي، ولا سيما النفاذة في العمل السياسي والنشاط العام الاحترافي، كالمحامين والأطباء والمهندسين ورجال الأعمال.

- أهمية أن تتبنّى مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا سياسة تطوير المواقف العربية والإسلامية الرسمية والشعبية، من خلال الإشادة بالمواقف الداعمة للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء عليها سياسياً وشعبياً وإعلامياً، والتفاعل الإيجابي مع هذه المواقف.

هذا التفاعل الإيجابي سيُسهم في تطوير المواقف العربية والإسلامية الرسمية والشعبية، وأكبر الأمثلة على ذلك ما يتعلق بالمواقف الراضة للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، سواء رسمية عربية أو إسلامية، أو مواقف شخصيات، والمثال على ذلك مواقف الرياضيين العرب والمسلمين برفض التطبيع الرياضي مع الاحتلال الإسرائيلي، ومواقف مشابهة لفنانين وعلماء وسياسيين.

- وكذلك اعتماد سياسة دبلوماسية للمؤسّسات الفلسطينية في تصويب المواقف العربية والإسلامية الرسمية والشعبية التي لها آثار سلبية على الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

هذه السياسة تقوم على تبيان مخاطر هذه المواقف على الشعب الفلسطيني وعلى المنطقة العربية والإسلامية، والتحذير من تبعات مثل هذه المواقف على مختلف الأطراف العربية والإسلامية.

في الردّ الدبلوماسي على هذه المواقف، إنَّ وُجِدَتْ، لا تُستخدَم عبارات سياسية لاذعة ومهينة في التعبير عن رفض هذه المواقف والتصرفات، مع تأكيد الأحقية للمؤسَّسات الفلسطينية في التعبير عن رفضها وإدانتها لهذه المواقف، سواء كانت صادرة عن جهات رسمية أو شعبية.

من الأمثلة على هذه المواقف، تعامل الجهات اللبنانية الرسمية بشكل صارخ مع الحقوق الإنسانية والقانونية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان، ما يسبِّب أزمات إنسانية متواصلة للفلسطينيين هناك.

فإنَّ دخول المؤسَّسات الفلسطينية في تصادم مباشر مع الجهات اللبنانية الحكومية، سيُسهم في تعميق أزمة الفلسطينيين في لبنان، وسيمنع الجهود التي تبذلها مؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا لتخفيف هذه الأزمات، سواء من خلال زيارة الوفود الفلسطينية والأوروبية لبنان للقاء المسؤولين اللبنانيين والاطلاع على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، أو تعثر برامج وحمولات الإغاثة التي تقوم بها العديد من المؤسَّسات الفلسطينية الأوروبية في مخيمات لبنان.

- أهمية أن تلبي مؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا بإيجابية، دعوات الجهات العربية والإسلامية الرسمية، والمؤسَّسات العربية والإسلامية، لحضور الفعاليات التي تنظمها هذه الجهات، والتي لا تؤثر بسياسة عدم الدخول في التناقضات، وفي الوقت نفسه تكون هذه الفعاليات مهمة في حشد الدعم للقضية الفلسطينية، وهذه تأتي في إطار العلاقات العامة لمؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

في الإطار نفسه، يأتي التضامن من قبل مؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني، مع الدول العربية والإسلامية، في حال الكوارث والأزمات الإنسانية التي تحدث في هذه الدول، وهذا يمتد إلى تبادل التهاني في الأعياد والمناسبات الوطنية لهذه الدول.

- إنَّ مفهوم العلاقات العامة الرسمية للمؤسَّسات الفلسطينية في أوروبا، في البُعدين العربي والإسلامي، يجب أن يقوم على أسس لا تتعارض مع القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذا يحتاج إلى خطة عمل مشتركة للمؤسَّسات الفلسطينية في أوروبا.

- من الجيد أن تُطلع مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، الأطراف العربية والإسلامية الرسمية والشعبية، على مستجدات القضية الفلسطينية في كل أبعادها، وذلك بشكل دوري بهدف إبقاء هذه الشريحة المهمة على تواصل مستمر وتفاعل مع مجريات الأحداث الفلسطينية وتطوراتها.

- أهمية انضمام مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا إلى المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية، ذات التخصصات المتقاطعة مع مختلف جوانب القضية الفلسطينية، السياسية والإعلامية والقانونية وغيرها، ما يعطي العمل الشعبي الفلسطيني حضوراً مهماً في هذا الجانب يخدم القضية الفلسطينية ويحقق المزيد من الدعم للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

- من المهم أن تضمّ المؤسسات الفلسطينية في طواقمها الإدارية والتنفيذية والتطوعية شخصيات من أبناء الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا، وهذا سيعزز فكرة أنّ القضية الفلسطينية والعمل من أجلها ليسا محصورين بالشعب الفلسطيني فقط، بل هي قضية الأمة جمعاء، مع تركيز الاهتمام على الأجيال العربية والإسلامية الجديدة في القارة الأوروبية، التي هي عبارة عن خزان بشري مهمّ بمختلف أبعاده لمصلحة مستقبل العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

- استنهاض الشخصيات والجماهير العربية والإسلامية وأصحاب رؤوس الأموال لتقديم الدعم المالي إلى مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني والمشاريع التي تخدم القضية الفلسطينية مثل المشاريع الإغاثية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بالاستناد إلى استراتيجية بناء الثقة مع هذه الشرائح في المجتمعات الأوروبية في أهمية العمل لأجل القضية الفلسطينية وتوفير الدعم السياسي والشعبي والمالي لهذه الأعمال.

- إنّ تطوير العلاقات للمؤسسات الفلسطينية في البُعد الرسمي العربي والإسلامي، وبناء ثقة بين هذه المؤسسات والجهات الرسمية العربية أو الإسلامية، سيخففان من التحديات الأمنية أو الصعوبات في المجالات الأخرى التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني، سواء داخل القارة الأوروبية، أو في الدول العربية والإسلامية المختلفة، وسيزيد ذلك من مساحة تحرك هذه المؤسسات الفلسطينية في إطار دعم القضية الفلسطينية.

- أهمية التركيز على بناء تحالفات بين مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني والمؤسّسات العربية والإسلامية العاملة في القارة الأوروبية، للظهور كقوي واحد في إطار دعم القضايا العربية والإسلامية في المحفل الأوروبي، وهذا سيشكّل دعماً حقيقياً للقضية الفلسطينية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

- الانفتاح على الإعلام العربي والإسلامي داخل أوروبا وخارجها، سواء الرسمي أو الشعبي أو المؤسّسات الإعلامية الخاصة، وتطوير شبكة علاقات إعلامية بهذه الوسائل بأنواعها كافة، لأنّ ذلك سيُسهم في حضور أكبر للعمل الشعبي الفلسطيني وفعالياته في القارة الأوروبية من خلال هذه المنابر الإعلامية، وكذلك إبراز الشخصيات الوطنية الفلسطينية في القارة بالمقابلات الصحافية.

- إعطاء أهمية خاصة للعلاقات العامة الإعلامية بوسائل الإعلام العربية والإسلامية المرئية والمسموعة والمقروءة والرقمية، من خلال دعوتها إلى تغطية الفعاليات الفلسطينية في القارة الأوروبية، وتسييل الضوء على الأحداث الفلسطينية في الداخل والخارج، وترتيب المقابلات الصحافية للمؤسّسات الفلسطينية وشخصياتها، ونشر البيانات الصادرة عن مواقف المؤسّسات الفلسطينية من الأحداث وتطورات القضية الفلسطينية.

- العمل ضمن الإمكانيات المتاحة على تقديم خدمات من قبل مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني للمؤسّسات العربية والإسلامية الرسمية والشعبية، في ما يمكن أن يكون حاجة لها، سواء في المجال السياسي أو العلاقات العامة، في ما لا يؤثر سلباً على أجندة المؤسّسات الفلسطينية.

- التنسيق القريب والمتين مع المؤسّسات العربية والإسلامية في البُعدين الرسمي والشعبي في المؤسّسات الدولية، ومثال على ذلك تجربة مركز العودة الفلسطيني القوية في الأمم المتحدة وتكاتف الدول العربية والإسلامية لدعم طلبه والحاجة إلى التعاون خلال سنوات وجود المركز منذ 2015 مع البعثات العربية والإسلامية لمواجهة اللوبي الإسرائيلي.

- في إطار الخلافات والتناقضات الأوروبية مع الدول العربية والإسلامية، تظهر هنا أهمية عدم مجازاة مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا لأية حملات مضادة من أوروبا تجاه الدول العربية والإسلامية.

- أيضاً في ما يتعلق بالخلاف الفلسطيني الداخلي، من الأهمية ألا تُظهر مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني أي مظاهر من التناقض الفلسطيني مع السلطة وسفاراتها في أوروبا، خلال التعامل مع الدول العربية والإسلامية في البُعدين الرسمي والشعبي، بل أن تظهر بمظهر الشعب الواحد والقضية والمصير المشترك.

الآفاق والدور المأمول في البعد الدولي

في ما يتعلق بالتوصيات حول الآفاق والدور المأمول في البعد الدولي، يمكن تناوله على ثلاثة صعد تتداخل فيما بينها، في مساحة القطر الأوروبي المحلي، وفي امتداد القارة الأوروبية، وفي المساحة الدولية في صعيدها المفتوح.

- من المهم تفعيل التواصل لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني مع الطبقات السياسية والشعبية الدولية والأوروبية ذات التخصص المشترك مع الملفات التي تعمل فيها المؤسسات الفلسطينية، سواء السياسية أو الشعبية أو القانونية أو الإعلامية أو الثقافية، لأن ذلك سيعزز من حضور العمل الشعبي الفلسطيني في القارة، ويوسع من علاقاته التي تستخدم في مصلحة القضية الفلسطينية.

- أهمية انضمام مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني إلى عضوية الهيئات الدولية والأوروبية في ذات تخصص المؤسسة، وهذا يسهم في حضور دولي لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، وفي تعزيز دورها وضمان قانونيتها واستمرارية عملها، ويفتح فرصاً متنوعة وعديدة ونافذة للاستفادة من القوانين المعمول بها والفرص المتاحة والحضور الدائم لممثلي الدول المختلفة لأجل القضية الفلسطينية، والاستفادة من الدعم السياسي والمالي والإعلامي الذي توفره هذه المنظمات الدولية للمؤسسات المنضوية فيها.

- على مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني واجب مهم في دراسة اللوائح والقوانين التي تنظم عمل المنظمات الدولية والأوروبية والهيئات غير الحكومية، التي يمكن أن تنضم إليها المؤسسات الفلسطينية، وذلك لتحقيق الفائدة من هذا الانضمام لصالح العمل والقضية الفلسطينية.

- إن هذه الدراسة ستوفر فرصاً كثيرة للاستفادة من هذه العضوية لاستمرارية العمل الشعبي الفلسطيني وتطوره في الأبعاد السياسية والشعبية والإعلامية والقانونية في أوروبا.

- أهمية أن يكون لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني طاقم استشاري من الشخصيات الدولية والأوروبية ذات الشأن والحضور السياسي والشعبي في هذه الدول، وأن يكون هذا الطاقم معلناً، وذلك سيسهم في تطوير عمل هذه المؤسسات وتوفير فرص وعلاقات عامة ممتدة، وكذلك تشكيل جدار قوي وورسمي يدافع عن مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني أمام التحديات في هذا البعد، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات هذه الشخصيات وتجاربها.

- دعوة الشخصيات الرسمية والشعبية الدولية والأوروبية إلى فعاليات العمل الشعبي الفلسطيني وأنشطته في القارة الأوروبية، وهذا سيكون له تبعات سياسية وقانونية مهمة لصالح مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة.
- أن تُولي مؤسّسات العمل الفلسطينية أهمية كبرى لتنظيم الفعاليات الفلسطينية بالشراكة مع المؤسّسات الدولية والأوروبية، مع التركيز على إقامة هذه الفعاليات في البرلمانات الدولية والأوروبية والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، لكونها تشكّل منصة مهمة لمؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني.
- تأكيد أهمية أن تكون اللغة المحلية في الدول أساسية في أعمال المؤسّسات الفلسطينية، سواء في البُعد المؤسّساتي والتعامل مع الدولة، أو في التواصل مع المؤسّسات الدولية أو الأوروبية، وفي الخطاب الإعلامي للمؤسّسات الفلسطينية والخطاب مع القطاعات الشعبية.
- تأكيد خصوصية اللغة الإنكليزية لغةً أساسيةً مع اللغة المحلية، وذلك لكونها لغةً تخاطب عالمي مشتركة بالغالب.
- تكوين شبكة علاقات عامة للمؤسّسات الفلسطينية في أوروبا مع الجهات الدولية والأوروبية الرسمية والشعبية والإعلامية والشخصيات المؤثرة، بحيث تكون هذه العلاقات مرجعية مهمة ضمن أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.
- الاستفادة من متطوعين محليين من أهل البلد الأصليين الأوروبيين، لدعم المؤسّسات الفلسطينية، وخصوصاً في إحياء الفعاليات والمناسبات الوطنية الفلسطينية، والحثّ على فكرة التطوع لدى المجتمعات الدولية والأوروبية لأجل العمل الشعبي الفلسطيني.
- الاستفادة من الأدوات المتوافرة داخل البلد لتوصيل رسالة العمل الشعبي الفلسطيني، ومنها الأدوات السياسية والإعلامية والخدمات اللوجستية المتاحة للجميع في هذه الدول.
- إيجاد متحدثين إعلاميين بأسماء المؤسّسات الفلسطينية يتحدثون اللغات المحلية، ويرتبطون بعلاقات إعلامية مميزة مع وسائل الإعلام المختلفة في الدول.

- استكتاب شخصيات دولية وأوروبية مهمة في ما يتعلق بالعناوين الوطنية التي تعمل بها المؤسسات الفلسطينية، وهذا سيسهم في التعريف بالقضية الفلسطينية ومواجهة الدعاية الإسرائيلية، وعلى رأسها الدراسات والأبحاث والمقالات وغيرها. زيادة وتيرة إرسال الوفود الدولية والأوروبية إلى الأراضي الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، للتعرف من قرب إلى الأوضاع الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والأزمات الإنسانية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات، وهذا سيسهم في تشكيل ضغط سياسي دولي على الاحتلال في ما يتعلق بانتهاكاته في الأراضي الفلسطينية.

- الاهتمام بالأوضاع والأحداث داخل الدول، بحيث يشعر المجتمع الرسمي والشعبي بأن مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني جزء أصيل من الدولة التي توجد فيها.

- الاستفادة من القوانين التي تنظم عمل المؤسسات في الدول، فيما يحقق الفائدة لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، والحرص على إقامة الفعاليات الجماهيرية التي تجمع الأعداد الكبيرة من أبناء فلسطين مع المتضامنين الدوليين والأوروبيين.

- أهمية دراسة القوانين والمعرفة بالقضاء الدولي والأوروبي، واعتماد ذلك استراتيجية لدى مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، بحيث يُستند إلى ذلك في التصدي للدعاوى القضائية ضد العمل الشعبي الفلسطيني من قبل جهات داعمة للاحتلال الإسرائيلي.

- العمل على تشكيل هيئة من المحامين الدوليين أو الأوروبيين أو من أبناء الجاليات المسلمة، بحيث تكون هذه الهيئة مرجعية لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني ضمن منظومة الدفاع عن العمل لأجل فلسطين أمام المحاكم الدولية والأوروبية.

- الاستفادة من الانفتاح الأوروبي على نفسه، من خلال تنفيذ فعاليات قارية كبيرة سياسية وشعبية شبيهة بمؤتمرات فلسطينيي أوروبا.

- أهمية التشبيك مع المنظمات والهيئات الكنسية في أوروبا والعالم، التي تهتم بحقوق الإنسان وتؤمن بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذا يقود إلى تثبيت نظرية أن القضية الفلسطينية ليست قضية وطنية وإسلامية فقط، بل يجتمع حولها كل من يؤمن بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

- التركيز على مضامين ولغة الخطاب السياسي لمؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في البُعد الدولي والأوروبي، بحيث يكون قائماً على التمسك بالحقوق والثوابت الفلسطينية ودون تقريط بها، مع توافق فلسطيني على المصطلحات السياسية المستخدمة في التعبير عن الحقوق الفلسطينية في ظل القرار السياسي الدولي والأوروبي من موضوع حلّ الدولتين والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

- كذلك في الجانب السياسي الدولي والأوروبي، من المهم ألاّ تتموضع مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في مواضع جدلية حول قضايا دولية أوروبية، يكون لها ارتدادات سلبية على العمل الشعبي الفلسطيني في القارة.

- أهمية متابعة ورصد وتطوير المواقف السياسية الدولية أو الأوروبية المنصفة لحقوق الشعب الفلسطيني، والبناء عليها والتفاعل معها في إطار خدمة القضية الفلسطينية وحشد الدعم للشعب الفلسطيني.

- الابتعاد عن الخلافات الداخلية في الدول الأوروبية على صعيد الأحزاب والجماعات، وبناء العلاقة مع الأحزاب السياسية على أساس وجود داعمين للقضية الفلسطينية من مختلف الأحزاب الأوروبية.

- تطوير أدوات مواجهة أيّ محاولات لتثويته واستهداف القضية الفلسطينية في البُعد الدولي أو الأوروبي، ورصد المواقف المعادية للشعب الفلسطيني والعمل على تنفيذها والتصدي لها وقطع الطريق أمامها، خصوصاً من اليمين المتطرف.

- الاعتماد على الأدوات القانونية في الدفاع عن مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني والشخصيات الوطنية، في إطار مواجهة الدعاوى التي ترفع ضد المؤسّسات والشخصيات، وتكوين شبكة علاقات متينة مع المحامين ومؤسّسات حقوق الإنسان في هذا الإطار في البُعد الدولي والأوروبي.

- اللجوء إلى القانون الدولي والأوروبي، والعمل ضمن سقف القانون، واعتماد شبكة دعم سياسي وقانوني، سيُسهّم في توفير الدعم المالي لمؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني.

- كذلك، يشكّل القانون حصناً حامياً لمؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني، في رفض الإملاءات التي تفرض على عملها في القارة للقبول بقرارات وصياغات سياسية تعارض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية.

- أدوات القانون واحدة من وسائل الدفاع عن العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، ومواجهة التحديات التي تسمه بمعاداة السامية، وتأكيد على أهمية تواصل مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني ودورها في تنظيم الفعاليات على الرغم من هذه التحديات.

- في ظلّ الأزمات الدولية وانعكاسها على الوضع الدولي، لا بد أن تركز مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني على استراتيجية إبقاء القضية الفلسطينية حيّة ومتواصلة ومتفاعلة في القارة الأوروبية، إذ تسبب الأزمات الدولية تراجع حضور القضية الفلسطينية.

- وينبغي استثمار هذه الأحداث الدولية وما ينتج منها، في دعم حضور القضية الفلسطينية عالمياً.

- الاستفادة من الروزنامة الدولية في تنفيذ فعاليات فلسطينية متزامنة، ما يحقق حضوراً مهماً للقضية الفلسطينية، في هذه المناسبات الدولية المتعلقة بقضايا مشابهة للقضية الفلسطينية.

- من مبدأ تحقيق التحالفات وبنائها، من الأهمية بمكان أن تتبنى مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني سياسة الانفتاح والتواصل مع المجموعات والأقليات في البعد الدولي والأوروبي، خصوصاً التي تعاني مما يعانيه الشعب الفلسطيني من احتلال وتهجير وانتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي يجب أن يكون مبدأ التحالفات ركناً أساسياً ضمن أدوات تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا.

- التركيز على الاهتمام بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي، باعتبارها من أدوات التعريف بالعمل الشعبي الفلسطيني، وعلى أن تكون منصات هذه المؤسسات الأكثر انتشاراً في الفضاء الإعلامي لتقديم المعلومات الصحيحة عن المؤسسات ومواجهة حملات التشويه والأكاذيب والتحريض على العمل الشعبي الفلسطيني في القارة.

- ولا بدّ من الحرص على توثيق منصات التواصل الاجتماعي لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، بحيث تكون المصدر الأول في عمليات البحث الإلكتروني، للحصول على معلومات دقيقة عن العمل الشعبي الفلسطيني.

الآفاق والدور المأمول في بعد مجابهة دولة الاحتلال في أوروبا

للحديث عن آفاق العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية والدور المأمول في البعد المتعلق بالتصدي للاحتلال الإسرائيلي، لا بدّ من الحديث عن استراتيجية تحصين العمل الشعبي الفلسطيني بمؤسّساته وشخصياته والمتضامنين مع القضية الفلسطينية، في مواجهة التحدي المتمثل باللوبي الإسرائيلي ومحاولاته لتشويه العمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا.

لذلك، فإنّ العمل الشعبي الفلسطيني بحاجة ماسّة إلى بناء استراتيجية قائمة على الدفاع عنه في أوروبا وحمايته في وجه التهديدات الإسرائيلية من خلال أدوات اللوبي الإسرائيلي السياسية والشعبية والإعلامية والقانونية وغيرها.

إنّ تحصين العمل الشعبي الفلسطيني وفق هذه الاستراتيجية يعني استمرارية المؤسّسات الفلسطينية في أداء عملها لخدمة القضية الفلسطينية، وتواصل حالة التضامن الأوروبي السياسي والشعبي مع فلسطين، بل وزيادة حجم الأعمال الفلسطينية في القارة الأوروبية وتأثيراتها لصالح الشعب الفلسطيني، واتساع رقعة التضامن مع القضية الفلسطينية.

بالتالي، ينشأ جدار يحمي العمل الشعبي الفلسطيني من تهديدات اللوبي الإسرائيلي، جدار يستند إلى جملة من الخطوات التي هي ضمن استراتيجية الدفاع عن العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية في وجه اللوبي الإسرائيلي.

هذه الاستراتيجية تقوم على جملة توصيات من مخرجات الدراسة السابقة المستفيضة حول التحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية في بعد مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

توصيات الآفاق والدور المأمول في بُعد مجابهة دولة الاحتلال في أوروبا

- الإكثار من الفعاليات والأنشطة الفلسطينية التي تعزز قضايا حقوق الإنسان، وحضور القضية الفلسطينية دولياً، مما يشكل تحدياً للوبي الإسرائيلي في ترويج روايته الكاذبة.

- إصدار الكتب والمواد الإعلامية المختلفة، التي تعالج الثغرات في وجهة النظر الإسرائيلية وتبرز الحق الفلسطيني والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بشكل علمي وبلغات أوروبية مختلفة، والاهتمام بتوثيق هذه الكتب والمواد عبر منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وخاصة القضايا الإنسانية.

- أهمية مراعاة مضامين الخطاب السياسي والشعبي والإعلامي لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني، بحيث لا يجد اللوبي الإسرائيلي ثغرة لاستغلالها لصالح استهداف العمل الشعبي الفلسطيني، ويحافظ هذا الخطاب على الحقوق الفلسطينية كاملة دون نقصان، وفي الوقت نفسه يستطيع النفاذ والتأثير ضمن المنظومة الغربية والقوانين الدولية.

- من المهم أن تربط مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا بتخصصاتها كافة نفسها بالقوانين الأوروبية والدولية المعمول بها، وخصوصاً قوانين حقوق الإنسان، بحيث يشكل القانون تحصيناً لهذه المؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، وفي ذات الوقت تستفيد من القانون الدولي لصالح القضية الفلسطينية.

- أن تستند مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني إلى مرجعيات دولية ثقيلة الوزن مماثلة لتخصصات المؤسسات الفلسطينية، بحيث تكون شكلاً من التحصين أيضاً في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، خصوصاً إذا كانت هذه المؤسسات مختصة بقضايا مماثلة لقضية الشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان.

- استمرار تنظيم أنشطة المؤسسات الفلسطينية، والحفاظ على ديمومة العمل وعدم التوقف بسبب تهديدات اللوبي الإسرائيلي وتحدياته، فهذا أكبر رسالة عن القدرة على مواجهة اللوبي الإسرائيلي والانتصار عليه.

- الحرص على توعية الأجيال الفلسطينية الجديدة ومناصري القضية الفلسطينية بأهمية المضامين السياسية وقضايا حقوق الإنسان والرد على جميع الحجج الإسرائيلية التي تُروَّجها في الغرب، من خلال تنظيم الدورات التدريبية حول هذه المضامين باستمرار، لخلق حالة وعي مهم لدى الأجيال الفلسطينية والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني.

- دراسة كل القوانين الدولية التي من شأنها أن تدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والبناء على هذه القرارات في المضامين السياسية والقانونية لمؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

- استهداف نقاط الضعف عند الطرف الإسرائيلي التي تخالف القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وجميع الأعراف الدولية، ومنها قانون العودة اليهودي ويهودية الدولة والقوانين العنصرية الإسرائيلية، ومناهج التدريس الإسرائيلية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

هذه القوانين العنصرية الإسرائيلية تُعتبر من الثغرات لدى الجانب الإسرائيلي، التي يجب على مؤسّسات العمل الشعبي الفلسطيني تسليط الضوء عليها ومواجهتها في إطار القانون الدولي، والتي ستشكل استهدافاً حقيقياً للوبي الإسرائيلي في أوروبا وتكديماً لروايته.

- أن تعمل المؤسّسات الفلسطينية على تسليط الضوء وتوجيه الأنظار الدولية إلى الممارسات السياسية الإسرائيلية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، والنقل الفوري لوقائع الجرائم اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي إلى الفضاء الأوروبي والعالمي، من القتل والاعتقال والحصار والاستيطان والتهويد.

- التصدي للرواية الإسرائيلية التي تستهدف حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة، وتقديم الإثباتات السياسية التي تفنّدها، وتعزيز حضور الرواية الفلسطينية، واستحضار القانون الدولي في تفنيد الرواية الإسرائيلية.

- تقديم الباحثين والسياسيين الفلسطينيين الذين أسهموا بفعالية طوال العقود الماضية في التصدي للرواية الإسرائيلية وإظهار زيفها وأكاذيبها وتقديم الحق الفلسطيني بعلمية وموضوعية وبلغات العالم، مثل البروفيسور سلمان أبو ستة وغيره ممن قدموا أعمالاً بحثية استراتيجية أثرت الرواية الفلسطينية ودعمت الحق الفلسطيني في المنصات العالمية.

- أهمية استخدام الوسائل القانونية في الدفاع عن مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وشخصياته في مواجهة حملات التشويه التي تقوم بها أدوات اللوبي الإسرائيلي، ومهاجمة التجاوزات الإسرائيلية ضد العمل الشعبي الفلسطيني من خلال رفع الدعاوى القضائية على أذرع اللوبي الإسرائيلي.

- التواصل الدائم مع المؤسسات الشعبية الفلسطينية في الداخل، في القدس والضفة وغزة وأراضي ال48، والتنسيق معها في جميع مجالات العمل في وجه الاحتلال.

- ملاحقة قانونية قضائية لجميع المؤسسات التي تدعم الاحتلال في أوروبا والتي تتعرض للعمل الشعبي الفلسطيني وتشوّهه.

- رصد جميع ما يصدر من منصات دولة الاحتلال أو الداعمة له في أوروبا، التي تنتهك الحقوق الفلسطينية وتخالف القانون وتتعرض لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وملاحقتها والتصدي لها ضمن أدوات القانون الأوروبية.

- تسليط الضوء على النجاحات التي حققتها مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وشخصياته في البعد القضائي ضد اللوبي الإسرائيلي، لأن ذلك سيشكل رافعة سياسية وقانونية ومعنوية للعمل الشعبي الفلسطيني والشخصيات الوطنية، ستزيد من حجم العمل الشعبي الفلسطيني وتأثيره في أوروبا.

- إقامة التحالفات بين مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني والمؤسسات الشبيهة في إطار حشد الجهود لمواجهة اللوبي الإسرائيلي في القارة الأوروبية وإضعافه.

- العمل على تشكيل مؤسسات فلسطينية معنية بمواجهة اللوبي الإسرائيلي وأدواته في القارة الأوروبية، ومهمة هذه المؤسسات تتلخص في مواكبة جميع أدوات عمل اللوبي الإسرائيلي وتحركاته ودراستها ورصد المخالفات القانونية والتصدي لها.

هذه المؤسسات معنية برصد كل ما يصدر عن اللوبي الإسرائيلي ضد مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وشخصياته والداعمين للقضية الفلسطينية، ورفع الدعاوى القضائية على اللوبي الإسرائيلي انطلاقاً من حملات تشويه العمل لأجل فلسطين في أوروبا.

- بناء شبكة علاقات إعلامية كبيرة لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، بحيث تكون شبكة العلاقات هذه واحدة من أهم الأدوات لمواجهة اللوبي الإسرائيلي الذي يعتمد كثيراً على الإعلام لترويج روايته.

- التركيز على الأبعاد السياسية والقانونية في الترويج للرواية الفلسطينية، وعدم الانجرار وراء المساعي الإسرائيلية لتحويل الصراع إلى صراع ديني والتركيز على الجانب الحقوقي والقانوني.

- أن تحرص مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وشخصياته على عدم المشاركة في فعاليات ومؤتمرات قد تشكل تهديداً للقضية الفلسطينية، ومبرراً للوبي الإسرائيلي لتشويه العمل الشعبي الفلسطيني، منها مثلاً موضوع السامية واللاسامية والمحركة، وهذا سيفتح معارك جديدة على العمل الشعبي الفلسطيني، وهو بغنى عنها.

- التواصل مع الإعلاميين الداعمين للقضية الفلسطينية في أوروبا، وشكرهم على التضامن وتقديم المعلومات لهم عن مستجدات القضية الفلسطينية، وتكوين حالة من الحصانة لهم في مواجهة تحديات اللوبي الإسرائيلي، لأن ذلك سيسهم في تعزيز موقف هذه الشريحة المهمة في إسناد القضية الفلسطينية.

- في المقابل أيضاً مواكبة جميع الإعلاميين الذين يُعتبرون من أدوات اللوبي الإسرائيلي في تشويه العمل والرواية الفلسطينية، وملاحقتهم قضائياً حتى يساهم ذلك في إضعاف اللوبي الإسرائيلي إعلامياً في القارة الأوروبية.

- تكوين شبكة من الداعمين السياسيين للقضية الفلسطينية في أوروبا والمتضامنين مع فلسطين، ودعمهم والتضامن معهم وتحسينهم في مواجهة اللوبي الإسرائيلي وحملات التشويه، لأن ذلك سيعزز من دور هذه الشبكة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وإضعاف تأثير اللوبي الإسرائيلي فيهم.

- الاهتمام بتنظيم برامج عمل تزيد من حالة التضامن بين الداعمين للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الداخل، وذلك من خلال زيادة تنظيم الزيارات الميدانية لسياسيين وبرلمانيين وإعلاميين ومتضامنين أوروبيين إلى الداخل الفلسطيني، والاطلاع من قرب على الظروف التي يعيشها الفلسطينيون بسبب الانتهاكات الإسرائيلية، وهذه تُعتبر من أهم أدوات التصدي للرواية الإسرائيلية في القارة الأوروبية.

- في مواجهة التحدي الأمني الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي على مؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني وشخصياته في أوروبا، يجب العمل على إظهار هذه الممارسات وكيف أنها تخالف القوانين الدولية، وهذا يشكل حصانة في هذا الجانب لمؤسسات العمل الشعبي الفلسطيني والقائمين عليها.

- مواكبة مؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا، لأجندة الفعاليات التي يقوم بها اللوبي الإسرائيلي على امتداد القارة الأوروبية، وذلك بهدف فضح ما يدور ويناقش في هذه الفعاليات من تجاوزات للقانون الدولي وتفنيد للأكاذيب التي ينشرها اللوبي الإسرائيلي من خلال هذه الأنشطة وتبسيط الضوء عليها في الحملات المضادة التي تنظّمها مؤسَّسات العمل الشعبي الفلسطيني ضمن منظومة القانون والتزامه.

- رصد الشخصيات الإسرائيلية التي تشارك في الفعاليات في أوروبا، والتي ترتبط بجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، وكشف ذلك أمام وسائل الإعلام في أوروبا، وحشد الرأي العام الأوروبي لمواجهة هذه الفعاليات.

- هذه الاستراتيجية تُشعر اللوبي الإسرائيلي في أوروبا بأنه لن يستطيع أن يهرب بجرائمه، وأن تحركاته مرصودة، وبالتالي ينعكس ذلك على قوة اللوبي الإسرائيلي وتأثيره في أوروبا.

- بالتالي، هذا يستدعي بالضرورة بناء استراتيجية عمل وطني فلسطيني في القارة الأوروبية، تنتقل من مرحلة الدفاع والتصدي للوبي الإسرائيلي، إلى مرحلة المواجهة والاستباقية في الدفاع عن الرواية الفلسطينية في القارة الأوروبية.

- تنظيم عمل فلسطيني مؤسَّساتي في القارة الأوروبية متخصص في محاسبة الاحتلال الإسرائيلي في المحاكم الدولية على جرائم الحرب التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني، وترتيب المبادرات التي أُقيمت في هذا الإطار، بحيث يكون عملاً فلسطينياً احترافياً في هذا المجال.

- تفعيل أدوات المقاطعة لدولة الاحتلال ضمن القوانين الأوروبية والتصديق على دولة الاحتلال في سهولة تحركها في الفضاء الأوروبي والعالمي، بالرغم من انتهاكها لحقوق الإنسان الفلسطيني.

- دراسة القوانين الأوروبية التي تنتهكها اتفاقات الشراكة الإسرائيلية الأوروبية واستخدام المحاكم الأوروبية للتصدي لهذه الاتفاقيات، وأهمّها انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني.

ختاماً

إن كتاب "العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية" هو نتاج تجربة وطنية ممتدة في القارة لأكثر من ثلاثة عقود، وهو أقرب إلى توثيق هذه المراحل المختلفة من العمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا، وبالتالي يأتي الكتاب في إطار تطوير أدوات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية لصالح تعزيز حضور الرواية الفلسطينية في أوروبا.

لذلك فإن ما تم طرحه من إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني ومن ثم التطرق إلى التحديات والانتقال بعد ذلك إلى الدور المأمول، هو بمثابة دراسة معمقة للعمل الشعبي الفلسطيني وتحديد قدراته والتحديات التي تواجهه والبناء على ذلك في تقديم جملة من التوصيات في الأبعاد الوطنية والعربية والإسلامية والدولية وبعدها مواجهة الاحتلال، بحيث تكون هذه التوصيات بمثابة خطة عمل وطنية لتعزيز تأثير العمل الشعبي لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا وتحسينه وتطويره.

وما تم توثيقه من إنجازات للعمل الشعبي الفلسطيني في أبعاده الوطنية والعربية والإسلامية والدولية وبعدها مواجهة الاحتلال، هي إنجازات مهمة على صعيد العمل لأجل القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية، وهي نتاج عمل وطني متراكم لسنوات طويلة، انعكست أثارها لصالح القضية الفلسطينية ومظلومية الشعب الفلسطيني.

ولعل أهمية مؤتمر فلسطيني أوروبا كونه نموذجاً ملهماً تبرز على صعيد العمل الشعبي الفلسطيني المؤسسي في القارة الأوروبية والذي أنتج العديد من المؤسسات الشعبية الفلسطينية العاملة بتخصصات مختلفة في الدول الأوروبية، وهذا أيضاً شكل حضوراً مهماً لقضايا الوطن في القارة الأوروبية.

إنها تجربة ملهمة ومتجددة أصبحت نموذجاً مهماً في إنجازات العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، حيث يتواصل العطاء والعمل في ظل الظروف الصعبة والمصيرية التي تمر بها القضية الفلسطينية.

كما أن استعراض الكتاب للتحديات التي تواجه العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية من أبعاده الوطنية والعربية والإسلامية والدولية، شكل دراسة معمقة لهذه التحديات وما رافقها من إنجازات تحققت للعمل الشعبي

الفلسطيني في القارة، ووجود هذه التحديات أظهر أهمية هذه الإنجازات رغم صعوبتها.

إن دراسة التحديات المواجهة للعمل الشعبي الفلسطيني وتثبيت ذلك بالشواهد والأدلة، شكل نقطة انطلاق واضحة المسار باتجاه الدور المأمول للعمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا بأبعاده المختلفة ووضع التوصيات المناسبة - رغم التحديات - لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني لنهوض القضية الفلسطينية في القارة.

كما أن الكتاب استمّزج العديد من المواقف والآراء لشخصيات وطنية فلسطينية عاملة في القارة الأوروبية بتخصصاتها المختلفة على صعيد القضية الفلسطينية، عكست نموذجاً عملياً من العمل الوطني الفلسطيني المشترك، في إطار الشراكات الوطنية لرسم استراتيجية وطنية للعمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

إن التوصيات التي توصل إليها الكتاب تسعى لتشكيل استراتيجية وطنية من أجل تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية، بما يعزز الرواية الفلسطينية ويواجه التحديات ويحقق الإنجازات ويستثمرها لصالح القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

على أمل أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية في تطوير العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا وتعزيز حضور القضية الفلسطينية في عموم القارة، ويخدم العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا ومختلف دول العالم.

ماجد الزير Majed Al-Zeer



- مواليد فلسطين عام 1962.
- من عرب التعامرة، قرية حرملة، قضاء بيت لحم.
- مقيم في برلين، ألمانيا.
- حاصل على بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت عام 1988.
- حاصل على ماجستير دراسات اللاجئين جامعة شرق لندن عام 2002.
- رئيس المجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية في بروكسل.
- النائب الأول لرئيس الهيئة العامة في المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج.
- عضو المكتب التنسيقي لمبادرة فلسطيني أوروبا للعمل الوطني (منسق عام سابق).
- عضو الاتحاد الوطني للصحافيين البريطانيين.
- عضو الاتحاد الدولي للصحافيين.
- كاتب وباحث ومؤلف ومحاضر في شؤون القضية الفلسطينية وخصوصاً قضية اللاجئين وحق العودة.
- صدر له كتاب "لعودة أقرب" 2020.
- الرئيس السابق لمؤتمر فلسطيني أوروبا 2003 - 2020.
- الرئيس السابق لمركز العودة الفلسطيني 1996 - 2021.

الكاتب ماهر حجازي Mahir Hijazie



- مواليد مخيم اليرموك في سورية عام 1984.
- من قرية القيطية قضاء صفد في فلسطين.
- حاصل على دبلوم في هندسة المعلوماتية 2003.
- حاصل على دبلوم في التحرير الصحفي 2011.
- مقيم في لاهاي ويحمل الجنسية الهولندية.
- باحث ومحلل سياسي في الشأن الفلسطيني.
- كاتب في العديد من المواقع والصحف الفلسطينية والعربية والأجنبية.
- مختص في العلاقات الإعلامية وتطويرها، ومدرب إعلامي.
- عضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في سورية سابقاً.
- له كتاب "الحركة الأسيرة الفلسطينية" الصادر عام 2016.
- منسق العلاقات الإعلامية في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.
- عمل مراسلاً صحفياً للعديد من المواقع والصحف والوكالات.
- أدار العديد من المكاتب الإعلامية لمؤسسات فلسطينية.
- عضو مجلس إدارة تلفزيون وراдио WOS الهولندي.

هذا الكتاب

كتاب العمل الشعبي الفلسطيني في أوروبا يبحث في عناوين ثلاثة، هي الإنجازات والتحديات والآفاق في ما يتعلق بالعمل لأجل القضية الفلسطينية في أوروبا، ويستند في هذه العناوين إلى تجربتي مركز العودة الفلسطيني في لندن ومؤتمر فلسطينيي أوروبا ضمن فترة زمنية تمتد لثلاثة عقود من العمل في أوروبا.

يأتي الكتاب ضمن خمسة فصول، تبدأ بفصلين خاصين بمركز العودة ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، حيث يتناولان فكرة وأهداف وآليات تأسيس مركز العودة في لندن ومؤتمر فلسطينيي أوروبا، من خلال طرح مستفيض يتناول التأسيس وآليات العمل والاستراتيجية الوطنية لكل منهما.

ويطرح الكتاب عناوين الإنجازات والتحديات والآفاق ضمن فصول منفصلة تبدأ بفضل الإنجازات، ومن ثم الانتقال إلى التحديات، وتليها الآفاق المتعلقة بتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية.

ويتناول الكتاب كل فصل من منظور أربعة أبعاد، هي البعد الوطني والبعد العربي والإسلامي والبعد الدولي، ومن ضمنه البعد الأوروبي والبعد الرابع المتعلق بمجابهة الاحتلال الإسرائيلي.

ويطرح الكتاب في فصله المتعلق بالآفاق مجموعة من التوصيات بناءً على ما جرى تداوله في فصلي التحديات والإنجازات، وهذه التوصيات تمثل خطة استراتيجية وطنية لتطوير العمل الشعبي الفلسطيني في القارة الأوروبية لأجل فلسطين.



Europe Palestinians Conference
مؤتمر فلسطينيي أوروبا



مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

